

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم

الهمز بين القراء واللغويين
Al Hamz Between Reciters and
Linguists

إعداد

محمود أحمد حسن عبدالله

(٠١٢٠٣٠١٠١٣)

المشرف

الأستاذ الدكتور علي حسين البواب

م٢٠٠٥

جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم

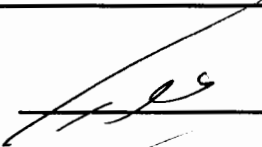

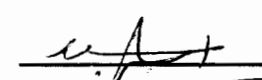

الهمز بين القراء واللغويين
Al Hamz Between Reciters and Linguists

إعداد

محمود أحمد حسن عبدالله

(٠١٢٠٣٠١٠١٣)

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	الاسم
	الأستاذ الدكتور : علي حسين البواب (مشرفاً ورئيساً)
	الأستاذ الدكتور: عبد الكريم مجاهد (عضواً)
	الدكتور: إبراهيم السيد (عضواً)
	الدكتور: حسن المليخ (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها في تاريخ: ٢٠٠٥/٥/١٠ م

الإهداء

إلى والدي الذي علمني الجد والاجتهاد.
وإلى والدتي التي أحاطتني برعايتها
ودعواتها.

وإلى زوجتي التي تولت عني جانبا
كبيراً من رعاية الأولاد، وهيأت لي
ظروفاً مناسبة للبحث والكتابة.

وإلى أولادي: أحمد، ومحمد، وسجى،
وصهيب، وأويس، وأسامة.

شكر وتقدير

قال تعالى: "وقال ربّ أوزنْني أنْ أشكرَ نعمتكَ التي أنعمتَ عليّ وملكِ والحيّ وأنْ أعملَ صالحاً ترضاهُ وأخذْني برحمتك في مباحك الصّالعين" النمل الآية (١٩).
الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أعانني على إعداد هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود بهذا الشكل المتواضع.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير من الأستاذ الدكتور علي البواب على الجهود الخيرة التي أثرت هذا العمل، وعلى الأوقات الطوال التي منحني إياها لإتمام هذه الرسالة المتواضعة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما قدموه من نصح وتوجيه لهذه الرسالة، ممثلة بالأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد على صبره وحسن إنارته لهذه الدراسة المتواضعة، والدكتور إبراهيم السيد الذي هياً لهذه الدراسة نور التكوين من خلال بحث دراسي في مادة الأصوات العربية، والدكتور حسن الملح الذي أنار دروب الباحث في منهجية التعامل مع تعريف الاصطلاحات اللغوية أثناء دراسة النظرية النحوية العربية.

وأشكر أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة الإدارية في قسم اللغة العربية بجامعة آل البيت لما أبدوه من اهتمام ومساعدة.. خاصة الدكتور سعيد أبو خضر، والدكتور زيد القرالة على تشجيعهما.

كما أتقدم بالشكر الوافر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

محمود أحمد عبدالله

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٦	التمهيد
	الهزة عند القراء واللغويين: مخرجها وصفاتها الصوتية المميزة
٧	- مخرج صوت الهزة عند اللغويين القدامى والمحدثين
١٠	- الصفات الصوتية المميزة لصوت الهزة
١٤	- الهزة بين ظاهرتي الخفة والنقل
١٦	- المبالغة في تحقيق الهمز
١٨	- ظاهرة تخفيف الهمز في البيئات اللغوية العربية
٢١	الفصل الأول
	تسهيل الهمز "بين بين"
٢٢	المبحث الأول: همزة "بين بين" عند علماء القراءات
٢٢	- اصطلاح همزة "بين بين"
٢٨	- العبارات الواصفة لاصطلاح تسهيل همزة "بين بين"
٣٦	المبحث الثاني: همزة "بين بين" عند اللغويين القدامى (اصطلاحاً)
٤٦	- اختلاف اللغويين القدامى في تسهيل همزة "بين بين" المفردة
٤٩	- تسهيل همزة "بين بين" من الهمزتين عند اللغويين القدامى
٥١	- اللغات المسهلة في الهمزتين المتعاقبتين أو المتجاورتين في كلمتين منفصلتين عند اللغويين القدامى
٥٤	المبحث الثالث: همزة "بين بين" عند اللغويين المحدثين
٦٣	- حذف الهزة مع التعويض
٦٦	- الهمزتان المتعاقبتان في الكلمة الواحدة

- ٧١ الفصل الثاني
همز البديل
- ٧٢ المبحث الأول: همز البديل عند علماء القراءات (اصطلاح البديل)
- ٨٥ - مسائل صوتية يثيرها اصطلاح همز البديل عند علماء القراءات
- ٩١ - إبدال الهمز المفرد عند القراء
- ٩٥ المبحث الثاني: همزة البديل عند اللغويين القدامى (في الاصطلاح)
- ٩٦ - اصطلاحات مرتبطة بالبديل
- ١٠٣ - أداء همزة البديل من الهمزتين المجتمعتين في كلمة
- ١٠٦ - همزة البديل من إحدى الهمزتين المتجاورتين في كلمتين
- ١٠٨ المبحث الثالث: همزة البديل عند اللغويين المحدثين
- ١١٢ - اصطلاح الحذف والتعويض عند اللغويين المحدثين
- ١١٣ - العبارات الواصفة لاصطلاح حذف الهمز والتعويض عنه عند اللغويين المحدثين
- ١٢٨ - تفسير اللغويين المحدثين لتخفيف إحدى الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة
- ١٣١ الفصل الثالث
ترك الهمز (الحذف)
- ١٣٢ المبحث الأول: حذف الهمزة عند علماء القراءات القرآنية (الاصطلاح)
- ١٣٦ - الألفاظ الواصفة لأداء نقل الحركة
- ١٣٧ - حجج علماء القراءات في ترك الهمز
- ١٤١ - موقف علماء القراءات من الحروف الزائدة التي تسبق الهمزة الساكنة
- ١٤٧ - تعريف ظاهرة السكت اصطلاحاً
- ١٤٨ - أداءات حذف الهمزة عند القراء
- ١٥٠ - أداء التسهيل بالنقل والحذف عند علماء القراءات
- ١٥٥ المبحث الثاني: حذف الهمزة عند اللغويين القدامى (الاصطلاح)
- ١٥٨ - الاصطلاحات الواصفة لترك الهمزة

- ١٦٠ - الاصطلاحات المرافقة لاصطلاح ترك الهمز
- ١٦٢ - العبارات الواصفة لاصطلاح ترك الهمز
- ١٦٤ - العبارات الواصفة لأداء حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
- ١٧١ - أسباب حذف الهمزة عند اللغويين القدامى أو علل حذفها
- ١٧٧ - علل كثرة الاستعمال لحذف همزة عين الكلمة عند اللغويين القدامى
- ١٧٩ - حذف الهمزة الثانية من قوله تعالى (أرأيت) وفروعها عند اللغويين القدامى
- ١٨١ - أغراض الحذف أو الأهداف المقصودة من حذف الهمزة
- ١٨٤ - المبحث الثالث: حذف الهمزة عند اللغويين المحدثين (في الاصطلاح)
- ١٨٩ - العبارات الواصفة لاصطلاح حذف الهمزة
- ١٩٥ - نطق أشباه الصوامت صوتياً
- ١٩٨ - الأغراض الصوتية من إسقاط الهمزة بدون التعويض عنها

- ٢١٥ الخاتمة والنتائج
- ٢٢١ المصادر والمراجع
- ٢٣٩ الملخص باللغة الإنجليزية

الهمز بين القراء واللغويين

إعداد

محمود أحمد حسن عبدالله

المشرف

الأستاذ الدكتور علي البواب

ملخص

حظيت الهمزة بعناية متفردة في الدراسة والتحليل عند اللغويين القدامى والمحدثين بوصفها صوتاً لغوياً ذا طبيعة مخرجية وصفات صوتية مميزة دار حولها نقاشات طويلة التقت نتائجها وافترقت، وبوصفه ظاهرة نطقية تطراً عليها بعض التغيرات الصوتية، وهو الأمر المصطلح على تسميته في هذه الدراسة باصطلاح الهمز، فوضع له علماء القراءات أصولاً تعكس مدى حذرهم في إطلاق الاصطلاح؛ لانبناء أصولهم على القراءات المتواترة، كما قعد اللغويون القدامى له قواعد أدائية مبنوثة في نظريتهم التصريفية، فتعاملت معه كما تتعامل مع بقية الأصوات، فتارة جمعته مع الأصوات الصامتة، وتارة أخرى مع شبه الصوامت، مما أدى إلى تعدد العبارات الواصفة لاصطلاحات علماء القراءات، كما أوجد اللغويون المحدثون قوانين صوتية تفسر طرق أداء علماء القراءات واللغويين القدامى لتخفيف الهمز؛ مما أفضى إلى ظهور اصطلاحات مغايرة تماماً لاصطلاحات القدامى.

وخلصت الدراسة إلى أن علماء القراءات واللغويين القدامى تعاملوا مع صوت الهمز من خلال ظاهرتي الخفة والنقل في اللغة العربية، سواء عند قرآء القرآن الكريم، أو في اللهجات العربية؛ حتى عندما أدى هذا التعامل إلى ظهور ثلاثة اصطلاحات أساسية، وهي:

أولاً: تسهيل الهمز "بين بين" وتليين الهمز، للتعبير عن التغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة المتحركة وقبلها متحرك من مثل (سئل)، وذلك بجعلها بين الهمزة والياء، أو بتقريبها من أصوات المد واللين "سأل"، ويشير هذا الأداء إلى أن اصطلاح التسهيل والتليين يعبران عن الخفة بدرجة أقل من اصطلاح التخفيف.

ثانياً: تخفيف الهمز للتعبير عن التغيرات الصوتية الحادثة للهمزة الساكنة وقبلها متحرك، وهو ما أطلقوا عليه "البدل" من مثل "رأس" وذلك بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد مجانسا لحركة ما قبلها "راس"، وبما أن النطق بأصوات المد واللين يحقق خفة وسهولة لا تدانيها في ذلك أية أصوات أخرى فإن إبدال الهمزة الساكنة حرف مد مجانسا لحركة ما قبلها يمثل أعلى درجة من درجات التخفيف، مما جعل علماء القراءات واللغويين القدامى يستخدمون اصطلاح التخفيف للتعبير عن هذه التغيرات التي تطرأ على الهمزة الساكنة.

ثالثاً: ترك الهمز للتعبير عن التغيرات الصوتية التي تطرأ على الهمزة المتحركة وما قبلها ساكن، أي "حذف الهمزة" من مثل "رداء"، وذلك بترك الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها "رداً"، وارتبط هذا الاصطلاح عند علماء القراءات واللغويين القدامى بغاية التخفيف مما استخدمت هذه الغاية اصطلاحاً للتعبير عن حذف الهمزة دون نقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها من مثل "أكل" "كل"، حيث حذفت الهمزة وحركتها تخفيفاً.

كما أظهرت الدراسة أن اللغويين القدامى كرروا اصطلاحات الهمز التي استخدمها علماء القراءات في سياق تفسيرهم وتحليلهم للتغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة، وأنهم لم يضيفوا عليها شيئاً يذكر سوى تلك العبارات الواصفة لطرق أداء بعض القراء لصوت الهمز، ولأداء بعض الناطقين به من القبائل العربية مخففاً، لدرجة أن بعض هذه العبارات الواصفة شاعت في مؤلفاتهم شيوع الاصطلاح، كما هو الشأن في عبارة "ترك الهمزة"، حيث استخدمها اللغويون القدامى وعلماء القراءات لوصف التباديل الصوتية التي تطرأ على الهمزة الساكنة وما قبلها متحرك "البدل"، كما استخدموها اصطلاحاً دالاً على "حذف الهمزة".

كما خلصت الدراسة إلى أن اللغويين المحدثين لم يكرروا اصطلاحات علماء القراءات في تخفيف الهمز؛ لأنهم تعاملوا معه على أنه صوت صامت تطرأ عليه تغيرات صوتية ليست بينه وبين أصوات المد قرابة صوتية لا من حيث المخرج ولا صفات التحكم، فأوجدوا من طرق أداء علماء القراءات لصوت الهمز أو لبعض أداء اللهجات العربية له - قوانين صوتية تفسرها، فعبروا عنها باصطلاح صوتي واحد منسجماً مع هذه القوانين الصوتية وهو "اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها أو بدون التعويض عنها". كما استخدم اللغويون المحدثون العبارات الواصفة الآتية للتعبير عن عملية التعويض التي تتبع حذف الهمزة:

أولاً: إشباع حركة ما قبل الهمزة الساقطة أو مطلقها، لتفسير التعويض الذي جرى لهمزة البدل عند علماء القراءات واللغويين القدامى، من مثل "بأس" "باس" و"مؤمنون" "مومنون" و"بئر" "بير".

ثانياً: تأكيد الانزلاق الحركي بين عنصري المزدوج الصوتي، لتفسير التعويض الذي تم بعد حذف الهمزة من مثل "مئر" "مير".

ثالثاً: إحداث وقيفة فاصلة بين عنصرى المزدوج لتفسير أداء التعويض الذى جرى لهزمة "بين بين" من مثل "الخاطئون" "الخاطاون".

رابعاً: تضعيف صوت المد واللين الذى يقع قبل الهزمة مع صوت المد واللين الذى أبداً منها لتفسير أداء قلب الهزمة من أجل الإدغام عند علماء القراءات واللغويين القدامى، من مثل "مقروءة" "مقروءة".

خامساً: حذف الهزمة دون تعويض للتعبير عما أطلق عليه "حذف الهزمة بعد نقل حركتها أو دون نقلها إلى الساكن الذى قبلها"، من مثل "أخذ" "خذ".

المقدمة

تمثل القراءات القرآنية ثروة لغوية كبيرة، ومتنوعة؛ إذ استفادت - كثيراً - من النحو والصرف والأصوات، ومن لغات العرب، ولأجل ذلك اشتغل بها علماء القراءات القرآنية، واللغويون القدامى، وهي من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ لأن روايتها تعد من أوثق الشواهد التي كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية.

ولما كان الحرص شديداً عند علماء المسلمين على قراءة القرآن الكريم قراءة صحيحة مفهومة المعنى والدلالة، وكان صوت الهمزة ثقيلًا في النطق والاستعمال، لبعده مخرجه، ولتميزه في الصفات الصوتية، فقد عني القراء واللغويون بكيفية نطقه، من تخفيف، وقلب، وتسهيل، واختلاس، وحذف، ونقل، ويشير إلى محاولاتهم الصوتية الجادة في تحقيق النطق المخفف.

ومما يلحظ من هذه المحاولات النطقية الجادة في تخفيف الهمز تعدد اصطلاحات مظاهر تخفيف الهمز عند القراء، حيث اتخذوا لذلك تسميات عدة، متأثرين ببعض المؤثرات اللغوية منها: لغات بعض القبائل العربية، وموافقة ما تواتر من القراءات، ولذلك انقسم القراء إلى قسمين: قسم قرأ القرآن وعرف بقراءته، وقسم اختصَّ بقراءته اللغوية، مما كان له الدور الأكبر في إيجاد ظاهرة تعدد الاصطلاح، ورفده بعبارات واصفة كثيرة، تفسر أداء القسم الأول للفظة المهموزة، وتعرف مفهوم الاصطلاح الذي أطلقه علماء القسم الأول.

وترجع مظاهر تعدد الاصطلاح في نطق الهمز إلى طبيعة صوت الهمزة، من حيث المخرج أو الصفات الصوتية المميزة، وإلى ما داخل هذا الصوت من تغيرات نطقية طارئة، وكذلك إلى طبيعة الأدوات المخبرية الحديثة التي ساعدت على ظهور آراء صوتية تتباين مع أداء علماء القراءات، واللغويين القدامى لصوت الهمز.

ومما سوف تنبهه الدراسة إليه ثبات نمطية الاصطلاح عند القراء، وعلماء القراءات القرآنية؛ ذلك أنهم اعتمدوا في إطلاقه القراءة المرورية بالتواتر، مما لها من القداسة والاحتراز الديني ما يجعل القارئ حذراً في إطلاق الاصطلاح، بينما تخلى اللغوي عن هذا الاحتراز بقدر لا يؤول إلى تشويش في المعنى، ولا اختلال في البنية أو الصيغة، ذلك أنهم استندوا إلى قواعد النظرية الصرفية في تحليل أداء علماء القراءات للهمزة؛ مما يعني أن حذرهم في إطلاق الاصطلاح لم يكن مثل القارئ، الأمر الذي قاد إلى كثرة العبارات الواصفة للاصطلاح، أو العبارات المفسرة للأداء النطقي في مصنفاتهم اللغوية، الصرفية منها والنحوية.

ولم يكن لهذه الدراسة أن تستوي على سوقها، لولا أنها حظيت بمشرف عالم بطرائق علم القراءات وعلم اللغة، بصير بنغرات المبتدئين أمثالي، كريم بالنصح والإرشاد والتوجيه، أستاذي الدكتور علي البواب الذي فتح لي صدره قبل بيته، وأزعم أنني استفرغت جهدي في هذه الرسالة، فإن وافقت صواباً، فالحمد لله وحده، وإن ظهر فيها بعض عوار أو كثيره، فمرده إلى جهلي وتقصيري، وعلى أنه من وفرة الحظ السعيد أن تحظى هذه الرسالة بمناقشة أساتذة أجلاء: الأستاذ الدكتور عبدالكريم مجاهد، والدكتور إبراهيم السيد، والدكتور حسن الملح، فلمني جزيل الشكر وعظيم الثناء أن عنوا أنفسهم قراءة رسالتي لتقويمها وتقييمها.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل جهدي هذا خالصاً لوجه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

فرضيات الدراسة:

سوف تتطلق الدراسة من مجموعة فرضيات تخص طبيعة اصطلاح أداء الهمز في القرآن الكريم، وفي الاستعمال اليومي لبعض الألفاظ المهموزة، محاولة - قدر ما وسعها الجهد والطاقة - الإجابة عنها، أو عن بعضها، وأهمها:

أولاً: أن تفرّد صوت الهمزة نطقاً من حيث الصفات الصوتية منحه صعوبة في النطق، مما جعل الناطقون به يميلون إلى إجراء بعض التغيرات الصوتية على نطقه، سعياً وراء تحقيق الخفة في النطق، والسهولة في الاستعمال، وأن ثمة إجماعاً على ذلك بين علماء القراءات القرآنية واللغويين القدامى والمحدثين، إلا أنهم اختلفوا في كيفية تحقيق ذلك، مما قاد إلى تعدد الاصطلاحات.

ثانياً: أن علماء القراءات كانوا يمثلون مرحلة البدء في إطلاق الاصطلاح الأدائي المؤطر، حيث كان اصطلاح "همزة بين بين" من صياغتهم اللغوية، المرتبطة بتفعيل الأداء القرآني التطبيقي.

ثالثاً: أن اصطلاح التخفيف من صياغة اللغويين القدامى، وأن بداية استعماله لم تكن دالة على تلك التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمزة. وإنما دالة على تغيرات صوتية طارئة على الألفاظ غير المهموزة.

رابعاً: أن علماء الدرس الحديث من دارسي الأصوات العربية وضعوا قوانين صوتية تحدد دقة إطلاق اصطلاح القدامى لتخفيف الهمزة، وتفسر أداءه تفسيراً صوتياً بعيداً عما جاءت به نظرية الأصول عند علماء القراءات، والنظرية الصرفية عند اللغويين القدامى.

منهجية الدراسة:

سوف تحاول الدراسة استقراء اصطلاحات تخفيف الهمز عند علماء القراءات واللغويين القدامى، مستفيدة من غير منهج لتتبع حركة دوران الاصطلاح، من حيث النشأة، والتطور، ثم القرار والثبات.

ولذلك سوف تستفيد الدراسة من إجراءات المنهج الوصفي الاستقرائي في رصد الاصطلاحات عند علماء القراءات أولاً في كل فصل من فصول الدراسة، منطلقة من فرضية مفادها: أنهم أول من عنوا بهذا المجال، ثم تنتقل الدراسة إلى استقراء اصطلاح تخفيف الهمز عند اللغويين القدامى؛ لتقف على نقاط الاتفاق أو الاختلاف في اصطلاحات علماء القراءات، وذلك على مستويين من التحليل والدراسة، وهما:

(أ) المستوى المفهومي للاصطلاح.

(ب) المستوى الأدائي التطبيقي للاصطلاح.

وينتهي كل فصل من فصول الدراسة باصطلاحات اللغويين المحدثين، لتصل الدراسة إلى مرحلة الثبات في قرار الاصطلاح.

كما سوف يُعضد هذا المنهج بالمنهج التحليلي؛ للكشف عن أسباب ظاهرة التعدد في الاصطلاح، وملاءمته للأداء، وتبيان طبيعة التحول الصوتي الطارئ على صوت الهمزة.

وسوف تعتمد الدراسة لذلك منهجية ثابتة الإجراءات في تحليل الاصطلاح الواحد، تقوم على الأسس اللغوية الآتية:

أولاً: سوف تبدأ في التأدية النطقية التي تحافظ على موقع قريب من نطق الهمز المحقق، مما يعني أن مدى قرب الهمزة المخففة نطقاً من الهمزة المحققة يمنح الاصطلاح ميزة التقديم من حيث الدراسة والتحليل في هذه الدراسة.

ثانياً: أن درجة شيوع الاصطلاح، وشهرته المرافقة لكثرة دورانه بين علماء القراءات واللغويين، تمثل عناصر إجرائية ضرورية في ترتيب دراسة الاصطلاح وتحليله في الدراسة.

ثالثاً: أن تفرّد الاصطلاح في الصياغة التعبيرية، وكثرة الدراسات اللغوية والصوتية الحديثة التي تناولته تُعدّ عنصراً من عناصر ترتيب الاصطلاح داخل الفصل الواحد.

هيكلية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول خلا المقدمة والتمهيد والخاتمة، حيث وطأت الدراسة في التمهيد بتناول الهمزة عند علماء القراءات واللغويين من حيث المخرج والصفات الصوتية المميزة.

أما الفصل الأول فتناول تسهيل الهمز "بين بين" عند كل من: علماء القراءات، واللغويين القدامى، واللغويين المحدثين. وتناول الفصل الثاني تخفيف الهمز بالإبدال عند كل من: علماء القراءات، واللغويين القدامى، واللغويين المحدثين. وتناول الفصل الثالث ترك الهمز بالحذف عند كل من: علماء القراءات، واللغويين القدامى، واللغويين المحدثين.

الدراسات السابقة في الهمز:

بعد تنقيب وبحث في الدراسات السابقة لظاهرة اصطلاح الهمز لم تقع في يدي دراسة متخصصة في التي تخصصت فيه هذه الدراسة، حيث تناولته في بيئاته الثلاث:

— عند علماء القراءات.

— عند اللغويين القدامى.

— عند اللغويين المحدثين.

إلا أن الدراسة أفادت من كتاب عبد الصبور شاهين: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، حيث قدّم دراسة لغوية حديثة لطرق أداء القراءات القرآنية في رؤية صوتية قائمة على مفهوم النبر، من حيث كونه أساساً لمشكلة الهمزة، إلا أنه لم يدرس اصطلاح الهمز دراسة مستقلة، كما أفادت الدراسة من كتاب مي فاضل الجبوري: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، حيث فسرت طرق أداء القراء للسياقات اللغوية التي ورد فيها صوت الهمز تفسيراً صوتياً قائماً على أساس المقطع، إلا أنها لم تدرس اصطلاح الهمز بوصفه ظاهرة لغوية متطورة.

وجاءت دراسة الباحثة فاطمة محمود البيّاع تحت عنوان: الهمزة في العربية في أربعة فصول، فتناولت في الفصل الأول الهمزة في القراءات القرآنية، مكثفية بذكر بعض قراءات بعض القراء دون تحليل ولا متابعة لاصطلاح الهمز، أما الفصل الثاني فتناولت فيه الهمزة في الصرف، وفي الفصل الثالث تناولت الباحثة الهمزة في النحو، وفي الفصل الأخير تناولت الباحثة الهمزة في الإملاء.

كما جاء بحث يحيى المباركي عن: صوت الهمزة بين القدماء والمحدثين، حيث عقد فيه مقارنة بين آراء اللغويين القدامى واللغويين المحدثين في صوت الهمزة من حيث المخرج وصفات التحكم (الصفات الصوتية).

كما جاءت مجموعة من الدراسات الصوتية والفونولوجية الحديثة في القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، حيث تناولت هذه الدراسات معظم القضايا الصوتية المتصلة في القراءات القرآنية عند القراء، إلا أن واحدة منها لم تختص بدراسة اصطلاح الهمز، إذ جاء الهمز فيها جزئية صوتية ضمن الظواهر الصوتية التي تناولتها هذه الدراسات، من مثل دراسة توفيق لافي علي النواصرة التي تناول فيها: قضايا الهمزة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة العربية، إذ تناول فيها صوت الهمزة من حيث مخرجها، ومن حيث صفاتها الصوتية، ومشكلات هذا الصوت من خلال علم اللغة الحديث، وأثره في إثراء المعجم العربي بكلمات جديدة، وتحقيق الهمز وتخفيفه.

التمهيد

الهمزة عند اللغويين

مخرجها وصفاتها الصوتية المميزة

أولاً: مخرج صوت الهمزة عند اللغويين القدامى والمحدثين:

شكلت الهمزة في اللغة العربية مادة لغوية غنية في التجاذب والمباحثة بين اللغويين أنفسهم، وبين اللغويين والقراء، إذ لا يكاد مصنفٌ يخلو من آثارهم إلا وكان لها فيه نصيب بحث ومدارسة، فيقوم اللاحق بالتعليق على ما جاء به السابق، أو يكرر ما ذهب إليه، أو يضيف عبارة واصفة توضح مقصود السابق.

ولذلك فإن صوت الهمزة حظي بعناية متفردة عن بقية الأصوات من حيث التحليل والدراسة، سواءً كان صوتاً مفرداً أم ظاهرة نطقية خاصة، فيما باتت تعرف - عندهم - باصطلاح الهمز، إذ نالت هذه الظاهرة عناية أدائية وتحليلية ممتدة تاريخياً وزمانياً، فعلى المستوى الأدائي نجد أن معظم القبائل العربية قد ظهر لديها الهمز محققاً أو مخففاً، وعلى مستوى التحليل نجد اهتمام علماء القراءات القرآنية برصد ظهوره تحقيقاً لأداء أصوات القرآن الكريم بطريقة تحقق الخفة والسهولة، وصحة المبنى، وسلامة المعنى.

كما أن للكيفية التي وصف اللغويون فيها إخراج صوت الهمزة دوراً كبيراً في تشعب الآراء، وتعدد مستويات التعامل معه، مما أثرى المكتبات، حيث استندت هذه الآراء إلى علوم لغوية عدة، كما أن تداخل هذه العلوم في تفسير جوانب صوت الهمزة الصرفية والصوتية واللهجية قاد إلى تعددها، ورغم تعدد آراء اللغويين في تفسير أداء نطق الهمزة، وبين ملامحها الصوتية المميزة لها، فإنهم أجمعوا على أن صوت الهمزة ثقيل، سواء أكان مفرداً أو مجتمعاً مع آخر في كلمة واحدة، أو مجاوراً لآخر في كلمة أخرى، مما ألزم الناطق به سلوك طريق أخرى غير نطقه محققاً، ليحقق الخفة والسهولة، فكان أن سهّله أو لينه أو خفّفه. وأول من تتبّه من اللغويين إلى صعوبة النطق بصوت الهمزة، وإلى طبيعة العضو النطقي الذي يلفظ صورتها النطقية الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، بقوله إن صوت الهمزة "مهتوت في أقصى الحلق، فإذا رُفّه عن الهمزة كان نفساً يَحُولُ إلى مخرج الهاء"^(١).

يلحظ - هنا - أن الخليل وصف مخرج الهمزة بأنه قصي، مما يعني ذلك أن اصطلاح أقصى الحلق يمثل جزءاً صوتياً من باكورة التفكير الصوتي عند اللغويين القدامى، الذي استند إلى الملاحظات التأملية في معرفة مخارج الأصوات وأحيازها، القائمة على تكرير النطق للصوت الواحد، ومستفيداً من الموجودات الممكنة لأعضاء جسم الإنسان، التي يُطلق عليها مجازاً جهاز النطق.

^(١) الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٥٨.

يجدر التنويه إلى أن هذا الوصف الصوتي لمخرج صوت الهمزة عند الخليل لم يصل إلى درجة الثبات والاستقرار؛ لأنه جمع مخرج صوت الهمزة مع مخارج حروف المد واللين في موضع آخر، وأطلق الخليل عليه اصطلاح الحرف الهوائي أو الهاوي بقوله إن "الياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد، لأنها لا يتعلّق بها شيء"^(١). كما أضاف سيبويه (ت ١٨٠هـ) عبارة "أسفل الحلق" - للتعبير عن ثقل صوت الهمزة - على ما ذكره الخليل بقوله: "إنها من أقصى الحلق، وأشدّها سفولاً"^(٢)، كما ضم سيبويه الألف والهاء إلى مخرج الهمزة بقوله: "فالهمزة حرف شديد مجهور من أقصى الحلق مع الألف والهاء"^(٣)، وكان سيبويه قد جعل في الحلق ثلاثة مخارج "فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف، وأوسطها العين والحاء، وأدناها من الفم الغين والحاء"^(٤).

ووصف الجوهري (ت ٤٠٠هـ) الموضع الذي تخرج منه الهمزة بقوله: "إنه من الحلقوم، أو الغلصمة، رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلق"^(٥). ويلحظ - هنا - موافقة علماء القراءات لما ذهب إليه اللغويون القدامى في تحديد مخرج الهمزة، أي بالقول: "من أقصى الحلق"^(٦)، ووصف ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) منطقة أقصى الحلق بقوله: "تلك التي تقع آخر ما يلي الصدر، تخرج منها الألف والهاء"^(٧).

أما نطق الهمزة فقد بينه ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) بقوله "إنه يحدث بعد حفز قوي من الحجاب، وعضل الصدر الهواء... ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة، وضغط الهواء"^(٨).

أما علماء الدرس الصوتي الحديث فقد أفادوا كثيراً من نتائج التطور العلمي الذي لحق بعلم اللغة عامة، وعلم الأصوات خاصة، حيث أعانهم ذلك على تحديد مخارج الأصوات تحديداً دقيقاً،

-
- (١) الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج ١، ص ٦٥.
(٢) سيبويه (أبو بشر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م، ج ٤، ص ٤٣٤.
ينظر في:
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م، ج ٣، ص ٤٦.
(٣) سيبويه، للكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤، ينظر في:
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج ١، ص ١٥٥.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج ١٠، ص ١٢٤.
(٤) سيبويه، للكتاب، ج ٣، ص ٤٣٣، ينظر في:
- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ج ٣، ص ٥٢.
(٥) الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦م، مادة "غلصم".
(٦) ابن الجزري (شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد الجزري المشقي)، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباح، دار الكتاب العربي، د.ت، ج ١، ص ١٩٩.
(٧) ابن الطحان (الإمام أبي الأصبغ السمانى الإشبيلي) (ت ٥٦٠هـ)، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٩٣.
(٨) ابن سينا (أبو علي الحسين) (ت ٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، ويحي ميرعلم، مراجعة شاكراً الفحام، وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٧٢.

لاستخدامهم الأجهزة المخبرية اللازمة، فأوجدوا اصطلاح "الحنجرة" و"الوترين الصوتيين"، فكان لمعرفتهم بالحنجرة أثر واضح في رفض تحديد اللغويين القدامى لمخرج الهمزة، وكان لمعرفتهم الوترين الصوتيين أثر بين في رفض تحديد اللغويين القدامى للصفات الصوتية المميزة للهمزة، فعبد الصبور شاهين حدد مخرجها في أثناء تعريفه كيفية النطق بصوت الهمزة في قوله: "إنه الصوت الذي يخرج من الحنجرة نفسها، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماماً، ثم انفتاحهما في صورة انفجار"^(١)، وأشار إلى هذا المخرج محمود السمران في قوله: "إن صوت الهمزة حنجوري"^(٢)، كما حدد سمير استيتيه المنطقة التي يخرج منها صوت الهمزة في قوله: "إن الهمزة تظهر في أول منطقة الحنجرة، وهو ناتج عن التيار الرئوي الخارج، إذ تظهر هناك الهمزة"^(٣). وكان قد أطلق إبراهيم أنيس على العملية التي يتم فيها إخراج الهمزة اصطلاح "الحبسة أو الوقفة" في قوله: "إن الحنجرة تكون قد لفظت آخر أصواتها في نهاية العملية الكلامية في صورة حُبسة، وهي الهمزة"^(٤).

وبعد استعراض آراء عدد من اللغويين القدامى والمحدثين في تحديد مخرج صوت الهمزة، أحسب أنهم على اتفاق في وصف تحديد مخرجها، وإن تباينت عباراتهم. إذ قسّم اللغويون القدامى الحلق إلى ثلاث مناطق، أقصى الحلق، ووسطه، وأدناه، وجعلوا الهمزة من مخرج أقصى الحلق وأسفله، ولعل ما يؤكد ما أذهب إليه قول أحد الباحثين: "إن مخرج الهمزة من أقصى الحلق وأسفله، وأنها أبعد الحروف في أقصى الحلق، وأدخلها فيه، وتحدث من حفز قوي في الحجاب الحاجز، وعضل الصدر، وإفرادهم لها مع صوت الهاء بمخرج خاص، دليل إدراكهم لاستقلالها بمنطقة لا يشاركها فيها شيء من الأصوات، وهي ما عرفت بعد ذلك عند المحدثين بمخرج منطقة الحنجرة، ونسبوا لها صوت الهاء والهمزة، وهو ما أعده من وجهة نظري اختلافاً لفظياً وحسب"^(٥).

ولعلّ الجوهري قد قارب الوصف الدقيق عند المحدثين في تحديدهم مخرج الهمزة في تعريفه موضع مخرجها في قوله: "إنها في الحلقوم، أو الغلصمة، رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ في الحلق"^(٦).

ويذكر في هذا السياق ما أشار إليه كمال بشر في قوله "إنهم ربما أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بأقصى الحلق"^(٧).

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١٧٢.

(٢) السمران، محمود، علم اللغة، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت، ص ١٧٠.

(٣) ينظر في: استيتيه، سمير، الأصوات اللغوية رؤية عضوية نطقية وفيزيائية، ط ١، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٨.

(٤) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٩م، ص ٨٩.

(٥) المباركي، يحيى، صوت الهمزة بين القدماء والمحدثين، مجلة أم القرى، العدد ١٢، ١٩٩٦م، ص ١٤٠.

(٦) الجوهري، الصحاح، مادة "غلصم".

(٧) بشر، كمال، علم اللغة، ص ١١٤.

ثانياً- الصفات الصوتية المميزة لصوت الهمزة:

وصف اللغويون القدامى الهمزة بأنها صوت مجهور، لأن الصوت المجهور عند سيبويه "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت"^(١)، ومقابل ذلك فقد عرف سيبويه الصوت المهموس بأنه "حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت، فرددت الحرف مع النفس، ولو أردت ذلك مع المجهور لم تقدر عليه"^(٢)، وفسر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الصوت المجهور في قوله: "حرف اشتد لزومه موضعه، وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به"^(٣).

وقد وضح ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) مفهوم الاعتماد في قوله: "وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت، نحو "سس" و"كك"، و"ههه"، ولو تكلفت مثل ذلك مع المجهور لما أمكنك"^(٤).

ويظهر هنا مقياس اللغويين القدامى في تحسس صفة الجهر والهمس، وذلك من خلال جريان النفس مع الأصوات (أي الذبذبات الصوتية) أو عدمه، أي "توقفه"، وقد عبروا عن جريان النفس بالأصوات المهموسة، وعن عدم جريانه بالأصوات المجهورة، وقد عرف كمال بشر إخفاء الصوت في قوله: "إسكات الذبذبة التي تحدث مع كل مجهور في الوترين الصوتيين بالحنجرة، ومتى سكنت أو انقطعت تلك الذبذبات انقلب المجهور إلى نظيره المهموس"^(٥)، ولذلك وضعها سيبويه من الأصوات المجهورة أثناء قوله: "فأما المجهورة فالهمزة والألف..."^(٦)، كما أكد ابن جنى صفة الجهر بالهمزة في قوله: "اعلم أن الهمزة حرف مجهور، وهي في الكلام على ثلاثة أحرف: أصل، وبدل، وزيادة"^(٧).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤. ينظر في:

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٨ - ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٩.

(٣) ابن الجزري (شهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد الجزري الدمشقي) (ت ٨٣٣ هـ)، التمهيد في علم التجويد، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ١٠٦.

(٤) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٠.

(٥) بشر، كمال، علم اللغة العام القسم الأول (الأصوات)، ط ٧، دار المعارف، ١٩٨٠م، ص ١٢١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤. وذهب عدد من اللغويين القدامى إلى القول بأن الهمزة صوت مجهور. ينظر في:

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٢٨.

- ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٠.

- الأسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن) (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ج ٣، ص ٢٥٨.

(٧) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٨.

وظهرت خلافاً واضحة بين "علماء الدرس الصوتي الحديث واللغويين القدامى في تحديد الصفات الصوتية المميزة للهمزة"^(١)، ذلك لأنهم اختلفوا في تحديد مفهومي الجهر والهمس، فالقدامى اعتمدوا لذلك ظاهرة جريان النفس أو توقفه، أما المحدثون فاعتمدوا هيئة الأوتار الصوتية عند النطق بالأصوات معياراً صوتياً لتحديد صفاتها الصوتية المميزة لها، من حيث الجهر أو الهمس، إذ لم يُشر اللغويون القدامى إلى دور هذه الأوتار الصوتية، في تحديد الصفات الصوتية المميزة للأصوات، ولذلك "لم يشر القدامى إلى دور الأوتار الصوتية، حينما بسطوا القول في المجهور بين الأصوات، بل انتبهوا إلى مرور التيار الهوائي عبر جهاز النطق. وقد اتسمت تعريفاتهم بالصعوبة والتعقيد إلى الحد الذي يصعب فيه التعرف إلى مقاصدهم الغرضية"^(٢). كما ظهر الخلاف في تحديد الصفات المميزة لصوت الهمزة بين اللغويين المحدثين أنفسهم؛ لأن "المحدثين يتفقون في جميع ما يتعلق بالأصوات العربية اللهم إلا هذا الصوت"^(٣)، وهو صوت الهمزة، حيث لاحظ عبد الرحمن أيوب إقفال الأوتار الصوتية إقفالاً تاماً عند النطق بصوت الهمزة، مما يعني أنها صوت مهموس، وأشار إلى ذلك في قوله "لا يمكن عند النطق بالهمزة أن تظل الأوتار الصوتية على نذببتها، ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتسم بانطباق الأوتار انطباقاً تاماً، وهذا أمر يناقض التذبذبات، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة؛ لأن الهمس يعني عدم النذببة"^(٤). ولأن النطق بالهمزة حالة "إقفال الأوتار معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق"^(٥). كما أكد ذلك تمام حسان في قوله: "إن صوت الهمزة صوت حنجري شديد مهموس مرقق، يتم نطقه بإقفال الأوتار تماماً، ويطلق على هذا الصوت - عادة - وقفة حنجرية "Glottal Stop"، وتأتي صفة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح معه بوجود الجهر في النطق، ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعادوا هذا الصوت مجهوراً، وهو أمر مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مقفلة أثناء النطق"^(٦). ولذلك جعلها مالمبرج من الأصوات المهموسة في قوله "إن أصوات الهمزة والشين والصاد... أصوات مهموسة ليس لها نظير مجهور"^(٧).

(١) ينظر في: - النجار، شوقي، الهمزة، ومشكلاتها، وعلاجها، ط٢، مكتبة الإسراء، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٧.

(٢) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، عمان، دار صفاء، ١٩٩٨م، ص١١٩.

(٣) حجازي، محمود فهمي، المدخل إلى علم اللغة، ط٢، معدلة، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٨م، ص٧٧.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ط٢، مطبعة الكيلاني، مصر، ١٩٦٨م، ص١٨٣.

(٥) النجار، شوقي، الهمزة، ومشكلاتها، وعلاجها، ص٨، ينظر في:

- مالمبرج، برنيل، علم الأصوات، دراسة و تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١١١.

(٦) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٥، ص١٢٥.

(٧) مالمبرج، علم الأصوات، دراسة وتعريب عبد الصبور شاهين، ص١١١.

وبذا يكون الصوت المجهور عبارة عن "تذبذب الأوتار الصوتية، والمهموس حالة من حالات عدم تذبذب الأوتار الصوتية، بمعنى آخر الصوت المهموس صوت غير مصوت^(١)، ولذلك فالصوت إما "أن يوصف مجهوراً أو مهموساً؛ وإلا يعتبر من قبل عدم الدقة في وصفه بين الحالين"^(٢).

وقد أرجع كمال بشر تحديد الهمس الذي جاء به بعض اللغويين المحدثين إلى متابعتهم نطق الهمزة من خلال مرحلتين فقط، دون أن ينتبهوا إلى أن المرحلة الثانية تكون مكونة من مرحلتين في وقت واحد، وهما: مرحلة إقفال الأوتار الصوتية، ومرحلة خروج الهواء الذي يحدث الانفجار، وذلك حينما ردّ في معرض رفضه اعتبار صوت الهمزة من الأصوات المهموسة في قوله: "إنه رأي غير دقيق، إذ هناك حالة ثالثة، وهي وضع الأوتار الصوتية عند نطق الهمزة العربية، ولنا أن نقول في تفسير رأيهم، إنهم لاحظوا المرحلة الثانية من نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تصاحب الانفجار، ففي هذه الحالة تكون الأوتار في وضع الهمس، ولكن هذا السلوك غير دقيق بالنسبة لطبيعة الهمزة، إذ الهمزة لا يتم نطقها بهذين الوترين، وفيها ينضغط الهواء من خلفها فينقطع النفس، والمرحلة الثانية مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً مسموعاً، وهاتان المرحلتان متكاملتان لا يمكن الفصل بينهما"^(٣)، ولذلك فإن كمال بشر يرى أن إخراج صوت الهمزة يتم بالمرحل النطقية الآتية:

أولاً: مرحلة قطع النفس.

ثانياً: مرحلة انطباق الوترين الصوتيين.

ثالثاً: مرحلة الانفجار.

إلا أن المرحلتين الأخريين متكاملتان، إذ لا يمكن نطق كل منهما على حدة، أو النظر إلى نتاج إحداهما دون الأخرى، وقد أطلق كمال بشر على هذه المرحلة مرحلة "إنتاج همزة القطع، التي تكون فيها الأوتار الصوتية غير الوضع عند الجهر والهمس معاً"^(٤)، وفهم سمير استيتيه صفة الهمزة بأنها لا مجهورة ولا مهموسة من "غياب الجهر والهمس، والشوشة عند نطق الهمزة التي توصف بأنها غير مجهورة ولا مهموسة"^(٥)، وقد استند سمير استيتيه في تحديده هذا إلى عدم تذبذب الأوتار الصوتية، وإلى حالة الإقفال التام لها، ولذلك فهي "صوت لا مجهور ولا مهموس؛ لأن الوترين الصوتيين لا يتذبذبان عند النطق به، ولأنه يضاف إلى ذلك اعتباراً خاصاً، وهو وضع الوترين الصوتيين "الإقفال

(١) بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١١٢، ينظر في:

- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٥، ١٩٧٩م، ص ٢٠.

(٢) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٢٧.

(٣) بشر، كمال، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص ١١١.

(٤) بشر، كمال، علم اللغة العام، الأصوات العربية، ص ١١٢.

(٥) استيتيه، سمير، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ١٢٥.

التام^(١)، إذ يلتقي الوتران الصوتيان التقاءً تاماً، يسد مجرى الهواء هنيهةً، بحيث لا يجد له منفذاً، فيتوقف التيار عن السيرورة، ثم يُفتح المجرى بابتعاد أحد الوترين عن الآخر، ويتخذ الوتران هذا الوضع عند نطق همزة القطع^(٢).

وأشار محمود السعران إلى هذا في قوله: "إن صوت الهمزة صوت حنجوري انفجاري، لا هو مهموس ولا هو مجهور، يحدث نتيجة انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً، فلا يُسمح للهواء بالمرور من الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فيندفع الهواء محدثاً انفجاراً"^(٣).

وإن لم يتفق اللغويون القدامى والمحدثون في صفة الجهر والهمس لصوت الهمزة فإنهم تقاربوا في وصفهم لصفة التحكم في نطقه مع ملاحظة الاختلاف القائم بين اللغويين القدامى والمحدثين في إطلاق المصطلح الواصف لصفة التحكم، فاستخدم اللغويون القدامى مصطلح الشدة في حين استخدم بعض المحدثين صفة الانفجارية وبعضهم الآخر صفة الوقفية، وفي هذا السياق ذكر عبدالقادر مرعي أن معيار التمييز بين الصوت الشديد والصوت الرخو عند القدامى هو عدم جريان الهواء في الصوت الشديد، وجريانه في الصوت الرخو، وهذا يعني انقطاع الصوت عند نقطة ما في الصوت الشديد، على حين يستمر الصوت في الصوت الرخو ما دام هناك هواء في الرئتين... وقد سمي علماء اللغة المحدثون الصوت الشديد (الصوت الانفجاري) أو (الصوت الوقفي)، والصوت الانفجاري الذي يتكون نتيجة لحدوث انغلاق تام لمجرى الهواء المنفذ من الرئتين في نقطة المخرج ثم يتبعه انفتاح مفاجئ فيندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً^(٤)، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى انفجارية صوت الهمزة في قوله: "إن مخرج الهمزة المحققة من المزمار نفسه، إذ عند النطق بها تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً، ثم تتفرج فجأة، فيسمح صوت انفجاري، وهو ما نعبر عنه بالهمزة"^(٥)، وذكر كمال بشر أن وصف اللغويين القدامى لصوت الهمزة بأنه صوت شديد يعد "وصفاً صحيحاً ودقيقاً، إذا ما أخذ المعنى على أنه يعادل وصف المحدثين بأنها صوت انفجاري، فالحروف الشديدة عندهم مجموعة في "أجبت طبقك"، والأصوات الانفجارية عند المحدثين هي "الهمزة، والباء، والتاء، والضاد، والطاء، والكاف، والقاف"^(٦).

(١) استيتيه، سمير، ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ص ٢٤٠. ينظر في: - استيتيه، سمير، الأصوات اللغوية، ص ١٢٥.

(٢) استيتيه، سمير، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م، ص ٣٦.

(٣) السعران محمود، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص ١٧٠.

(٤) ينظر في: - الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ١٩٩٣م، ص ١٠٩.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٨٢.

(٦) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، ص ١١٣.

وعليه يمكن أن نرصد أربعة أمور صوتية اتفق فيها اللغويون المحدثون في وصف صوت الهمزة، وهي^(١):

أولاً: أنها صوت صامت.

ثانياً: أنها صوت حنجري، أو من أقصى الحلق أو أسفله.

ثالثاً: أنها شديدة أو انفجارية.

رابعاً: أنها غير مجهورة، ولكنها مهموسة، أو لا هي مجهورة ولا هي مهموسة.

ويميل الباحث إلى الرأي القائل بأن صوت الهمزة لا هو مهموس ولا هو مجهور؛ لأن في نطقها على هذه الصفة ثقلاً وصعوبة، مما يلزم تخفيف نطقها، ويلزم التقليل من مراحل إنتاجها، وذلك إما بتخفيفها أو تسهيلها أو تليينها، مما يعني أن "بعض الملامح النطقية تذوب وتطفو على السطح ظواهر أخرى"^(٢).

ثالثاً- الهمزة بين ظاهرتي الخفة والثقل:

أرجع سيبويه النقل الذي يصاحب إخراج صوت الهمزة إلى كونها "تبرّة في الصدر تخرج بجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فنقل عليهم ذلك"^(٣)، ولذلك فإن النطق بها محققة يُعدّ "ضرباً من التكلف، واحتمال الصعوبة"^(٤)، ووصف الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ) نبر الهمزة بأنه مستكره لأنها؛ "لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّع، ثقلت بذلك على اللسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قریش"^(٥)، وفهم عبد الصبور شاهين نقل الهمزة من كيفية نطقها، وذلك لأنها "تحدث ضد عملية النّفس، وهي عملية حيوية لاستمرارية الحياة، فلا يطبق المرء الاستغناء عنها لحظات معدودات، ولذا فإن إنتاج الهمزة يحتاج إلى جهد عضلي، مما جعل العرب يميلون إلى تسهيلها وتخفيفها"^(٦)، وأشار مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) إلى نقل الهمزة في قوله: "إن الهمزة في نطقها ثقيلة، فهي كالتّهوّع أو كالسعلة على ما قاله الخليل"^(٧)، وفسر فوزي الشايب مفهوم التّهوّع بأنه "السعلة، الخفيفة جداً، أو التقيؤ"^(٨)، ويكون تحقيق الهمزة بإعطائها حقها من الإشباع، وبمنحها صفاتها الصوتية المميزة لها، وقد أطلق على هذه الهيئة النطقية تغليباً اصطلاح

(١) المرجع نفسه، ص ١١١.

(٢) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٩.

(٥) الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٣١.

(٦) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٧.

(٧) مكي، (أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي) (ت ٤٣٧هـ)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار الأردن، د.ت، ص ١٠٠.

(٨) الشايب فوزي، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٦٠.

الهمز، حيث أشار عبد الصبور شاهين إلى ذلك بقوله "ليس في أصل الهمز عَلمٌ خاصٌ لصوت من أصوات اللغة، وإنما وصف لكيفية نطقية لا تختص في نفسها بصوت معين، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف بصوت الهمزة"^(١).

وثقل عن ابن منظور (ت ٧١١هـ) اصطلاح الهمز بطريقة ذكر المثال المشابه له، إذ ربط بين الكيفية النطقية لصوت الهمزة ونطق صوت العين بعد إشباع الهمزة بقوله "إعطاء الهمزة حقها من الإشباع، وإذا أردت أن تعرف الإشباع، فاجعل العين في موضعها، كقولك من الخبء "خَبَأْتُ لك، بوزن خَبَعْتُ لك"^(٢)، ولذلك فإن إشباع الهمزة ينتج ما يسمى بالنعنة.

وذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ) إشباع الهمز بقوله: "إن تحقيق الهمزة كقولك: يا زيد من أنت؟ كقولك: من عَنت؟"^(٣).

وفسر ابن الجزري (٨٣٢هـ) مفهوم إعطاء الهمزة حقها من الإشباع بأنه "الإتيان بالأداء على حقه، ومجانبة الباطل فيه، والتزام ترتيبه، والتأني فيه، وهو عبارة عن ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة، أو بالهمزتين خارجات من مخارجهن مندفعات عنهن كاملات في صفاتهن"^(٤).

ويأتي النقل من نطق الهمز لأنه "مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام، لأنه يضغط، فنقول: قد همزت الحرف فانهمز"^(٥)، وحصر أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٦هـ) كل العبارات الدالة على نقل الهمز بقوله "الهمز في اللغة: الغمز، والهت، والضغط، والنبر"^(٦)، ولذلك "كانت القبائل الحضرية تستقل الضغط، والنبر، والتوتر، فمالت إلى تليين الهمزة، وتسهيلها، واستكثرت من ذلك في كلامها"^(٧)، وفسر عبد الصبور شاهين نقل صوت الهمز بقوله "إنه مبالغة في حبس الهواء في الحنجرة"^(٨).

وقد تضطر العرب لتحقيق الهمز رَغْمَ ثقله وصعوبة النطق به، لتبيان أصل الهمزة في الكلمة، وعدم اختلاطها مع كلمات أخرى غير مهموزة في الأصل، من مثل لفظة ناس أصلها "أناس"^(٩)، على نحو قول الشاعر^(١٠):

-
- (١) شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧.
(٢) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم) (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج ١، ص ١٨، حرف الهمزة.
(٣) الأزهري، (أبو منصور محمد بن أحمد) (٢٨٢ - ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٦٩.
(٤) ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، ص ٥٩.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٤٢٦.
(٦) أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس)، وكتابه الهمز، تحقيق خليل عطية، البصرة، ١٩٩٠م، ص ٣٢.
(٧) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٣٠ وينظر في: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٦٧.
(٨) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٩.
(٩) ينظر في ابن جني، (أبو الفتح عثمان) (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، ط ٢، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م، ج ٣، ص ١٥١.
(١٠) التبريزي، (أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب)، شرح التبريزي على ديوان الحماسة، أبي تمام (حبيب بن أوس الطائي)، ج ١، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٧٨م، ص ١١١.

وإباً أناسٌ لا تَرَى القَلَّ سَبَّةً إذا ما رأتهُ عامراً وسلولاً

كما ورد عن العرب تحقيق الهمزتين أيضاً، إلا أن ابن جني أنكر ذلك بقوله "وليس في الكلام كلمة فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها همزتان"^(١)، وكذلك استتقلت العرب اجتماع الهمزتين المتجاورتين في كلمتين على حد قول سيبويه "إن الهمزتين إذا التقتا، وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستقلون بتحقيقها، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً"^(٢).

وقد وصف العكبري (ت ٦١٧هـ) النقل الحاصل في نطق الهمزتين بقوله "إن الجمع بين الهمزتين مستنقل؛ لأن الهمزة نبرة تخرج من الصدر بكلفة واجتهاد، فالنطق فيها يشبه التهوع، فإذا اجتمعت همزتان كان النقل على المتكلم، فمن هنا لا يحققها أكثر العرب"^(٣).

المبالغة في تحقيق الهمز:

يُعني بالمبالغة في تحقيق الهمز تلك العملية التي يلجأ إليها أبناء اللغة في بعض السياقات اللغوية إلى تحويل صوت الهمزة إلى صوت آخر يكون أكثر ثقلاً، من مثل قلب الهمزة عيناً، فيصبح مخرج صوت الهمزة مخرجاً حلقياً بدلاً من المخرج الحنجري التوتري، ففي هذه الحالة "تتحول الهمزة إلى عين"^(٤).

مما يعني أن بعض القبائل العربية القديمة غالت في إشباع الهمز، اعتقاداً منها بأنها تحقق بذلك أرقى درجات المثالية والفصاحة في اللغة؛ نظراً لأن تحقيق الهمز ميزة صوتية ماثورة في بعض سلوكات تميم اللغوية، وقد مثل الخليل لذلك بقوله: "الخبُّع هو الخبء، في لغة تميم، ويجعلون بدل الهمزة عيناً"^(٥)، وقد أطلق على هذه الظاهرة اصطلاح العنونة، ولا شك أن الهمزة التي توصف أصلاً بأنها صوت شديد، تحتاج في إشباعها جهداً أكبر، إذاً، إن تحقيق الهمزة، كما جاء في اللسان "أن تعطى حقها من الإشباع، وإذا أردت أن تعرف الإشباع، فاجعل العين في موضعها نحو خَبَّتْ لك، بوزن خَبَّتْ لك"^(٦).

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(٣) العكبري (أبو البقاء عبدالله محمد حسين شمس الدين)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق نجيب الماجدي، المكتبة المصرية، بيروت، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ١٤.

(٤) ينظر في: النجار، شوقي، الهمزة، ومشكلاتها وعلاجها، ص ٤١.

(٥) الخليل بن أحمد، العين، ج ١، ص ١٢٣.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ١٨، حرف الهمزة.

وقد عرّف ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ظاهرة العننة بقوله: "إنها إبدال العين من الهمزة، فيقولون "عَن"، في موضع "أَن"^(١)، ومن الشواهد على هذه الظاهرة استعمال الشاعر ذي الرمة لها في بعض أشعاره، حيث يقول^(٢):

أَعَن تَرَسَّمَتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنزَلَةٌ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

كما نسبها الأزهري إلى "لغة قريش ومن جاورهم، وتميم وقيس وأسد ومن جاورهم، إذ يجعلون الألف إذا كانت مفتوحة عيناً، فيقولون: أشهد عَنكَ رسول الله، فإذا كسروا أرجعوا إلى الألف"^(٣). ويبدو لي أن سبب تراجع تميم عن ذلك الإبدال في حالة الكسر هو تحاميمهم من اجتماع الثقلين: العين والكسرة، لأن في ذلك مضاعفة الثقل، فعدلوا عن العننة في السياق اللغوي الذي تكون فيه الهمزة مكسورة. ولكن أهل الحجاز عملوا خلاف ظاهرة العننة إذ روي "عن أهل الحجاز الذين أثر عنهم التسهيل، والترفع عن العننة، أنهم كانوا يبدلون في بعض ألفاظ العين همزة نحو "استعديت، استأديت"^(٤)، وأشار ابن جني إلى ترفع أهل الحجاز عن العننة بقوله "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم"^(٥). إلا أن قلب العين "أقيس من العكس، لأن الهمزة أخف من العين"^(٦).

لعلّ من المفيد السؤال عن طبيعة العلاقة الصوتية بين صوت الهمزة والعين التي تجيز إجراء التباديل الصوتية بينهما، وأجاب عن هذا السؤال سيبويه أثناء جمعه بين صوت الهمزة وصوت العين في "الأصوات المجهورة"^(٧)، وأنها صوتان ثقيلان "لما بينهما من التهوع، فلذلك كره إدغامهما في مثلهما"^(٨)، وكذلك هما من حيز صوتي متقارب، إذ هما صوتان "حلقيان، لأن الهمزة من أقصى الحلق، والعين من الحيز الذي يليه، وهو وسط الحلق"^(٩)، فقرب المخرجين سوّغ الانتقال الصوتي من الهمزة إلى العين.

أما علماء الدرس الصوتي الحديث فإنهم "يرون أن مخرج الهمزة هو الحنجرة"^(١٠)، والهمزة كما يصفها المحدثون "ليست صوتاً مجهوراً، وإنما هي صوت لا مجهور ولا مهموس"^(١١)، ويذهب

(١) ابن فارس، "أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا"، ٣٢٩ - ٣٩٥هـ، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وضبطه نصوصه عمر فاروق الطباع، مكتبة العارفين، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٥٣.

(٢) ذي الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان تحقيق: كارليل هنري هيس مكارنتي، عالم الكتب، ص ٥٦٧.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ج ١، ١١١، ينظر في:

- ابن منظور، لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٥٩.

(٤) أوغست هفتر، (محرر)، ثلاثة كتب في الأضداد، نشره عن طبعة بيروت، ١٩١٣م، ص ١٢٣.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٣.

(٦) تيمور، أحمد، لهجات العرب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٥٣.

(٧) ينظر في: - سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٣.

(٨) المرجع نفسه، ج ٤، ص ٤٣٤.

(٩) ينظر في: - سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣٤.

(١٠) تمام، حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٧٩.

(١١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٨٣.

بعضهم إلى أنها "صوت مهموس"^(١)، كما أنهما صوتان توتريان، لأنهما يحتاجان إلى جهد عضلي كبير وفقاً لما ذكره سمير استيتيه بقوله "ويكون إنتاج الهمزة بحاجة إلى جهد عضلي زائد عن سائر الأصوات العربية، وربما يشترك صوت العين معها في هذه السمة، ولذلك يوصف بأنه صوت متوتر"^(٢)، ولذلك فإن ظاهرة العنونة وفقاً لما جاء به علماء الدرس الصوتي الحديث ما هي إلا انتقال صوتي من صوت لا مجهور ولا مهموس أو من صوت مهموس إلى صوت مجهور، والصوت المهموس "أخف من الصوت المجهور"^(٣)، ولذلك فإن هذه الظاهرة الصوتية تعد عند اللغويين المحدثين من "أقصى مراحل تحقيق الهمز"^(٤)، و "متوافقة وطبيعة تميم البدوية، التي ترغب في إظهار الهمزة"^(٥).

رابعاً- ظاهرة تخفيف الهمز في البيئات اللغوية العربية:

ارتبطت ظاهرة الهمز في اللغة العربية ببيئتين لغويتين هما: بيئة الحواضر في مكة، والبيئة البدوية المتنقلة التي لا تستقر على حال، وهما بيئتان تتقاطعان مسلكياً في بعض العادات أو السلوكيات اللغوية، إذ حصر عبد الصبور شاهين الاختلافات الصوتية بين اللهجات على النحو الآتي^(٦):

أولاً: الاختلاف في مخرج بعض الأصوات اللغوية.

ثانياً: الاختلاف في مقاييس أصوات اللين، من حيث إشباعها أو عدمه.

ثالثاً: الاختلاف في قانون التفاعل بين الأصوات المتجاورة في السلسلة الكلامية.

ولأجل بروز هذه التباينات اللهجية بين البيئات اللغوية، فإن عدة أسباب طبيعية ساعدت على نمطية بعض اللهجات العربية، فالأرض وطبيعة مكوناتها، ومدى تعلق الفرد ببيئته من حيث ظاهرة الأخذ والعطاء، تعمل على إكساب ساكنيها بعض السلوكيات اللهجية المتناغمة مع هذه الطبيعة، مثال ذلك: إن امتداد الصحراء، وعدم وضوح الرؤية فيها، وشدة اتساع الاتجاهات المكانية، وعدم القدرة على تحديد مساراتها إلا بخبرة بصيرة، جعلت البدوي يميل إلى نطق ما هو ثقيل، والذي فيه صعوبة، كما أن ارتياد البدوي الفيافي في ظل شدة الحرارة والبرودة، وسم شخصيته بالصلابة والخشونة، الأمر

(١) تمام، حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٧٩.

(٢) استيتيه، سمير، الأصوات اللغوية، ص ١٣١.

(٣) ينظر في: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٥٠.

(٤) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ١١١.

(٥) ضاحي، عبد الباقي، لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٩٥.

(٦) شاهين، عبدالصبور، القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٩.

الذي جعله يميل إلى نطق كل صوت صلب وجلد، ولذلك فإن "إثبات الهمزة رنة قوية في الأذن، مما يلائم طباع البدو، وخشونتهم"^(١).

وجملة القول: إن هذه المعاني البيئية المكتسبة في لهجة تميم وسمت اللهجة البدوية بالخشونة والصعوبة في النطق، والسرعة في أداء السلسلة الكلامية، غاية عدم فسح المجال للآخرين في مقاطعة الخطاب التواصلي الذي يرسلونه للآخرين، وكذلك لإظهار القدرة اللغوية على نطق الأصوات الصعبة، لأن "العادات النطقية والبيئية والجغرافية التي يعيش فيها الفرد، وبشكل فاعل تؤثر على رؤيته التعاملية مع الأصوات"^(٢).

وعدّ صبحي الصالح نبر الهمز دليلاً واضحاً على أن اللغة المثالية كانت قبل نزول القرآن الكريم في قوله: "إن نزول القرآن الكريم بنبر الهمزة دليل واضح على أن اللغة العربية المثالية كانت قبل الإسلام"^(٣).

أما بيئة أهل الحجاز فقد أثرت الأصوات السهلة، وسمحت لقانون الخفة والسهولة بالتدخل في جميع السياقات اللغوية التي ترد فيها الهمزة، غاية تقليل الجهد المبذول في نطق السلسلة الكلامية، لما تمتاز به لهجتها من البطء والتأني، مقابل ميزة السرعة في النطق عند بيئة تميم، وذكر ابن يعيش أن "أهل التحقيق هم قيس وتميم، وأصحاب التخفيف هم قریش، وأكثر أهل الحجاز"^(٤).

وتعد تميم التخفيف من عيوب الأداء السريع الذي امتازت به لهجة أهل الحجاز، لأن تميم تعودوا نطق الهمزة منبورة، وهي "ضرورة أوجدتها، وأصلتها انتظام الإيقاع النطقي، والإبانة عما يريده من نطق لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة"^(٥).

إلا أن أهل الحجاز عُرِفَ عن لهجتهم التأني في نطق الأصوات في السلسلة الكلامية المتتابعة، مما جعلها تعد النبر أو المبالغة في تحقيقه عائقاً صوتياً لا يتناسب مع سلوكياتها اللغوية، ولذلك "استعاضت عن النبر بوسيلة أخرى، كالتسهيل، والإبدال، والإسقاط"^(٦)، وذلك "لكون صوت الهمزة

(١) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٨٠.

(٢) عبدالجليل، عبدالقادر، الأصوات اللغوية، ص٢٦٨.

(٣) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م، ص٧٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص١٠٧، ينظر في: - نقرة كار، (جمال الدين الحسيني)، مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ج١، ص٢٥٠.

(٥) محسين، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص١١٥.

(٦) عبد الرحيم، عمر، قضية النقل والخفة وأثرها في اللغة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص٧.

أبعد مخرجاً نوعَ العرب تخفيفه بجميع أنواع التخفيف من نقل، وبدل، "وبين بين"، وإدغام وغير ذلك^(١).

وكانت تميم تحقق الهمز في كثير من ألفاظها التي كانت على وزن "فعل"، إذا "كان في موضع العين من الفعل ألف ساكنة ما قبلها مفتوح "رأس، وفأس، وكأس"، في "راس، وكاس، فاس"^(٢).

وكان الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ) قد نسب تسهيل الهمز إلى أهل الحجاز بقوله "اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع، ثقلت بذلك على اللسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، لا سيما قریش"^(٣).

ومما يؤكد ذلك ما أورده صاحب اللسان بقوله "إن أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر وقال: ما أخذ من تميم إلا النبر، وهم أصحاب نبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"^(٤).

أطلق المحدثون على تحقيق أهل الحجاز للهمزة اصطلاح النبر الاضطرابي، إذ عرف رمضان عبد التواب النبر الاضطرابي بأنه "التكلف الزائد في الحرص الشديد على محاكاة اللغة العربية"^(٥)، وذلك ليصل إلى درجة اللغة المثالية، وإحداث صور الإعجاب والاستحسان في أنواع الآخرين، فيما أطلق عليه رمضان عبد التواب اصطلاح قانون "الحذقة والمبالغة في الفصاحة"^(٦).

(١) البياع، خالدية محمود، الهمزة في اللغة العربية، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٥م، ص ١٢٤.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٣، ص ٢٩٣.

(٣) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣، ص ٣١.

(٤) ابن منظور، اللسان، ج ١، ص ٢٢، حرف الهمزة، ينظر في:

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٧.

(٥) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي (مظاهر وعمله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٩٢م، ص ٧٩.

(٦) المرجع نفسه، ص ٧٩.

الفصل الأول

تسهيل الهمز "بين بين"

المبحث الأول: همزة "بين بين" عند علماء القراءات.

المبحث الثاني: همزة "بين بين" عند اللغويين القدامى.

المبحث الثالث: همزة "بين بين" عند اللغويين المحدثين.

المبحث الأول: همزة "بين بين" عند علماء القراءات:

اصطلاح همزة "بين بين":

أجمع علماء القراءات على تحديد مفهوم تسهيل همزة "بين بين" على أنه بين الهمزة والألف والهمزة والواو، والهمزة والياء، وذلك على نحو المفتوحة في (رأى)، والمضمومة في (يؤوس)، والمكسورة في (سَمِّم)، فلا هي همزة محققة خالصة، ولا هي حرف آخر خالص غير الهمزة، ولكن في حالة تخفيفها بين حرفين بزنتها محققة^(١).

ويكون أدائها بأن تجعلها "بين الهمزة والألف، إن كانت مفتوحة وبين الهمزة والياء، إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو، إن كانت مضمومة"^(٢).

يلحظ من هذا التحديد والأداء لهمزة "بين بين" وجود عدة جوانب أدائية تشكل في مجموعها نطق همزة، "بين بين"، فمنها جانب يتعلق بالكيفية النطقية، ومنها جانب صرفي متعلق بطبيعة الحركة البنائية للكلمة، ومنها جانب عروضي موسيقي يتعلق بحركتها أو سكونها بعد إجراء التخفيف.

فههمزة "بين بين" بناء على تحديد القراء لها: تأدية صوتية خاصة بالهمزة المتحركة، سواء أكانت مفردة أم مجتمعة مع أخرى في كلمة أو في كلمتين متجاورتين^(٣) وهذا الاجتماع بين الهمزتين مشروط بالألا تكون الهمزة اللاحقة من بنية الكلمة، ولا أصلاً من أصول الكلمة، بل لا بد أن تكون زائدة حتى يتمكن من إجراء همزة "بين بين"^(٤).

وهي همزة لا هي محققة تمام التحقيق، من حيث إشباع صوتها بما يتطلبه مخرجها وملحها الصوتي، ولا من حيث تلونها بالحركات الإعرابية أو البنائية الصرفية، ولا هي همزة مخففة تمام التخفيف، بحيث تتمحي من النطق، ولا يبقى أثر صوتي دال عليها، بل لا هي همزة خالصة ولا هي حرف لين خالص أيضاً.

وههمزة "بين بين" همزة متحركة قبل إجراء التخفيف وبعده، فهي وإن كانت مخففة فهي بوزن الهمزة المحققة، مما يعني عدم حدوث تغيير عليها وفقاً لأنظمة موسيقى الكلام والشعر.

(١) مكي، الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١١٠.

(٢) أبو شامة النمشي (عبد الرحمن بن إسماعيل) (ت ٦٦٥ هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، للشاطبي (ت ٥٩٠ هـ)، تحقيق إبراهيم عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٨٢م، ص ١٢٨.

ينظر في: - الصيمري، (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، من نحاة القرن الرابع، التبصرة والتذكرة، ط ١، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٩٨٥م، ج ٢، ص ٧٣.

(٣) الأزهرى (أبو منصور الأزهرى)، (ت ٣٧٠ هـ - ٩٨٠ م)، معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش، وعوض بن أحمد التوزي، ط ١، ص ٣٢٢.

(٤) أبو عمرو البصري (سلطان بن ناصر الجبوري)، (زبان بن عمار)، شرح قواعد البصري في أصول القراءات السبعة، تحقيق هناء الحمصي، وأنس بن محمد حسن مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٨.

وتأدية همزة "بين بين" تأدية قياسية، صاغوها ضمن قاعدة شرطية، تتخذ من الأسلوب الشرطي قالباً لتحديد مفهومها ، حيث قال علماء القراءات إذا "كانت الهمزة متحركة، ومتحركاً ما قبلها، فتخفيفها أن تُجْعَلَ "بين بين" وذلك في الأحوال كلها".^(١)

وهي تأدية بين الهمزة وحركتها، أو حركة ما قبلها في مواطن محددة عند علماء القراءات فهي "بين ما انفتح بعد فتح إذا كانت الهمزتان مفتوحتين، وبين ضم بعد ضم إذا كانت الهمزتان مضمومتين، وبين كسر بعد كسر إذا كانت الهمزتان مكسورتين، وهي على حدهم قياسية.^(٢)

ويُلاحظ بمقارنة ما جاء عند علماء القراءات وصفهم كيفية أداء همزة "بين بين" التقاؤها مع تحديد بعض اللغويين المحدثين لصفة الهمزة لا هي مجهورة ولا هي مهموسة، إذ يكون النطق بالهمزة وفقاً لهذا التحديد سالبة الجهر وسالبة الهمس، والنطق بالهمزة المسهلة "بين بين" لا هي محققة ولا مخففة مسلوب عنها التحقيق الكامل والتخفيف الكامل، فهي نطق وسطي بين التحقيق والتخفيف فيه سمة من الهمزة المحققة ومن الهمزة المسهلة.

وأمام هذه الدقة عند علماء القراءات في تحديد تأدية همزة "بين بين" لم يكن مناص من أن يتم اختيار اصطلاح يعبر عن هذه الدقة، الأمر الذي يعكس حرصهم الشديد في صيانة ألفاظ القرآن الكريم من التحريف أو التغيير، فالهمز -عندهم- ذلك النطق الذي يختص بصوت الهمزة، حيث هو النبرة الصدرية التي تخرج باجتهاد وعناء، أو ما أطلق عليه حديثاً "الوقفة الحنجرية" إذ يتم إخراج الهمزه "نبرة لا تتحو بها نحو حروف اللين"^(٣) في حين همزة "بين بين" تتقاطع مع مخرج تحقيق الهمزة، إذ لا تخرج نبرة بل "تتحو بها نحو حروف اللين"^(٤)، فمن هذا الخروج الصوتي عن مستوى أداء الهمزة المحققة، تتحقق الغاية الصوتية، إذ تكون الخفة والسهولة بعد أن كان النطق والاستقلال.

فهمزة "بين بين" عبارة عن تطور أدائي في نطق الهمز، وليس تغييراً شاملاً لنطقه، ويظهر هذا الانحراف من خلال عبارة "أن تتحو به"، لا أن تنطقه حروفاً خالصة^(٥) أو أنها تقرب صوتها إلى الحرف الساكن، مما جعل علماء القراءات يستخدمون عبارة التقريب للتعبير عن أدائها.

ومما يثير الانتباه في أداء همزة "بين بين" أنها من ناحية اعترافها بالتغير، إذ تحقق التخفيف، ومن ناحية أخرى لم يلحقها التغيير الكامل، وهذان الجانبان الأدائيان في همزة "بين بين" مرتبطان

(١) الصيمري، التبصرة التذكرة، ج٢، ص٣٥.

(٢) البقري، محمد بن قاسم بن إسماعيل (١٠١٨-١١١١)، شرح قواعد البقري في أصول القراء السبعة، تحقيق هناء الحمصي، وأنس محمد، حسن مهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ص٣٧.

(٣) أبو علي الفارسي، (الحسن بن أحمد) (ت ٣٧٧هـ)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م، ج١، ص٢٧١.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢٧١.

بدلالة لغوية، وذلك حفاظا على حركتها، أو على الإشارة الدالة إلى وجود حركة حتى بعد إجراء التخفيف عليها، فهي وفقا لهذه التأدية الخاصة لم تتحول إلى الساكن، لسبب نطقي خالص، حيث إنها الصوت الوحيد إذا ما شكّل ثقل، وهي من جانب آخر لم تتحول إلى حرف لين خالص، لأن ذلك مبالغة في تخفيفها، ولا وجود لإشارة على حركتها، وهي بذلك تكون إبدالا لها، وليس تسهيلا أو تخفيفا أو تقريبا نطقها إلى الحرف الساكن.

ولذلك، اشترط علماء القراءات إجراء هذا التسهيل "بين بين" على الهمزة المتحركة فقط، سواء أكانت في كلمة أم في كلمتين أو كانتا متفتحتين في الحركة أو مختلفتين؟ وأخال أن هذا الاشتراط مطلوب في هذه الحالة وواقعي؛ لأنها عبارة عن انقسام صوتي مكون من الهمزة وحركتها، مما يتولد عنه جزآن نطقيّان: جزء خاص بالهمزة نفسها، وجزء آخر خاص بحركتها، مما يُشكّل من نطق الجزأين صوتا خفيا، لا يبعد كثيرا عن نطق الهمزة المحققة، ولا عن صوت حركتها، بل تكون المسافة الصوتية متقاربة بين مكوثيها، درجة أن القراء اجتهدوا قدر وسعهم في إثبات عدم سقوطها من النطق، مع أنها سقطت في الكتابة، وذلك من خلال اتساعهم في تحديد تأديتها مخففة، منطلقين من أن الجزأين المتبقيين من الهمزة وحركتها بعد تخفيفها يجسدان الهمزة المخففة، وفي الوقت نفسه يحققان الخفة والسهولة المنشودتين.

فالهئية النطقية للصوت المحوّل من حركة الهمزة، لا تمثل مستلزمات إنتاج الصوت الخالص، من حيث المخرج والصفات المميزة، مما يعني أننا لا نستطيع أن نطلق على هذه الهئية الجديدة اصطلاح الحرف الأصلي، الذي يتمتع بكمية كافية من الإشباع الصوتي، وحرية واضحة في مرور الهواء، مما لا يؤهله إلى التحلي بالحركات الإعرابية، أو الحركات البنائية اللازمة لوضوح المعنى، كما هو الحال في بقية الحروف الأصلية.

وقد وصف ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) عملية انقسام صوت الهمز المحقق بالتليين، أي بتحويل الصوت الجلد الصعب في حالة إخرجه إلى حالة قريبة من ليونة أصوات المد واللين، وتكون تأدية هذه الحالة عن طريق تقريب الهمزة من حروف اللين، تلك الحروف التي امتازت بالليونة في النطق، واتساع المخرج، وحرية مرور الهواء، مما وسمها بالخفة والسهولة، والوضوح السمعي.

فقد ظهر هذا الوصف جليا أثناء ذكره لأداء أبي عمرو ونافع لقوله تعالى: (هَأَنْتُمْ هُوَلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) ^(١)، "هَأَنْتُمْ" حيث "قرأها غير مهموزة، ومدة طويلة أي بين الهمز واللين" ^(٢).

(١) سورة آل عمران، آية ٦٦.

(٢) ابن مجاهد (أحمد بن موسى) (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، ط ٢، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص ٦٠٢.

ومعروف أن العربية تشمل أصواتاً توصف بالخفة والسهولة، مما جعلها مؤهلة لأن يتم تقريب الهمز إليها، وهي أصوات المد واللين، فالمد "أن تكون الواو ساكنة وقبلها ضمة، وكذلك الياء إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة"^(١) وقد سميت بذلك "لأنه يمكن فيهما مد الصوت ما لا يمكن في غيرهن من الحروف"^(٢) فهي تلك الحروف المسماة صرفياً حروف العلة، نظراً لاعتلالها وتغير أحوالها، وهي مكونة نطقاً من الحرف الساكن وحركته التي عدت عند اللغويين جزءاً منه، فمن هذا الاشتراك النطقي بين الحرف وحركته تولدت فسحة نطقية متممة بالسهولة إثر إطالة الصوت بأحد حروفه الثلاثة، الألف، والواو، والياء، لاتساع مخرجها"^(٣).

وتشمل العربية صوتي اللين اللذين يوسمان بالخفة والسهولة مقارنة ببقية الأصوات الصحيحة، إلا أنهما أقل خفة واتساعاً في المخرج والنطق من حروف المد، وذلك لأنهما لا تتشارك في نطقهما حركتهما اللتان تمثلان جزءاً من هذين الصوتين (وهما الواو والياء).

ففي ظل هذه الملامح المميزة لأصوات المد واللين فإن همزة "بين بين" تؤدي نطقاً في حالة تقترب من أصوات اللين، مما جعل معظم علماء القراءات يطلقون على هذه الهمزة اصطلاحاً تليين الهمزة، وهو يمثل الاصطلاح الوصفي الأدائي لهمزة "بين بين" حيث يتم تليينها عن طريق تقريبها من حروف اللين، غاية تقريبها من الحرف الساكن، بعد أن يتم إخفاء حركتها تحقيقاً للغاية الصوتية .

وظهر لنا أن الهمزة المحققة نبرة صدرية تخرج باجتهاد، وأن الهمزة المليئة "بين بين" لا تخرج من هذا المخرج، ولا من هذه الكيفية، بل هي حالة نطقية وسطية بين مخرج الهمزة المحققة، وبين حروف المد واللين، ولذلك فإن بعض القراء استثمر هذا المخرج للهمزة المحققة، إذ وصف تأدية الهمزة المليئة باسمها بأنه يتم من خلال الإشارة إلى مخرج الهمزة، وهو الصدر، وقد وضح الأزهري (ت ٣٧٠هـ) هذه التأدية حينما ذكر أن: "حمزة يقرأ قوله تعالى: (يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤)، "يَسْتَهْزِئُونَ" وقوله تعالى: (الْحَاقِنِينَ)^(٥) الخائنين"، وقوله تعالى {تَقَاتًا}^(٦)، "تَقَاتًا" بهمزة "بين بين"، حيث كان يشير بصدده إلى الهمزة ولا يهمز"^(٨)، كما فسر الأزهري تأدية حمزة بأنها "تخرج من الصدر، ولكنها لا تخرج كاملاً"^(٩).

(١) الصيمري، التنكرة والتبصرة، ج٢، ٨١٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٨١٥.

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة (مدد).

(٤) سورة الشعراء، آية (٦).

(٥) الأنفال ٥٨.

(٦) سورة يوسف، آية ٨٥.

(٧) الأزهري، معاني القراءات، ج١، ص١٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٩) المصدر نفسه، ص١٢٩.

وكان قد أشار إلى هذه التأدية ابن مجاهد حينما فسر أداء حمزة لقوله تعالى {تَبَوَّأَ} (١) "تَبَوَّأَ" حيث كان يقف حمزة عليها، غير أنه يلين الهمزة، أي يشير إليها بصدرة، أي يكون نطقه للهمزة بين التحقيق والتسهيل (٢).

ويلحظ هنا أن همزة "بين بين" قد أخذت وصفا جديدا، بحيث تكون وسطا بين همزة محققة تخرج باجتهاد وعناء، وبين همزة مسهلة تمام التسهيل، وذلك عن طريق تليينها أو قلبها حرفا قريبا من حروف المد واللين، وهنا تظهر تأدية ثانية لاصطلاح همزة (بين بين)، ألا وهي بين كونها محققة وكونها مسهلة، حيث يتم ذلك بالإشارة إلى الهمزة المليئة بالصدر. بمعنى أن خروجها يكون من الصدر لكنه خروج غير كامل.

والتأدية التي تكون بالإشارة استعملت عند علماء القراءات، حيث تليين الهمزة المجتمعة مع أخرى المتفتحتين في الحركة بالإشارة إليها بحركتها، فإذا "كانتا متفتحتين في الحركة فإن نافعاً وابن كثير يهزمان الأولى، ويلينان الثانية، ففي المفتوحتين يشيران بالفتح إليها، وفي المكسورتين يشيران إليها بالكسر، وفي المضمومتين يشيران إليها بالضم" (٣)

إلا أن جماعة من علماء القراءات بحثت عن حالة أخرى يكون فيها نطق الهمزة أخف وأسهل وأبعد للثقل أو الاستئقال، وذلك بنطقها كالمدة، فقد ذكرها ابن غلبون (ت ٣٩٩هـ) حينما وصف قراءة "الحرميين وأبي عمرو للهمزتين المفتوحتين في كلمة واحدة، كقوله تعالى (ءَأَنْذَرْتَهُمْ) (٤)، "أَنْذَرْتَهُمْ" وأشبه ذلك في القرآن الكريم، بتحقيق الهمزة الأولى، وجعلوا الثانية "بين بين"، فصارت كالمدة في اللفظ في جميع القرآن" (٥)، إلا أن صاحب كتاب "كشف المشكلات" عرف تليين الهمزة بـ (قلبها ألفاً)، (٦) وذلك في الهمزتين المفتوحتين.

إلا أن علماء القراءات وضعوا للمد أصولاً وقواعد، كي يحقق الخفة والسهولة، وينتفي عنه الانتهاز الشديد، وكي لا يؤثر في المعنى، مما قاد إلى تباين آرائهم في تحديد كمية المد، وفي مد همزة

(١) سورة يونس، آية ٨٧.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٠٢.

(٣) ابن زنجلة (عبد الرحمن بن زنجلة)، حجة القراءات، ط ٥، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٩٢.

(٤) البقرة، آية ٦.

(٥) ابن غلبون، (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم المقرئ الحلبي) (ت ٣٩٩هـ)، التذكرة في القراءات الثمان، ط ١، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، سلسلة أصول النشر، جدة، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ص ١١١.

(٦) الباقولي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق ودراسة عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمان، ٢٠٠١م، ص ١٧٦.

ينظر في:

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٣٦.

- ابن الباناش (أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد) (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق أحمد فريد المزيدي، تقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، منشورات محمد علي بيضون، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٣٦١.

- أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، التيسير في القراءات السبع، ط ٣، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٨٥م، ص ١١٢.

"بين بين" وعدم مداها، فقد قرأ قالون الهمزة الثانية لقوله تعالى: (هَآئِنْتُمْ)^(١)، "هَآئِنْتُمْ" بهمزة مسهلة "بين بين"، مع إثبات الألف بعد الهاء"^(٢).

ولذلك فقد قرأ أبو عمرو (ت ١٥٤هـ) قوله تعالى: (أَنْذَرْتُهُمْ)^(٣) "أَنْذَرْتُهُمْ" وفي كل من الهمزتين المفتوحتين "بمدة طويلة، إلا أنه كان أطول القراء مدا"^(٤)، مما جعلهم يطلقون على همزة "بين بين" اصطلاح "همزة المد المَطْوَل، وهو المبالغة في تسهيل الهمزة"^(٥)، الذي عده بعض علماء القراءات بابا من أبواب التخفيف، على نحو ما قرأ أبو عمرو لقوله تعالى: (أَعْجَمِي)^(٦)، "أَعْجَمِي" وذلك "بهمزة مطولة نظرا لاجتماع همزتين فكره هذا الاجتماع، فجعلها همزة مطولة، وكأنه همز الأولى، وخفف الثانية التي بعدها تخفيفا يشبه الألف الساكنة، ولا يجوز أن تكون ألفا خالصة، لأن بعدها "عينا" وهي ساكنة"^(٧)

وذهب بعض علماء القراءات إلى أن نطق الهمزة المسهلة "بين بين" مثل المدة لم تحقق الغاية الصوتية التي من أجلها أُجريت همزة "بين بين"، ولذلك أدّوا مصحوبة بألف كي يتم نطقها مدة كاملة، مما يحقق التخفيف، كما قرأ أبو عمرو قوله تعالى: (عَآئِنْتَ قَلْتَ لِلنَّاسِ)^(٨)، "أَآئِنْتَ" بأن "يدخل ألفا بين الهمزة الأولى المحققة، والهمزة الثانية المخففة "بين بين"^(٩).

ومما يلحظ أن هذه التأدية لهمزة "بين بين" مرتبطة بالهمزتين المفتوحتين حسب، عند معظم القراء، إلا أن هشاما "قد خالف إجماع القراء في هذه الحالة، إذ جعلها في الهمزتين المختلفتين، كالمفتوحة والمكسورة، نحو قوله تعالى: (إِنكُمْ لَتَأْتُونَ الفَاحِشَةَ)^(١٠)، "أَإِنكُمْ" وذلك بأن جعل بين الهمزتين مدة"^(١١)

ولعل ظاهرة المد وأصوله تولدت من ظاهرة تخفيف الهمز، خاصة همزة "بين بين"، حيث أوجدت الهمزة أصولا للمد، لاسيما عند مجاورتها حروف المد واللين، وذلك لأن الهمزة "حرف جَد،

(١) آل عمران، آية ٦٦.

(٢) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١١٢.

(٣) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٣٥٣.

(٤) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١١١.

(٥) للبقرى، شرح قواعد البقرى في أصول القراء السبعة، ص ٣٥.

(٦) سورة فصلت آية، ٤٤.

(٧) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٣٥٣.

(٨) المائدة، آية ٦٦، وغيرها في القرآن.

(٩) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١١١.

(١٠) العنكبوت آية ٢٨.

(١١) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١١١.

بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا، خيف عليه أن يزداد بملاحقة الهمزة له خفاء، فبيّن بالمدة ليظهر^(١).

وارتبطت تأدية همزة "بين بين" كالمدة، أو بين الهمزة المحققة والهمزة المخففة "بين بين" باصطلاح تسهيل الهمزة، ولذلك أصبح يطلق عليها الهمزة المسهلة دون تقييد، إذ عرفها ابن غلبون بأنها: "مد حرف اللين بحيث تصبح كالمدة"^(٢)

فهمزة "بين بين" وفقا لما رصده هذا المبحث، عبارة عن عملية تحويل نطقي لصوت الهمزة إلى ما يقرب من أصوات اللين، وذلك عن طريق زيادة نطقية محددة على حرف اللين، بحيث يصبح قريبا من أصوات المد.

ويلاحظ ارتباط المد في القرآن الكريم وظيفيا بالسهولة والخفة، ووضوح اللفظ؛ نظرا لاتساع المخرج أثناء النطق به، ويكون واحدا من طرق أداء همزة "بين بين"، الأمر الذي جعلها توسم باصطلاح تسهيل الهمزة.

وأحسب أن اصطلاح تسهيل الهمز "بين بين" يمثل أقصى درجات التخفيف الممكنة لأداء الهمز المتحرك وما قبله متحرك، إذ لا يصل إلى درجة التخفيف الكامل، لأن همزة "بين بين" عبارة عن تقريب لها من أصوات المد واللين وليس جعلها أصوات مد ولين، ورصدت الدراسة اصطلاحين لهمزة "بين بين": اصطلاح تسهيل الهمز، وتليينه، وكل اصطلاح منها مرتبط بدرجة وظيفية ملائمة.

ومما يدعم وجهة النظر القائلة بأن التسهيل يمثل أعلى درجات التخفيف لهمزة "بين بين"، إمكانية تأديتها بعد حرف مد، وقد جاءت في موضع واحد في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: (أَلِهَيْتَنَا)^(٣)، "أَلِهَيْتَنَا" حيث قرأ "نافع وابن كثير وابن عامر بتسهيل الثانية"^(٤).

العبارات الواصفة لاصطلاح تسهيل همزة "بين بين":

استخدم علماء القراءات العبارات الآتية لتفسير أداء همزة "بين بين" من مثل "إشمامها وإذاقتها جزءا منها"^(٥) إذ يعتمد ذلك على طبيعة حركة الهمزة، فالألف "على مقدار نوق الهمزة، والياء على مقدار نوق الهمزة، والواو على مقدار نوق الهمزة"^(٦)، ومعنى ذلك أنهم "يسهلون الهمزة، ويذيقونها الهمزة، أو يشمونها الهمزة قليلا، بحيث يجعلونها بين الهمزة والألف..."^(٧)، وظهرت هذه التأدية كذلك في قراءة نافع

(١) مكي (أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي) (ت ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، ج ١، ص ٤٦.

(٢) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١٠٨.

(٣) الزخرف، آية ٥٨.

(٤) الدمياطي، (أحمد بن محمد البنا) (ت ١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط ١، تحقيق وتقديم شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٤٥، ينظر في: - ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ٥٣٨.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

لقوله تعالى: (أرأيته) ^(١)، "أرأيته" إذ يسهلها ويذيقها ويشمها الهمزة قليلا بحيث يجعلها بين الهمزة والألف ^(٢).

يلحظ في هذه التأدية دقتها، ودقة توصيف تأديتها، فهي عبارة عن إشمام حروف المد واللين الهمزة، أو إذافتها الهمزة، وليست تحويلا كاملا لحروف المد، وبذلك تحققت وظيفتان من هذا الإجراء، وظيفة التسهيل النطقي للهمز، ووظيفة عدم إبدالها حرف لين خالص. لكي يبقى أثر صوتي يدل عليها.

كما يلحظ الباحث أن علماء القراءات استعملوا اصطلاح الإشمام في ظاهرة الهمز بطريقة تختلف عن استعماله عند اللغويين والصرفيين، حيث وظفه علماء القراءات في طرق تأدية الهمز المسهل، وذلك بأن جعلوه تأدية نطقية كاملة لغاية صوتية مرتبطة بمخرج الحنجرة القريبة من الصدر الذي يخرج منه الهمز المحقق . في حين ارتبط الإشمام -عند اللغويين- بحركة الشفتين، لأنه عملية نطقية خاصة بحركة الضم فقط، فهو عندهم تدوير حركي للشفتين دون خروجها، ووظيفة هذا التدوير الإشارة إليها.

وبناء على ما سبق، فالإشمام إشارة نطقية دالة على حركة الضم عند اللغويين، مقابل ذلك فهو تأدية صوتية دالة على صوت الهمز المسهل "بين بين" عند علماء القراءات، وقد عرفه اللغويون بأنه "تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه، وليس بخارج إلى اللفظ" ^(٣). وكما كان للإشمام وظيفة صرفية عند اللغويين، إذ أتوا به "لئنبه على أصل الكلمة، على نحو قراءة الكسائي قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) ^(٤)، بإشمام القاف الضمة" ^(٥)، فالإشمام هنا "أن تتحو بالكسرة نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا" ^(٦) وملحوظ أن الإشمام عند علماء القراءات صوت منطوق به لغاية تخفيف الهمز وتسهيله، وأنه إشارة حركية تنتجها الشفتان لغاية الدلالة على حركة الضم، ولكنها غير منطوقة عند اللغويين وهذا وجه التباين بينهما، ولكن وجه الاتفاق بينهما حاصل في أنهما يحملان دلالة معينة، مع أنهما دالتان مختلفتان ، ومما سوّغ لعلماء القراءات استعمال اصطلاح

(١) سورة الإسراء، آية ٦٢.

(٢) ينظر في :

- ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٩٨.

- الصفاقي (علي النوري)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٥٩.

- ابن الجزري (شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد الجزري الدمشقي)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٨٨.

(٣) الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ٢١٢.

(٤) البقرة، آية ١١.

(٥) مكّي (أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي)، مشكل إعراب القرآن، ط ٣، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٠٨٧هـ - ج ١، ص ٧٨.

(٦) التهانوي (محمد علي الفاروقي)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م، ج ١، ص ١٦٨.

الإشمام لتأدية همزة "بين بين" تشابههما في تأديتهما نطقاً، إذ ينحو الناطق بهما نحواً آخر، فبهمزة "بين بين" ينحو الناطق بها نحو حروف اللين، وبالكسرة نحو الضمة.

وكان لعلماء القراءات تصرف آخر في نطق حروف المد واللين أثناء تقريب همزة "بين بين" إليها، وذلك عند نطقها سالبة الحركة، أي صرف حركتها عنها، وهذا ما أطلقوا عليه اصطلاح اختلاس حروف اللين، وقد حددوا هذه التأدية بالهمزتين المختلفتين، سواء كانتا مجتمعتين أو متجاورتين، نحو الهمزة المفتوحة والمكسورة في قوله تعالى: (إِلَهَ مَعَ اللَّهِ)^(١)، "إِلَهَ" وقوله تعالى: (أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ)^(٢)، وقوله تعالى: (أَ إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا) ^(٣)، "إِذَا، أُنَّا" حيث روى "إسماعيل ورويس وورش عن ابن كثير بهمز الأولى، وجعل الثانية "بين بين" فصارت في اللفظ كالياء المختلصة الكسرة من غير مد حيث وقع في جميع القرآن^(٤) وكذلك إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو قوله تعالى: (قُلْ أُوْتِبْتُكُم)^(٥)، "أُ أُتِبْتُكُم" وقوله تعالى: (أُوْتِرَلْ عَلَيْهِ)^(٦)، "أُ أُتِرَلْ"، فقد روى قالون والمسيبي والزبيدي عن أبيه عن عمرو بهمز الأولى، وجعلوا الثانية، "بين بين" فصارت في اللفظ كالواو المختلصة الضمة^(٧).

وقد ذكر اختلاس همزة "بين بين" صاحب كتاب "العنوان"، إذ قال: "يتم تليين الأولى، وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلصة الكسرة، ومن المضمومتين كالواو المختلصة الضمة^(٨)."

ويلحظ هنا أن موقع اختلاس همزة "بين بين" واقع على الهمزة الأولى أو الهمزة الثانية، إذ لم يحدده علماء القراءات على موقع واحد، وقد وضح ابن مجاهد أداء الهمزة المختلصة الحركة في قوله: "رأيت بعضهم يلين المكسورتين، فيلفظ بها كالمختلصة، من غير أن تتبين كسرة على الياء، وهذا أجود الوجوه طلباً للخفة، فالكسرة أثقل من الهمزة، ولم يكونوا ينفرون من ثقل إلى أثقل"^(٩)، فالاختلاس وفقاً لتحديد ابن مجاهد هو: النطق بحرف اللين المحول من الهمزة المحققة مسلوب منه حركته، بمعنى آخر هو: حرف لين غير ظاهر عليه الحركة التي تعد جزءاً منه، وكما عدّه ابن مجاهد أكثر طرق أداء همزة "بين بين" تحقيقاً للغاية الصوتية من إجرائه، وهي الخفة والسهولة، وكأنه يرى أن اجتماع الياء مع حركة الكسرة يؤدي إلى ثقل واستثقال، ولذلك يُزال هذا الثقل بإزالة حركة حرف اللين، وقد

(١) النمل، آية ٦٠ وغيرها.

(٢) يس، آية ١٩.

(٣) الرعد، آية ٥.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١١١.

(٥) آل عمران، آية ١٥.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١١٣.

(٧) ص، آية ٨.

(٨) الأندلسي (أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري)، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٧٢.

(٩) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٣٨.

أداه بعض القراء بحذف الياء واختلاس الهمزة المفردة، كما قرأ "ابن كثير ونافع ويعقوب قوله تعالى: (اللائي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ)"^(١)، حيث قرأوها "اللاء تظاهرون"، وذلك بهمزة مختلصة الكسرة"^(٢).

ويستفاد من قراءتهم هذه أن الاختلاس يجري على الهمزة نفسها، وليس فقط على الحرف المحول أو المتولد من الهمزة طلباً للتخفيف، إلا أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى: (اللائي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ) بكسرة مختلصة ولا يهمز على نحو "اللائي"^(٣).

وقد وصف الأزهرى هذه التأدية بأنها لغة من لغات العرب، وهي "محافظة عنهم، وأجودها وأتمها" اللائي" بياء بعد الهمزة، فمن حذف الياء اكتفى بالكسرة، ومن حذف الهمزة لإثاره التخفيف، وقد أداها ورش ياءً مختلصة، وذلك بعد أن "حذف الياء ثم أبدل الهمزة ياءً مختلصة"^(٤).

إلى هنا، يمكن الاطمئنان إلى أن علماء القراءات استخدموا اصطلاح التسهيل والتلين في الهمزة المتحركة أو في الهمزتين المتحركتين، مع وجود بعض التباينات في التأدية، ووجود اختلافات حول الهمزة التي ينبغي أن تجري عليها هذه التأدية من الهمزتين المجتمعتين أو المتجاورتين، فأهل التسهيل، "يخففون إحداهما فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، والتخفيف صادق على "بين بين"، وعلى الحذف لأنهما نوعاه"^(٥).

ولذلك فقد تعامل أبو عمرو مع تخفيف الهمزتين في كلمة واحدة لاسيما في المفتوحتين، بالطريقتين المذكورتين عند أهل التخفيف حينما أراد التخفيف، منطلقاً في ذلك من مصدر النقل، فتارة يرى أنه أت من اجتماعهما، إذ "ألحقت الثانية بالأولى، فأدى هذا الإلحاق إلى وجود النقل، مما يجب إزالته"^(٦)، وتارة أخرى يرى أبو عمرو أنه باق رغم تخفيف الهمزة، ولذلك يُدخِل بينهما ألفاً، أي "بين الهمزة الأولى المحققة والهمزة الثانية المخففة"^(٧)، كي يمنع هذا الاجتماع لأنها (بزنة) المحققة^(٨)، أو لأنها عارضة، ففصلوا بينهما بحائل، ليحول بينهما"^(٩).

(١) لاجزاب، آية ٤.

(٢) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٢١١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١١.

(٤) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٢٦٧.

(٥) الداية، إبراهيم طه سليم، الأصول والفرش في رواية ورش، عمان، ١٩٩٦، ص ١٩٢.

(٦) العسقلاني (ابو الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٩١١م، ج ١، ص ١٤٦.

(٧) البقري، شرح قواعد البقري في أصول القراء السبعة، ص ٣٧.

(٨) استعمل ابن غلبون كلمة "رقتها بدلا من زنتها"، في التذكرة، م ١، ص ١٢٢.

(٩) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢٢.

وقد عُدَّ هذا التخفيف من قبيل المبالغة فيه، إلا أن هناك شبه إجماع عند علماء القراءات على تقديم إجراء همزة "بين بين" على الهمزة الحاملة لمعنى أو لدلالة معينة، كالاستفهام حيث تمنحها دلالتها حصانة من التغيير أو الإجراء النطقي الهادف.

مما يشير إلى أن معيار النقل في هذه الحالة غير منظور إليه، حيث ظهر ذلك واضحا في الآيات السابقة التي ناقشنا كيفية تأديتها، وأما الاستفهام المكرر في الآية الواحدة، فقد ظهر اختلاف القراء في تأديته همزة "بين بين"، فقرأ أبو عمرو قوله تعالى (أ إِذَا كُنَّا وَآبَاؤُنَا أَنثًا) ^(١) "إذا". بهمز الأولى وتخفيف الهمزة الثانية، إلا أن نافعا والكسائي وابن عامر على تسهيل اللفظة الثانية من الاستفهام، فقد قرأ عاصم وحمزة بتحقيقهما معا، وقرأ أبو عمرو بمدهما معا، وابن كثير يستفهم ولا يمدها، بل يجعلهما ساكنين ^(٢)، ولذلك ظهر عندهم ما يسمى الهمزة المطولة، وذلك بأن يدخل بين همزة الاستفهام والهمزة الثانية المضمومة ألفاً، نحو قوله تعالى: (أَوْ تُزَلِّ) ^(٣) "أُزَلِّ"، فمدَّ الأولى ولين الثانية وهي همزة "أنزل"، فتصبح واوا مضمومة ^(٤).

كما قرأها رجال نافع "بهمز الأولى، وجعلوا الثانية، كالواو المختلصة الضمة من غير مدة، وأبو عمرو - وحده - على إسقاط الأولى، وهمزة الثانية بمدة قبلها" ^(٥)، وفي رواية أخرى لنافع فقد قرأها بهمزة ممدودة الألف، أي استفهام بنبرة واحدة ^(٦).

وكان مذهب الكسائي "بهمز الأولى والثانية في الاستفهام المكرر، ويخفف الهمزة الثانية من اللفظة الثانية، إلا أن ابن عامر قرأ بغير استفهام أي بهمزة واحدة في الأولى نحو قوله: تعالى (إِذَا كُنَّا)، وبهمزتين، ويمد بين الهمزتين مدة نحو "إئنا"، وكما قرأهما أبو عمرو مهموزتين ممدوتين أي يمد الهمزة الأولى، ثم يسهل الثانية فيجعلها ياء ساكنة نحو "أيذا" و"أينا".

وقد وضح ابن غلبون تأدية همزة الاستفهام الساقطة للتخفيف "بين بين" إذ يكون بالاستعاضة عنهما بالمدة التي تشير إلى الاستفهام، بقوله:

(١) المؤمن، آية ٦٧.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٩٣.

(٣) ص، آية ٨.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١١٧.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٥٢.

(٦) ينظر في:

- النحاس (أبو جعفر أحمد بن إسماعيل) (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ط ١، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٦٢٤.

"واعلم أن ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل مع لام المعرفة، كقوله تعالى "آذكرين" (١)، وقوله تعالى "آ الآن" (٢) "آ الآن" فإن همزة الاستفهام تخفف فيها، وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتمد همزة الاستفهام بعدها مدة، للفرق بين الاستفهام والإخبار (٣).

وأما الهمزتان المتجاورتان في كلمتين من غير أن يكونا للاستفهام، فقد نظر بعضهم إلى هذا التجاور على أنه اجتماع في كلمة واحدة لا في كلمتين حينما أرادوا التخفيف، ولذلك أجروا عليه إجراء الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة، مما جعلهم يغيرون من تأدية الهمزة الثانية، كونها هي التي جلبت النقل، مما أجروا عليها همزة "بين بين"، فقد روي عن قنبل وورش ورويس قوله تعالى "أولياء أولئك" (٤) "أولياء أولئك" بهمز الأولى، وجعلوا الثانية "بين بين" فصارت كالواو الساكنة في اللفظ، فيحصل في قراءتهم مدتان، مدة قبل الهمزة، ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى أطول، لأنها ألف محضة، والثانية ليست واوا محضة، إنما هي بين الهمزتين ومدة بعدها، والواو الساكنة؛ فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى (٥) "

وقد أجرى رجال نافع التأدية على الهمزة الثانية كما روى "قنبل ورويس وورش، إلا أنهم غيروا من أدائها، حيث "جعلوا الثانية، كالواو المختلصة الضمة من غير مدة" (٦)، إلا أن أبا عمرو - وحده - قام "بإسقاط الهمزة الأولى، وهمز الثانية، وجعل قبلها مدة" (٧)، وكذلك في الهمزتين المتجاورتين المكسورتين نحو قوله تعالى (هُؤْلَاءُ إِنَّ) (٨) "هُؤْلَاءُ إِنَّ"، فقد روى "قنبل وورش ورويس بهمز الأولى، وجعلوا الثانية "بين بين"، فصارت كالياء الساكنة، في اللفظ في جميع القرآن" (٩)، إلا أن مذهب أبي عمرو في الهمزتين المتجاورتين المتفتحتين في الحركة قائم على "إسقاط الأولى، وهمز الثانية، فتحصل في قراءته مدة واحدة قبل الهمزة" (١٠)، إذ يرى أن المدة المتولدة بعد إسقاط الهمزة تقوم بوظيفة الإشارة إلى الهمزة الساقطة، كما قام بالإجراء نفسه رجال نافع، وذلك "بأن أسقطوا الهمزة" (١١)، في قوله تعالى (جَاءَ أَمْرُهُمْ) (١٢) "جَاءَ أَمْرُهُمْ"، وقوله تعالى: (هُؤْلَاءُ إِنَّ) "هولاء إن" وقوله تعالى: (أولياء أولئك) (١٣). "أولياء أولئك"

(١) الأنعام، الأيتان (١٤٤ و ١٤٤). // ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٨٢.

(٢) يونس، آية (٩١).

(٣) يونس، آية (٥١-٩١).

(٤) الأحقاف، آية، ٣٢.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١١٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٧) المصدر نفسه، ١١٧.

(٨) البقرة، آية ٣١.

(٩) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٤.

(١٠) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ج ١، ص ١١٧.

(١١) ينظر في: - الداية، إبراهيم طه سليم، رواية السوسي من قراءة أبي عمرو والبصري، ط ١، المكتبة الوطنية، ١٩٩٨م، ص ١٢٠.

(١٢) المؤمنون، آية ٩٩.

(١٣) الأحقاف، آية ٣٢.

وبعد، فإن الدراسة في هذا المبحث تخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: أن اصطلاح تسهيل همزة "بين بين" من اجتهادات علماء القراءات في صياغة التعابير الدالة على أداء الهمزة المسهلة "بين بين". الأمر الذي يشير إلى مدى اهتمامهم بأي القرآن الكريم تجويداً وتلاوة، تسهيلاً على قرءاء القرآن الكريم، مما يظهر أن دقة الأداء عندهم تماثل تماماً دقة التعبير والاصطلاح، إذ أبعدها الهمزة المسهلة "بين بين" عن السياق الذي تكون فيه مسبوقه بساكن، وفي هذا يرد قول ابن غلبون أن: "همزة يبعد وقوع الساكن بعدها؛ لأنها تصير وصلة إلى اللفظ الساكن بعدها فكأنها يبدأ بها، وهمزة "بين بين" لا يبدأ بها^(١)، إلا أن بعض علماء القراءات أجاز مجيء الساكن بعدها مشروطاً بأن يكون مشدداً، وذلك نحو قوله تعالى (تَوَزُّهُم) ^(٢) "تَأَزُّهُم" حيث قرأ "حمزة" بتسهيل الهمزة "بين بين"^(٣) وكذلك إذا كان الساكن قبلها ألفاً، لأن طول مداها ينوب عن الحركة وأكثر، وذلك في تخفيف "هباءة"^(٤).

ثانياً: تعتمد طريقة التسهيل عند علماء القراءات طبيعة الحركة المُحَلَّى بها الهمزة، أو حركة ما قبلها وسيلة نطقية للتخفيف، فالهمزة المتحركة والمتحرك ما قبلها جعلت همزة "بين بين" وسيلة قياسية لتخفيفها، إذ تنضبط بضوابط موقعية، حيث لا يمكن أن تأتي في أول الكلمة، وذلك لقربها من الساكن الذي بلغ أقصى غاية من التخفيف، فهي لا تقع أولاً أبداً لقربها من الساكن، وكذلك ضوابط في الحركة، وحركة ما قبلها، إذ تتحكم تأديتها محققة بوجود الحركة، ولذلك فهي لا تقع أولاً أبداً، لقربها بالضعف من الساكن^(٥).

ثالثاً: تهدف هذه التأديّة الصوتية للهمزة المتحركة والمتحرك ما قبلها إلى محاولة تقريبها من الصوت الساكن، ولذا فهي عملية نطقية بحتة، لأنها مرتبطة في حال نطقها وصلها أو في درج الكلام، لان "كل ما يذكر من تخفيف الهمزتين المجتمعين في كلمة إنما هو حالة الوصل، وأما إن وقفت على الأولى، وابتدأت في الثانية فلا تخفيف لجميع القراء"^(٦).

رابعاً: يلحظ أن علماء القراءات استخدموا اصطلاحات تبين أداء الهمزة المسهلة "بين بين" مثل الإسماع، وذوق الحروف استخداماً خاصاً خالفوا في مدلوله استخدام اللغويين.

(١) ابن غلبون، التنكرة، ج ١، ص ٨٢.

(٢) مريم، آية ٨٣.

(٣) مكّي، الكشف، ج ١، ص ٨٢.

(٤) ابن البادش، الإقناع في القراءات السبع، ص ٢٧١.

(٥) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها، ص ٩٩.

ينظر في: - ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو عثمان الدؤيني النحوي) (ت ٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليبي، المطبعة الحميدية المصرية، القاهرة، ١٨٩٩.

(٦) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٣٦.

خامسا: أن فكرة عدم سقوط الحركة بعد تغيير أداء الهمز كانت ماثلة في تعدد طرق أداء همزة "بين بين" عند علماء القراءات، فهم لم يروا أنها ساقطة من اللفظ، بل هي موجودة ولكن بطريقة جديدة تحقق الغاية الصوتية من تخفيفها، درجة أن من قرأها بإسقاط الهمزة فقد عوضها بالمد لكي يشير إليها.

سادسا: تمثل تأدية همزة "بين بين" عند علماء القراءات ظاهرة صوتية تعود إلى الاستعمال اللغوي الفصيح، فتحقيق الهمز "وتسهيله، أو الفتح والإمالة، ليس من العامية في شيء، وإنما هو مستوى من الفصاحة معروف ومقرر لدى القراء والقدماء والفصحاء"^(١).

سابعاً: تعدّ همزة "بين بين" من الغايات الصوتية المنوي تحقيقها من تخفيف الهمزة المتحركة أداءً قياسياً عند علماء القراءات، إلا أنهم اختلفوا في أداءات الهمز التي تعبر عن اصطلاح التخفيف، فبعضهم جعل "التخفيف صادقا على "همزة "بين بين" وعلى الحذف، لأنهما نوعاه"^(٢)، في حين جعله بعضهم الآخر على جميع طرق أداءات الهمزة؛ لأن التخفيف عندهم "يجمعه الإبدال والحذف و"بين بين"^(٣)، إلا أن ابن غلبون استخدم اصطلاح التسهيل للتدليل على الهمزة المسهلة "بين بين" في الهمزة المسهلة "بين بين" إذ عرفها بمد حرف اللين، بحيث يصبح نطقها كالمد"^(٤).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه ابن غلبون؛ نظراً لارتباط همزة "بين بين" بحروف المد واللين، ونشوء ظاهرة المد وأصوله من ظاهرة تسهيل الهمز إلى حروف المد واللين، التي بلغت تلك الدرجة من التسهيل دون تغيير، وهو يعد أقل تحقيقاً للخفة من اصطلاح التخفيف لارتباطه بأداء همزة "بين بين".

ثامناً: تشترك الطرق المختلفة لأداء تسهيل الهمزتين في هدف صوتي واحد مع تعدد أحوالهما، ألا وهو تخفيفها أو تسهيلها، بصرف النظر على أي الهمزتين أجريت عليها التأدية، فيروي فُئيل عن القواس قوله: "لا تبال كيف قرأت، ولا أي الهمزتين تركت، إذا تجمع بين الهمزتين"^(٥).

(١) الراجحي، عبده، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م، ص ٥.

(٢) ابن حجر العسقلاني، (أبو الفضل شهاب الدين علي)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٦.

(٣) الأصبهاني، المبسوط في القراءات، ص ٢١٢، ينظر في:

- أبي عمرو الداني (عثمان بن سعيد)، مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، ط ١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ص ٦٠.

(٤) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ٥٤٢.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٦.

المبحث الثاني: همزة "بين بين" عند اللغويين القدامى

اصطلاحاً :

اتفق اللغويون القدامى على تعريف همزة "بين بين" بأنها: "الهمزة التي تكون بين الهمزة وبين حرف حركتها أو حركة ما قبلها، وشرطها أن لا تكون مبتدأ بها"^(١)، حيث لا تقع الهمزة المسهلة "بين بين" أو لا أبدأ؛ لقربها بالضعف من الساكن"^(٢)، وأن لا تكون ساكنة، وإنما يمنع "أن تجعل هذه السواكن همزه "بين بين" أنها حروف مية، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف"^(٣).

ويشير هذا التعريف وشروط تخفيفها إلى تلك الكيفية النطقية الخاصة بالهمزة المتحركة والمسبوقة بحركة سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، وكذلك سواء كانت هذه الهمزة في كلمة واحدة أو في كلمتين، وهذا يتفق - تماماً - مع ما حدده علماء القراءات، إلا أن اللغويين - كما يبدو - قد فاقوهم في أمرها شرحاً، وتبيناً لتأديتها، وغايتها الوظيفية، أو تعديداً لها.

وهذه التأدية للهمز في القرآن الكريم واللهجات العربية الفصيحة ناتجة عن صفة الهمز الصوتية، حيث يعدّ "حرفاً شديداً مستقلاً يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، مما يتقل النطق به، وإذ كان إخراج كالتهوّج، وبذلك ساغ فيه التخفيف"^(٤).

وبالإضافة إلى ذلك فالهمزة حرف "نأى منشؤه، وتراخى مخرجه"^٥ ولهذين العاملين الصوتيين، من حيث مخرجه وملمّحه الصوتي المميز. لجأ علماء القراءات واللغويين القدامى إلى إيجاد وسائل نطقية تحافظ على دلالة الكلمة المخفف همزها، وتحقق الغاية الصوتية من تخفيفه، من حيث إبعاد الاستتقال، وإزالة الكراهة الصوتية، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك -بوضوح - حينما قال: "اعلم أن كل حادث يحدث في الكلمة من إسكان متحرك، أو تحريك ساكن، فهو تصرف فيها،

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ٥٤٣، ينظر في :

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص١٠٧

- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٤٨ .

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، مطبعة الحرية، ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٦٥.

- ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمر وعثمان التويني النحوي) (ت ٦٤٦)، الشافية في علم التصريف، ط١، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة الوطنية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٩٣.

- ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٢٧ .

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٥٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص١٠٧ .

(٥) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٢٧.

وتصريف لها ، كالزيادة ، والبدل ، والحذف ، من حيث تلعب بالكلمة ، وتغيّر لها عن أصلها، وكألف التصريف سلامة النفس، ويكون بانتقاص النفس عما كانت عليه".^(١)

ولهذا فإن سيبويه كان قد حدد هذا التصريف بالهمز بثلاث طرق أداء في قوله: "اعلم أن الهمزة تكون منها ثلاثة أشياء: التحقيق ، والتخفيف ، والبدل ... ، أما التخفيف فتصير الهمزة "بين بين"^(٢) ، إلا أن السيوطي (ت ٩١١هـ) قد زاد الحذف على ما حدده سيبويه، وذلك في باب أصناف المشترك بقوله: "تخفيف الهمزة تشترك فيه الأضرب الثلاثة ، البدل ، والحذف وجعلها "بين بين"^(٣).

تمتاز همزة "بين بين" عن بقية أداءات تخفيف الهمز بمكوناتها وطبيعة حركاتها، فهي تتكون من عنصرين صوتيين هما : الهمزة نفسها مع حركتها أو حركة ما قبلها ، وهذا التكوين الصوتي مطلوب وضروري لتشكيلها صوتياً ، ولإجراء التخفيف. وهي "إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة ، فهي بين الهمزة والواو".^(٤)

وكان سيبويه قد وضّح أداء همزة "بين بين" نطقاً ، حينما قال: "اعلم أن كل همزة مفتوحة وكان قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقرّبها من الألف، وذلك قولك (سال) في (سال) في لغة أهل الحجاز ، إذا لم تحقّق كما يحقّق بنو تميم"^(٥).

فهزمة "بين بين" بناءً على توصيف سيبويه عبارة عن عملية نطقية خاصة للهمز، تتم من خلالها الإجراءات الصوتية الآتية :

أولاً: تقريب صوت الهمز من حروف المد واللين الساكنة .

ثانياً: إضعاف صوت الهمزة بعدم إشباعه بكمية الهواء اللازمة لإنتاجه، وإعطائه حقه من الحركات .

ثالثاً: التلعب الصوتي في مدى ظهوره نطقاً، بحيث يتم إخفاء بعض مكوناته الصوتية.

(١) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) (ت ٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف، ٢، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨م، ج ٥، ص ٤٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣ ، ص ١٢٧.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٤١

ينظر في : - ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٨، ص ٧٨.

- ابن الحاجب، الشافية ، ص ٧٨

- السيوطي، همع الهوامع الهوامع ، ج ٣ ، ص ٢٦٥.

- الفارسي ، الحجة، ج ١، ص ٢٧٣.

(٥) سيبويه، الكتاب ، ج ٣، ص ٥٤٣.

ولذلك تشترك هذه الإجراءات في وظيفة صوتية واحدة، وهي محاولة إضعاف درجة إشباع صوت الهمز، وليس إنمحاؤه تماماً، درجة أن بعض اللغويين قد اختصر سبب تسميتها "بين بين" في (ضعفها) ^(١)، وقد وُظفت هذه الدلالة شعراً ، حينما قال الأبرص: ^(٢)

تَحْمِي حَقِيقَتُنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنِنَا

وقد فسر صاحب الصحاح دلالة "بين بين" في قول الأبرص أنه أراد "يتساقط ضعفاً به" ^(٣).

ولهذا فإن دلالة اصطلاح همزة "بين بين" تكمن في الوظيفة الصوتية التي امتازت بها، وهي الضعف، لأن الهمز صوت ثقيل بمفرده ، ويزداد ثقلاً بحركته ، ولذلك فإننا نقوم بمحاولة تقريبه من الساكن، لأن الحروف الساكنة قد بلغت غاية في الخفة والسهولة، وذلك عن طريق هذه الإجراءات الصوتية الأنفة.

ومما يجدر التنويه إليه إلى أن اللغويين القدامى عَزَوْا أداء همزة "بين بين" إلى لهجة أهل الحجاز، إذ كان الاعتداد بفصاحة لهجة أهل الحجاز حجة في الفكر العربي اللغوي، وفي بناء القاعدة اللغوية والنحوية، بحيث تعدّ وسيلة من وسائل تشكل الفكر اللغوي العربي عند اللغويين، حيث يتم الربط بين تأدية ظاهرة تخفيف الهمز في اللغة، وبين تعييدها، مما يفيد رأيه دعماً وسنداً وحجة، حيث جعلوها تأدية قياسية، تحتكم بقواعد معينة، أطلق عليها اللغويون القدامى اصطلاح قواعد تخفيف الهمز، معتمدين على اللهجة، والحركات التي تُحلى بها الهمزة ، وحركات ما قبلها، وموقع الهمزة من الكلمة، وعددها في الكلمة الواحدة ، واجتماعها مع مثلها في كلمة واحدة ، أو تجاورها مع أخرى في كلمة أخرى .

وكان أبو حيان (ت٧٤٥هـ) قد نسبها إلى لهجة صغيرة من لهجات الأنصار ، وذلك حينما وضّح تخفيف قوله تعالى "وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ"^(٤) ، بقوله: "تقرأ لفظة "بدأ" بالتخفيف "بين بين"، وهي لغية الأنصار" ^(٥).

وظاهرة إسناد التأدية إلى لهجة معينة ، لا تقلل من أهمية القراءة ، وكما أن تباين الرأي في تحديد اللهجة أمر مسوّغ، لأنه في نهاية المطاف يشكل مادة قابلة للنقاش والبحث، حول تفسير الظاهرة بعينها، حيث قام السيوطي بتبيان سبب اتخاذ أهل الحجاز التخفيف وسيلة صوتية مائزة للهجتهم حينما

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٤ ، ص٢٦٥.

(٢) نكر هذا الشاهد في: الجوهري، الصحاح، ج٥، ص٢٠٨٤.

(٣) الجوهري، الصحاح، ج٥، ص٢٠٨٤، مادة "بين".

(٤) السجدة آية، ٣٢.

(٥) أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف)(٧٤٥هـ)البحر المحيط ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ج٧، ص١٩٩.

قال: "حجة قريش، وأكثر أهل الحجاز أنها مستقلة لخروجها من أقصى الحلق ، فكانت كالتهوع فتخفف".^(١)

وقد ظهر في اصطلاح همزة "بين بين" عند سيبويه تحديده لطبيعة صوت اللين المتحول عن الهمز، حينما تحدث عن تخفيف الهمزات المتفقة بالحركة، إذ جعلها كالألف الساكنة إذا كانت بين ففتحيتين ،و كالواو الساكنة إذا كانت بين ضميتين، وكالياء الساكنة إذا كانت بين كسرتين، وهذا يشير إلى أنه سلب من حروف المد واللين حركاتها التي تمثل حالة إشباعها، مما جعل اللغويين يقدرون هذا الصوت الجديد للهمز بأنه يشبه الصوت الساكن، ولكنه في حقيقة أمره ليس صوتاً ساكناً تماماً وفقاً لما ذكروه ، لأنه لو أصبح صوتاً ساكناً لانقلبت التأدية هذه إلى الإبدال ، كما أن هذا التخفيف ينطبق على الهمزتين المختلفتين، حيث خفف سيبويه الهمزة المختلفة بين "الهمزة والياء الساكنة ، إذا كانت مكسورة وقبلها فتحة ، ألا ترى أنك لا تتم الصوت هنا ، وتضعفه ، لأنك تقربها من الساكن ، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وَهَنْ ، نحو قولك ، يَنْس ، سُم ، وقوله تعالى " (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) ^(٢) " قَالَ إِبْرَاهِيمُ " وغيرها".^(٣)

فمن باب الدقة في اختيار الاصطلاح للتعبير عن مفهوم تأدية همزة "بين بين" يوظف سيبويه لفظة (وَهَنْ) الذي يلحق بالهمز بعد تخفيفه ، وهذه سمة لغوية تحسب للغويين، إذ وصفت اصطلاحاتهم وتعابيرهم المستعملة في ظاهرة تخفيف الهمز بالدقة في حمل دلالة مفهوم التأدية.

فقد وظف سيبويه لفظة الضعف للدلالة على الغاية الصوتية من تأدية همزة "بين بين" سابقاً، وهنا يؤكد الدلالة نفسها بتوظيفه لفظة الوهن ، لكنهما يشتركان - عنده - بتأدية واحدة، وهي تقريب الهمزة من الحروف الساكنة، وبذلك تتحقق الخفة والسهولة من الضعف أو الوهن اللذين يلحقان بالهمز جرّاء تغيير صوتي محدد لأدائه، ليتم هذا التعديل الصوتي عن طريق تقريب الهمز إلى حروف المد واللين الساكنة، لأن تسكين الحروف - عند اللغويين - يعد وسيلة صوتية شائعة من وسائل تخفيف الأصوات عدا صوت الهمزة؛ لأنه إذا سَكُن ثَقُل، ولذلك فإن "سائر الحروف إذا ما سكنت سهل نطقها، إلا الهمزة فإنه يزداد نطقها ثقلاً"^(٤) مما اضطرهم إلى تقريب الهمز من صوت حروف اللين الساكنة، بحثاً عن إزالة الثقل .

(١) السيوطي، همع الهوامع ، ج٣ ، ص ٥٤٢.

(٢) البقرة، آية ١٢٦ .

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥٤٢.

(٤) الأزهرى (زين الدين خالد بن عبدالله) (٨٣٨ - ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو، (جمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري)، ط٣، دراسة وتحقيق عمر يوسف مصطفى، المطبعة الأزهرية، ١٩٢٥م، ج٢، ص ٢٤١.

ويكون ذلك بتقريب الألف المحوطة عن الهمز إلى الحروف اللينة الخالصة، التي "يخرجن في لين وسهولة من غير كلفة على اللسان، واللهوات بخلاف سائر الحروف"^(١) كما أنها لا تؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة، وذلك لأنه "اشترط أن يستعمل أحدهما مكان صاحبه، وعلى أن يؤول أحد اللفظين إلى الآخر عند التصرف"^(٢) وذلك حالة الإبدال التام، أما همزة "بين بين" فهي صوت قريب من هذه الحروف، مما يعني أنها لا تؤثر في معنى الكلمة، ولكن ما دامت حروف اللين الخالصة لا تمتلك هذه الخصيصة اللغوية فإنه من باب أولى أن لا تمنع الهمزة المخففة من تقربها إلى أصوات تماثلها في هذه الخصيصة.

إلا أن طريقة تأدية همزة "بين بين" عند القراء واللغويين تثير سؤالاً مشروعاً يتمثل فيما إذا كان هناك إمكانية اختصار المشقة والعناء الملازمين لتأديتها عن طريق إبدالها حروف مد ولين خالصة بدلاً من تقربها منها، إذ تتطلب درجة عالية من إتقانها، ودرية على نطقها لأنها؛ تؤدي شفاهة وليس كتابة، درجة أن نطقها عند القراء واللغويين قد شبّه بممارسة الرياضة الصوتية .

وقد أجاب اللغويون القدامى عن هذا السؤال بالنفي، وذلك حينما استخدموا ألفاظاً واصفة لتأديتها من مثل: (تجعل، واشتقاقاتها، أو تصيرها)، حيث قالوا: "لم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمزة، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك، فنتحول عن بابها، فجعلوها "بين بين"؛ ليعلموا أن أصلها عندهم الهمز"^(٣)، وذلك نحو تخفيف سيبويه الهمزة المضمومة وما قبلها مضموم بأن تصيرها "بين بين" وهذا في قولك "هذا درهم أختك"، أي بين الهمزة والواو.^(٤)

وبذا يكون تكبد عناء النطق بهمزة "بين بين" مرتبطاً بوظيفة صرفية إضافة إلى الوظيفة الصوتية، حيث تلتقي هذه الوظيفة مع وظيفة التصريف العربي، الذي لا يرتبط تغييره بتغيير المعنى، ولذلك فإن عملية تغيير أداء الهمز تُعدُّ نوعاً من أنواع التصريف العربي الذي "يشمل التغيير اللفظي، الذي لا يرتبط بتغيير المعنى".^(٥)

(١) مكي، الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، ص ١٠١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٥٤٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٤.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤٢.

(٥) عبد الوهاب زهران البدرائي، التصريف الملوكي، صنعة (أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني النحوي) (ت ٣٩٢هـ)، كتاب في علم الفونولوجيا العربية، وعلم تفاعل الأصوات ووظائفها، مكتبة لبنان، ص ١٩.

ولذلك فإن اللغويين وضعوا الهمزة من الحروف التي تمتلك ميزة التأثر والتأثير، في بناء الكلمة العربية، حيث جمعوا الهمزة مع حروف "الإعلال والتضعيف نفس التأثر والتأثير الدقيق في المباني العربية" (١).

مما يوحي أن التغيّر الذي طرأ على همزة "بين بين" بعد أن كانت همزاً محققاً ما هو إلا تغيير بنائي لفظي لا يصل إلى درجة التغيّر المعنوي أو الدلالي للكلمة، بل يحمل دلالة صوتية وثانية صرفية، إذ تدل الثانية على أصالة الهمزة في جذر الكلمة، وتمحي عنها فكرة زيادتها على الكلمة أو حذفها، وأشار ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) إلى وظيفة الحركة الصرفية في قوله "وحجة من قرأ قوله تعالى: (أرأيت) (٢) "أرأيت"، وذلك بتحقيق الأولى وتليين الثانية أنه كره حذفها، فأبقى دليلاً عليها) (٣).

ويعود تباين اللغويين في تحديد الهمزة التي يجري عليها التخفيف إلى اختلافهم في تحديد الهمزة التي جلبت النقل، فيما إذا كانت الهمزة الأولى أم الثانية؟ مما أدى هذا إلى الاختلاف في أداء تسهيل همزة "بين بين"؛ الأمر الذي قاد إلى ظهور كثير من التفاسير أو التفاصيل لهذا الاختلافات الأدائية، حيث يعرض فيها اللغويون آراءهم في مقاصد مذهب الخليل وسيبويه، أو في قواعد تخفيفها، وفي طرق تأديتها.

فمن تلك الآراء ما ذكره ابن جني في مفهوم همزة "بين بين" بأنها عبارة عن عملية تليين للهمز، "بين الهمزة وبين حرف اللين، وهو الحرف الذي منه حركتها فإن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة" (٤).

ويظهر - هنا - بوضوح تأدية همزة "بين بين" من خلال اصطلاح التليين، وذلك بأن يكون الهمز بين الهمزة وحروف اللين، مما أصبح يطلق عليها الهمزة الملينة، بالإضافة إلى اصطلاح الهمزة المسهلة.

(١) عبدالوهاب زهران البدرائي، التصريف الملوكي، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٢) الماعون، آية ١.

(٣) ابن خالويه (الحسين ابن أحمد) (ت ٣٧٠) الحجة في القراءات السبع، ط ٣، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢٤٩.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٥٣.

(٥) ينظر في: - الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين)، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج ٤، ص ٢٦٣.

كما أنهم أثروا الظاهرة تفصيلاً في تأديتها، وفي علاقتها مع الهمزة المحققة، إذ توضح ذلك أثناء تعريف ابن جني للهمزة المليئة بأنها "الهمزة التي تسمى "بين بين"، ومعنى قول سيبويه "بين بين"، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة الياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة، وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها، وقلة تمكنها بزنة المحققة" (١). وفي موطن آخر فهم ابن جني مقصد سيبويه في همزة "بين بين" بأنها عبارة عن إجراء صوتي يعمل على بقاء جزء من الهمزة حالة تخفيفها، وانمحاء جزء آخر، مما يؤدي هذا الإجراء - على هذا النحو - إلى إزالة النقل، وذلك عندما تحدث عن قراءة قوله تعالى (الْخَاطِئُونَ) (٢) "الْخَاطِئُونَ"، بقوله: "إن سيبويه يجعلها "بين بين"، وذلك أن يكون قد بقي من الهمزة جزء على مذهب سيبويه" (٣).

وبذلك يظهر مفهوم آخر لاصطلاح الهمزة المليئة، وذلك بأن تنطق همزة مليئة قريبة من حروف المد واللين، مع الإبقاء على جزء صوتي للهمز، وذلك لغاية صرفية .

ويستطيع الباحث أن يقرر أن اصطلاح همزة "بين بين" وفقاً لما ذكر بأنها همزة وليست همزة في الوقت نفسه، ما هي إلا تلوينات أدائية على صوت الهمز غاية تخفيف نطقه، وأن تعدد مفاهيم اصطلاح همزة "بين بين" عند اللغويين في تعريفها وأدائها يعود إلى محاولاتهم الجادة في إثبات وجود الهمزة رغم إجراء التخفيف أو التلين، إذ هي همزة ولكنها ليست همزة كاملة الإشباع، الأمر الذي يعزز رأيهم بأنها غير ساقطة من اللفظ، لأنها تشترك في تأديتها خاصيتان صوتيتان - وفقاً لما ذكره ابن يعيش - وهما الضعف الذي يبعدها عن الهمزة المحققة، واللين الذي لا يصل بها إلى درجة حروف المد واللين، وحدد ابن يعيش التلوينات الأدائية لتسهيل همزة "بين بين" وذلك عن طريق "إضعاف الصوت وتليينه، وتقريبه من الساكن، مع بقية من آثار الهمزة، ليكون دليلاً على أصالة الهمزة، وبذا يكون في تسهيلها جمع الأمرين" (٤).

وأرجع ابن يعيش النقل المكتنف في نطق الهمز إلى ظاهرة قديمة ارتبطت بنطقه، وهي ظاهرة النبر، حيث اتخذت هذه الظاهرة مفهوماً لغوياً مقابلاً للهمز فقط عند اللغويين القدامى، خلاف ما شكلته من مفاهيم لغوية عند اللغويين المحدثين؛ إذ نظروا إليها على أنها ميزة صوتية لنطق مقاطع الكلمة الصوتية. حيث نظر ابن يعيش إلى ظاهرة النبر على أنها ميزة صوتية مصاحبة لنطق الهمز،

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٥

(٢) الحاققة، آية ٣٧.

(٣) ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ج ٢، ص ٣٢٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٢.

ولكنها ميزة مكروهة عند بعض اللهجات العربية القديمة، و عند بعض علماء القراءات القرآنية، لأنها تؤدي إلى لغة الثقل، مما أوجب التخلص منها قياسياً، وذلك في قوله: "كان في جعلها "بين بين" ملاحظة لأمر الهمزة ، إذ فيها بقية منها وتخفيفها بتليينها وتسهيل نبرتها".^(١)

ويلحظ - هنا - أن ابن يعيش جمع اصطلاحات همزة "بين بين" الثلاثة : التخفيف، التليين، والتسهيل، وأنها - في الوقت نفسه - تأديات نطقية لها مشتركة في وظيفتين لغويتين: إحداهما: صوتية، متمثلة في التخلص من لغة الثقل (المتحصلة من النبر)، وثانيهما: صرفية، دالة على أصالة الهمزة من الكلمة المهموزة .

بناء على ما سبق. يرى الباحث أن اصطلاحات همزة "بين بين" مرت بثلاث مراحل هي:

أولاً: مرحلة الأداء، وتأدية همزة "بين بين" وهي بجعلها مخففة، أو ملينة، أو مسهلة

ثانياً: مرحلة تفسيرية للأداء والغاية الصوتية من همزة "بين بين" وهي: التخفيف، والتليين، والتسهيل .

ثالثاً: مرحلة شيوع الغاية والتأدية، وهي تمثل مرحلة استقرار الاصطلاح وقراره في الفكر اللغوي العربي؛ إذ عرفت بالهمزة المخففة، أو الهمزة الملينة، أو الهمزة المسهلة.

وقد لاحظ الباحث ورود هذه المراحل الثلاثة لاصطلاح همزة "بين بين" بكثرة في كتب حجج القراءات، تلك الكتب التي أكثر مؤلفوها من ذكر العلة اللغوية والصوتية والصرفية التي ألجأت القراء أو اللغويين إلى هذه التأدية لتسهيل الهمز. مما دعمت مفهوم القاعدة القياسية التي جاء بها اللغويون القدامى، ومما يثير الانتباه في هذه المؤلفات اقتصارها على ذكر الحجة أو العلة دون أن يكون لها دور نقدي أي: أنها لم تصل إلى حد رفض القراءة أو قبولها، ذلك لأنها تعد كتباً في تفسير القرآن وتفسير قراءة القرآن، مع ذكر الحجج.

ويلحظ أن أصحاب الحجج ذكروا مراراً اصطلاح تليين الهمز، بأن تجعلها بين الهمزة وبين حروف اللين ، غاية التخلص من ثقله، مما يعني أنهم وجدوا الثقل أو الصعوبة المتأتين من نبر الهمز علة واضحة في تلوين تأدية الهمز، وشأنهم في ذلك شأن بقية اللغويين، لما فيه من "الاستئقال والتغيير والحذف؛ ولأنه حرف من حروف الحلق التي ثقل فيها الإدغام"^(٢) حيث علل ابن خالويه تخفيف قوله تعالى: (أرأيت) "أرأيت"، في كره اجتماع همزتين في كلمة واحدة، فخفف الثانية بالتليين^(٤).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ١٠٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ١٥٣.

(٣) الماعون، آية ١.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٤٥ .

كما ذكر أبو زرعة علة النّقل في قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر لقوله تعالى (أئمة) (١) "أئمة" بتحقيق الهمزتين، وبقية القراء والنحويين على استقباح الجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة، لثقل ذلك على اللسان، وهجر العرب له (٢) فالهمزة أو الهمزتان في كلمة أو كلمتين متجاورتين ثقيلة على اللسان، وأداء مهجور؛ مما أوجب إزالة النّقل، وذلك بأن "ينحو التخفيف ويزيل عن نفسه لغة النّقل" (٣) .

وكذلك شكلت اللهجة محوراً مهماً في بناء الحجة في هذه الكتب ، فالعرب تصرفت في الهمزة ما لم تتصرف بحرف آخر، فأما في الهمزتين فقد توسعوا في التصرف بهما، فالحجة لهم في ذلك أن "العرب تتسع في الهمزة ما لا تتسع في غيرها، فتحقق وتلين وتبدل وتطرح" (٤) وكان تصرف العرب في اجتماع المثليين في غير الهمزة محدداً، حيث قاموا بإدغامها أو تضعيفها معاً ليتم التخلص من تكرار المثل الذي يشكل صعوبة على الناطق، وعرف اللغويون القدامى الإدغام بأنه "تقريب صوت من صوت" (٥) وأنه "رفعك اللسان بالحرف مرة واحدة ، ووضعك إياه بهما وضعاً واحداً، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربين" (٦) إلا أن هاتين الوسيلتين لم يناسباً ظاهرة تخفيف الهمز، حالة اجتماعهما في كلمة واحدة ، أو حالة تجاورهما في كلمتين، أو حالة مجيئه مفرداً في كلمة واحدة لأن الهمزة انفردت عن غيرها من الحروف بأنها لا تدغم ولا يدغم فيها، إلا إذا كانت عيناً وإذا كانت "قد استقلت فيه مع مثلها أثقل، ولذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيها" (٧)؛ لأنها "حرف من حروف الحلق، وحروف الحلق يقلّ فيها الإدغام لثقلها، ولهذا قلّ المضاعف منها، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين" (٨)، كما أنها من الحروف التي "لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام" (٩)، وبذا تكون وسيلة الإدغام الصوتية متعذرة في حال الهمزة، وقد أطلقوا على اصطلاح الإدغام، اصطلاح التضعيف، إذ الهمزة المفردة مسببة النّقل، وجمعها مع مثلها يزداد النّقل استقباحاً، فالتضعيف إجراء صوتي يتم به التخلص من النطق المكرر للصوت الواحد في الكلمة، إلا أن هذه الوسيلة مستكرهة عند العرب في تخفيف الهمزة حيث أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "فكأنهم نكبوا التضعيف في الهمزة كراهية

(١) التوبة ، آية ١٢

(٢) ابن زنجلة ، الحجة ، ص ٣٩ ، ينظر في :

- سيبويه، الكتاب ، ج٣، ص٥٥٢ .

- الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد) (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ط٣، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ج٢، ص٢٨١ .

(٣) ابن خالويه ، الحجة ، ص٢٤ .

(٤) المصدر نفسه، ص٤٥ .

(٥) ابن جنبي، الخصائص، ج٢، ص١٤١

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج٣ ، ٢٤٤

(٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣ ، ١٣٥

(٨) المصدر نفسه، ج١، ص١٣٤ .

(٩) الأزهرى، (خالد بن عبدالله الأزهرى)، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٢٤١ .

ذلك^(١)، وقد أجاز اللغويون تخفيف الحرف المكرر في الكلمة بالتضعيف، وكما أجازوا الوقوف على الحرف المضعف في نهاية الكلمة، إلا أنهم اشترطوا لذلك بأن "لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة"^(٢)

ولذلك فإن العرب لجأت إلى وسائل صوتية لتخفيف الهمز غير الإدغام أو التضعيف؛ لتخفيف كل كراهة صوتية تؤدي إلى النقل والاستتقال، فوسيلة تقريب الهمز من الحروف اللينة أجدى في تحقيق إزالة هذه الكراهة الصوتية، فالهمزة المتحركة "تقرب من الحرف الذي منه حركتها، فتقرب المفتوحة من الألف الساكنة، والمكسورة من الياء الساكنة، والمضمومة من الواو الساكنة"^(٣)

وقد استعمل اللغويون لفظة "تحا" في توضيح مفهوم تقريب الهمزة المتحركة إلى الحروف الذي منها حركتها، وذلك حينما عللوا قراءة قوله تعالى: (يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤) "يَسْتَهْزِئُونَ" همزة "بين بين" وذلك بأن "تحو بها الحرف الذي منه حركتها"^(٥)

وكما أن طبيعة الحركة التي تكون على الهمزة المتحركة، وطبيعة الهمزة التي قبلها، استخدمت كحجة صوتية في تخفيف الهمز عند أصحاب كتب الحجج، إذ إن الحركتين المختلفتين تؤديان إلى مزيد من النقل والاستتقال من الحركتين المتفتحتين؛ لأن في حالة اختلافهما يتطلب انتقالاً من مخرجيهما، مما يتولد عن هذا الانتقال صعوبة ونقل، وظهر ذلك في قراءة الهمزة المكسورة بعد فتح، وذلك نحو: "إذا" بتحقيق الأولى وتلين الثانية، أو بطرح الأولى وتحقيق الثانية، فالحجة لمن لين الثانية: أنه تجافي أن يخرج من فتح الهمزة إلى كسر الثانية، فقلبها إلى لفظ الياء تلييناً^(٦).

وبذا تكون كتب الحجج قد أعادت تخفيف همزة "بين بين" إلى أربع حجج وهي :

أولاً : حجة صوتية: تتمثل في إقصاء النقل من النطق بالهمز، سواء كان همزاً مفرداً أو مجتمعاً أو مجاوراً لغيره .

ثانياً : حجة صرفية : تشير هذه التادية إلى أصالة الهمزة المخففة من الكلمة .

ثالثاً : حجة لهجية : إذ تمثل هذه التادية العادات الهجوية العربية.

رابعاً : حجة وجود الحركات على الهمز وعلى ما قبله :حيث لا تخلو هذه الحركات من أن تكون متفتحة أو مختلفة، إذ في الحالتين يكون النقل مما يستوجب التخلص من نقله.

(١) سيبويه، الكتاب ، ج٤ ، ١٧٨

(٢) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ، ج٢، ص٢٤١.

(٣) أبو علي الفارسي ، الحجة، ج١، ص٢٧٣

(٤) سورة الزمر، آية ٤٨ .

(٥) ابن خالويه ، الحجة، ص٨٨

(٦) المصدر نفسه، ص٨٨.

اختلاف اللغويين القدامى في تسهيل همزة "بين بين" المفردة :

انحصر اختلافهم في الهمزة المفردة في حالتين، هما :

أولاً : إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة، حيث أجمع معظم اللغويين القدامى على تأديتها همزة "بين بين"، شأنها في ذلك شأن الهمزة المتحركة، نحو قراءة قوله تعالى: (يَسْتَهْزِئُونَ) "يستَهْزِئُونَ"^(١) حيث قرئت "تخفيفاً" بين بين" وذلك بأن تنحو بها نحو الحرف الذي منه حركتها"^(٢) إلا أن الأخفش(ت ٢١٠هـ) كانت له تأدية أخرى، وذلك بأن أبدلها إبدالاً تاماً فأما "الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها فإن سيبويه يجعلها "بين بين" وكان الأخفش يقلبها ياءً، إذا كانت فيها كسرة"^(٣) حيث قرأ الأخفش قوله تعالى: (يَسْتَهْزِئُونَ) "يستَهْزِئُونَ"^(٤) "بإبدالها ياءً خالصة، فإذا خففها جعلها ياءً خالصة من أجل الكسرة التي قبلها"^(٥) وحجة سيبويه تنطلق من كونها همزة متحركة وقبلها متحرك مما ينطبق عليها تأدية همزة "بين بين" وذلك بأن يزال ثقلها المتأني من حركتها؛ أي حركة الهمزة نفسها، وحركة ما قبلها، وذلك بأن تقرب من الحرف الذي هو منه حركتها، بمعنى آخر، أن تتحمل حركتها مسؤولية اختيار التأدية، لقربها من الهمزة، وبذلك تكون حركتها أولى بتخفيفها، وتعد هذه التأدية الأشهر عند القراء وعند اللغويين القدامى للهمزة المتحركة، بصرف النظر عن طبيعة حركتها وحركة ما قبلها، وكما انطلق سيبويه من الوظيفة الصرفية في تخفيف هذه الهمزة بقوله: "ولم تجعل ألفات ولا واوات ولا ياءات، لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخففوا هذه الحروف على غير ذلك، فتتحول عن بابها"^(٦) إلا أن الأخفش انطلق من منطلقين: أحدهما صوتي، وثانيهما: الأداء المستحسن.

(١) الزمر، آية ٤٨.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ٨٨، ينظر في :

- الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٢٧٣.

- سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٢.

- السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٢٦٥ وغيرها

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٤) سورة الزمر، آية ٤٨.

(٥) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ص ٩٣.

(٦) الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص ٥٤٢.

ينظر في:- ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٣٤.

- أبي علي الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٢٧٢.

- مكي، الكشف، ج ١، ص ١٠٥.

فقد احتج الأَخْش بأنه لو جعل قوله تعالى (يَسْتَهْزِئُونَ) ^(١) همزة "بين بين" فهي "تشبيه الساكن للتخفيف الذي قبلها، وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة" ^(٢)، ولذلك خففها ياءً خالصة من أجل الكسرة التي قبلها، ولم يجعلها "بين بين" كما جعلها غيره لكرهه تقريبها من الساكن، لأنها تصبح ساكنة، فاختلف اللغويين في تحديد الحرف الذي آلت إليه همزة "بين بين" قاد إلى ظهور تأديتين للهمزة المضمومة والمكسور، ما قبلها، فهي عند سيبويه وآخرين حرف يشبه الساكن وليس حرفاً خالصاً، "بل هو "بين بين" بزنة المتحركة" ^(٣) ولكن الأَخْش فهمه على أنه حرف ساكن، مما يتشكل منه مقطع صوتي ما زال محافظاً على الثقل والصعوبة، الأمر الذي جعله يغير تأدية هذه الهمزة من "بين بين" إلى الإبدال؛ لأن في "جعلها بين الهمزة والواو الساكنة قبلها كسره ... استحالت في ذلك لضرب من الثقل"؛ ولذلك خفف الأَخْش على القراء عناء النطق بها ، وذلك بأن "تقرأ ياء خالصة في اللفظ في قوله تعالى "يَسْتَهْزِئُونَ" ^(٤)، وهي مسهلة "بين بين"، وقوله تعالى "الْخَاطِئُونَ" ^(٥) حيث جعلها سيبويه "بين بين"، وعلى أن يكون قد بقي جزء من الهمز، إلا أن الأَخْش يُلطف على "القراء، فيقولونه، بإخلاق الياء، وهم معذورون فيه لغموضه" ^(٦). وكان سيبويه أعاد حجة الشيوخ والاستعمال إلى لغة أهل الحجاز الذين خففوا كل همزة متحركة ومتحرك ما قبلها بقوله: "وذلك قولك (سال) في (سأل) في لغة أهل الحجاز" ^(٧)؛ لأن في ذلك توافقاً مع عاداتهم اللغوية، فإنه يرى في تخفيف الهمزة المضمومة والمكسور ما قبلها بين الهمزة وبين الواو شيوعاً ودرجاً في بعض اللهجات العربية، بينما الأَخْش أعادها إلى ظاهرة الاستحسان حينما فاضل بين همزة "بين بين" وإبدالها، من حيث قبول الذوق العربي للنطق بالواو الساكنة وقبلها كسرة، إلا أنه مستقل، وذلك حينما نقل ابن يعيش رأيه بقوله: "فلو جعلت "بين بين" التي غايتها نحو الواو الساكنة، وقبلها كسرة وهو معدوم، وهو قول حسن، وقول سيبويه أحسن، لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة، إنما استحال ذلك لضرب من الثقل" ^(٨).

(١) سورة الزمر، آية ٤٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٣) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ص ٥٣.

(٤) الزمر آية ٤٨.

(٥) الحاقة، آية ٣٧.

(٦) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٣٣١.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٣.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٣٤.

ثانيا : إذا كانت الهمزة مكسورة ومضموماً ما قبلها :

فقد ذكر أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) بأن "الهمزة المكسورة المضموم ما قبلها ، تسهل على وجهين فتبدل الهمزة واواً مكسورة على حركة ما قبلها ، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، فالأول مذهب بعض القراء والأخفش، فيقرؤون قوله تعالى (يَشَاءُ إِلَى) ^(١) "يَشَاءُ" وأما الثاني فهو مذهب الخليل وسيبويه" . " يشاء" . ^(٢)، واحتج الأخفش فيما ذكره ابن يعيش عنه بأنه "جعلها بين الهمزة والواو المكسورة ، وليس بين الهمزة والياء المكسورة لحركتها كما يقول الخليل وسيبويه، لصارت ياءً ساكنة محضة وقبلها ضمة وهذا لا يجوز" . ^(٣)، وعلق ابن الحاجب بقوله: "في حين" أن سيبويه رأى أنها ليست ياءً ساكنة محضة ، بل هي "بين بين" بزنتها متحركة" ^(٤)

ووقف ابن يعيش موقفاً وسطاً من هذا التباين في تأديتها حينما وصف تأدية الأخفش لها بأنه "قول حسن، وقول سيبويه أحسن لأن الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة وإنما استحال ذلك لضرب من النقل" . ^(٥)

(١) سورة البقرة آية ٢١٣ .

(٢) أبو علي الفارسي ،الحجة، ج ١، ص ٢٧٣ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٩، ص ٢٣٤

(٤) ابن الحاجب، الشافية ، ص ٥٣ .

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

نتائج هذا التباين الأدائي في الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها:

أدى هذا التباين في تأديتها إلى ظهور مظهرين لتأديتها انطلاقاً من الحركة التي ينبغي أن تجري عليها هذه الهمزة، بناء على حركة الهمزة نفسها أم على حركة ما قبلها؟، وهما:

أولاً: همزة "بين بين" المشهور، وهي عبارة عن تلك الحالة النطقية التي يكون بها الهمز مخففاً بين الهمزة وحركتها، ووصفها اللغويون من حيث الشيوخ والاستعمال بالكثير، وذلك "على نحو مذهب الخليل وسيبويه ومعظم القراء"^(١)، فهي صوت مخفف للهمز بين الهمزة وبين الصوت المتولد من حركتها، يكون ما قبلها "متحرك فهي تسع، مفتوحة وقبلها ثلاث، ومكسورة وقبلها ثلاث، وكذلك مضمومة وقبلها ثلاث، وذلك على نحو: سأل، وسئل، ورؤوف... وهو "بين بين" المشهور"^(٢) وكما أنها "لغة قریش"^(٣)، وهي أخف نطقاً من النوع الثاني؛ لأنها "تقريب المتحرك إلى الساكن، والساكن أخف من المتحرك"^(٤).

ثانياً: همزة "بين بين" البعيد، وهي تلك الهمزة المخففة بينها وبين حركة ما قبلها، إذ هي الصوت المتولد من الهمزة وحركة ما قبلها، وذلك على نحو قراءة قوله تعالى "لَأْمَهُ"^(٥)، بين الهمزة والياء المكسورة الهمزة والواو"^(٦).

تسهيل همزة "بين بين" من الهمزتين :

قسم اللغويون القدامى مواقع هاتين الهمزتين وفقاً لورودهما في كلمة أو في كلمتين، واعتمدوا لذلك آلية اجتماعهما في كلمة أو تجاورهما في كلمتين، وجاء اجتماعهما في كلمة واحدة - غالباً - لغاية وظيفية لغوية، حيث يكون ذلك بالصاق الهمزة أول الكلمة، مما يعني: أنها حرف جاء لمعني، وهو الاستفهام، وقد ندر اجتماعهما في كلمة واحدة اجتماعاً غير وظيفي، فجاء ذلك في موطن واحد في القرآن الكريم، حيث قال تعالى: "أئمة"^(٧)، إذ جاءت الهمزة الأولى لدلالة الجمع، والهمزة الثانية في

(١) ابن الحاجب، الشافية، ص ٨٧، ينظر في: ابن الحاجب، النحوي، الإيضاح في شرح المفضل، ج ٢، ص ٣٣٤.

- الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٦٠.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، ص ٨٩.

(٣) الدمياطي، الإتحاف، ج ١، ص ٤٢٣.

(٤) ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٧١.

(٥) ابن يعيش، شرح المفضل، ج ٩، ص ١٠٧، ينظر في:

- سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٢.

- ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٧٢.

- مكّي، الكشف، ج ١، ص ٧٨.

- أبي علي الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٢٧٢.

- ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٦) النساء آية ١١.

(٧) التوبة، آية ١٢.

أصل الكلمة، فأدى خروج هذه الكلمة عن القاعدة إلى تعدد أداءات اللغويين القدامى لها، ويعد هذا النوع من الهمزتين أكثر الأنواع جلباً للثقل والاستتقال، "لأنه اجتماع متصل بين الهمزتين، حاصل في كلمة واحدة، وعادة يكون في بداية الكلمة"^(١). فاستثقلتها العرب، فإذا كانت قد "كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه التثنية ورفضهما، ولا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير متفرقتين"^(٢).

وعبر اللغويون القدامى عن هذا الاستكراه أو الرفض لاجتماع الهمزتين بالتخفيف القياسي، وذلك في قولهم "إذا اجتمع همزتان، ازداد الثقل، ووجب التخفيف، وإذا كانتا في كلمة واحدة كان "الثقل أبلغ"^(٣).

وقد اشترط اللغويون تأدية همزة "بين بين"، على الهمزتين المجتمعتين في كلمة أن تكون همزة زائدة، ليست من بنية الكلمة نحو قوله تعالى (أئمة)، ولذلك "تكبوا عن جعل قوله تعالى: "أئمة" بين بين؛ لأن في جعلها "بين بين"، ملاحظة لأمر الهمز، فإذا كانت فأخلصوها ياء محضة، لأن همزة "بين بين" هنا مشوبة بالهمزة، وإنما رفضوا بقايا الهمزة فأخلصوا فقالوا "أئمة"^(٤).

وإذا كان قبل الهمزة الثانية همزة الاستفهام فإن اللغويين القدامى أجروا التخفيف على الثانية، ذلك حفاظاً على وظيفة الهمزة الأولى في الكلمة أو في الجملة، وهي ما تسمى "بألف القطع" إذا وقعت بعد الاستفهام لا تحذف، بل تصور بمجانس حركتها، لأنها حينئذ تسهل على نحوه"^(٥).

وأجمع اللغويون على إجراء تأدية التخفيف على الهمزة الثانية، وذلك لعدة أسباب، منها:

أولاً: اختلاف الحركات القصيرة، فالانتقال من فتح همزة الاستفهام الأولى إلى كسر الهمزة الثانية أو ضمها أو فتحها يؤدي إلى صعوبة في نطقهما؛ مما أوجب تسهيل الثانية، فالحجة "لمن لين الثانية في قوله تعالى (أئن لنا لأجراً)^(٦) "أين"، أنه تجافى في أن يخرج من فتح الهمزة إلى كسر الثانية، فقلبها إلى لفظ الياء تلييناً"^(٧)

(١) ابن خالويه، الحجة، ص ٧٤.

(٢) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ١، ص ٦٨٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٦.

(٤) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١١٧.

(٥) ابن جنى، الخصائص، ج ٣، ص ٥٥٠، ينظر في:

- أبو عمر الدانئ، التيسير، ص ٩٦.

- الدمياطي، الإتحاف، ص ٤٤٠.

- ابن البادش، الإقناع، ص ٣١٠.

- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٥، ص ١٥.

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٦-١١٧).

- عبدالله الهرري، بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب، ط ٣، دار المشاريع، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٧٣-١٧٤).

(٦) الشعراء، أية ٤١.

(٧) ابن خالويه، الحجة، ص ٨٨.

ثانيا: الهمزة الأولى حرف جاء لمعنى ، حيث أنهم كرهوا اجتماعهما في الكلمة " مما لينوا الهمزة في قوله تعالى (أَرَأَيْتُمْ) "أرايتكم" (١) "خففوا الثانية بالتلين، وحققوا الأولى، لأنها حرف جاء لمعنى" (٢)

ثالثا: لأنها حرف مكرر، فجاء منه الثقل ، فلما كانت الثانية أولى "بالتخفيف، لأنها تقع مكررة، وبها يقع الثقل والاستتقال" (٣)

اللغات المسهلة في الهمزتين المتعاقبتين أو المتجاورتين في كلمتين منفصلتين:

أجرى اللغويون القدامى في هاتين الهمزتين الإجراءات الأدائية الآتية :

أولاً: تخفيف الأولى همزة "بين بين"، وتحقيق الثانية، وجاء بهذا الإجراء سيبويه، حيث قال: " اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون أحدهما، ويستقلون تحقيقهما كما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الأخرى "وكان" الخليل يستحب هذا القول" (٤). ونسب سيبويه هذه التادية إلى أبي عمرو بن العلاء، وذلك في قوله "وهو قول أبي عمرو، وذلك في قوله تعالى: "جَا أَشْرَاطَهَا"، وقوله تعالى: (وَيَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ). "يَا زَكَرِيَّا إِنَّا" (٥).

ووصف ابن يعيش النقل المتأتي من مجاورة الهمزة للأخرى في كلمة أخرى بقوله: "إلا أنهما في الكلمتين أسهل حالا، وأقل ثقلا، إذ ليستا متلازمين، وقيام كل كلمة بنفسها غير ملتصقة بالأخرى" (٦)، ولذلك من يخفف الأولى ويحقق الثانية وهو أبو عمرو، يشبه ذلك بالتقاء الساكنين؛ فإن التغيير يكون على الأولى، ولذلك فإن درجة الثقل في الهمزتين المتجاورتين أقل مستوى من الهمزتين المجتمعتين في كلمة، لعدة اعتبارات منها:

١- عدم اشتراكهما في موقع واحد من الكلمة .

٢- إمكانية الفصل بين الكلمتين، وذلك عن طريق الوقف، إذ يعد ضربا من التخفيف.

فمن خفف الأولى في الهمزتين المتجاورتين في كلمتين يكون قد تأثر بأصول النظرية الصرفية، حينما تتعامل مع التقاء الساكنين، فإنها تجري التغيير على الساكن الأول، إذ تحوله إلى الكسر، وذلك

(١) الأنعام، آية ٤٠.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ٧٤.

(٣) مكي ، الكشف، ج ١، ص ٧٣ .

(٤) سيبويه ،الكتاب، ج ٣ ، ص ٥٤٨ ، ينظر في :

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨ ، ص ١١٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٣ ، ص ٥٤٩

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل ، ج ٨ ، ص ١١٨.

من مثل: ذهب الطالبات، فإن سكون تاء التأنيث، هو الذي يجري عليه التغيير، ولذلك فإنهم حملوا التغيير الذي حدث على الساكن الأول على تغيير الهمزة الأولى، وأحسب أن هذا الحمل بعيد التشابه، لأن ظاهرة التقاء الساكنين يكون الفصل بينهما بتحريك الأول، فيكون السياق اللغوي مكونا من حركة وساكن، ولكنه في السياق اللغوي الذي تقع فيه همزتان، يكون من باب التقاء حرف بحرف؛ الأول متحرك والثاني متحرك، مما يعني أن التغيير يقع في باب الجواز على الأول أو على الثاني، خلاف ظاهرة التقاء الساكنين التي يجب أن يقع فيها التغيير على الأول فقط.

ثانيا : تحقيق الأولى وتخفيف الثانية :

ومنهم من يخفف الهمزة الثانية فيجعلها "بين بين"، كما قال الشاعر^(١).

كُلُّ غَرَاءَ إِذَا مَا بَرَزَتْ تَرَهَّبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ

إذ خفف الهمزة الثانية في "غراء إذا"، جعلها "بين بين"؛ لأنها مكسورة بعد فتحة، فتجعل بين الهمزة والياء لأنهما منفصلتان، وحجة من خفف الثانية أن هذه التأدية تنطبق على الكلمة الواحدة إذا ما اجتمعت فيها همزتان، إذ يتم تخفيف الهمزة الثانية حالة انفرادهما، أو انفصالهما عن بعض" مما يحتج في ذلك أنه لا خلاف في قولهم آدم وآخر فوقع التغير والبدل في كلمة واحدة على الثانية ، فكذلك إذا كانتا في كلمتين^(٢)، فلما كانت الهمزة الثانية في الكلمة الواحدة غير مفارقة كان التليين لازما، وإذا أتت الهمزتان في كلمتين كنت مخيرا في اللغتين ، مثال ذلك الإدغام في كلمة أو كلمتين^(٣).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ، ج٨ ، ص١١٨، ينظر في :

- سيبويه ، الكتاب، ج٣ ، ص٥٤١، حيث ذكره سيبويه في شواهد ولم ينسبه، حين قال: "سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا".

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٨ ، ص١١٩.

(٣) ابن خالويه، الحجة، ص١٧٦.

ثالثاً : تخفيف الهمزتين معاً، وهي تأدية لهجية خاصة بأهل الحجاز، إذ خفف "أهل الحجاز قوله تعالى: (اقرأ آية) "اقرأ آية" الهمزتين معاً؛ لأنهم يخففونهما معاً، ويجعلون همزة "اقرأ" ألفاً ساكنة، ويخففون همزة آية، ألا ترى إن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها، فكأنه قال "اقرأ، ثم جاء بأية ونحوها"^(١).

وحجتهم في ذلك " أنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت "^(٢)، حيث لا يجوز تليين الثانية؛ وذلك لكون الألف الأولى ساكنة "^(٣).

وعليه، يكون قد استعمل اللغويون القدامى اصطلاح تسهيل الهمز واصطلاح تليين الهمز للتعبير عن التغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة المتحركة والمتحرك ما قبلها، والعبارات الواصفة الآتية لهما: (تقريب الهمزة من حروف المد واللين، وجعلها بين الهمزة وبين حروف المد واللين، وتصيرها بين الهمزة وبين حروف المد واللين، وأن تنحو بالهمزة نحو حروف المد واللين، وان تضعف النطق بالهمزة ولا تتمه، وأن يدخل الهمزة الوهن)، كما أن استخدامهم للنظرية الصرفية في تفسير أداء الهمز أفضى إلى ظهور نوعين من اصطلاح تسهيل الهمز، وهما: تسهيل همز "بين بين" المشهور، وتسهيل همز "بين بين" البعيد.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٠، ينظر في - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤١.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١١٩، ينظر في:- الخوارزمي، التخمير، ج ٤، ص ٢٨٨.

المبحث الثالث: همزة "بين بين" عند اللغويين المحدثين:

ظهر لنا -فيما سبق- أن الهمزة بإجماع علماء القراءات واللغويين القدامى، صوت ثقيل، إذ لا يماثله في هذا الملمح صوت آخر، حيث درسوه من ضمن القضايا التي تبدو فيها قضية الخفة والسهولة في الأداء التطبيقي للقرآن الكريم، وفي اللهجات العربية القديمة. الأمر الذي جعل تخفيفه أو تليينه مطلباً صوتياً مستحسناً، وأن عدم تخفيفه "ضرب من التكلف واحتمال الصعوبة"^(١). وقد بينوا أسباب الثقل أو الاستئقال المتأتية من النطق بالهمز المحقق، وذلك لأنه "حرف ثقيل له خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعان، فلا يستطيع أدنى ثقل، فخففها أهل الحجاز، ولا سيما قریش"^(٢).

وعرف اللغويون المحدثون التهوع بأنه "السعلة الخفيفة جداً، أو التقيؤ"^(٣)، وكما عزا للغويون القدامى نقل الهمزة إلى كيفية إنتاجها، حيث هي "تبرة في الصدر تخرج باجتهاد"^(٤)، فصوت الهمزة من أشد الأصوات عند اللغويين المحدثين؛ وذلك "لأنحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير"^(٥). وقد سُمي الهمز عند اللغويين القدامى بأسماء واصفة له، كالهتّ، والنبر، ثم شاع أخيراً اصطلاح الهمز، وتتفق هذه الاصطلاحات مجتمعة على دلالة الضغط، الذي يستشعره المتكلم عند تحقيق الهمزة، عند التقاء الأوتار الصوتية في الحنجرة، وملاحظة صفتها الانفجارية.

عدّ اللغويون المحدثون صوت الهمز من الحالات الصوتية نفس الأداءات النطقية المتنوعة، التي تشكل تقابلات نطقية توصف بعدم التغير في الدلالة، و صنّف اللغويون المحدثون هذه التقابلات الصوتية في نطق الهمزة في الحالات الآتية^(٦):

أولاً: التنوع اللهجي في إطار لغة واحدة، ويتمثل هذا التنوع في ظاهرة تحقيق الهمز أو تخفيفه في البيئات العربية القديمة والحديثة، مما يجعلنا ونحن "مطمئنون إلى أن نعتبر صوت الهمز صوتاً فوناتيكيًا"^(٧).

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٦٩.

(٢) نقره كار، مجموعة الشافية من عملي الصرف والخط، ج٢، ص١٧٢.

(٣) الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م، ص١٦٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٨.

(٥) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي ومظاهره وعلله وقوانينه، ص٢٧.

(٦) استيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص١٢٦.

(٧) المرجع نفسه، ص١٢٦.

ثانياً: الصيغ النطقية المتعددة للصوت الواحد في إطار لهجي محدد، مع عدم تغيير دلالة الكلمة، وهذا ما نلاحظه في تعدد أنماط الطرق الأدائية لصوت الهمز من حيث تحقيقه أو تخفيفه، أو المبالغة في تخفيفه.

ثالثاً: الكلام السريع مما يجعل الناطق بالأصوات يقتصد في نطقها، فلا يخرجها تامة، غير مشبعة، غاية تخفيفها أو تسهيلها، وهذا يكون بإسقاط جزء من الكلمة، أو إبدال صوت من أصواتها.

فكان الثقل والصعوبة وراء طرق الأداء المتنوعة لصوت الهمز في اللهجات العربية، وفي القراءات القرآنية، هذا الثقل المتحصل من "انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً، ثم انفراج الأوتار الصوتية فجأة، وهي عملية تحتاج إلى جهد عضلي، قد يزيد على ما يحتاج إليه صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة من أشد الأصوات"^(١)، وقد أرجع اللغويون المحدثون هذه الشدة إلى "إغلاق المزمار الذي يؤدي إلى إقفاله بإحكام"^(٢).

ويلحظ-هنا- وجود عمليتين صوتيتين تُؤديان في وقت واحد لإنتاج صوت الهمزة، وهما: عملية انحباس الهواء عند الأوتار الصوتية، وعملية انفراج الهواء منهما، وهاتان العمليتان الصوتيتان يلزمهما كمية مضاعفة من الهواء لإنتاج صوت آخر، ولأجل ذلك وصف صوت الهمز بالتوتر، لأنه "يحتاج إلى جهد عضلي زائد عن سائر الأصوات العربية"^(٣).

فمن نتاج هذه العمليات الصوتية الخاصة بصوت الهمزة عند المحدثين-ظهرت اصطلاحات متغايرة مع هذه العمليات مثل: الضغط، والنبر، والتوتر، مقابل اصطلاحات القدامى مثل: الهت، والتھوع، حيث عدّ القدامى ما يصاحب الهمز من هتّ وضغط، وتوتر نوعاً من "أنواع النبر، إذ يخضع ذلك إلى رغبات المتكلمين، ومهمتها الوظيفية التطويل، والتمديد للصائت القصير الذي يقع على الصامت، ولهذا فإن: الضغط والهت متكافئان من حيث الدلالة للنبر"^(٤). فالهمز صوت توتري؛ لأن "النبر شكل من التوتر في النطق"^(٥)، مما يعني كل ذلك أن القدامى قد أصابوا حينما وصفوا الهمز بأنه الضغط في الكلام، والهت، ومرد ذلك عند اللغويين المحدثين إلى "الانحباس الذي يحدث نتيجة انطباق الوترين بعضهما بعضاً، لينطق صوت الهمزة، فهو ذلك الهمز أو الضغط أو النبر"^(٦). وعليه يكون

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٨٣.

(٢) الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، ص ٨٣.

(٣) ينظر في: استثنائية سميير، الأصوات اللغوية، ص ١٣١.

(٤) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٩١.

(٥) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ١٢٩.

(٦) الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م، ص ١٩.

اصطلاح النبر معادلاً دلاليًا لاصطلاح الهمز، وكذا اصطلاح الضغط والهت والتوتر، فقد أثبتت الدراسات الحديثة "بالاعتماد على الأجهزة الحديثة أن الهمز والتضعيف ومطل الحركة ما هي إلا صور متعددة لمصطلح النبر"^(١).

وقد وصف اللغويون المحدثون ربط القدامى الهمز بالنبر بالدقة، لأن "جميع أعضاء النطق تشترك في نطق المقطع النشط، وأن عضلات الرئتين تنشط بشكل متميز لدفع الهواء بنشاط أكبر، وأن حركات الوترين الصوتيين تقوى، ولذلك فإن جميع هذه الملاحظات تتفق وإنتاج صوت الهمزة"^(٢).

وتلتقي هذه التأدية مع مفهوم النبر الحديث بوصفه ظاهرة صوتية حيث يؤدي "إشباع مقطع من مقاطع الكلمة، وذلك بزيادة إيقاعه الموسيقي، أو مداه، أو شدته، وهي تقع حسب ضبط المستشرقين لها على أول مقطع طويل من الكلمة، وإذا خلت من المقطع الطويل، وقع النبر على المقطع الأول"^(٣).

وقد اتحدت مطالب إنتاج الهمز والنبر، مما نُظر إلى النبر على أنه "مكافئ اصطلاحياً للهمز عند العرب، وأن كليهما يتطلب نشاطاً متحداً من أعضاء النطق: الرئتين وعضلات الصدر، وأقصى الحنك والشفيتين واللسان، مما يؤدي إلى تعاضد مساحة السعة في الذبذبة الصوتية"^(٤)، ولعل اللغويين القدامى أرادوا بالنبر تلك "العملية النطقية التي مصدرها الحنجرة حين تتوتر عضلاتها توتراً شديداً، وهذه الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها "التهميز" وهي إثارة الهمز في كثير من الكلمات"^(٥) مما حدا باللغويين المحدثين تقرير قاعدة لغوية صوتية مفادها أن "النبر هو الهمز في اصطلاح القدماء"^(٦).

ومن تأديات الهمز المخفف همزة "بين بين"، التي اتفق السلف على تأديتها وسطاً بين الهمزة وحروف اللين، إلا أن اللغويين المحدثين قد وقف معظمهم موقف المنكر لوجودها في اللفظ والكتابة خلاف السلف الذين تعددت تأدياتهم؛ غاية إثبات وجودها، رغم إجراء التخفيف على الهمزة، فهي مخففة ولكن بزنة المتحركة، وهي همزة ليست خالصة ولا هي حرف لين خالص، بل هي بين الهمزة وحروف اللين، ولعل أول من دمج الدراسات الصوتية والصرفية في علوم القراءات إبراهيم أنيس، حيث بدأت الدراسات والأبحاث العلمية اللغوية في هذه الظاهرة -من بعده- بالتحليل والمناقشة

(١) استيتية، سمير ، من مدونات محاضراته لعام ١٩٩٩م، جامعة اليرموك.

(٢) الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، ص ١٦٠.

(٣) البدرابي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي والفونولوجيا، ص ٨٠، ينظر في:

- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٢١.

- شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢١٢.

(٤) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٤٠، ينظر في:

- الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، ص ١٦٠.

(٥) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٠٠.

(٦) البدرابي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي والفونولوجيا، ص ٨٠.

والتعليل لهذه الظاهرة، معتمدين في ذلك على ما وفرته الإنجازات العلمية من أجهزة صوتية ومرئية وسمعية، إذ كانت علوم القراءات -قبل ذلك- قد تجمدت لمدة طويلة، خاصة علم الأداء منها، وذلك ما يُسمى -حديثاً- المجال العملي التطبيقي، بعد إنجازات إبراهيم أنيس ينتعش من جديد، بفضل جهوده، وجهود غيره من العلماء والباحثين، فمراجعة سريعة لرفوف المكتبات، والدوريات العلمية تكشف مدى الاهتمام في هذا العلم.

ولعل إبراهيم أنيس أول من أثار فكرة إنكار وجود همزة "بين بين"، حيث لم يقطع رأيه فيها، وذلك لأنه اعتمد على قراءة القراء المعاصرين، وقد ذكر أن "التكيف الصوتي لهذه الحالة، ليس من اليسير الجزم بوصفه وصفاً علمياً مؤكداً، وإذا صحَّ النطق الذي سمعته من أفواه القراء المعاصرين، تكون عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة وراءها حركة، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير، يُسمى عادة حركة الهمزة .." (١).

وقد انشغل اللغويون المحدثون في هذا التردد الذي أثاره إبراهيم أنيس، حينما أشار إلى أنه قاصر عن الوصول إلى وصف دقيق لهمزة "بين بين"؛ فقد يكون ذلك بسبب قصور الأجهزة المخبرية الموجودة في ذلك الوقت عن الوصول إلى النتائج العلمية الصوتية الدقيقة، أو لتمثل القراء القراءة الصحيحة، والنطق اللهجي الذي يُصاحب القارئ أثناء تلاوته للقرآن الكريم، مما جعل النطق معياراً لصحة الوصف العلمي الصوتي أثناء التحليل والتفسير.

إلا أن اللغويين المحدثين والصوتيين المعاصرين قد أزالوا تردد إبراهيم أنيس بالقطع والجزم على أنها همزة ساقطة من اللفظ، وأن الذي يبقى منها حركتها، ومستندين - في كثير من الأحيان- إلى الدراسات الصوتية التطبيقية، ومن هؤلاء عبد الصبور شاهين، حيث وصل إلى النتيجة القائلة بعدم وجود همزة "بين بين" بعد تخفيف الهمزة في قوله "وقد قمنا في دراستنا للماجستير ببعض التجارب العملية على جهاز سبكتروجراف، أثبتنا بها هنالك أن همزة "بين بين" ليس في الواقع سوى حركة، مما يعني في الواقع سقوطاً للهمزة أساساً" (٢).

فهزمة القطع عند القدماء والمحدثين عبارة عن وقفة صدرية كاملة، وهي بذلك تمثل "همزة قطع محققة" (٣)، ولكنها بعد تسهيلها "بين بين" يتحول نطقها إلى نطق همزة وصل، ويكون النطق بها عبارة عن "خفقة صدرية، بحيث لا تشكل حركة طويلة، وذلك على نحو قراءة "ابن كثير لفظة "فأسر"،

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٧٢.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٥.

(٣) استنبئية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٣٢٣.

حيث أسقط الهمزة، وأبقى على حركتها^(١)، ويظهر تفسير مفهوم الوقفة الصدرية والخفقة الصدرية صوتياً ما ذكره سمير استيتية من أن "الحاسوب قد حدد المنطقة التي تمثل صوت همزة القطع انغلاق الوترين الصوتيين عند النطق بها محققة؛ لأنها تمثل النقاء الوترين الصوتيين، وانحباس الهواء خلفهما، وهذه الهيئة التي يتم بها إنتاج همزة القطع"^(٢)، ولكن في حالة النطق بها على هيئة خفقة صدرية فقد "حدد الحاسوب المنطقة التي تمثل صوت همزة الوصل بوجود دكنة سوداء، تبين وجود هواء يخترق الوترين الصوتيين، أي أنهما لا يلتقيان عند النطق بهمزة الوصل، وهذه الحال تكون عند النطق بالحركات"^(٣).

فعملية انغلاق الوترين الصوتيين هيئة نطقية دالة على تحقيق الهمزة، أما في حالة عدم التقاء الوترين، ووجود هواء فاصل بينهما هيئة نطقية دالة على النطق بهمزة "بين بين" على اصطلاح السلف، أو حركة الهمزة الساقطة على اصطلاح المحدثين.

وقد جزم عبد الصبور شاهين مسألة عدم وجود همزة في اللفظ، أثناء تخفيفها همزة "بين بين"، بل يكون النطق بها على هيئة تتابع حركتين بعد سقوطها، حينما ذكر أن "القدماء لا يعترفون بسقوط الهمزة، بل هي -عندهم- موجودة، ولكنها ضعيفة غير محققة، فهي "بين بين"، وقد أثبتنا علمياً أنها لا تعني وجود الهمزة إطلاقاً، بل تتابع حركتين"^(٤)، واستند في ذلك إلى وصف ابن جني لتأديتها حينما قال: "إن القدماء رأوا أنها همزة، أو أنها صورة من صور الهمز، حسب وصف ابن جني لها"^(٥).

ويلحظ -الباحث- اتفاق معظم اللغويين المحدثين والصوتيين المعاصرين على أنها همزة ساقطة في اللفظ، ولكن ثمة تبايناً في تفسير تأديتها بعد الحذف، فمنهم من ذكرها بأنها سقوط للهمزة، وبقاء لحركتها، ومنهم من ذكرها بأنها سقوط لها وتتابع لحركتها وحركة ما قبلها.

ولم تكف دراسات اللغويين المحدثين بإنكار وجود همزة (بين وبين) في اللفظ، بعد تخفيفها، بل تعدى ذلك إلى النقد، حيث وصفوا تأدية السلف بالغموض وعدم الوضوح، إذ هي "من تعبير القراء

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

(٢) استيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٣٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢٣.

(٤) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٣. ينظر في:

- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

- استيتية، سمير، الظواهر الصوتية في قراءة حمزة، مجلة جامعة البلقاء، العدد الأول، ١٩٩٦م، ص ٢٣.

- شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء) مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م، ص ١٠٧ وما بعدها.

(٥) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٤.

عن تلك الحالة الغامضة لنطقها، فقالوا: إن تسهيل الهمزة المتحركة ينطق بها لا محققة، ولا حرف لين خالص، بل "بين بين"، وفي هذه الحالة عبارة عن سقوط لها تاركة حركتها وراءها...^(١).

ونظر المنكرون لوجود الهمزة بعد تخفيفها إلى أنها نوعٌ من الإبدال أو ما يُسمى المماثلة، مستندين في ذلك إلى أنه ثمة تشابه كبير بين إنتاج صوت الهمزة والهاء، حيث يتطابقان في عملية انفتاح الوترين الصوتيين، وانغلاقه بصورة مفاجئة، ولذلك "أنكر المحدثون أمر هذه الهمزة، إذ أثبتت بعض الدراسات الصوتية أن الهمزة هي انغلاق تام للوترين الصوتيين في الحنجرة، ثم انفتاح مفاجئ يخرج صوتاً شديداً انفجارياً وهو الهمزة، وليس هناك تنوع في مثل هذه الحالة، فهو إما انفتاح أو انغلاق، فبدون انغلاق تام لا تكون الهمزة، أما انفتاح الوترين فتسمع صوت الهاء عند المخرج نفسه"^(٢).

وقد أيد حسام النعيمي ذلك حيث استند في رأيه على قراءة عبد الفتاح الشعشاعي لقوله تعالى: ((أَعْجَمِي))^(٣)، "أَعْجَمِي" بما يشبه الهاء"^(٤)، بقوله إن "وصف هذه الهمزة يقترب من وصف الهاء في المخرج، ولكن الهاء "حرف مهموس خفي"^(٥)، وهي لذلك لا "تزداد همساً ولا خفاء"^(٦)، ليظهر في ذلك صوت همزة "بين بين"، فالهاء إذن نفسها في كل الأحوال، أما همزة "بين بين" فهي همزة -على اصطلاح السلف بين الوترين الصوتيين تؤدي إلى اقتراب كبير.

وهناك اختلاف آخر بين الهاء وهمزة "بين بين" هو "أن الهاء صوت رخو"^(٧)، إذ يجري فيه الصوت مهموساً بغير تذبذب الوترين مع انفراجهما لمرور الهواء، أما صوت همزة "بين بين" فيضيق فيه مجرى الهواء مع عدم تذبذب الوترين ثم يعودان للتذبذب، والانفراج لتحدث الحركة"^(٨).

وقد اشترط السلف لتأدية همزة "بين بين" وقوعها بين حركتين، بغض النظر عن طول الحركة، قصيرة كانت أم طويلة، وقد فسر المحدثون هذا الاشتراط، بأن "صوتها مسبوق دائماً بحالة تذبذب الوترين الصوتيين، لأن الحركة مجهورة"^(٩)، وكما وصف السلف همزة "بين بين" بأنها همزة

(١) النجار، شوقي، الهمزة ومشكلاتها وعلاجها، ص ١٩.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٦٦.

(٣) فصلت، آية ٤٤.

(٤) مكى، الرعاية، ص ١٢٩.

(٥) بشر، كمال، علم اللغة العام، ص ٦٨.

(٦) أوردت مي فاضل الجبوري هذا الرأي في كتابها: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم الجبوري والحديث في هامش الكتاب، ٦٦ ما نصه "وهو يذكر ذلك في محاضراته في علم الأصوات لطلبة الدراسات العليا".

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤٣.

(٨) ينظر في:

- بشر، كمال، علم اللغة العام، ص ص (٧٣-٧٤).

(٩) الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٩٠.

ليست تامة، ولا هي حرف لين خالصا، مما يعني ذلك صوتياً "عدم وجود انطباق للوترين الصوتيين، بل هناك فتحة بينهما"^(١)، أما ميزة الصوت المصاحب لنطق همزة "بين بين" عند سيبيويه، فيعود إلى "توقف الوترين الصوتيين عن الذبذبة، ثم ليظهر بعد ذلك صوت الحركة الأخرى، وعودة الوترين إلى تذبذبهما، واتخاذ جهاز الصوت الوضع اللازم لإصداره"^(٢).

كما أنّ للفترة الزمنية في نطق الهمز وتخفيفه علاقة واضحة في التفريق بين حالة التحقيق أو التسهيل، إذ إنّ قصر الفترة الزمنية يعني أن الهمز محقق، ولكن طول الفترة الزمنية يعني أن الهمز مسهلّ ومخفف، وقد وضّح هذه العلاقة سمير استيتية حينما فرّق بين إنتاج لفظة "أي" محققة، ولفظة (أي)، مسهلة "بين بين"، في قوله "عند النطق "أي" تكون الفجوة بين الهمزة أقل من الفجوة التي تفصل ألف المد والياء في "أي"، وذلك بسبب التضييق السريع الذي يطرأ على الحنجرة التي هي نصف الحركة، أما عند نطق "أي"، فإن تضييق الحنجرة الخاصة بالألف يحدث بالتدرج والتضييق المتدرج، عادة، يستغرق زمناً أطول من الزمن الذي يستغرقه تضييق الحنجرة الخاصة ينطق "أي"^(٣).

وهكذا يظهر -لنا- أن اللغويين المحدثين قد أنكروا وجود همزة "بين بين" في اللفظ المسهل، وإنما حذفها بسبب موقعها السياقي، حيث تقع دائماً بين حركتين، فإما أن يتمّ النطق بحركتها، أو أن تتابع حركتها مع حركة ما قبلها، فيشكل المزدوج المستكره، فيلزم التعويض من أجل تصحيح المزدوج، فيكون ذلك بالانتقال الخاطف بين عنصري المزدوج لإزالة الاستكراه.

واستند اللغويون المحدثون إلى الظواهر الصوتية الآتية لإثبات عدم وجود همزة في اللفظ،

أثناء تخفيفها همزة "بين بين":

أولاً: حذف الهمزة دون تعويض يؤدي إلى تشكل مقاطع صوتية مستكرهة بعد حذف الهمزة :

نمثل على هذه الظاهرة الصوتية في الهمزة التي تحمل حركة ما قبلها على النحو الآتي: إن تخفيف لفظة "سأل" بين بين عند علماء القراءات واللغويين القدامى هو عبارة عن حذف لها مستتبعاً بالتعويض عن الحذف بإشباع الحركة السابقة للهمزة المحذوفة عند اللغويين المحدثين، مما يؤدي إلى تقليل عدد المقاطع حيث تتكون قبل التخفيف مكونة من ثلاثة مقاطع قصيرة، وهي على التوالي^(٤):

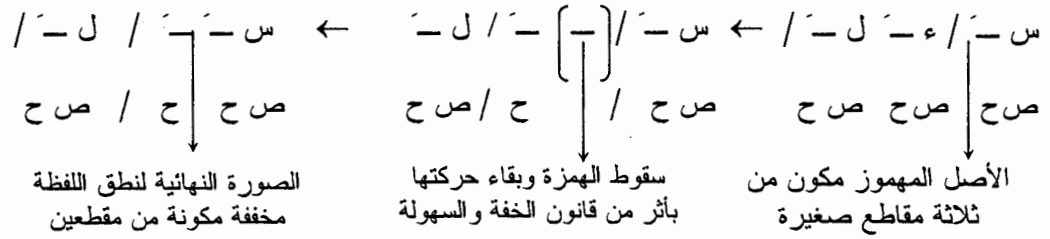
(١) المرجع نفسه، ص ٦٨.

(٢) الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٨.

(٣) استيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ٣٣.

(*) أخذت الدراسة بمنهجية داود عبده في استخدام رموز الكتابة العربية لإظهار التغيرات الصوتية الطارئة على اللفظة المخففة همزتها؛ لأن الحروف العربية تفي بالغرض في الدراسات العربية على الأقل، ينظر في:

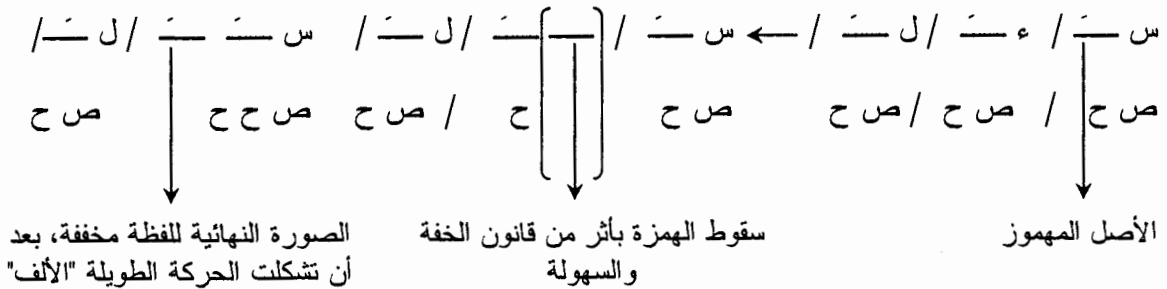
- عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، ص ٨. وكذلك لأن التحليلات الصوتية التي تحاول الدراسة إظهارها مقتصرة على المقاطع المهموزة، مما جنب الكتابة الصوتية بالحروف العربية "الصعوبات والمسائير التي تحدث عنها معظم اللغويين المحدثين"، ينظر في:



ولكنها بعد التخفيف تنتقل إلى مقطعين، الأول طويل، والثاني قصير، فتصبح "سال"، وبعد أن تسقط الهمزة، فتبقى حركتها، مما يؤدي إلى النقاء حركتين؛ حركة الهمزة الساقطة، وحركة السين، إذ بعد سقوط الهمزة يتم تشكيل مقاطع الكلمة بعد التخفيف من مطل الفتحه بعد السين، أو عن توحيد الحركتين، "فتحة السين، وفتحة الهمزة في حركة واحدة طويلة "الألف"، وكان من نتيجة ذلك، أن صارت الكلمة من مقطعين طويل وقصير فانقل النبر فيها من المقطع الأوسط الهمزة المفتوحة إلى المقطع الطويل المفتوح"^(١).

وتتطبق هذه التأدية الصوتية الحديثة على كل كلمة تحمل همزتها حركة ما قبلها، وذلك نحو قول سيبويه، إذا "كانتا مفتوحتين فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي، لأنك تقربها من هذه الألف الساكنة، نحو قولك "سال" في "سأل" في لغة أهل الحجاز .."^(٢). فالذي حدث في تخفيف "سأل" هو "سقوط الهمزة، مما تلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان اللتان تكتنفانها، فتشكل منهما حركة طويلة"^(٣)،

والتمثيل الصوتي لما حدث على لفظه "سال" يكون على النحو الآتي:



ويشير المخطط الصوتي لتخفيف الهمزة المتحركة عن طريق مطل الحركة السابقة لهمزة "بين" إلى أنها عبارة عن: سقوط الهمزة من اللفظ والكتابة، مع إجراء تعديل في المقطع المخفف من حيث العدد، فهو تعديل صوتي كمي ونوعي، فبعد أن كان عددها قبل التخفيف ثلاثة، غدت بعد

= - عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، ص ٨-٩.

- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ٧.

(١) أبو جناح، صاحب جعفر، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٨م، ص ٣٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٢.

(٣) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٥٧٤.

التخفيف مقطعين، وبعد أن كانت مقاطع اللفظة جميعها قصيرة، أصبحت مقطعاً طويلاً وآخر قصيراً، فتم في هذا التعديل انتقال النبر إلى المقطع الطويل المفتوح.

ومما يشير إلى أن المقاطع وطبيعة تشكلها بعد التخفيف تتمتع بخاصية التأثير في شكل التخفيف، وتأدية التسهيل، مما يعني أنها -هنا- حذف للهمزة المتحركة، يصاحبه تعويض صوتي، وذلك في إطالة الحركة السابقة لها، أو مطلقاً، مما يعني ذلك إبدالاً لها وليس تخفيفاً "بين بين"، وتختزل هذه التأدية بالمعادلة الصوتية الآتية: إسقاط للهمزة + اتصال مباشر للحركتين القصيرتين + إشباع لهما = حركة طويلة.

وهناك معادلة صوتية أخرى وهي: إسقاط للهمزة + اتصال مباشر للحركتين القصيرتين + تضعيف ومد الحركة الطويلة الناتجة من اجتماع حركتين قصيرتين = حركة طويلة فقط؛ لأن الحركة الطويلة مهما مدّت، فإنها تبقى حركة طويلة، فالألف تبقى ألفاً مهما طالت ومدت^(١). ولكن التخفيف الثاني لهذه الهمزة يتم به التعويض الصوتي عن الهمزة الساقطة، كما حدث في الطريقة السابقة، إذ "بعد حذف الهمزة، التقت الفتحة السابقة مع فتحتها، دون أن يحدث انزلاق بينهما، مما يؤدي إلى وجود وقيفة تفصل بين الحركتين، مما دعا القدماء إلى القول بأنها همزة بين الهمزة والحركة"^(٢).

وتشير هذه التأدية إلى سمتين صوتيتين هما:

أولاً: تمّ سقوط الهمزة؛ لأنها وقعت بين حركتين.

ثانياً: لم يتم التعويض النبري، سواء بمطل الحركة أو تضعيفها، بل اكتفى بوجود فاصل وقفي خاطف -لا يكاد يظهر- غاية إزالة اجتماع الحركتين.

ويمكن تمثيل تأدية همزة "بين بين" بالمعادلة الصوتية الآتية: إسقاط للهمزة + اتصال مباشر للحركتين القصيرتين مع وقيفة خاطفة لإزالة اجتماع الحركتين، مما يعني أنها همزة "بين بين" حسب اصطلاح السلف، وبذا تكون همزة "بين بين" بين فتحيتين مختلفتين الطول والحركة أو متفتحتين، أي بحركتين متواليتين مع فاصل خاطف بينهما..^(٣) وكذا التفسير الصوتي لتخفيف الهمزة المتحركة بالكسرة وما قبلها محرك بالكسر يتمثل في سقوط الهمزة مما يؤدي إلى التقاء حركتين متماثلتين قصيرتين التقاء مباشراً وهو وضع مستكره، وهما حركة الكسرة التي على الهمزة، وحركة ما قبلها، مما شكلا حالة من الاستحالة النطقية، ألزمتا الناطق بهما إلى التعويض، أو إجراء تعديل صوتي

(١) خلوفاً، أحمد طالب، وجوه في الدرس الصوتي من كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٤٠.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٩، ينظر في:

- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤٥٧.

لإزالة الاجتماع، فعند التعويض يتم تحويل الكسرة القصيرة إلى كسرة طويلة، مما يتشكل من ذلك مقطع طويل، ولذلك فقد "سقطت الهمزة لتتوالى حركتان قصيرتان، وهاتان الحركتان القصيرتان، لا يجوز تتابعهما، ولذلك حولنا إلى كسرة طويلة "ي"^(١)، وهناك تأدية أخرى، إذ يتم الفصل بينهما عن طريق وقيفة تحول بين التقائهما، مما يعني أن همزة "بين بين" وفقاً لمنظور علم الأصوات الحديث فاصل نطقي خاطف بين الحركتين. وقد قاربت هذه التأدية الحديثة تأدية السلف لهمزة "بين بين"، وذلك حينما حددوها بأنها "تنطق نطقاً وسطاً بين الهمزة، وبين الصوت الذي منه حركتها، وذلك بأن يتم سقوطها، ولكن لا تتصل الحركتان القصيرتان اتصالاً مباشراً، وإنما تكون هناك وقيفة، تفصل بينهما في النطق، ومن ثم لا يتشكل من مجموع الحركتين القصيرتين حركة طويلة، كما في الطريقة الأولى، وهذه الطريقة في تخفيف الهمزة أقرب إلى ما اصطلح على تسميتها بتسهيل "همزة بين بين"^(٢). فكما أن العلماء القدامى جعلوا لهمزة "بين بين" نوعين:

أولهما: "بين بين" المشهور: وهو صوت الهمزة والصوت المتولد من مد حركتها، فإذا كانت حركة بالفتحة، فبين الهمزة والألف، وإذا كانت حركة بالضممة فبين الهمزة والواو، وإذا كانت حركة بالكسرة فبين الهمزة والياء^(٣). وابن يعيش يذكر أن "همزة بين بين"، تكون "بين مخرجها ومخرج الحرف الذي منه حركتها"^(٤).

النوع الثاني: هو "بين بين" البعيد، وهو الصوت الذي بين الهمزة والصوت المتولد من مد حركة ما قبلها. إلا أن هناك تأديتين لهمزة "بين بين" بحسب الدراسات الحديثة:

أولهما: حذف للهمزة مع التعويض:

فقد درست همزة "بين بين" بوصفها حذفاً لها، وتعويضاً عنها بمطل الحركة السابقة، أي إشباع الحركة غاية تحولها إلى حركة طويلة، وبذلك تكون هذه التأدية أقرب ما تكون إلى الإبدال، وذلك على قراءة قوله تعالى: (وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ)^(٥)، "بَدَأَ" حيث قرأ "الزهري" "بدا" بغير همز^(٦). فالذي حدث في هذه التأدية: حذف للهمزة ثم التعويض عنها، وقد تم ذلك "بفعل قانون السهولة والتيسير، ثم عوض عنها في المرحلة الأخيرة، عن طريق مطل الفتحة أو إشباعها"^(٧).

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٩.

(٢) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٧٦.

(٣) سيويو، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٢.

(٤) ينظر في: - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٧.

(٥) السجدة، آية ٢٢.

(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ١٩٩، ينظر في:

- ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ١٧٣.

(٧) العواودة، فاتنة، الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م، ص ٩٨.

التأدية الثانية: حذف للهمزة دون تعويض:

حيث يتم الفصل بين التقاء الحركتين المتماثلتين عن طريق وقفة خاطفة سريعة، غاية التخلص من تتابعهما، وهي تأدية قريبة من أداء السلف لهمزة "بين بين".

مما يلحظ من هذا التقسيم في الهمزة المتفقة بالحركة مع ما قبلها أن وسائل صوتية عدة تشترك في تأدية القسم الأول، فقد تكون بمطل الحركة القصيرة السابقة، أو ما يُسمى إشباعها، مما يؤدي إلى تحويل الحركة القصيرة إلى حركة طويلة، أو بتضعيف الحركة الطويلة، مما يشكل صوتاً ممدوداً، وبذا تكون -وفقاً للوسيلة الصوتية الأخيرة- "تضعيفا للحركة الطويلة الناتجة عن اجتماع حركتين قصيرتين بعد سقوطها، إذ يكون النطق بها ممدوداً"^(١)، مما يجدر التنويه إلى أن انتقال الهمزة المحققة إلى حركة طويلة أو حرف مد يُطلق عليه بحسب اصطلاح السلف بدل.

ومن آثار هذه التأدية الصوتية اختصار عدد المقاطع في اللفظة المخففة، بالإضافة إلى تغيير في نوعية هذه المقاطع، فيتحقق بذلك التخفيف والتسهيل، وقد قرن اللغويون المحدثون هذه التأدية بالوظيفة الصوتية لظاهرة تخفيف الهمز، تلك الوظيفة المرتبطة بالنبر وتغير مواقع النبر على مقاطع اللفظة المهموزة والمخففة، حيث أشار إلى ذلك عبد الصبور شاهين بقوله: "تدرس قواعد القدماء في تخفيف الهمزة في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة بوصفها وظيفة صوتية أو كظاهرة سياقية فونولوجية"^(٢).

كما يلحظ في تأدية همزة "بين بين" الثانية عند اللغويين المحدثين عدم وجود إجراء صوتي تحويلي، بل اقتصارها على قطع الهواء وقتاً قصيراً، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق التخفيف، فمن المعلوم أن الوقف على أواخر الكلم نوعٌ من أنواع التخفيف، فإذا "وقعت بين فثنتين كان نطقها وسطاً بين الهمز وبغير الهمز، وهو النطق الذي يسميه نحاة العربية همزة "بين بين"، وهو في الحقيقة عبارة عن سقوط الهمزة من النطق، ونطق الفثنتين قبلها بعده سكتة لطيفة بينهما"^(٣). ويمثل هذه السكتة اللطيفة "خففة صدرية، لا يتشكل منها حركة طويلة"^(٤)،

الهمزة التي تحمل حركة مختلفة عما قبلها:

إن من نتائج سقوط الهمزة المتحركة عند اللغويين المحدثين التقاءها مع حركتها، فإذا كانت مختلفة فهي إما أن تكون مفتوحة وقبلها ضمة، أو مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة، أو مضمومة وقبلها فتحة أو كسرة، وعند التقائهما يتشكل مقطع صوتي يُسمى عند المحدثين المزوج الخفيف، وعرفه عبد

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٢٧٨.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٢.

(٣) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وقوانينه، ص ٤٥.

(٤) استيتية، سمير، الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مقرء مكة المكرمة، مجلة أم القرى، العدد التاسع، ١٤١٤هـ، ص ١٧٢.

الصبور شاهين بأنه "النطق بحركتين متواليتين"^(١)، ولذلك فهي تبدو من وصف عبد الصبور شاهين لها بأنها: اجتماع حركتين متواليتين ينشأ عن هذا الاجتماع ما سمي بالمزدوج الخفيف، يلزم الفرار من نطقه، لأنه مستكره، وفيه صعوبة وثقل، وهذا ما يؤكد عبد الصبور شاهين بقوله: "أثبتنا علمياً أن همزة "بين بين" لا يعني وجود همزة إطلاقاً، وإنما تتابع حركتين يكونان في الحقيقة نوعاً من المزدوج"^(٢).

تظهر -هنا- منهجية جديدة للمحدثين في التفريق بين همزة "بين بين" التي تعتمد على كيفية التخلص من هذا المزدوج، وهي آلية الانزلاق الحركي أو شبه الحركي، أو قوة تأكيد الانزلاق أو ضعفه. وقد حددوا الانزلاق بأنه الانتقال الصوتي بين عنصر المزدوج، فإذا كان الانزلاق شديداً فإنه يكون تأدية للبدل، أما إذا كان خفيفاً فإنه "الصورة للمزدوج، فيضعف الانزلاق الذي تنشأ عنه أنصاف الحركات الواو أو الياء"^(٣)، ويطلق على هذا المزدوج الخفيف بحسب مفهوم السلف همزة "بين بين". وتظهر هذه التأدية في قراءة قوله تعالى: (أَنْزِلْ) (٤)، "الزَلْ" حيث قرئت بين الهمزة والواو، وقوله تعالى (أَيْدَا) (٥) "أذا"، حيث قرئت بين الهمزة والياء، ففي اللفظة الأولى يقترب تخفيف الهمز من صوت الواو، وليس واواً، وفي اللفظة الثانية يقترب صوت الهمز إلى حد بعيد من صوت الياء، وليس ياءً، وذلك بعد أن تسقط الهمزة، فيتكون إثر ذلك المزدوج، فيلزم القيام بعملية صوتية أخرى غير الإسقاط للهمزة، تحول بين اجتماع الحركتين، فيكون ذلك بالانزلاق الخفيف، أي بالانتقال الصوتي من العنصر الأول إلى العنصر الثاني، اللذين يشكلان المزدوج، مما لا شك فيه أن هذا "الانتقال من الفتح إلى الضم ينتج "واواً، وأن الانتقال من الفتح إلى الكسر ينتج الياء"^(٦). وتلتقي مع هذه التأدية للهمزة المختلفة الحركة مع ما قبلها مع مفهوم الاختلاس الذي ذكره السلف. وللتمثيل الصوتي على هذه التأدية نحلل تخفيف قوله تعالى: (سُئِلَ) (٧) "سُئِلَ"، حيث قرئت بتسهيل الهمزة "بين بين" (٨) على النحو الآتي:

س - ل / - ل - ص ح / ص ح	س - ي / - ي - ص ح / ص ح	س - ل / - ل - ص ح / ص ح	س - ح / - ح - ص ح / ص ح	← س - ع / - ع - ص ح / ص ح	س - ل / - ل - ص ح / ص ح
تم التخلص من هذا المزدوج بانزلاق شبه حركي بين عنصر المزدوج، فتشكل شبه الحركة "الياء"، لأن تتابع أي حركة مع الكسرة، سواء كان الكسرة سابقاً أو متأخرة ينشأ عنه انزلاق حركي مكوناً صوت الياء" ^(٩) .			سقوط الهمزة وبقاء الحركة بتدخل من قانون الخفة والسهولة، وتشكل المزدوج المستكره.		الأصل المهموز

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٣.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٥.

(٤) ص، آية ٨.

(٥) الرعد، آية ٣٥ وغيرها.

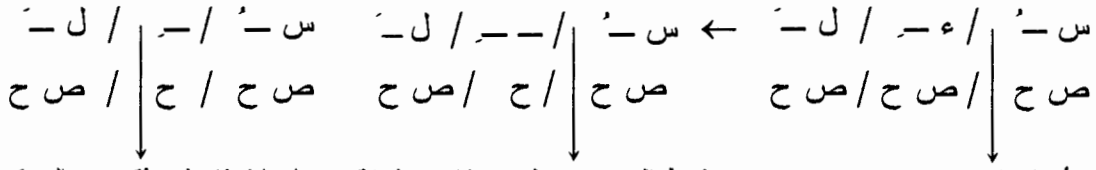
(٦) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٠.

(٧) البقرة، آية ١٣٤.

(٨) أبو حيان الأنباري، البحر المحيط، ج ١، ص ٣٤٦.

(٩) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤٥٧.

أما الكتابة الصوتية للتأدية الثانية فهي على النحو الآتي:



إحداث فاصل نطقي بين الحركتين بعد حذف الهمزة؛ لتفصل تتابع الحركتين (الضمة القصيرة و الكسرة القصيرة)^(١)، ولذلك فإن الهمزة (تسقط من النطق كلية، والذي يحل محلها وقيفة تفصل بين الحركتين اللتين تكتفانها)^(٢)

سقوط الهمزة بتدخل من قانون الخفة والسهولة، وتشكل مقطع مستكره في اللغة العربية.

الأصل المهموز

يشير المخطط الصوتي السابق إلى تأديتين لهزمة "بين بين"، فبعد أن حذفت الهمزة، بقيت حركتها، فالتقت الضمة السابقة التي كانت تشكل نواة المقطع السابق مع حركة الهمزة الساقطة، فتشكل إثر ذلك المزدوج، وهو يمثل كراهة صوتية، غالباً ما تلجأ العربية إلى التخلص منها؛ فقد يكون ذلك بانزلاق شبه الحركة الياء، وهذه الصورة الأدائية من الصور المستعملة في القياس العربي الفصيح الذي نطق به القراء واللغويون القدامى، وذلك عندما جعلوها بين الحركة والهمزة، وتمثل هذه العملية الصوتية مظهراً من مظاهر تعديل المقطع الصوتي، غاية إحداث تخفيف في المقطع، ففي لفظة "سئل" تسقط الهمزة، نظراً لأنها واقعة بين حركتين، فيتكون المزدوج الخفيف، جراء تجاوز الحركتين، فيتم التخلص منه بانزلاق شبه حركي بين عنصر المقطع، فيتكون صوت الياء، كما في التأدية المشار إليها في المخطط السابق، أما التأدية الأخرى فتتم، "نون أن يحدث الانزلاق بينهما، مما يؤدي إلى وجود وقيفة تفصل بين الحركتين"^(٣). وبذا يكون تعريف همزة "بين بين" عند اللغويين المحدثين بعد هذا التمثيل الصوتي لتأدية الهمزة المفردة المختلفة المتحركة بأنها "تشكل لمزدوج خفيف، وهو دال على وجود مزدوج، وأن الناطق بها لم يراع تأكيد "الانزلاق في هذه الحالة من النطق بين الحركتين عند اختلافهما، أو أنه نطق حركتين متفتتين متواليتين مع فاصل خاطف بينهما"^(٤).

الهمزتان المتعاقبتان في الكلمة الواحدة:

تلتقي الهمزتان في الكلمة العربية كثيراً، ولا سيما في بدايتها، فتكون الأولى استفهامية والثانية إخبارية أو همزة قطع، مما يؤدي هذا الالتقاء إلى مضاعفة الجهد العضلي أثناء النطق بهما، مما حدا للسلف إلى دراسة هذه الظاهرة، ووضع حلول للناطقين بها، وذلك هروباً من الاستئصال الواضح في اجتماعهما في كلمة واحدة، وكانت الحلول المتعددة -عندهم- متمثلة بطرق تأديتها المختلفة، بحسب

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٤٤.

(٣) العواودة، فاتنة، الجوانب الصوتية في توجيه القراءات الشاذة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م، ص ٨٩.

(٤) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٩.

تحقيق التسهيل، فمنهم من رأى التسهيل حاصلًا في إبدالها، ومنهم من رآه في تخفيفها "بين بين"، ومنهم من اكتفى بوجود فاصل بين الهمزتين المحققتين، وما دام أن الهمزة الأولى همزة استفهام، فقد أجزوا التخفيف على الهمزة الثانية، لأنها حرف جاء لمعنى ووظيفة، والهمزة الثانية همزة صوتية دون معنى خاص بها.

فإن "جاءت ألف الاستفهام، وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بُدًا، وخففوا الثانية على لغتهم"^(١)، فمن ذلك ما أورده سيبويه على لسان الخليل قوله "إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة، أبدلوا الأخرى، ذلك جاء، وأدم"^(٢)، وقد نظر بعض اللغويين المحدثين إلى هذه التأدية على أنها من باب حذف الهمزة، والتعويض عنها بحرف مد مجانس للحركة التي قبلها، وليس من باب الإبدال أو همزة "بين بين"، ولا قلبًا، وذلك للأسباب الآتية^(٣):

أولاً: لأن اجتماع همزتين في كلمة واحدة يشكل جهداً عضلياً واضحاً، يمكن التخلص منه بإبدال الثانية.

ثانياً: لأن القلب والإبدال خاص بالأصوات المتقاربة المخارج المشتركة في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدّة والرخاوة.

ثالثاً: ليس بين الهمزة وأحرف المد تقارب في المخرج، ولا في الصفة.

رابعاً: إنما البديل "يقتصر على النقل والسماع وليس هو قياسياً"^(٤).

خامساً: لأجل هذه الأسباب مجتمعة، فقد حذفت الهمزة الثانية، فالتقت حركتان قصيرتان هما: حركة الهمزة الأولى، والحركة المتبقية من الهمزة المحذوفة فأشبعنا، فتحقق من ذلك صائت طويل.

سادساً: إلا أن أغلب القراء قد التزموا تسهيل الثانية "بين بين"، وقد قعد اللغويون تلك التأدية في المواقع التي تكون فيها الهمزة متبوعة بحركة، ومسبوقة بحركة، وهي في مواطن كثيرة في القرآن الكريم نحو "أشكر"^(٥)، و"أنت"^(٦)، و"أسجد"^(٧)، و"أرباب"^(٨)،...، وذلك على رواية ابن كثير^(٩).

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٩.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٥٤٩.

(٣) ينظر في: شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٧٣.

(٤) أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) (ت١٣٥١هـ)، كتاب الإبدال، ط١، تحقيق عز الدين التتوخي، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩١م، ج١، ص٩.

(٥) النمل، آية٤٠.

(٦) المائدة، آية١١٦.

(٧) يوسف، آية٢٩.

(٨) الأنبياء، آية٦٢.

(٩) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص١٨٧.

ولذلك، فإن همزة "بين بين" وفقاً للمفهوم الصوتي الحديث في هذه المواقع وغيرها، عبارة عن إسقاط للهمزة، وإبقاء لحركتها، مما يعني أن الذي نسمعه منها أثناء نطقها هو حركتها، وحركة ما قبلها، مما يتطلب التخلص من اجتماعهما، وربط إبراهيم أنيس بين نطق همزة "بين بين" وبين نطق الصوائت من حيث امتدادها، وذلك عندما فسّر أداء تخفيف الهمزتين المنفتحتين بالحركة في كلمة واحدة، حيث رأى الهمزة الثانية في قول الشاعر "كثير عزة" مخففة همزة "بين بين" بأنها " قد تكون مصوتاً"^(١)، وذلك في قوله:

أَنَّ زُمَّ أَجْمَالٍ وَفَارَقَ جِيرَةً وَصَاحَ غُرَابُ الْبَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ

لعله يريد أن يقول إن نهايتها قريبة من نهاية المصوتات.

وتكون تأدية الهمزتين المختلفتين في الحركة في المنظور الصوتي الحديث النطق بها حرف لين غير متبوع بحركة، وهو ما يُسمى عند اللغويين الاختلاس.

وتميل اللغة العربية إلى التخلص من التقاء الهمزتين في كلمة واحدة في هذه المواضع وغيرها عن طريق انزلاق شبه حركي، أو إحداث وقفة خفيفة سريعة، أو النطق بها حرف لين غير متبوع بالحركة، وذلك لتحقيق التناغم الصوتي في المقطع المكون بعد إسقاطها، مما يعني أن همزة "بين بين" عند اللغويين المحدثين عبارة عن إسقاط لها، مع تعديل في النظام المقطعي للكلمة المسهلة، أو المليئة.

الهمزتان المتعاقبتان

ذكر سيبويه لهذه الهمزات المتعاقبة ثلاثة أداءات، وهي:

أولاً: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، فقد نسب سيبويه تخفيف الأولى وتحقيق الثانية إلى قول أبي عمرو في قوله تعالى (جاءَ أشراطها) وغيرها"^(٢)

ويقول في تأديتها "إعلم إن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما ويستقلون لما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من الكلام أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة"^(٣).

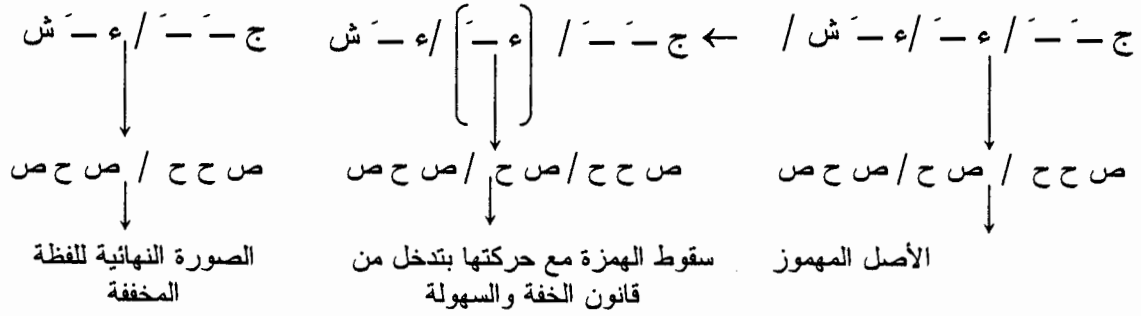
ويقابل هذه التأدية صوتياً "سقوط الهمزة الأولى من الهمزتين المتعاقبتين، وهذا السقوط في هذه الرواية لا تقتضيه مماثلة صوتية بين صوتين مفردين، ولكن المماثلة من نوع آخر، وهي بين كمية

(١) ذكر هذا البيت: - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤٨-٥٤٩.

المقاطع الصوتية، إذ كانت الهمزة الأولى قبل الحذف تشكل مع فتحها مقطعاً قصيراً مفتوحاً، وقد حصر هذا المقطع بين مقطعين، كمية كل واحد منهما أكبر من كمية مقطع الهمزة الأولى:



ولذلك، عندما سقط المقطع القصير كله [الهمزة وفتحها]^(١)، أصبح ثمة توازنًا بين كمية المقطع الطويل المفتوح "جا"، والمقطع الذي يليه وهو مقطع [أش].

وبناء على ما سبق، تكون همزة "بين بين" في الحالة التي يخفف فيها الهمزة الأولى من الهمزتين المتعاقبتين من كلمتين عبارة عن: إسقاط للهمزة الأولى مع حركتها، مع إجراء تعديل نوعي على المقاطع، من حيث كمية المقاطع، وإحداث توازن كمي في مقدار المقطع، وهذه تأدية جديدة أضافها اللغويون المحدثون لهمزة "بين بين"، إذ تمّ فيها إسقاط الهمزة مع الحركة، خلاف ما سبق.

ثانياً: "تحقيق الأولى وتخفيف الثانية"^(٢)، وذلك نحو قوله تعالى (جَاءَ اشْرَاطُهَا) فقد أورد ابن الجزري هذه التأدية في باب الهمز، إذ فيه "تجعل الهمزة الثانية من الهمزتين المتعاقبتين "بين بين"،^(٣) : أما في المنظور الصوتي فقد تكون همزة القطع الأولى قد سقطت من بداية الكلمة الثانية، ولكن حركتها ظلت موجودة في النطق، فالمنطوق "في حال التسهيل "بين بين"^(٤)، هو خفقة في الصدر، وليس نبرةً بالصدر"^(٥) ولذلك فهم اللغويون المحدثون من كلام سيبويه بأن "المقاطع في حال التسهيل "بين بين" تكون على نسق المقاطع قبل التسهيل"^(٦)، وهذا معنى قوله تكون بزنتها محققة.

ثالثاً: "تخفيف الهمزتين كليهما، كقول أهل الحجاز "اقرأ آية"^(٧)، حيث ذكر سيبويه ما قوله: "أما أهل الحجاز فيقولون: "اقرأ آية"؛ لأن أهل الحجاز يخففونها جميعاً، ويجعلون همزة "اقرأ"

(١) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، بحث منشور، ص ١٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٩.

(٣) محمد، آية ١٨.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٤.

(٥) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، ص ١٧٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٧) الإسراء، آية ١٤.

ألفاً ساكنة، ويخففون همزة آية"، ألا ترى لو لم تكن إلا همزة واحدة فخففوها، فكأنه قال "اقرأ"، ثم جاء "بآية"^(١).

فالذي حدث وفقاً للمنظور الصوتي لهذه التأدية الخاصة بأهل الحجاز أن ثمة عمليتين صوتيتين حدثتا في آن واحد، حيث سقطت الهمزة الأولى من الكلمة الأولى، والهمزة الأولى من الكلمة الثانية، فأدى إلى اجتماع حركتين، وهو اجتماع مرفوض، مما أوجب التخلص من اجتماعهما عن طريق "مطل حركة الراء، التي تسبق الهمزة الأولى السابقة، لتصير صائناً طويلاً مع مطل حركة الهمزة الثانية، لتصير "اقرأ آية"^(٢). الأمر الذي أدى إلى تشكل ألف ساكنة جرّاء هذا الحذف، فالتقت مع الألف الثانية المخففة في الكلمة الثانية، وهذا الاجتماع الصوتي مستكره في أقيسة العربية الصوتية، مما تطلب إجراء عملية صوتية أخرى، يتم فيها التخلص من التقاء الألفين المخففتين من الهمز، وذلك عن طريق وجود وقيفة صوتية بين الألفين.

وتشير هذه الأداءات المتنوعة في همزة "بين بين" عند المحدثين إلى أنها قد تكون صادرة من الحنجرة من دون تذبذب في الوترين الصوتيين، مع ذلك الانفتاح المفاجئ، مما يعني أنه يمكن إحداث أعداد كبيرة من الأصوات لهمزة "بين بين"، ولكنها أصوات غير متشابهة، إذ تعتمد على قدر انفتاح الوترين الصوتيين، والدليل على ذلك أن لا أحد من القراء وناطقى اللهجة تطابق تأديته لها تأدية الآخرين، لأن كل إنسان ينطق الأصوات بطريقة خاصة به، مستلهمة من الموروث اللهجي واللغوي.

وعليه، فإن اللغويين المحدثين لم يستخدموا اصطلاحات القدامى لأداء همزة "بين بين" سواء كانت الاصطلاحات الأساسية، مثل (التسهيل، أو التخفيف، أو التليين)، أو العبارات الواصفة، مثل (التقريب، أو الصيرورة ومشتقاتها، أو المجعولة ومشتقاتها، أو الإشمام، أو إذانتها بعض الصفات الصوتية لأصوات المد واللين، أو الاختلاس)، وإنما استخدموا اصطلاح الحذف والإسقاط وحسب، مستتبعاً ذلك باصطلاح التعويض بمطل الحركة، أو إشباعها، وبانزلاق شبه حركي سريع بين عنصري المزدوج، أو دون تعويض عنها، إذ يتم التخلص من اجتماع الحركات بعد سقوط الهمزة بوقيفة تفصل بينهما.

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥٥٠.

(٢) خلف، علي طالب، وجوه في الدرس الصوتي من كتاب سيبويه، ص ٥٥.

الفصل الثاني

"همز البدل"

المبحث الأول: همز البدل عند علماء القراءات

المبحث الثاني: همز البدل عند اللغويين القدامى

المبحث الثالث: همز البدل عند اللغويين المحدثين

الفصل الثاني همز البدل

المبحث الأول: همز البدل عند علماء القراءات:

رصد لمفهوم اصطلاح البدل:

تُعد همزة البدل من أكثر طرق الأداء درجاً من بين مظاهر تخفيف الهمز عند القراء وغيرهم من اللغويين القدامى؛ لأنها تأدية قياسية؛ إذ تحنكم إلى أصول توافق عليها أهل الأداء القرآني، حيث جعلوها قياساً لكل همز ساكن بقولهم: "ففي قياس الهمزة الساكنة إبدالها بحرف من جنس حركة ما قبلها"^(١)، وحثهم في ذلك أنها "لما سكنت ضعفت فتغلب الحركة عليها، فتجعل ألفاً لانفتاح ما قبلها نحو قوله تعالى: (أَمَّنَ الرَّسُولُ)"^(٢)، وكان علماء القراءات قد عبروا عن قواعد تأدية همزة البدل باصطلاح الأصول، حيث أشاروا إلى ذلك أثناء حديثهم عن الظواهر الصوتية التي تصاحب نطق بعض ألفاظ القرآن الكريم، لتحقيق بعض الغايات الصوتية بقولهم: "إن اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام والتتغيم، والتحقيق والتسهيل، والإبدال، والنقل... ما يُعبّر عنه القراء بالأصول"^(٤).

حيث تجمع هذه الأصول في تخفيف الهمز غايات مشتركة، وسمات أدائية متباينة، إلا أنها تتصوي في علاقات صوتية مترابطة تشير إلى تنوع أصول القراء، مما يؤدي إلى التخفيف والتهوين والتسهيل في نطق الهمز، والتخلص من الثقل والجهد العضلي الزائدين اللازمين لإنتاجه، لذا فإبدال الهمز ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً"^(٥).

(١) الرعيني (أبو عبد الله محمد بن شريح) (ت ٤٧٦هـ-)، الكافي في القراءات السبع، ط١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ص٤٧.

(٢) البقرة، آية ٢٨٢.

(٣) الأنباري (محمد بن القاسم)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م)، ص١٦٦.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج١، ص٢٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٦.

أما الغايات الصوتية المشتركة التي تحققها همزة البدل فهي "التهوين والتسهيل والتخفيف"^(١)، بالإضافة إلى تحقيق غاية دينية، تتمثل في الحفاظ على صورة ألفاظ القرآن الكريم من الضياع والتغيير والتحريف، شأنها في ذلك شأن بقية مظاهر تخفيف الهمز، حيث تؤدي هذه الغاية الدينية إلى التيسير على المسلمين في حفظ آيات القرآن الكريم، وكذلك سهولة نقله إلى الأمة جيلاً بعد جيل.

ولتحقيق هذه الغايات كان لا بد من وجود علماء مخلصين يبذلون ما وسعهم من قدرات ذهنية وعلمية لتفسير هذه الأصول، وتبيان كيفية أدائها، ليحققوا "إعظام أجور هذه الأمة، من حيث إنهم يفرغون جهودهم في التفسير والتعليل والترجيح والتفضيل"^(٢).

وحدد علماء القراءات همزة الإبدال بأنها "إقامة حرف مقام حرف، وذلك إما ضرورة، وإما استحساناً وصنعة، وإما لهجة مروية"^(٣).

ويشار هنا إلى استعمال علماء القراءات اصطلاح الإبدال للتعبير عن جميع الحالات الصوتية التي يتم فيها إبدال بعض الحروف من بعضها الآخر، فقد يكون الإبدال بين كلمتين أو بين حرفين ليس بينهما أنى علاقة صوتية سواء في المخرج أو الصفة. في حين أكثر علماء القراءات على استعمال اصطلاح البدل بوصفه تأدية خاصة لتخفيف الهمز، إذ هو "قلب الهمزة ما يناسب حركتها أو حركة الحرف الذي قبلها، وهو نوع من التسهيل"^(٤)، أو هو "إبدال الهمزة إلى حرف مدّ محض لم يكن فيه شائبة لفظ الهمزة"^(٥).

ولذلك فإن همزة البدل جزء من اصطلاح الإبدال عند علماء القراءات، إلا أنهم زاوجوا بين الاصطلاحين في تعبيرهم عن هذه التأدية الصوتية، فاستعملوا اصطلاح همزة البدل تارة، واستعملوا اصطلاح الإبدال تارة أخرى.

ويلحظ، إلى جانب اصطلاح البدل، ظهور عبارات واصفة عديدة في استعمال علماء القراءات تفسر اصطلاح البدل وكيفية أداء تخفيف همزة البدل، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

(١) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٢٦.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٢٦.

(٣) مكّي، الرعاية لتجويد، ص ٨١.

(٤) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٢٧.

(٥) شعلة (الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد بن الحسين الموصلي) (ت ٦٥٦هـ)، شرح شعلة على الشاطبية، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٨٢.

أولاً: التعويض الصوتي:

وتتضمن هذه العبارة الوصفة لاصطلاح همزة البدل – فيما أحسب – عدة إجراءات نطقية عملية، هي:

أولاً: فقدان صوت الهمز المحقق أثناء عملية التخفيف بالتعويض فقداً تاماً، فلا يبقى من الصفات الصوتية المميزة للهمز المحقق ظهور في اللفظة المخففة.

ثانياً: إحلال صوتي، حيث يحل صوت آخر محل صوت الهمزة، يكون أسهل نطقاً، من غير أن يحدث خلل في معنى اللفظة ودلالاتها بعد تخفيفها.

ثالثاً: زيادة صوتية – محسوبة بقدر – على أصوات المد واللين المعوّضة من الهمز المحقق، لغاية تحقيق مبالغة في درجات التخفيف، من مثل: التسهيل والتهوين والتلين.

وتظهر هذه العبارة الوصفة في تفسير أداء تخفيف الهمز في قوله تعالى (أَلَنْذَرْتَهُمْ)^(١). حيث "يقرأ وما شاكله من الهمزتين المتفتحتين بتحقيق الأولى، وتعويض مدة من الثانية، أنه كره الجمع بين همزتين متواليين، فخفف الثانية وعوّض منها مدة، كما قالوا: آدم، وآزر"^(٢).

ويلحظ -هنا- ارتباط ظاهرة المد بعملية أداء همزة البدل في سياق اتفاق الحركات في الهمز، خاصة إذا كانت حركة الهمز فتحة وما قبله مفتوحاً، وكما يتسع موقع الهمزة المعوّضة من اللفظة، إذ تؤدي في حال وقوعها فاءً من الكلمة، وهي مجتمعة مع أخرى، أو لأمأ في الكلمة، إذ قرأت لفظة "البرية" محققة، أو بالتعويض منه مع التلين"^(٣)، وقالوا فيها "اعلم أنه إذا دخلت همزة على الهمزة الساكنة، لم يجزوا تحقيقها ألبتة، ويبدلون بها بحركة ما قبلها، نحو: آمن، وآدم..."^(٤). مما يشير ذلك إلى أنها تأدية حاصلة في الهمز الساكن والهمز المتحرك بحركة الفتح المجتمع مع مثيله.

كما أن هذه العملية الصوتية أجريت في اللفظة المهموزة المتحركة المسبوقة بحرف مد ولين والمتبوعة بساكن، التي تمثل ظاهرة صوتية للتخلص من النقاء الساكنين، وذلك في تخفيف

(١) البقرة، آية ٦.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ٦٥-٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٤) الرعي، الكافي، ص ٤٨.

قوله تعالى: (هَا أَنْتُمْ) ^(١) "هَا أَنْتُمْ"، حيث "أبدل ورش من طريق الأزرق الهمزة فيها، وعلى الإبدال يجب الإشباع في المد للساكنين" ^(٢).

وعليه، يكون المد تأدية مصاحبة لعملية تعويض الهمز بحروف المد واللين، حال التقاء كراهة صوتية يابها الذوق العربي، وهي ظاهرة التقاء الساكنين، فيكون ساداً مسد الحركة ليتمكن الناطق من النطق بالسكون، فقد روى بعضهم أن الأزرق أبدل من الهمزة الثانية في قوله تعالى: (أرَأَيْتَ) ^(٣)، وما جاء من لفظه - ألفاً خالصاً، وإذا أبدلها مداً - لالتقاء الساكنين - مداً مشبعاً، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام الحركة، ليتوصل إلى النطق بالساكن ^(٤).

وإلى جانب العبارة الواصفة " التعويض " استخدم علماء القراءات لفظة أخرى هي "عوض" للتعبير في بعض السياقات عن اصطلاح بدل الهمز، لوصف عمليتين صوتيتين، هما:
أولاً: إبدال الهمزة الساكنة أو المتحركة حرفاً من حروف المد واللين.
ثانياً: زيادة صوتية في نطق الحروف المبدلة من الهمز.

فاستعملوا لذلك لفظة "عوض" للتعبير عن أداء همزة البديل من الهمز الساكن، إذا "انكسر ما قبله أبدل منها ياءً ساكنة؛ لأن الياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأن الياء تبديل منها همزة إذا تطرفت بعد ألف زائدة، فجعلت في التخفيف عوضاً عن الهمزة، نحو "بئس" ^(٥) ^(٦)، وكما أشار ابن خالويه إلى هذه اللفظة في سياق حديثه عن كتابة همزة البديل بقوله "إن الهمز في (راء) بإزاء الغين في (زاغ) فإن شئت أثبتته خطأ، فجعلت بعد الألف ياءً عوضاً من الهمزة، وإن شئت كتبته ولم تثبت الهمزة، لأن الهمزة إذا جاءت بعد الألف تخفى وفقاً" ^(٧).

ويرى علماء القراءات أن إشباع المد قد يوقع في محذورين، هما:

أ: محذور صوتي، إذ الأصل في هذا الأداء حصول التخفيف والتسهيل، إلا أن إشباع أصوات المد واللين والزيادة في إشباعها قد يؤدي في بعض المواقع إلى بقاء الثقل وعسر النطق بها،

(١) آل عمران، آية ٦٦.

(٢) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي في شرح ابن الجزري، القاهرة، د.ت، ص ١٧٥.

(٣) الماعون، آية ١.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٩٢.

(٥) البقرة، آية ٣٢.

(٦) مكي، الكشف، ج ١، ص ١٠٢.

(٧) ابن خالويه، الحجة، ص ١٨٨.

وهي مخففة مشبعة، فيوصف النطق في هذا الأداء بأنه "مضعٌ ولوك، وانتهاز شديد، ولذلك فإن نافعاً لم يكن يرى إشباع المد بعد الهمزة في قوله تعالى: (آدم) ^(١)، وما شاكلها" ^(٢).

ب: محذور دلالي، لأنه ينقل دلالة اللفظة التي أبدلت همزتها مع إشباع مدها إلى دلالة جديدة غير مقصودة، نحو إشباع المد في "قوله تعالى: (أَمَّنَ الرَّسُولُ) ^(٣) "أَمَّنَ"، وكما في قوله تعالى: (وَأَمَّتْهُم مِّنْ خَوْفٍ) ^(٤)، وهما خبران، ولو أشبع المد فيهما لصارا استخباراً، فاستحال المعنى، إذ هو الفرق بين الخبر والاستخبار" ^(٥).

وعليه، يكون المد وإشباعه وسيلة مصاحبة للتعويض من الهمز الساكن حرفاً من حروف المد واللين، للتخلص من وجود كراهة نطقية - التقاء الساكنين - بعد إجراء الإبدال، إلا أنه ينضبط بقواعد محددة، وأصول متفق عليها عند علماء القراءات.

ثانياً: تليين صوت الهمز:

وضح -الباحث- في همزة "بين بين" أن مفهوم التليين صاحب أداءها، بحيث تؤدي ملينة بين الهمزة المتحركة وحركتها، وتؤدي في سياقات محددة بين الهمزة وحركة ما قبلها، مما يشير إلى أن هذه العبارة الواصفة خاصة بالهمز المتحرك، إلا أن -الباحث- وجده مستعملاً عند علماء القراءات في الإبدال، وذلك بأن أبدلوا من الهمز حرفاً من حروف المد واللين دون أن يكون هناك أي زيادة نطقية على الحروف المبدلة غاية إشباعها كما هو الحال في التعويض مع المد المشبع؛ لأنه لا يلتقي ساكنان إثر الإبدال. وأشار ابن غلبون إلى هذه العبارة الواصفة في تفسيره لأداء حمزة وهشام للهمزة المنطرفة والمسبوقة بألف بقوله فإن "هشاماً وحمزة يبدلان من الهمزة التي تقع بعدها -في حال الوقف- ألفاً بأي حركة تحركت في الأصل، ويمدان من اجتماع الألفين، كقولك "يشا"، وقولك "الكبريا"، وإنما أبدا -ها هنا- لأنها وقعت طرفاً موقوفاً عليها،

(١) البقرة، آية ٣٧.

(٢) التذكرة، ابن غلبون، م، ١، ص ١٠٨.

(٣) البقرة، آية ٢٨٥.

(٤) قريش، آية ٤.

(٥) التذكرة، ابن غلبون، م، ١، ص ١٠٩.

سكنت في الأصل، الذي يجب على كل موقوف عليه، ومذهبهما تليينها في الوقف، ولذلك أبدلها ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها؛ لأن الألف حاجز غير حصين^(١).

ويلاحظ -هنا- أن تأدية الهمزة المبدلة تلييناً تقترب من أداء همزة "بين بين"، لاشتراكهما في كيفية الأداء، فتليين همزة "بين بين" للهمزة المتطرفة والمسبوقة بألف، يكون بين الهمزة وحركة ما قبل الألف؛ لأن الألف حرفٌ غير قادر على حمل الحركة، وكذلك فإن تليين همزة البديل يكون مجانساً للحركة التي تسبق الألف، مما يعني أن همزة "بين بين" واقعة بين حركتين، حركة الهمزة نفسها، وحركة ما قبل الألف، وكذلك همزة البديل الملية مرتكزة على حركة ما قبل الألف، غاية إحداث التليين.

كما استخدم علماء القراءات هذه العبارة الواصفة في تفسير تخفيف الهمز في سياق مجيئه مضموماً بعد ضمة؛ لأن في اجتماع الضمتين مع الهمز ثقلاً وصعوبة، فيلزم التخفيف، على نحو قراءة "حفص لقوله تعالى: (هُزُّوا) (٢) "هُزُّوا" بغير همز، لأنه كره الهمز بعد ضمتين في كلمة واحدة فليينها"^(٣).

كما أن لظاهرة السكون وأنواعها دوراً في تغيير مظاهر التخفيف عند علماء القراءات، إذ عدوا السكون العارض سكوناً يستوجب البديل لا التسهيل "بين بين" لكونه متحركاً، مما أجروه بالإبدال المليين، حيث أبدلوا الهمزة المتحركة المجتمعة بأخرى غير همزة الاستفهام، نحو ما يظهر من تليين الهمز في قوله تعالى: (أَيُّمَّة) (٤) "أَيُّمَّة" ياءً خالصة مكسورة في التليين، وذلك لأن أصلها السكون، ولأنها جمع إمام على أفعله، وأصلها "أئمة" ثم أعل بالإدغام، ثم ألقيت حركة الميم على الهمزة فصارت مكسورة"^(٥).

ثالثاً: قلب الهمز:

عدَّ علماء القراءات قلب الهمز حرفاً من حروف المد واللين عبارة واصفة، قد تبلغ هذه العبارة درجة اصطلاح بدل الهمز، لتكون - وفق ملاحظة بعض الدارسين - لفظاً مرادفاً

(١) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١٦٢. ينظر في: - محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدري، ص ١٩٩.

(٢) المائدة، آية ٩٥.

(٣) ابن زنجلة، الحجة، ص ١٠١.

(٤) التوبة، آية ١٢.

(٥) مكي، الرعية، ص ١٢٤.

للبدل، "البدل ويرادفه القلب، وهو قلبها مدا" (١). ومن المواضع التي استخدم فيها القلب عبارة واصفة لاصطلاح بدل الهمز ما يرد في قول ابن غلبون "وهذا الذي يحدث في إبدال لفظة "جُوْن" إذا قلبت إلى الحرف المجانس لما قبلها من الحركة، وهي متحركة، ويجوز القلب إلى الذي منه حركتها، من حيث لزم إلقاء حركة المدغم فيه على ما قبله، ولولا ذلك لقلبها من الحركة، كما قلبها في (إناء أنية)" (٢). واستخدموا هذه العبارة الواصفة لتخفيف الهمز في السياق الذي تجتمع فيه همزتان، الأولى منهما همزة وصل، في قولهم: "فإن كانت الأولى همزة وصل فالثانية لا تكون إلا همزة قطع ساكن، نحو قوله تعالى: (إلى الهدى اثنتا) (٣) "إلى الهديات"، وقوله تعالى: (فليؤد الذي أوثمن) (٤) "الذيؤمن"، فإن ورشاً والسوسي يقلبانها -إن وصلاً وأسقطاً همزة الوصل- بحسب جنس حركة ما قبلها من الكلمة الأخرى، فيقلبانها ألفاً في "الهدى اثنتا"، وياءً في "الذي أوثمن"، و واواً في قوله تعالى(يا صالح ائتنا) (٥) (٦) "يا صالح وئيتا". كما استخدم علماء القراءات هذه العبارة الواصفة لتخفيف الهمز الذي يجتمع فيه الهمز مع أحد حروف المدّ أوللين في كلمة واحدة، مما يؤدي إبدال الهمز إلى اجتماع حرفي مدّ ولين بعد قلب الهمز حرف مدّ ولين مجانسا لحركة ما قبله، الأمر الذي يوجب قلب حرف المدّ واللين المبدل من الهمز إلى حرف مجانس لحرف المدّ واللين الأصلي، لإدغامهما، غاية تخفيف نطق اللفظة على الأرجح، على نحو قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: (الرؤيا) (٧) "الرؤيا" حيث ذكر الرواة عنه "أنه إذا أبدل الهمزة واواً، يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء بعدها معاملة للعارض معاملة الأصلي" (٨).

(١) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي، ص ١٤٣.

(٢) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١٤٩. ينظر في:

- ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٥.

- محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي، ص ١٤٣.

(٣) الأنعام، آية ٧١.

(٤) البقرة، آية ٢٨٣.

(٥) الأعراف، آية ٧٧.

(٦) المرعشي (محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده) (ت. ١١٥٠هـ)، جهد العقل، ط ١، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار

عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص ٣٣٣.

ينظر في: - القيسي، الرعاية، ص ١٢٤.

(٧) الإسراء، آية ٦٠.

(٨) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٥.

ومما يجدر ذكره أن الأزهرى استخدم لفظ "التحول" مرادفاً للقلب، حيث قال "العرب مذاهب في الهمز، فمنهم من يحقق الهمز، ويسمونه النبر، ومنهم من يخفف الهمز ويلينه، ومنهم من يحذف الهمز، ومنهم من يحول، وهي لغات معروفة"^(١).

واستخدم ابن خالويه لفظة التحول في تخفيف الهمز الذي جاء في سياق الهمزتين المجتمعين في قوله: "فأما الهمزتان المتفقتان، فالقراء مختلفون فيهما، فمنهم من يحول الأولى في المكسورة ياءً، والمضمومة واواً، ويترك الأولى في المفتوحة ويحقق الثانية"^(٢).

ويرافق قلب الهمزة الإدغام في سياق مجيئها متطرفة، لأنه يصاحب القلب التقاء ساكنين أو مثلين، مما يلزم التخلص من هذه الكراهة الصوتية، وقد عرفه مكى بأنه "النطق بحرفين حرفاً واحداً، أي "أدغمت الحرف في الحرف الثاني، أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني، والأول ساكن، وهما مثلان، فلم يكن بُدَّ من اللفظ بهما لفظة واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتماعاً"^(٣).

فقد تباينت آراء علماء القراءات في تحديد الحرف الذي أدخل في أخيه غاية تخفيفهما بالتشديد، فصاحب الرعاية قدم تحديده بناءً على المعايير الصرفية المتعلقة بالوزن الصرفي، إذ يقول إن "كل حرف مشدد مقام حرفين في الوزن واللفظ، الحرف الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فيجب على القارئ أن يتبين المشدد حيث وقع، ويعطيه حقه، ويميزه مما ليس بمشدد"^(٤).

وحده آخرون بالمدة الزمانية التي يتطلبها النطق بالحرف المشدد، إذ هو "أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين"^(٥). ورأى بعضهم أنه "يستغرق اللفظ به الوقت الذي يستغرقه اللفظ بحرفين"^(٦).

وتفسير الإدغام وفق المدة الزمانية يلتقي — فيما أحسب — مع ظاهرة الخفة والسهولة في ظاهرة تخفيف الهمز، فربما يحتاج النطق بالهمز حرفاً من حروف المد واللين — إلى زمن

(١) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ٢٥.

(٣) مكى، الكشف، ج ١، ص ١٤٣.

(٤) مكى، الرعاية، ص ٢١٩.

(٥) المرعشى، جهد المقل، ص ٥٨، ينظر في:

- الراضى، فاطمة حمزة، الإدغام في العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦م، ص ١١٤.

(٦) المرعشى، جهد المقل، ص ١٣٥.

أطول من النطق بالهمز، أي: إن طول زمان النطق بالحرف الواحد وسيلة صوتية لإحداث السهولة والخفة في النطق بالحرف المستقل.

ويميل الباحث إلى الرأي القائل بأن زمان النطق بالحرف المشدد أقل من زمان النطق بحرفين، لأن الجهد العضلي اللازم لإنتاج الحرف المشدد أقل نسبة من الجهد العضلي اللازم لإنتاج حرفين، فالنطق بالحرف المدغم يمثل ارتفاعاً واحدة للعضو المنتج للحرف المشدد مع انخفاضاً واحدة، بدلاً من أن تكون ارتفاعاً تليها انخفاضاً ثم ارتفاعاً أخرى تليها انخفاضاً، مما يقلل من الجهد المبذول، وتقليل آخر في المدة الزمانية، لتتحقق الخفة والسهولة.

وقد رافق هذا التباين - عند علماء القراءات واللغويين القدامى - تباين آخر، إذ يرى اللغويون أنه "إدخال الأول في الآخر، والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر، حتى يصير هو والآخر من موضع آخر"^(١).

إلا أن علماء القراءات وصفوا هذا الرأي بعدم الدقة، لا بل رفضوه؛ وذلك وفقاً لما أشار إليه صاحب النشر بقوله "فإذا أوجد الشرط، والسبب، وارتفع المانع جاء الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم، وإن كانا غير مثلين، قلب كالثاني، وأسكن ثم أدغم، وارتفع اللسان منهما دفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة، ولا روم، وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب بعضهم، بل الصحيح إن الحرفين ملفوظ بهما، كما وصفنا طلباً للتخفيف"^(٢).

ويُشير تحديد ابن الجزري لمفهوم الإدغام إلى حالين، هما:

الحال الأول: تنحصر عملية إدخال حرف في آخر في حال اجتماع مثلين، وذلك بعد أن تسبق هذه العملية بإسكان الحرف الأول، مما يلزم ذلك إدخال الحرف الأول في الثاني، وبعد ذلك يلفظان دفعة واحدة، مما يكون في ذلك الخفة والسهولة.

الحال الثاني: تشترك فيها عملية القلب، وذلك عندما تكون عملية الإدغام جارية على غير المثلين، وهي حالة مرتبطة بتخفيف الهمز المتطرف عند الوقف عليه، ومما يجلب للهمز سكوناً، ينقلب الهمز الساكن إلى الحرف الذي هو منه، ويدغم المثلان، فيؤدي الإدغام دفعة واحدة، وبذلك يكون النطق بالحرفين معاً، دون أن يكون - هناك - إخفاء صوتي لأحدهما. ودواعي التخفيف المستجلية من الإدغام بادية في اختصار عدد حروف اللفظة، كتابة ونطقاً، وذلك بناءً على رأي من قال بأنه إدخال، إذ يكتب الحرفان أو نكتب الحرفين حرفاً واحداً وعليه علامته، وهي الشدة.

(١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٠٤.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٢٨٠.

وظاهرة الإدغام في المثلين وسيلة نطقية أخرى لأجل التخلص من الساكنين أو المثلين، بالإضافة إلى إشباع المد، كما هي وسيلة لتبيان نوع حروف المد واللين في اللفظة فيما إذا كانت حرفاً زائدة أو أصلية، إذ الإدغام يكون مع الحروف الزائدة لا الأصلية، ولذلك قرن علماء القراءات القلب مع الإدغام بالهمزة المتطرفة المسبوقة بياء أو واو زائدتين، وجاء ذلك في قولهم: "إذا كانت الواو أو الياء زائدتين عن بنية الكلمة، أي ليستا في مقابلة أحد أصول الكلمة، فالحكم أن تبدل الهمزة الواقعة واواً بعد الواو، وياءً بعد الياء، وتدغم الواو في الواو المبدلة، والياء في الياء المبدلة، فيميز بين الزائد والأصلي باختلاف الحكم"^(١)، وذلك على نحو تخفيف قوله تعالى: (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ)^(٢)، "قُرُوءٌ" و (بَرِيءٌ)^(٣)، "بَرِيءٌ". ومثال مجيء الواو أو الياء من بنية الكلمة نحو لفظة [النسيء]، أو [السوء] فلا "إبدال مع إدغام فيهما، بل نقل، حيث تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وذلك بالنقل مع السكون المحض"^(٤).

وينظر إلى البديل مع الإدغام على أنه أداء صوتي مفضل عند بعض الرواة، نظراً لأنه يحقق التخفيف في نطق الهمز، ويختصر عدد حروف اللفظة، مما يؤدي إلى مبالغة في التسهيل أكثر من أداء تسهيل "بين بين"، حيث قرأ قالون قوله تعالى: (بِالسُّوءِ إِلا) ^(٥)، "بِالسُّوءِ إِلا"، زيادة على التسهيل، بإبدال الهمزة الأولى واواً، فتدغم واو مشددة مكسورة، والإبدال هو المقمّم أداء"^(٦).

وعلل علماء القراءات أداء البديل مع الإدغام في الهمزتين المتجاورتين من كلمتين، والهمزة الأولى منهما همزة محركة بحركة إعرابية كما في قوله تعالى: (بِالسُّوءِ إِلا)، حيث إنه التقى بعد إبدال الهمزة الأولى حرف مدّ، فنتج عن هذا التجاور نقل نطقي، ويتم التخلص من هذا التجاور المستكره بالإدغام، ولذلك فإنه روي عن ورش أنه قرأ قوله تعالى: (بِالسُّوءِ إِلا)، إبدالها واواً لقربها بالتسهيل من الساكن، وسكون الواو قبلها، ثم إدغام الواو الأصلية فيها"^(٧).

إلا أن الإدغام المصاحب للإبدال قد يستكره إجراؤه عند بعض علماء القراءات الذين يظهرون، وذلك لكثرة التغيرات التي تصيب اللفظة الواحدة، فوصفوه بالضعف، نحو الإدغام في

(١) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الندي، ص ٢٠٠. ينظر في: - مكي، الكشف، ج ١، ص ١٠٨.

(٢) البقرة، آية ٢٢٨.

(٣) الأنعام، آية ١٩.

(٤) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الندي، ص ٢١٠.

(٥) يوسف، آية ٥٣.

(٦) أحمد خالد شكري، قراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية، ط ١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص ١٥٥. ينظر في:

- ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، ص ٢٨.

(٧) أبو عمرو، التيسير، ص ١٢٣.

قوله تعالى: (الرُّؤْيَا)، "الرُّؤْيَا"^(١). وذهب بعضهم إلى أنه إدغام غير جائز إلا "على ضعف التغيير الذي يلزم فيها، وذلك أنها تبدل همزتها واواً، ثم تبدل الواو الياء، ثم تدغم الياء في الياء، وذلك تغيير كثير"^(٢).

ويلحظ -مما سبق- أن وسيلة الإدغام المصاحبة للبديل غاية التلخص من اجتماع المثليين، أو النقاء الساكنين - مرتبطة بحروف المد واللين التي يمكن تشديدها أو إدغامها، وهما الواو والياء، ولكن البديل مع الإدغام لا يمكن تطبيقه على الألف، لأنه يتعذر إدغامه وتشديده، ولذلك فإن التلخص من النقاء ألفين في لفظة واحدة بعد إبدال الهمز يكون بإشباع المد في السياق الذي تكون فيه الهمزة متطرفة مسبوقة بألف زائدة نحو قوله تعالى: (يشاء)^(٣) "يشأ"، وقوله تعالى: (الكبرياء)^(٤)، "الكبرياً" فينظر حينئذ إلى حركة ما قبل الألف؛ لأن الألف حرف غير حصين، كونه لا يحمل حركة كسائر حروف المد واللين، ولذلك "فإن حمزة وهشاماً يبدلان منهما في حال الوقف- ألفاً، بأي حركة تحركت في الوصل، ويمدان من أجل اجتماع الألفين، وإنما أبدلا -ها هنا- الهمزة ألفاً، لأنها لما وقعت طرفاً موقوفاً عليها سكنت على الأصل، الذي يجب على كل موقوف، ومذهبهما تليينها في الوقف، ولذلك أبدالها ألفاً، لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، لأن الألف حاجز غير حصين، ولذلك صارت الفتحة التي قبلها كأنها قد وليت الهمزة التي قد سكنت"^(٥). وبيّن علماء القراءات علة إجراء البديل على الهمزة المسبوقه بألف مع إشباع المد في قولهم "إنها لما كانت طرفاً، وقد وقف عليها سكنت على الأصل، الذي يجب في كل موقوف عليه، ومذهب هشام وحمزة تليينها، ولذلك أبدلا منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها؛ لأنها ساكنة فدبرها ما قبلها، كما تدبر الهمزات والسواكن"^(٦). وعليه يكون علماء القراءات قد عاملوا الهمزة المتطرفة المتحركة بعد إسكانها لإحداث الخفة عند الوقف معاملة الهمزة الساكنة في إجراء الإبدال مع الإدغام في الواو والياء الزائدتين على أصول اللفظة، وإجراء الإبدال مع المد في الألف السابقة للهمزة، نظراً لعدم إمكانية إدغام الألف بالألف.

(١) الإسراء، آية ٦٠.

(٢) الرعي، الكافي، ص ٤٩.

(٣) يوسف، آية ١٠٠.

(٤) يونس، آية ٧٨.

(٥) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١٦٠. ينظر في: -أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٤٠.

(٦) ابن غلبون، التنكرة، م ١، ص ١٦٠.

رابعاً: ترك الهمز:

أكثر علماء القراءات على استعمال اصطلاح ترك الهمزة في تخفيف الهمزة الساكنة بوصفه مرادفاً لاصطلاح البديل أحياناً، وبوصفه اصطلاحاً دالاً على حذف الهمز أحياناً أخرى، ولذلك فإنه يحمل دلالة متعددة، إذ سوف تفصل الدراسة مفهوم الحذف المعبر عنه بترك الهمز في مكانها من هذه الدراسة، ولكن في هذا الجزء من الدراسة سيقصر الحديث على اصطلاح البديل بترك الهمزة الساكنة، حيث وظفه معظم علماء القراءات مرادفاً لبديل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، سواء كانت فاءً من الكلمة أو عيناً أو لاماً، وكان ما قبل هذه الهمزات متحركاً بالفتح أو بالضم أو بالكسر. وذكره ابن غلبون في قوله "اعلم أن السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة، كقوله تعالى: (يؤمنين)^(١) "يؤمنين"، فيبديل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها، وواواً إذا انضم ما قبلها"^(٢).

وترك الهمزة الساكنة الدالّ على إجراء البديل عند علماء القراءات أداء شامل لتخفيف الهمز في الأفعال والأسماء في جميع القرآن، حسب ما جاء في مذهب الأعشى، إذ كان "يترك الهمزات السواكن من الأسماء والأفعال في جميع القرآن نحو قوله تعالى: (المؤمنون)^(٣)، وقوله تعالى: (الرأس)^(٤)، وقوله تعالى: (يؤمنون)^(٥)، فيبديل الهمزة الساكنة فيه ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها، وواواً ساكنة إذا انضم ما قبلها"^(٦).

وقد ذكر صاحب شرح كتاب التيسير عمليتين صوتيتين لترك الهمز، وهما:

أولاً: عملية ترك الهمز الساكن، وانمائه من اللفظ.

ثانياً: قيام الحركة التي تسبق الهمز الساكن مقام الهمز المتروك، وذلك بأن يخلف حرف المد واللين الهمزة المتروكة بعد مدّ الحركة السابقة للهمزة أو إشباعها، وهو ما أطلق عليه المالقي

(١) البقرة، آية ٢٣٣.

(٢) محمد خالد منصور وآخرون، المزهري في شرح الشاطبية والدرّة، دار عمار، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٤٦٥.

- ينظر في: الطيلوي (أبي السعد زين الدين منصور بن أبي النصرين)، الشمعة المضيئة، تحقيق علي السيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد، الرياض، ج ٢، ص ٥٥.

(٣) البقرة، آية ٢٨٥.

(٤) مريم، آية ٤.

(٥) البقرة، آية ٣.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٤٣. ينظر في: - أبي زرعة، الحجة، ص ١٤.

"بالخلف" وذلك في قوله: "اعلم أن أبا عمرو كان يترك الهمزة الساكنة سواء كانت فاءً من الكلمة أو عيناً أو لاماً، ويخلفها بالحرف الذي منه حركة ما قبلها"^(١).

كما استعمل علماء القراءات ترك الهمز الساكن في المواطن التي مُنِعَ فيها إجراء البديل، لأنه يوقع القارئ أو المستمع في لبس في فهم المعنى أو لبس في اشتقاق اللفظة أو لأنه يؤدي إلى التقل، حيث استخدموا بعض أدوات النفي عبارات واصفة لترك الهمز الساكن، ومن هذه الأدوات: "لم يهمز، أو بغير همز"، وذلك في قولهم: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ الإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً... إلا أن يكون ترك الهمز فيه أثقل من الهمز، أو يكون تركه يوقع الالتباس بما لا يهمز أو يخرج من لغة إلى أخرى"^(٢).

كما استخدم بعض علماء القراءات عبارة (بغير همز) في تفسير تخفيف من قرأ "النبيين" بغير همز، إذ هي من نبا، ينبو، إذا ارتفع، فيكون فعلاً من الرفعة، والنبوة: الارتفاع، إنما قيل له نبي؛ لارتفاع منزلته وشرفه"^(٣).

كما قرأ "نافع وحده" الصابين، والصابون، بغير همز، وهو من قولك: صبا فلان: يصبأ، إذا خرج من دين إلى دين، وذلك بالهمزة، أما من قرأ بغير همز ففيه قولان: أحدهما، أنه من صبا يصبو: إذا مال إلى هواه، والقول الآخر: على تخفيف الهمز على لغة من يخففها"^(٤).

وقد ذكر أبو زرعة أسلوب نفي المصدر من الفعل "هَمَزَ"، وذلك للتدليل على أنه عبارة توضيحية لاصطلاح البديل بقوله: "قرأ نافع "بيس"^(٥) بغير همز "فعل"، من البؤس، إذ ترك الهمزة، فأبدلت الياء من الهمزة؛ لثقل الهمز، ولأن الياء أخف منه"^(٦).

(١) المالقي (أبو محمد المالكي عبد الواحد بن علي بن أبي السداد، (ت ٧٠٥هـ)، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد عيسى معصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) ابن سعيد الداني، التيسير، ص ٣٩. ينظر في:

- الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٤.

- مكي، الكشف، ج ١، ص ٨٤.

(٣) الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٨.

(٤) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي، ص ١٤٥. ينظر في: أبي زرعة، الحجة، ص ١٠٠.

(٥) الأعراف، آية ١٦٥.

(٦) ابن زنجلة، الحجة، ص ٣٠٠.

مسائل صوتية يثيرها اصطلاح همز البدل عند علماء القراءات:

المسألة الأولى: مسألة الكثرة وسعة الاستعمال، ودرجة الشيوخ عند مؤدي ألفاظ القرآن الكريم، إذ يعود ذلك إلى الاحتمالات الآتية:

أولاً: تعدد مواقع الهمزة الساكنة في اللفظة الواحدة:

تقع الهمزة الساكنة فاءً من الكلمة بعد دخول حروف المعاني أو غيرها على الكلمة التي همزتها فاءها الساكنة، وكذلك تقع عيناً من الكلمة، وكذلك طرفاً منها بعد جلب الوقوف والسكون لها؛ ولذلك فإنها تؤدى في الهمز الساكن والمتحرك بعد إجراء عملية صوتية أخرى لغاية صوتية محددة كالوقوف مثلاً، أو إذا كانت مفتوحة وقبلها متحرك.

ثانياً: تعدد طرق أداء همز البدل:

إذا كانت الهمزة ساكنة فإن السكون يفقد وظيفته الصوتية، وذلك خلافاً لبقية الحروف السواكن، حيث يمنح السكون اللفظة خفة وسهولة، مما يتطلب سكون الهمزة تخفيفها بمظهر من مظاهر تخفيف الهمز الذي يناسب حجم النقل المرافق لنطق الهمز الساكن، ولذلك فإن أداء البدل يمنح الهمزة الساكنة خفة مبالغ فيها؛ لأن "الإبدال وجه التسهيل وإرادة التخفيف، وهو لغة قريش وسعد وكنانة وعامة قيس، ودرجة البدل المبالغة في التخفيف، إذ في التسهيل جزء من الهمزة"^(١) لما يصاحبه من ظواهر صوتية أخرى ترفده في مطلب الخفة والسهولة كالإدغام وإشباع المد، والقلب المكاني، فأوجب تليينها بحرف مجانساً لحركة ما قبلها، أو تركها وتعويض النطق بالإدغام، أو قلبها حرفاً من حروف المد واللين، أو إشباع حروف المد المحولة من الهمز الساكن، أو "إرسال الألف فيمن همز قوله تعالى: (وَكَشَفْتَ عَنْ سَاقَيْهَا)^(٢)، لأن العرب تبدل من الهمز حروف المد واللين"^(٣).

ثالثاً: توظيف همز البدل دون المظاهر الأخرى في التسهيل:

لأن الحذف قد يؤدي إلى اضطراب في دلالة اللفظة في بعض السياقات، ولأن تسهيل "بين بين" قد يعجز عن تحقيق الخفة في بعض الهمزات التي يمكن إجراء همزة "بين بين" عليها،

(١) محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي، ص ١٧٨.

(٢) النمل، آية ٤٤.

(٣) ابن خالويه، الحجة، ص ١٧٠.

فتسهيل "بين بين" ممكن لولا قصوره عن تحقيق التسهيل، وكذلك الحذف ممكن لولا عدم بقاء ما يدل على وجودها في أصل الكلمة، ولتحقيق الغايتين (الصوتية والصرفية) كان البديل، فوجه البديل في تخفيف الياء الزائدة في لفظة "بريء" "لم يكن جعلها (أي الهمزة) بين بين لعلتين إحداهما: أن همزة بين بين قريبة من الساكن فكنت تجمع بين ساكنين، وامتنع ذلك في الواو والياء الزائدتين للمد... وهما أختا الألف في المد واللين والسكون، فلم يكن إلقاء الحركة عليهما ولا كون الهمزة بعدهما بين بين فلم يبق إلا الحذف أو البديل، فبعد الحذف لأنه إخلال بالكلمة، ولأنه لا يبقى ما يدل على المحذوف، فلم يبق إلا البديل"^(١).

رابعاً: يمتاز التخفيف بالبديل بظاهرة الوضوح السمعي:

خص أبو عمرو أداء همز البديل في سياقين أشد ما يكونان فيه حاجة إلى أداء يمنح النطق البيان والوضوح: أولهما، في سياق القراءة السريعة لأي القرآن الكريم، لنتناسب هذه السرعة مع وضوح المعنى، إذ تتوافر هذه السمة بتأدية البديل. والسياق الثاني في القراءة الخاشعة لأي القرآن الكريم، حيث يمنح البديل اللفظة المخففة تلوينات أدائية من خلال مد حروف المد واللين، مما يؤدي إلى تلوّن أداء اللفظة تجويداً وترتيلاً، حيث "خفف أبو عمرو كل همزة ساكنة إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة، و- هي رواية السوسي- إذ أثر التخفيف في الحالتين، وهي لغة العرب، والساكنة في التخفيف تجري على قياس واحد، وهو البديل"^(٢).

وعليه، فتعود ظاهرة النقل في نطق الهمز الساكن إلى الأسباب الآتية:

أولاً: فقدان الهمز الساكن المستقل على ما يعين على إنتاجه بخفة وسهولة، وهي الحركة.

ثانياً: احتباس النَّفس عند النطق بالهمز الساكن، مما يحتاج ذلك إلى جهد عضلي مبذول يزيد عن إنتاج الأصوات الأخرى.

ثالثاً: عدم إمكانية الوقوف على الهمز الساكن، نظراً لصعوبة ذلك، وعدم وضوح اللفظ فلا يستطيع الميل إلى التخفيف من الجهد في النطق، وذلك بأن تبدل الحركة التي ترهق جهاز النطق سكوناً؛ ولذلك فإن وجه الإبدال "في الهمز الساكن -باتفاق الأئمة- على أن حروف المد الساكنة

(١) مكّي، الكشف، ج ١، ص ١٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٤.

أخف من متحركها، و ذلك لاحتباس النفس، وفقدتها ما يعين على إخراجها، وهو الحركة، ومن ثم ضعف الوقوف عليها^(١).

المسألة الثانية: الاستعانة بوسائل لغوية متنوعة للوصول إلى همزة البديل من أجل تحقيق الخفة والسهولة المنشودتين من مثل: إشباع المد، والحذف. وفيما يأتي بيان لأهمية هاتين الوسيلتين:

الوسيلة الأولى: إشباع المد:

تعد ظاهرة إشباع المد وسيلة صوتية من وسائل التخلص من الكراهة الصوتية الناتجة عن إبدال الهمز، الذي يؤول إلى التقاء ساكنين، أو وسيلة صوتية يتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن السكون يقوم مقام الحركة، ولذلك فلا يكون "المد إلا بالبديل"^(٢)، والقصر وسيلة مصاحبة لتسهيل "بين بين"، إذا "أبدل مدّ، وإذا سهل قصر"^(٣).

ولعل أهم المواقع التي استخدمت فيها وسيلة إشباع المدّ للتخلص من التقاء الساكنين،

هي:

أولاً: إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً، نحو قوله تعالى: (إسرائيل)^(٤)، وقوله تعالى: (كائن)، وقوله تعالى: (هَأَنْتُمْ) ^(٥) "هَأَنْتُمْ"، فقد قرئت بالمد، وذلك بإبدال الهمزة ألفاً خالصة محضة، لتجمع مع النون في "ها أنتم"، وهي ساكن، فيمد للتقاء الساكنين^(٦).

ثانياً: إذا كان الساكن بعد الهمزة، نحو قراءة نافع لقوله تعالى: (أرأيتكم)^(٧) "أرأيتكم"، بإبدال الهمزة ألفاً محضة، وهي قراءة ورش من طريق الأزرق، وصورة هذه القراءة بعد الإبدال [أرأيتكم]، ولهذا يلتقي ساكنان: الألف بعد الإبدال، والياء في الأصل، وقالوا: يطول مدّها؛ لسكونها وسكون ما بعدها، وبذلك يتخلص من التقاء الساكنين^(٨). مما يسهل هذا النطق أن

(١) قمحاوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٦٧.

(٢) الرعيّني، الكافي، ص ٤٤.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٩٧.

(٤) الصف، آية ٢.

(٥) آل عمران، آية ٦٦.

(٦) ابن الجزري، تقریب النشر، ص ٣٣.

(٧) الأنعام، آية ٤٠.

(٨) مكّي، الكشف، ج ١، ص ٤٣١. ينظر في: - ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٩٢. - ابن مجاهد، القراءات السبعة، ص ٢٥٧.

- الطبلاوي، الشمعة المضئنة، ج ٢، ص ١٥٦. - ابن سعيد الداني، التيسير، ص ١٠٢.

اللسان ينبو بالسكان نبوةً واحدة، ولو تحرك اللسان بهما لقل الجهد المبذول من اللسان مع هذا المد، حيث يرتفع اللسان بالألف، ثم ينتقل إلى الياء بعد هذا المد من غير عناء ولا تعب.

ثالثاً: إذا وقعت همزة الوصل بعد همزة الاستفهام، وذلك نحو قوله تعالى: (الذكرين)، "الذكرين" وقوله تعالى: (الآن)^(١) "الآن"، حيث تبدل همزة الوصل ألفاً، وتمد للفصل بين الساكنين^(٢).

وفي هذا السياق يصبح لإشباع المد وظيفة أخرى، بالإضافة إلى كونه وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين، إذ تشعر هذه الزيادة النطقية على حروف المدّ بأن الألف في لفظة "الآن" همزة استفهام، وأن مخرج الألف المبدلة مماثل لمخرج همزة الاستفهام حيث "يشبع المد في البذل، وبذلك يكون مخرجها مخرج الاستفهام، دون الخبر"^(٣).

رابعاً: إذا تجاوزت همزتان مفتوحتان في كلمة واحدة، وذلك نحو قوله تعالى: (أنذرتهم)^(٤) "أنذرتهم"، حيث تبدل همزة القطع ألفاً، فالتقت الألف النون الساكنة، فمدت من أجل التقاء الساكنين، ومن أجل الاستفهام^(٥). إذ يكون "تمكين المد مع البذل، فالمد الذي يحدث مع السكون يقام مقام الحركة، ويتوصل به إلى النطق بالسكان"^(٦). وأطلق علماء القراءات على إشباع المد اصطلاح المد الطويل أو المطول، إذ ورد عن ابن كثير "إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع المد الطويل في الهمزتين المفتوحتين في كلمة واحدة نحو قوله تعالى: (أأنت) (٧) "أنت". وقد حدد علماء القراءات "مقدار المد الطويل بسبب حركات للفصل بين الساكنين^(٨). ولكن إذا لم يكن بعد

(١) يونس، آية ٥١.

(٢) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦١. ينظر في :

- عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٤٥٣.

(٣) ينظر في: ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦١.

(٤) البقرة، آية ٣١ وغيرها.

(٥) ينظر في: ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦١. ينظر في:

- محمد خالد منصور وآخرين، المزهري في شرح الشاطبية، ص ٩٥.

- ابن خالويه، الحجة، ص ٢٢.

(٦) النشر، ابن الجزري، ج ١، ص ٣٨٢.

(٧) أبو طاهر الأندلسي، العنوان، ص ٤٤. ينظر في:

- اللميطي، الإتحاف، ص ٢٥٦.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (ت ٩١١هـ)، الإتيان في علوم القرآن، ط ٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،

مصر، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٦٣.

- أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٣٦.

(٨) مكّي، الكشف، ج ١، ص ١٠٨.

الهمزتين المفتوحتين ساكناً "أبدل ورش من الثانية ألفاً، ومدّ قدر ألف فقط، نحو قوله تعالى: (أَلِدْ) (١) (٢). مما يعني ذلك أنها تمدّ "مدأً أصلياً بمقدار الحركتين" (٣).

وكذلك إذا كانت الهمزة الساكنة بعد المتحركة لغير الاستفهام، وذلك نحو "آدم، وأمين، إيمان، فتبدل الهمزة الثانية منهما "حرف مد من جنس ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد المفتوحة، واواً بعد المضمومة، وياءً بعد المكسورة، إبدالاً لازماً واجباً لجميع القراء" (٤)، ودون أن يشبع المدّ لانتفاء السبب.

خامساً: إذا كانت الهمزة متطرفة وقبلها ألف في حالة الوقف، نحو "يشاء، وكبرياء"، فإن هشاماً وحمزة "يبدلان الهمزة التي تقع بعدها ألف بأي حركة تحركت في الوصل، ويمدان من أجل اجتماع الألفين" (٥).

(١) هود، آية ١١.

(٢) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٣.

(٣) منصور، محمد خالد وآخرون، المزهري في شرح الشاطبية، ص ٩٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٧٦.

(٥) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ٣٦٠. ينظر في: أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٢٠.

الوسيلة الثانية: الحذف:

قد يؤدي إبدال الهمزة في بعض السياقات إلى التقاء المثليين، ويتعذر إجراء المد أو الإدغام لأسباب لفظية تعود إلى الحرف المبدل، كالألف التي لا يمكن إدغامها بمثلها، مما يتطلب حذفها. ومن أهم مواقع حذف المثيل من أجل إجراء همزة البديل:

أولاً: إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح، نحو "رأى"، فمن أخذ بالبديل "لابدً من حذف، لأنه يجتمع حينئذ ألفان: المبدلة من الهمزة، وهمزة لام الفعل، فلا بد من حذف إحداهما"^(١)، إذ يشكلان مشقة في النطق بهما متجاورين، وقياس تسهيل لفظة "رأى" أن تكون "بين الهمزة والألف، وعلّة ذلك: أن ليس قبلها ساكن، تلقى حركته عليه، ولم يحسن فيها البديل كالساكنة لقوتها بالحركة"^(٢).

ثانياً: إذا كانت الهمزة متطرفة وقبلها ألف وهي في حالة رفع أو خفض، نحو "يشاء"، و"من السماء"، ويجوز فيها "أن تبدل ألفاً، فتجتمع ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فإذا كانت مفتوحة أبدلتها ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، لا غير"^(٣).

ثالثاً: إذا وقع بعد الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين ألف نحو قوله تعالى: (جَاءَ آلُ لُوطٍ)^(٤)، وقوله تعالى: (جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ)^(٥)، أبدلها القراء "المبدلون لها كسائر الحروف، ثم فيها بعد البديل وجهان: أن تحذف للساكنين، أو أن لا تحذف ويزاد المدّ، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما"^(٦).

(١) الرعيني، الكافي، ص ٥٠.

(٢) مكّي، الكشف، ج ١، ص ١٠٤.

(٣) الرعيني، الكافي، ص ٥١.

(٤) الحجر، آية ٦٦.

(٥) القمر، آية ٤١.

(٦) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٤.

إبدال الهمز المفرد عند القراءة:

إبدال القراء الهمز المفرد الساكن في المواقع الآتية:

أولاً: إذا كان الهمز الساكن فاءً من الكلمة:

أطلق عليه علماء القراءات هذا الوصف لأن "الهمز فيه لم يلاصق مثله"^(١)، وقد بدأ علماء القراءات الحديث عنه في أبواب مؤلفاتهم عندما تحدثوا عن ظاهرة الهمز؛ ذلك لأنه "أوسع الأبواب، ولعمومه"^(٢)؛ ولأن الباب الواحد يشمل الهمز الساكن والمتحرك فاءً أو عيناً أو لاماً، ولأن أداء التخفيف منه قياسي، وتأدية لهجية، ولهذا فقد "بدأ الكلام في الهمز الساكن لأطراد تخفيفه، ولأن القراء بتخفيفه أكثر، ثم أتبع بالمتحرك لتحقيقه ولكثرة تنوعه"^(٣).

اختلاف علماء القراءات في الحروف الداخلة على الهمز الساكن:

يظهر اختلاف علماء القراءات في هذه الحروف في الآتي:

أولاً: عددها، وماهيتها:

أخذت جماعة من علماء القراءات في إجراء أداء تخفيف همز البديل على الهمز الساكن إذا كان فاءً من الكلمة بعد ستة أحرف، هي: (ألف الوصل، ونون المضارعة، وتاء المضارعة، وياء المضارعة، والميم، والواو)، ويمكن معرفة الهمزة التي تكون فاء من الكلمة "بوقوعها بعد همزة الوصل، والميم، والواو، وياء المضارعة، أو نونها، أو تائها"^(٤)، وجاء هذا التقسيم وفقاً لتحديد أبي عمرو للهمزة الساكنة إذا كانت فاءً من الكلمة، وتبعه في ذلك ورش، حيث جعل كل "همزة وقعت في أول كلمة بعد حرف مضارعة، أو همزة وصل، أو ميم اسم فاعل، أو ميم اسم

(١) قماوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٦٥.

(٢) الرعيني، الكافي، ص ٤٧.

(٣) ينظر: ابن الجزري، شرح الطيبة، ص ٨٨.

(٤) منصور، محمد خالد وآخرون، المزهرة في شرح الشاطبية والندرة، ص ٦١. ينظر في:

- البقري، شرح قواعد قواعد البقري في أصول القراء السبعة، ص ٦٨.

- ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٤.

- ابن الجزري، تقریب النشر، ج ١، ص ٣٠٠.

- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٤.

- أبي عمر الداني، التيسير، ص ٣٦٠.

مفعول نحو "يأتي، يؤمنون، تألمون، ولقاعنا"^(١)، وتجمع هذه الحروف سمات مشتركة، إذ جميعها متحركة، مما يجيز إبدال الهمزة الساكنة بعدها حرفاً مجانساً لحركة هذه الحروف، وأنها حروف متصلة مع الهمز الساكن، غير منقطعة عنه "لا تفيد بانفرادها معنى لها"^(٢)، فأضاف ابن غلبون "ثم" إلى الحروف الداخلة على الهمز الساكن إذا كان فاءً للكلمة، كقوله تعالى: (ثم انتوا صفاً)^(٣)،^(٤) كما أن حركة ما قبل الهمز الساكن أثرت في طبيعة الحروف المعتبرة لإبدال الهمز الساكن، فذكر ابن غلبون أن ورشاً أخرج الحروف "الواو، والفاء، وثم" من الحروف الداخلة على الهمز الساكن المبتدأ به وقبله مضموم، وكان أصله في الإبدال أربعة أحرف، حيث قال: "أما الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها فإن ورشاً كان يعتبر ما قبلها، فإن كان أحد أربعة حروف وهي "التاء، والياء، والنون، والميم، أبدل من الهمزة واواً في الوصل والوقف"^(٥). أما إذا كان ما قبل الهمز الساكن مفتوحاً فإن ورشاً كان يعتبر أحد سبعة أحرف وهي: "التاء، والياء، والنون، والواو، والفاء، وثم، والميم، حيث أبدل الهمزة الساكنة التي بعدها ألف في الوصل والوقف، وتركها همزة فيما عدا ذلك في جميع القرآن"^(٦).

وأخرج الأعشى من اعتباره حرف "التاء" من الحروف الداخلة على الهمز الساكن؛ لأنه قد يأتي أصلاً من أصول الكلمة، نحو تاء الفعل الماضي في "تأخَّر"^(٧). إلا أن بعض علماء القراءات اعتبر الهمز الساكن الذي تدخل عليه هذه الحروف عيناً من الكلمة وليس فاء منها، إذ حدوده بناء على الحركات التي تسبق الهمز الساكن وذلك على النحو الآتي^(٨):

أولاً: الساكن مضموم ما قبله نحو: "يُؤْمِنُونَ"، و "رُؤْيَا"، و "لُؤْلُؤًا".

ثانياً: الساكن مكسور ما قبله نحو: "يُسْ"، و "جِئْتَ"، و "رئِيَا".

ثالثاً: الساكن مفتوح ما قبله نحو: "فَأَنْزَلْنَا"، و "أَلْوَا"، و "مَأْوَى".

(١) ينظر في: الرعيني، الكافي، ص ٦٨.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢٨.

(٣) طه، آية ٦٤.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢٨.

(٥) المصدر نفسه، م ١، ص ١٢٩.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢١. ينظر في:

- ابن الجزري، شرح الطيبة، ص ٨٨.

- المالقي (أبو محمد المالقي عبد الواحد بن علي بن أبي السداد) (ت ٧٠٥هـ)، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد عيسى معصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٧) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٤٣.

(٨) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٤. ينظر في:

- مكّي، الكشف، ج ١، ص ٨٤.

- ابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص ٨٩.

ولذلك فإن من أسباب اختلافهم في أداء هذه الهمزة ما يعود إلى اختلافهم في تحديد موقع هذه الهمزة من أصول الكلمة، فمنهم من يرى أن دخول هذه الحروف على الكلمة جعل الهمزة عيناً من الكلمة، مما أوجب "التخفيف أو التسهيل اعتداداً بما صرّنَ به متوسطات"^(١). ومنهم من يرى "أن ليس لهن إلا التحقيق اعتماداً على كونهن مبتدئات"^(٢).

ثانياً: الهمز الساكن إذا كان عيناً من الكلمة:

اختلف علماء القراءات في تخفيف الهمز الساكن المتوسط، وفي كيفية أدائه لاعتبارات لغوية بألفاظ بعينها، فقد تفرد "حمزة بتخفيف الهمزة المتوسطة، إذ أبدل منها حرفاً خالصاً في حال تسهيلها نحو "المؤمّنون"، و "الرؤيّا"، و "الذئب"، و "البيتر".^(٣) إلا أن ورشاً قد أجرى الإبدال في الهمز الساكن في ثلاثة ألفاظ فقط، وذلك لاعتبارات منها: اعتماده على قول الكسائي "لا أعرف أصله في الهمز كما في "الذئب".^(٤)، وصعوبة النطق بها مخففة وفقاً للقاعدة القياسية، وهي تسهيلها "بين بين"، عندما تكون همزة متوسطة متحركة وما قبلها متحركاً بالضم أو الكسر مثل "جُون" أو "مِئْر"، وذلك "لأن "بين بين" لا يستطيع التكلم به، وأصلهما الهمزة من الحمل على الياء والواو في الاعتلال"^(٥).

اختلاف الرواة وعلماء القراءات في تخفيف الهمز الساكن:

اختلف الرواة وعلماء القراءات في تحديد دواعي أبي عمرو للإبدال، فقد أظهر تخفيف الهمز الساكن عند علماء القراءات اختلافاً في تحديد السياقات النطقية التي من أجلها أجرى أبو عمرو إبدال الهمز الساكن، إذ عزاه بعضهم إلى أحوال نطقية ثلاثة: إذا قرأ أبو عمرو في الصلاة أبدل الهمز الساكن حرف مَدّ مجانساً لحركة ما قبله؛ لأن في تخفيفه "بيانا للفظه، ووضوحاً في إسماعه"^(٦)، وإذا أسرع أبو عمرو في قراءة القرآن الكريم أبدل؛ لأن في تحقيقه عسراً وصعوبة، وهما لا يناسبان السرعة في الأداء، كما أنه لا يتطلب الدقة والإتقان اللازمين كما في إجراء همزة "بين بين"، وإذا اجتمع مثلان أو ساكنان بعد أداء همزة البديل في اللفظة أبدل أبو عمرو الهمز الساكن حرف مَدّ مما يستلزم التخلص من تجاوز حرفي المَدّ بالإدغام. وظهر

(١) أبو عمرو الداني، التيسير، ص ٤٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٠. ينظر في: - قماوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٩٨.

(٤) مكّي، الكشف، ج ١، ص ٨٣. ينظر في:

- أبي بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص ١٦٣.

- ابن الجزري، شرح طيبة النشر، ص ٨٩.

- منصور، محمد خالد وآخرين، المزهر في شرح الشاطبية، ص ١٣.

(٥) ابن البادش، الإقناع، ص ٢٧٣.

(٦) ينظر في: - مكّي، الكشف، ج ١، ص ١٠٣.

إجماع أهل الأداء — الرواة منهم خاصة — على الحالتين الأولى والثانية، ولكن الحالة الثالثة لدواعي أبي عمرو لإبدال الهمز الساكن كانت موضع خلاف بين الرواة وعلماء القراءات، إذ انقسموا في موقفهم من هذه الحالة إلى فريقين، وفريق أثبت الإدغام في دواعي أبي عمرو لتخفيف الهمز الساكن وهم من علماء القراءات، ويأتي قول ابن الجزري في سياق المثبتين، حيث يقول: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ في الإدغام لم يهزم كل همزة ساكنة سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً نحو "يُؤْمِنُونَ"، "يُسِّ"، و "الذَّئِب" (١). كما ذكره "صاحب التيسير" (٢). وفريق آخر لم يذكر الإدغام من دواعي تخفيف الهمز الساكن عند أبي عمرو وهم من الرواة، فقد ذكر صاحب الكافي أن "أبا شعيب روى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة سهل كل همزة ساكنة في جميع القرآن، ويبدل منها واواً إذا انضم ما قبلها، نحو "يُؤْمِن"، وياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو "يُسِّ"، وألفاً إذا انفتح ما قبلها "يَأْخُذ" (٣)، كما لم يذكر صاحب الكشف الإدغام بوصفه مظهراً نطقياً مصاحباً للإبدال، إذ أرجع القراءة لرواية السوسي بقوله: "وحجة أبي عمرو في تخفيف كل همزة ساكنة إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة، وهي رواية السوسي" (٤)، و نسبها صاحب النشر لأبي جعفر بقوله: "وقال أبو جعفر إن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهزم" (٥).

(١) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٢٧٧. ينظر في: - البقري، شرح قواعد البقري في أصول القراء السبعة، ص ٣٢.
(٢) أبو عمرو الداني، التيسير، ص ٣٩.
(٣) الراعي، الكافي، ص ٤٧.
(٤) مكّي، الكشف، ج ١، ص ٨٤-٨٥.
(٥) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٦.

المبحث الثاني : همزة البديل عند اللغويين القدامى:

في الاصطلاح:

البديل لغة هو: "اسم المصدر من الإبدال أو التبديل"^(١)، إذ يقال: بَدَل، يبدل، تبديلاً، أو يقال: أبَدَل، يبدل، إبدالاً، فالاسم منهُما: البديل، وهذا ما تُعنى به هذه الدراسة، إذ هناك لفظة أخرى للبديل، لا تَمُتُ لاصطلاح البديل عند علماء القراءات واللغويين القدامى بصلة، وهي، مصدر الفعل الثلاثي، من "بَدَل"، الذي على وزن "قَرَح"، ومضارعه: يبدل، بدلاً، وهو ليس مرادفاً لاصطلاح البديل المقصود به تلك الحالة التي يتم فيها إبدال حرف مكان حرف، أو تبديل حرف مكان حرف لعلّة صوتية أو صرفية أو لغير ذلك، إنما يقصد بالبديل المشتق من الفعل الثلاثي: الوجع، فيقال: "بدلت يداه ورجلاه بمعنى: وجعت يداه ورجلاه"^(٢).

البديل اصطلاحاً: عرّف البديل عند اللغويين القدامى على وجوه متعددة، لعل أهمها: أنه "إبدال الهمزة بمجانس حركتها قليلاً أو حركة ما قبلها كثيراً"^(٣)، وأنه "جعل حرف مكان حرف آخر"^(٤)، و "إقامة حرف مكان حرف آخر، أو مقام حرف آخر"^(٥)، وذلك بعد "حذفه طلباً للمناسبة مطلقاً، أو الضرورة"^(٦)، و"النطق بحركة الحرف الذي قبل الهمزة"^(٧)، و "قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره"^(٨). يلحظ من هذه التعريفات لاصطلاح البديل وجود طريقتين لأدائه عند اللغويين القدامى، الأولى: إبدال الهمزة من الحروف السواكن، "كالهاء، والعين"^(٩)، والثانية: إبدال الهمز حرفاً من حروف العلة، وهي "الألف، والواو، والياء.

(١) الأسترابادي، شرح الشافية، ج٣، ص ١٣٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ب د ل).

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص ٤٧١.

(٤) ابن الحاجب، الشافية، ص ١٠٩. ينظر في:

- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبدالله) (ت ٦٧٢هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م، ج ٢، ص ٣١٥.

- الأسترابادي، شرح الشافية، ج٣، ص ١٣٧.

- الصبان (أبي العرفان محمد بن علي) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٩٤م، ص ٢٨٠.

(٥) أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ج١، ص ٩. ينظر في:

- ابن خالويه، الحجة، ص ٨٥.

(٦) الأسترابادي، شرح الشافية، ج٣، ص ١٣٧.

(٧) ينظر ما يقرب من هذا في: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥٤٤.

(٨) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص ٣٠٢. ينظر في: - ابن يعيش، شرح الملوكي، ص ٢١٤.

(٩) الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج٤، ص ٣٢٤.

اصطلاحات مرتبطة بالبدل: لاحظ الباحث علاقة وطيدة تربط بين اصطلاح البدل من ناحية واصطلاحات لغوية نفس طبيعة صرفية من ناحية أخرى. ويمكن الوقوف هنا على جملة من هذه الاصطلاحات، لعل أهمها:

قلب الهمزة: ضمّ اللغويون القدامى هذا المظهر الصرفي إلى الإعلال، إذ عدّوه وجهاً من وجوه الإعلال، وذلك "ليما يجري في الهمزة من كثرة تغيير"^(١)، إلا أنه يفترق عنه بأنه: "يجري في سائر الحروف"^(٢)، سواء كانت معتلة أو صحيحة، وفسر ابن يعيش هذه العلاقة بقوله: "اعلم أن الهمزة والألف تتقاربان في المخرج، فالهمزة أدخل إلى الصدر، ثم تليها الألف"^(٣). وهو ما يُسمى -عندهم- الإبدال، ولذلك، فإن الإبدال أعمّ من القلب؛ لأن كل إبدال قلب، وليس كل قلب إبدال، وأشار ابن عقيل إلى الإعلال بقوله: "إن الهمزة تبدل من الياء والواو قياساً متبعا إذا وقعت كلّ منهما عين اسم فاعل، وأعلنت في فعله نحو "قائل، وبائع" وأصلهما "قاول، وبائع، لكن أعلاّ حملا على الفعل"^(٤).

وعليه، يكون إبدال الهمزة حرفاً آخر من الحروف الصحاح هو إزالة للحرف، في حين أن الإعلال بالقلب (أو قلب الهمزة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها) هو إحالة للحرف، فالقلب "إحالة لأنه اختصّ بحروف العلة، والهمزة أيضاً؛ لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير"^(٥)، وكذلك لما بينهما من تقارب، إذ يعلم "ما تناسب من الحروف باللغة أن تبدل الحرف من أخيه، ويكون معه في قافية واحدة، مثل: "مدح" و "مده"، والنون والميم في قافية واحدة، والعين والهمزة، مثل: "استأديت"، و "استعديت"^(٦). ولأجل هذه المقاربات بين الهمزة وحروف العلة عدّ اللغويون القدامى همز حروف العلة ضرباً من ضروب الإعلال، ويرجع ذلك إلى إلحاقهم الهمزة بحروف العلة، من ناحية، وما لاحظوه من وجوه التغيير التي تطرأ عليها من ناحية أخرى، وهي تغيرات شبيهة بالتغيرات الطارئة على حروف العلة.

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣١٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٠٧.

(٤) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤م، ج ٢، ص ٣٧٤.

(٥) ابن جني (الإمام أبو الفتح عثمان) (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، لكتاب التصريف، المازني، (أبي عثمان المازني البصري)، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ج ١، ص ٢٢٨. ينظر في - المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١١١.

(٦) ابن فارس، (أبو الحسين أحمد بن الحسين)، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشومي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣م، ج ٢، ص ١٧٣. ينظر في: - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٨٢.

واشترط ابن جنبي وجود علاقة صوتية بين الحرفين المراد الإبدال فيهما بقوله: "إن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، على أن يؤول أحد اللفظين إلى الآخر عند التصريف"^(١). في حين تسامح ابن يعيش في وجود هذه العلاقة، إذ جعل إبدال الهمز بين الحروف المتقاربة والمتخالفة بقوله: "والبدل أن تقيم حرفاً مكان آخر، إما ضرورة، وإما صنعة واستحساناً"^(٢).

ويُفهم من إجازة ابن يعيش لأداء همزة البدل بين الحروف المتقاربة والمتخالفة أن تخفيف الإبدال يقسم إلى الأقسام الآتية:

أولاً: البديل التصريفي

يجري هذا القسم في اللفظة لعلة صرفية، توجب أو تجيز إجراء القلب فيها، سواء كان القلب من الهمزة إلى حروف العلة أو العكس. وأطلق عليه اللغويون القدامى البديل الواجب، إذ تقلب فيه حروف العلة همزة بحيث تصبح الهمزة أخفَ نطقاً من حروف العلة، وذلك في الحالات الآتية^(٣): اجتماع المثليين إذا كانا طرفين، نحو إبدال ألف التانيث همزة في مثل حمراء، أو اجتماع ساكنين، نحو إبدال الألف الزائدة بعد ألف الجمع، نحو "رسائل" جمع رسالة هروباً من التقاء الساكنين، أو وقوع حرفي علة طرفين، خاصة الواو والياء بعد ألف زائدة، نحو "كساء"، أو وقوع حرفي علة بينهما ألف صيغة منتهى الجمع، "مفاعل"، فتبدل كل من الواو والياء همزة سواء كان اللينان يائنين نحو "تيف، نياثف"، أو واوين، نحو "أول، أوائل"، وإذا التقت همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة والأولى متحركة، فتبدل مدة، كما أطلقوا عليه البديل الجائز، حيث يتم قلب الهمزة حرفاً من حروف العلة، لعلة صوتية مردّها النقل؛ لأنها "حرف

(١) ابن جنبي، الخصائص، ج ٢، ص ١٧٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٧.

(٣) جمعت هذه الحالات من:

- سيويه، الكتاب، ج ٣، ص ٣٩١.
- الزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السري) (ت ٣١١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم الأنباري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م، ج ١، ص ٣٦٨.
- أبي علي الفارسي (الحسين بن عبدالله)، التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٨١م، ج ٢، ص ٧٠٦.
- ابن عصفور الإشبيلي، (ت ٥٩٧ - ٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين الحسيني قباوة، مكتبة لبنان، د.ت، ج ٢، ص ٢٦٧.
- الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ٤، ص ٣٢٥.
- شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٣٧٣-٣٧٤.
- الأشموني (علي بن محمد) (٩١٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ١٩٥٥م، ج ٤، ص ١٨٦.

شديد مستقل^(١)، فيتم بذلك التخلص من الاستئقال المصاحب لنطق الهمزة، وهو ما وصفه ابن يعيش بالإبدال المستحسن، بقوله: "وهو نوع استحسان لتقل الهمزة"^(٢).

ثانياً: البديل اللهجي

وضع اللغويون القدامى أقسام هذا الإبدال في باب الندور أحياناً، وأحياناً أخرى أرجعوه إلى العادات اللغوية لبعض القبائل العربية، خاصة إذا تعارضت مع قواعدهم القياسية، كحجة لقبول التخفيف، فمن ذلك تخفيف الهمزتين معاً إذا كانتا في كلمتين، حيث أجرى عليهما البديل والتخفيف القياسي، وذلك في قوله تعالى (اقرأ آية)^(٣) "اقرأ آية"، إذ يقول سيبويه إن: "قريشاً وأكثر أهل الحجاز تقول: "اقرأ آية"؛ لأنهم يخففونها جميعاً، فيجعلون همزة "اقرأ" ألفاً ساكنة، ويخففون آية"^(٤)، وعدّ ابن يعيش إبدال القبائل العربية الهاء من الهمزة إبدالاً صالحاً، وذلك على سبيل التخفيف، لأن الهمزة حرف شديد مستقل؛ والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاها متقاربان، إلا "أن الهمزة أدخل منها في الحلق"، وقالوا: "هرقت" و "أرقت"^(٥)، كما أبدلت العرب الألف الساكنة همزة، فيما حكاها: "أبو العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ "ولا جان"، فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شابة ودابة"^(٦)، وأعاد القراء تخفيف الهمزة من قوله تعالى: ﴿أرأيتم﴾^(٧) "أرأيتم" إلى لغات العرب، حيث نبه إلى أن "أرأيت" البصرية مهموزة، وفي "أرأيت" مهموزة، وفي حين "أرأيت" التي بمعنى "أخبرني"، ففي همزتها الثانية لغتان: الهمز وتركه، وقال إن أكثر كلام العرب تركه، وذلك حينما فسر قوله تعالى: ﴿أرأيتم﴾، إذ قال: "وللعرب لها لغتان ومعنيان، وهما: أن يسأل الرجل الرجل، أرأيت زيدا بعينك، فهذه مهموزة، وأن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني، تهمزها، وتترك الهمز إن شئت وهو أكثر كلام العرب"^(٨).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٠٧.

(٣) الإسراء، آية ١٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥.

(٥) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص ٣٠٦.

(٦) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٢. ينظر في:

- ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٤٥.

- ابن جني، المنصف، ج ١، ص ٣١٠-٣١١.

- ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٤٦-٤٧.

- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ١، ص ٣٢٠.

(٧) الأنعام، آية ٤٠.

(٨) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٣٣. ينظر في:

- ثعلب (أحمد بن يحيى) (ت ٢٩١هـ) مجالس ثعلب، ج ١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر،

(١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م) ص ٢٦٠.

- الطبري، تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل القرآن)، تحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف،

القاهرة، ١٩٦٠ م، ج ٧، ص ١٠٩.

ويلاحظ أن اللغويين المتأخرين قد اعتدوا بفصاحة لهجات القبائل العربية، لاسيما عند تعليقهم على الألفاظ الأعجمية المخففة، نحو "جبريل وميكال"^(١)، حيث وصف اللغويون القدامى قراءة من خففها بأنها ليست من كلام العرب، في قولهم: "اختلف القراء السبعة في قراءة "جبريل"، إذ كان ابن كثير يقرأ "جبريل"، وقد نقل عن القراء أنهم لا يشتَهون هذه القراءة؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب "فعليل"^(٢)، وذكر الطبري أن "هذه القراءة لا تصح، واعتلَّ بما اعتلَّ به القراء"^(٣)، وأنكر أبو علي الفارسي وجودها في كلام العرب بقوله: "وليس هذا من كلامهم"^(٤)، أما أبو حيان فقد ذكر لها -وهو من المتأخرين- "ثلاث عشرة لغة"^(٥)، ويشير موقف أبي حيان من تخفيف الألفاظ الأعجمية إلى مرونة واضحة في قبول بعض القراءات التي رفضها اللغويون القدامى، وبعض علماء القراءات، ومن ذلك -أيضاً- قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾^(٦)، حيث روى ابن ذكوان أنه قرئ "أرجئه"، فعلق ابن مجاهد على هذه الرواية بقوله: "وقول ابن ذكوان هذا وهم، فإن الهاء لا يجوز كسرهما وقبلها همزة ساكنة"^(٧)، وذكر ابن خالويه أن "كسر الهاء عند النحويين غلط"^(٨)، وكذلك وصف أبو علي الفارسي "ضم الهاء مع الهمز بأنه لا يجوز غيره"^(٩)، إلا أن العكبري قبلها في قوله: "ما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة، أنها لا تجوز قول فاسد؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة، روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقفتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحاح؛ لأنها قابلة للتغيير بالإبدال، والحذف، والنقل، فلا وجه لإنكار هذه القراءة"^(١٠).

(١) البقرة، آية ٤٠.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ٣١٧.

(٣) الطبري، التفسير، ج ١، ص ٣٤٦.

(٤) أبو علي الفارسي، الحجة ج ٢، ص ١٦٥.

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ٣١٧.

(٦) الأعراف، آية ١١١.

(٧) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٨٨.

(٨) ابن خالويه، الحجة، ص ١٦٠.

(٩) أبو علي الفارسي، الحجة، ج ٣، ص ١٨٩.

(١٠) العكبري (أبو البقاء عبدالله محمد حسين شمس الدين)، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ٢١٠.

القلب المكاني: عرّف اللغويون القدامى القلب المكاني بأنه: "تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير"^(١)، فهو بذلك يختلف عن قلب الهمز حرف مد؛ لأنه لا يلزمه كل العمليات التحويلية أو التغيرات النطقية أو الصرفية التي تلزم لإجراء أداء قلب الهمز، بل هو عبارة عن تبادل موقعية لحروف اللفظة دون القيام بأي تغيير على طبيعة مكونات السلسلة الكلامية، مما يُعدّ القلب المكاني ضرباً من التخفيف والتسهيل؛ لأنه قد يشكل موقع حرف من أصول اللفظة ثقلاً، أو بمجاورته حرفاً آخر يزداد استئقالاتاً، أو قد يكون موقع حرف في مكان آخر من السلسلة الكلامية أسهل نطقاً من وجوده في موقعه الأصلي. ولعل أهم المواقع التي يجري عليها القلب المكاني في السلسلة الكلامية^(٢): تقديم العين على الفاء، نحو "أيس" من "يئس"، وتقديم اللام على الفاء، نحو "أشياء"، فجعلها سببويه في مذهبه "شياء" فوزنها بعد القلب "لفعاء"، إلا أنه "بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوه الآخر على العين، والمراد به، هنا، جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير"^(٣)، وللقلب المكاني إمارات محددة يعرف بها، وذلك بالعودة إلى اشتقاق الكلمة، وندرة الاستعمال، أو قِلته، وذلك على نحو "تاء" في "تأي"؛ لأن مصدره الاشتقائي "التأي"، مما يدل على أن الثانية هي الأصل والأولى الفرع، وذلك على قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ)^(٤)، حيث تقرأ هذه القراءة بوجهين، هما^(٥): أن يكون "تاء" مقلوباً من "تأي"، أو أن يكون بمعنى نهض، أي ارتفع عن قبول الطاعة، أو نهض في المعصية والكبر، فلا قلب في الكلام، ونقل ابن منظور وجهاً ثالثاً بأن أرجعها إلى لغة العرب بقوله "قد تكون مقلوبة أو لغة في "تأي"^(٦)، ويقوم القلب المكاني بتخفيف اللفظة في إحداث تناسق صوغيّ بين صيغة اللفظة المفردة وصيغة الجمع، إذ إن عدم القيام بإجراء القلب المكاني على اللفظة قد يؤدي في بعض الألفاظ إلى "مخالفة صيغة الجمع لصيغة المفرد، نحو خطايا"^(٧)، كما يعمل على تسوية منع بعض الألفاظ من الصرف، ويكون شاهداً على "وجود المنع من الصرف، كما في "أشياء"، حيث قلبت الهمزة في لام الكلمة في "شياء"، لكرهة توالي همزتين متتاليتين بينهما حاجز غير حصين، ولكثرة استعمالها، ولتسوية منع الصرف فيها"^(٨).

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٠.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣١٥.

(٤) الإسراء، آية ٣٨.

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ١٩٩٨ م، ص ٨٣١.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة "تأي".

(٧) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٤٧٢.

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٧٢.

وعدُّ اللغويين القدامى القلب المكاني من لغة التخفيف، وفقاً لما قرأه ابن كثير لقوله تعالى: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّائِي إِلَّا بِأَهْلِهِ)^(١)، بهمزة ساكنة بعد السين، على أنه "مقلوب سي"، بالتخفيف^(٢). وترتبط ظاهرة القلب المكاني بلغات العرب، إذ أرجع أبو زرعة بعض القراءات إلى لغات العرب، بقوله "فقد قرأ ابن كثير (فَلَمَّا اسْتَأْسُوا مِثَّةً)^(٣)، وقوله تعالى: (إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ)^(٤)، بغير همز، وتقديم الألف، والأصل الهمز؛ لأنه من اليأس، والعرب تقول "يَيْسَس" و"أيس"، إذ نقل العين إلى موضع الفاء، فصار "استفعل"، ثم خففت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت "استئيس"، وهو من "اليأس"، وقرأ الباقون "استئيس"، بالهمز، من "اليأس"، على لغة "يَيْسَس"، الياء فاء الفعل، والهمز عينه^(٥)، ولأجل هذه المسوغات للقلب المكاني، ولوظائفه الصرفية والصوتية جعله الخليل أداءً قياسياً لكل "لفظة اجتمعت في طرفها همزتان، كما في "جاء، شاء"، إذ يرى أن اللام قد قدمت على العين، فوزنها "فالع"^(٦).

القلب مع الإدغام: عدُّ اللغويون القدامى الإبدال إجراءً نطقياً يتم فيه الهروب من الكراهة النطقية الناتجة عن التجاور الصوتي المؤدي إلى ثقل، أو إلى تنافر بين حروف اللفظة، ولذلك فهو حلٌّ صوتي صرفي لظاهرة التقاء المثليين في آخر اللفظة، ودرسوه في أبواب متفرقة، فقد يجيء "جزء منه في الحديث عن الإعلال، وآخر في باب الحذف، أو في أبواب تخفيف الهمز"^(٧)، وهي ظاهرة مرتبطة بحروف العلة حال تجاورهما في لفظة واحدة مع الهمز، مما ينتج عن تجاورهما عسر ومشقة في نطقهما منفصلين؛ لأنه يتطلب جهداً عضلياً مضاعفاً، لما يلزمه من تحريك اللسان مكرراً في فترة زمنية محددة، فيكون التخلص من ظاهرة الثقل في النطق بالإدغام، وذلك بأن "تأتي بحرفين ساكن فمتحول من مخرج واحد من غير فصل، ويكون

(١) فاطر، آية ٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ص ٣٢٠.

(٣) يوسف، آية ٨٠.

(٤) يوسف، آية ١١٠.

(٥) ابن زنجلة، الحجة، ص ٣٦٦. ينظر في:

- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٥، ص ٣٣٥.

- ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٤٠٥.

(٦) الثماني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ)، هامش تصريف الثماني، تحقيق إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ص ٣٢٦. ينظر في:

- البطلوسي (أبو محمد عبدالله بن محمد السيد) (ت ٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أنب الكتاب، دراسة وتحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٢٠٧.

- ابن جنى، المنصف، ج ٢، ص ٥٢.

(٧) ينظر في: الزمخشري، المفصل في النحو، ج.ب. بروخ- كريستيانا، (ب.ت)، ١٨٧٩م، ص ٣٥٢.

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠٢.

- ابن عقيل، المساعد في شرح التسهيل، ج ٣، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م، ص ٣٣٤.

في المثليين المتقاربين^(١)، ويشترط في إبدال الإدغام الأمور الآتية: أن تكون الهمزة متحركة، وأن تكون حروف المدّ زائدة على أصول اللفظة، "وليست طرفاً"^(٢)، وأن تسبقها حركتها التي هي من جنسها، مما يطلق عليها اصطلاح (الواو المدية والياء المدية)، وأن تكون حروف العلة قابلة للإدغام، إذ هي تقسم من حيث قبول الإدغام إلى قسمين: الواو والياء وهما تقبلان أداء الإدغام، والألف وهو حرف لا يقبل الإدغام، ولذلك فإن القلب من أجل الإدغام مرتبط بالواو المدية، أو الياء المدية، دون الألف من بين حروف العلة، وأن تختص الواو أو الياء بوظيفة المدّ، إذ لا يجري القلب مع الإدغام بالواو الزائدة وقبلها ضمة إذا زيدت لوظيفة صرفية لا صوتية، مثال ذلك "واو الجماعة" التي تلحق بالفعل الماضي، فهي واو ساكنة زائدة، ولكنها لغير المدّ، ويدل على ذلك تخفيفها، فإن كانت واو لغير المدّ، فإن تخفيفها يؤدي بالحذف، وأما إذا كانت واو مدية فيجري تخفيفها بالقلب مع الإدغام، ولذلك "يزيد في بُعد الواو من المدّ إن كانت ساكنة زائدة — أنه ليس كل واو ساكنة مضموم ما قبلها فهي للمدّ، أي ترى أن واو الجمع في "فعلوا" زائدة ساكنة، مضموم ما قبلها، وليست في ذلك للمدّ، ويدل على ذلك لو خففت نحو "ظلموا أخاك" لقلت "ظلموا خاك"، فحملت الواو حركة الهمزة لما خففتها، لو كانت للمدّ لقلت "ظلموا خاك"^(٣)، وأن تكون الواو والياء قابلتين للتغيير، وأن لا تكونا مزادتين لتغيير بنية الكلمة، أو صيغتها الصرفية، بأن تحولها من باب إلى باب، أو ما يُسمى بالإلحاق، وذلك بأن تلحق لفظة ببناء لفظة أخرى، نحو "حوّابة" من "حوّبة"؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بينات الأربعة، إنما هو كواو "جدول"، ألا تراها لا تتغير إذا كسرت للجمع تقول: "حوائب" فإنما هي بمنزلة "جعفر"^(٤)، والهمزة المتحركة إذا ما كان قبلها ساكن، وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق قلبت إليها، وأدغمت فيها "كخطية، ومقروّة"، وقولهم: "الترم في النبي، وبريّة، غير صحيح لكنه كثير"^(٥)، وإن لم تكن الواو أو الياء زائدتين للمدّ، فيمكن أن تكونا مما يشبهها في اللفظ وهي ياء التصغير، لأن الهمزة المتحركة إذا كان الساكن "معتلاً زائداً، فإن كان واو أو ياء مديتين أو ما تناسبه المدّة كياء التصغير — قلبت الهمزة إليه، وأدغم فيها كمقروءة، وخطية"^(٦)، وجمع صاحب الهمع شروط القلب والإدغام، وفرّق بينه وبين الحذف والنقل بقوله:

(١) ابن الحاجب، الشافية، ص ١٢٠. ينظر في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٠٨.

(٢) الشوملي، علي موسى، شرح ألفية ابن معطي، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٨٥، ج ٤، ص ١٣٤١.

(٣) ينظر في: - البدرائي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي، لابن جني، وكتاب في علم الفونولوجيا العربية، وعلم تفاعل الأصوات العربية، ص ٢٢٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٥) ابن الحاجب، الشافية، ص ٨٨.

(٦) الشوملي، علي موسى، شرح ألفية ابن معطي، ج ٤، ص ١٣٤١.

"والهمزة المفردة المتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها، ما لم يكن مدّاً زائداً أو ياء تصغير، فتقلب وتدغم"^(١). ولذلك فإن تخفيف "سُوَيْل" سُوَيْل، تحقير سائل، فياء التصغير بمنزلة ياء خطية"^(٢).

أداء همزة البدل من الهمزتين المجتمعين في كلمة:

تلتقي الهمزتان في العربية كثيراً، ولا سيما في بداية الكلمة، فتكون الأولى منهما استفهامية، والثانية إخبارية، وذلك على نحو قوله تعالى (أَنْذَرْتَهُمْ)^(٣) "أَنْذَرْتَهُمْ"، فيتشكل من هذا الالتقاء ثقل وصعوبة واضحان في النطق، مما يلزم إنتاجهما معاً جهد عضلي فيه مشقة وعسر، ولذلك كان على اللغويين القدامى أن يدرسوا هذه الظاهرة دراسة مستفيضة علّهم يصفون الحلول التي لجأ إليها القرّاء وناطقو اللغة من حيث هروبهم من الاستئقال طلباً للخفة، فكان تعاملهم مع الهمزتين في كلمة واحدة محصوراً في نطاقين، هما: التخفيف، وتحقيق الهمزتين، فقد تابعت جماعة المحققين من اللغويين القدامى سياق الهمزتين المجتمعين في كلمة فوجدت أنه، غالباً، ما يتبع بسكون، فيؤول تخفيفهما إلى التقاء ساكنين، مما يشير إلى بقاء الثقل حتى بعد أداء التخفيف على همزها، إذ تتكوّن الكراهة النطقية. ومما زادهم ثباتاً على حجتهم أن "أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن، فلو خفف الثانية التي قبل الساكن لقرب ذلك من اجتماع ساكنين، ولا سيما على مذهب من يبذل الثانية ألفاً"^(٤)، ونظرت هذه الجماعة إلى همزة الاستفهام على أنها كلمة قائمة بنفسها، يمكن أن تفصل عن الكلمة، الأمر الذي جعلهم يتعاملون مع الهمز على أنه من باب الهمزتين المتجاورتين في كلمتين، مما لا يوجب الإبدال تجاورهما، فكل "همزة استفهام دخلت على همزة أخرى، أن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية، فحقوق كما حققت في كلمتين وحسن ذلك لأنه الأصل"^(٥)، واتخذ قوم من العرب سبيلاً وسطاً بين التحقيق والتخفيف، فأبقوا الهمزتين دون تغيير وتصرفوا في نطقهما، إذ خففوهما بأن أدخلوا ألفاً بين همزة الاستفهام والهمزة الثانية، وذلك فيما نسبه سيبويه عن بعض العرب في قوله: "ومن الناس من يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً، إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا"^(٦)، ويمثل هذا الأداء عند هؤلاء الناس ظاهرة صرفية في قوانين العربية، وهي ظاهرة الفصل بين

(١) السيوطي، مع الهوامع، ج٣، ص٤٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٧.

(٣) البقرة، آية ٦.

(٤) مكّي، الكشف، ج١، ص٧٣. ينظر في: - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، ج٤، ص٢٩٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٥١. ينظر في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٩.

الحروف المكررة أو المضاعفة في الكلمة الواحدة، مما يؤدي هذا التكرار إلى حدوث كراهية صوتية، وذلك "كالألف في اخشيان، ففصلوا بين النونين كراهية النقاء هذه الحروف المضاعفة"^(١).

أما جماعة أهل التخفيف من اللغويين القدامى فأجمعوا على ضرورة إجراء تخفيف النقل الناتج عن هذا التجاور، ولعل لهذا الموقف ما يسوغه: إن اجتماع حرفين متجانسين في كلمة واحدة يشكل صعوبة وعسراً، مما ألزم اللغويين القدامى البحث عن حلول للتخلص من هذا الاجتماع، مثل التضعيف، أو الإدغام، أو القلب المكاني، وأن الهمزة وحدها مستقلة فكيف إذا اجتمعت همزتان "ازداد النقل، ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان النقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين، نحو "آدم"، "آخر"،^(٢) لأن النطق بهما محققين "دون تخفيف هو ضرب من التكلف، واحتمال الصعوبة"^(٣)؛ ولأنه "إنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما إذا اجتمعت همزتان في كلمة"^(٤).

ومسوغ آخر يتمثل في كثرة الاستعمال والشيوع، فلكثرة الاستعمال أثر بَيِّن في لجوء بعض القبائل العربية إلى تخفيف ما يكثر استعماله، وشيوعه على ألسنتهم، مما يؤدي ذلك إلى كثرة تصرفهم في الألفاظ غاية التخفف من صعوبة النطق بها، وإزالة تكرار الحرف المستقل، ولذلك "لم يختلفوا في تخفيف الثانية من كلمة إذا كانت ساكنة، وذلك نحو "آدم" فتبدل ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وياً إذا انكسر ما قبلها، وواواً إذا انضم ما قبلها، وحجتهم أنها لا تنفصل منها الهمزة الأولى في جميع تصاريف الكلمة، والتخفف من تكرار الهمز لنقله، مع كثرة الاستعمال"^(٥)، وتجتمع الهمزتان في كلمة واحدة، وهما على ثلاثة أحوال^(٦): الحالة الأولى تكون فيها الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة، فقد عدَّ اللغويون القدامى إبدال الهمزة الثانية الساكنة إبدالاً واجباً؛ لوضوح النقل النطقي وعسره في هذه الحالة أكثر من غيرها. فإذا "تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب -في غير ندور- إبدال الثانية حرف مَدَّ مجانسا لحركة ما قبلها، نحو "أثرت"، والأصل "أثرت"، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق"^(٧). وخصَّ اللغويون القدامى التغير

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٦. ينظر في: الخوارزمي، التخمير، ج ٤، ص ٢٨١.

(٣) ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٦٩.

(٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، ج ٤، ص ٢٩٨.

(٥) مكي، الكشف، ج ١، ص ٧٠-٧١.

(٦) ابن هشام الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص ٧٠٤.

(٧) الصبان، الحاشية، ج ٤، ص ٢٩٨. ينظر في: ابن هشام الأنصاري (جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف) (٧٠٨-

٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٢٠٢.

والتصرّف في الهمزة الثانية؛ لأن "إفراط النّقل حصل بها"^(١)، كما في تخفيف قوله تعالى (أَمَنَ الرَّسُولُ)^(٢)، إذ جعلت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها. فكان الأصل فيه "أمن"، جعلوا الهمزة الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها، وذلك أنها إذا سكنت ضُعُفَتْ فتقلب الحركة إليها"^(٣). وسمّى اللغويون القدامى وعلماء القراءات هذا التناسب بين حركة الهمزة الأولى والهمزة الثانية الساكنة اصطلاح المدّة، إذ تبدل "الهمزة الساكنة بعده همزة متحركة متصلة مدّة تجانس الحركة، فتبدل ألفاً في "أدم"، وياء في "إيمان"، وواو في "أومن"، وأصلها: "أدم، إمان، أمن"^(٤). أما الحالة الثانية فتكون فيها الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة، فلا وجود لها في العربية ابتداءً، ولكنها تقع عينا، وإذا وقعت الهمزتان عينا من الكلمة فإنهما تخفان بالإدغام؛ لأنها الحالة الوحيدة التي أجاز فيها اللغويون القدامى إدغام الهمزة بالهمزة إذا كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، وكانتا في "موضع العين، نحو "سأل، ورأس"^(٥)، أما إذا كانتا في "موضع اللام أبدلت ياءً مطلقاً"^(٦)، أما الحالة الثالثة فتكون الهمزتان متحركتين، إذ أبدل بعض أهل التخفيف الهمزة الثانية المتحركة بالفتح إبدالاً جائزاً؛ لأن الهمزة الأولى غالباً ما تكون همزة استفهام مزادة على أصول الكلمة لغاية دلالية، مما لا يتيح لهم إجراء التغيير عليها، كيلا تفقد وظيفتها، وكان أداؤهم لها يجري على قلب الهمزة الثانية مدّة تجانس حركة الحرف الذي قبلها، نحو قوله تعالى (أَأَنْتَ قُلْتَ)^(٧) "أَنْتَ" فلا "يجب فيها الإبدال إذا كانتا مفتوحتين، بل يجوز فيهما التحقيق والإبدال؛ لأن همزة الاستفهام كلمة، والهمزة التي بعدها كلمة أخرى"^(٨).

همزة البديل من إحدى الهمزتين المتجاورتين في كلمتين:

نظر اللغويون القدامى إلى تجاور الهمزتين في كلمتين على أنه مجيء همزة لأمّا للكلمة الأولى، وهمزة أخرى في كلمة ثانية فاءً لها بينهما تجاور مكاني، مما يشكل نوعاً من النّقل، ذلك في حال النطق بهما وصلاً، لا فصلاً، وصنّف اللغويون القدامى هذا السياق اللغوي بأنه أقلّ ثقلاً وصعوبة في النطق من اجتماع الهمزتين في كلمة، مما جعلوا تخفيفه جائزاً لا واجباً كما في

(١) المصدر نفسه، ج٤، ص٢٩٨.

(٢) البقرة، آية ٣٧.

(٣) أبو بكر الأنباري، الابتداء والوقف، ص١٦٦.

(٤) الخوارزمي، التخمير، ج٤، ص٤٦٩.

(٥) حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج٤، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص٧٠٩.

(٦) السيوطي، (عبد الرحمن جلال الدين)، المزهري في علوم اللغة، شرحه وطبعه وصححه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ت. ينظر في: - ابن هشام الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٧٠٥.

(٧) المائدة، آية ٦٦.

(٨) الصبان، الحاشية، ص٢٩٨.

السياق اللغوي الذي تجتمع فيه همزتان في كلمة؛ لأنه يمكن الفصل نطقاً بين الكلمتين المتجاورتين، مما يخفف ذلك من ثقل الهمزتين، كما أن تجاور الهمزتين منح هذا النوع من الهمز سعة في التركيب، إذ جاءتا متفتحتين في الحركة، ومختلفتين أيضاً، مما أدى ذلك إلى تعدد طرائق تعامل اللغويين القدامى مع هذا الهمز، فمنها: تخفيفهما معاً^(١)، أو تحقيق الأولى، وتخفيف الثانية، وعكسه،^(٢) أو تحقيقهما معاً^(٣)، أو الإبدال أو ما يسمى "بين بين" البعيد^(٤)، أو حذف أولى الهمزتين المتفتحتين^(٥).

ونسب سيبويه تخفيف الهمزتين معاً إلى لهجة أهل الحجاز، إذ تُعدّ نمطاً لهجياً خاصاً متسقاً مع عاداتهم اللغوية، من حيث إنهم خففوا الهمزة الواحدة، فهم بالثنتين أخرى وأولى، فأما أهل الحجاز "فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت"^(٦)، وذلك نحو تخفيف قوله تعالى: (اقرأ آية)^(٧) "اقرأ آية"، وذلك بإبدال الهمزة الساكنة ألفاً، وتخفيف الثانية التخفيف القياسي "بين بين". ولتخفيفهما ثلاثة أوجه: "أن تقلب الهمزة الأولى ألفاً، وأن تحذف الثانية وتلقى حركتها على الأولى، وأن تجعلا "بين بين" وهي حجازية"^(٨).

أما في تحقيقهما فتباينت آراء اللغويين القدامى في ذلك، فذكر سيبويه أنه "ليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً"^(٩)، وجعله ابن جني ضعفاً في الكلام وليس لحناً، أما "التقاؤهما على التحقيق من كلمتي تضعيف عندنا، وليس لحناً، نحو "قرأ أبوك"، كما في قوله تعالى: (آمن السقهاء إلا)^(١٠)، فهذا كله جائز عندنا على ضعفه"^(١١). وحجة من حققهما "أن سبب تحقيقهما كونهما بمنزلة باقي الأصوات جارٍ لك جريها على الأصل، وإن شئت خفت، حالها كحال باقي الأصوات"^(١٢).

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥٢. ينظر في: - الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥٢. ينظر في: - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٨.

(٣) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج ٥، ص ٦٨٥.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٣٠٣. ينظر في: - الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٥، ص ٩٥.

(٥) الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٩٥. ينظر في: مكى، الكشف، ج ١، ص ٧٨. - أبي علي الفارسي، الحجة، ج ١، ص ٢٧٢.

(٦) الإسراء، آية ١٤.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥٢.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٢٠.

(٩) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٥٢. ينظر في: - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٨.

(١٠) البقرة، آية ١٣.

(١١) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٤٣.

(١٢) المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٥٩.

أما وجه الإبدال في هذا النوع من الهمز، فذلك على جهة أنهما منفصلتان في النطق، فيجرى الإبدال على الهمزة الثانية؛ وذلك لأن الثانية شكلت ظاهرة الثقل والاستتقال؛ لأنها تقع مكررة، وبها يقع الثقل والاستتقال^(١)، وكذلك لأن هذا النوع من الهمز أكثر ما جاء قبل همزته الأولى حرف ساكن، مما يشكل التخفيف القياسي "بين بين" فيه كراهة صوتية، وهي توالي ساكنين، أو ما يقرب من توالي ساكنين؛ لأن همزة "بين بين" تقرب إلى الساكن، ثم إن "الأولى قبلها ساكن في أكثر من هذا، فلو خففتها لقرب اللفظ من الجمع بين الساكنين"^(٢)، نحو قوله تعالى: (هُؤْلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) ^(٣) "هُؤْلَا إِنْ".

(١) مكّي ، الكشف، ج ١، ص ٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٤.

(٣) البقرة، آية ٣١.

المبحث الثالث: همزة البدل عند اللغويين المحدثين:

لنقل النطق بالهمز قوانين صوتية تنظم عمليات التخلص من هذا الصوت محققاً، غاية التقليل من الجهد العضلي المبذول في إنتاجه، إذ هي قوانين مقصودة، ومستهدفة صوتياً، لا دلاليًا، لا سيما إذا توالى همزتان في كلمة واحدة، مما يجعل هذا التوالي يعمل على زيادة الثقل استتقلاً، مما يحدو الناطق بها بحثاً عن مظاهر يحقق بها السلاسة النطقية، وإيجاد حالات الانسجام الصوتي في بنى الألفاظ المخففة، ولأجل ذلك فإن الغاية لمن خففها تكون طلباً للخفة، وإيثاراً للسهولة في النطق ليس غير، حيث يميل الإنسان "بطبعه في النطق إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، ونطق الهمزة صعب، وهو ناتج عن انحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، مما يؤدي إلى جهد عضلي كبير"^(١). كل ذلك أدى إلى ظهور القوانين الصوتية التي تتدخل في جميع العمليات التبادلية لصوت الهمز، منها: قانون الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، (أو قانون الخفة والسهولة).

وقد وضع الدرس الصوتي الحديث شروطاً لعمل أي قانون صوتي يؤثر في بنية الكلمة غاية إحداث تغيير صوتي فقط، فمن هذه الشروط^(٢): عدم حدوث تشويش للكلمة، وابتعادها كثيراً عن أصلها. وعدم الدخول في ثقل أكبر من الذي فرّ منه. وعدم الوقوع في اللبس. وعدم حرمان الكلمة من صيغة صرفية معينة. ويلحظ هنا "اتفاق الدرس الصوتي الحديث مع ما جاء به علماء القراءات من موانع إجراء البدل على الهمزة الساكنة"^(٣)، كما ذكر اللغويين القدامى ما يقرب من هذا القانون الصوتي في قولهم: "اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّج، ثقلت على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم"^(٤). وعليه، فتكون عملية الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول هدفاً مقصوداً لكل من خفف نطق الهمز، خاصة إذا ما تجاوزتا أو توالتا في كلمة واحدة، غاية استجلاب التناغم الإيقاعي في نسيج الكلمة مقطوعاً، أو البنى الشكلية دون الوقوع في المحاذير التي توقفت عمل أي قانون صوتي يطلب "تيسير النطق، وتسهيله عن طريق تشذيب الصيغ وتهذيبها"^(٥). كما أوجد الدرس الصوتي الحديث قانوناً

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٧٢-٧٣.

(٢) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات اللغة العربية، نحوها وصرفها، ج ٣، ص ١٠٨.

(٣) ينظر في هذه الدراسة في باب "البدل عند القراء"، ص (٨٣).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨. ينظر في:

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٠٦.

- الأستراباذي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٢٣١.

- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٠١.

- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ١٤.

(٥) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ص ٦٣.

صوتياً آخر، تعود إليه فكرة الملامح التطورية التي تصيب بعض الأصوات أو التغيرات الطارئة على بعض الأصوات، والقانون هو: "نسبة التسارع في الكلام في السلسلة الكلامية، إذ هو السبب وراء ظاهرة تطور الصوت أو الانتقال الفونيمي"^(١). كما أوجد الدرس الصوتي الحديث قانوناً صوتياً ثالثاً ذا صلة بمظاهر أداء الهمز مخففاً، أو مسهلاً أو مليناً، وهو قانون وقوع الصوت الواحد بين صوتي مد قصيرين، مما يلزم التخلص منه إما باضمحلاله، أو بضعفه، وإما بانحرافه عن مخرجه، حيث عزا غالب مطلبتي تخفيف الهمز إلى "وقوع الهمزة بين صوتي مد قصيرين، فكان أن خضعت إلى قانون صوتي أطلق عليه: قانون الوقوع بين صوتي مد، إذا وقعا في مد من هذا القبيل يؤدي إلى الاضمحلال أو الضعف أو الانحراف عن مخرجه، فالهمزة صوت انفجاري، فإذا وقع بين صوتي المد، فثمة اختلاف بين أصوات المد التي تعتمد في خروجها على حرية الهواء، أما الهمزة فإنها أثناء النطق بها، وخروجها يتم حبس الهواء حبساً تاماً على هيئة انفجار، ومن أجل هذا التناقض تحاول أصوات المد أن تقلل من حدة هذا الانفجار أو تلغيه إلغاءً تاماً"^(٢).

وتلتقي هذه القوانين الصوتية معاً لتشكل نظرية "السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، التي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام الأصوات الصعبة في لغته بنظائرها السهلة"^(٣).

إذن، فالموضوع الذي شغل النظرية الصرفية العربية هو علاقة الهمز بتلك المصوتات الطوال، حيث اقتضت قواعدهم اعتبار الهمزة صوتاً صحيحاً تارةً، يمتلك موقعاً متغيراً في بنية الكلمة، يتحلى بعلامات الإعراب كغيره من الأصوات، ويؤثر في المستوى الدلالي للفظة، مما يحدث، أحياناً، انزياحاً فيها من جهة الدلالة. واقتضت قواعدهم تارةً أخرى اعتبار الهمزة حرف علة أو شبه علة، لما يصيبه من تغير نطقي طارئ كحروف العلة، كما أسهمت النظرية الصرفية في متابعة موقع الهمز من الكلمة، حيث أنتج الموقع الهمزي قواعد صرفية خاصة، فتطبق على موقع معين دون غيره، وكذا الأمر للحركات القصيرة، إذ احتفت بدور بارز في النظرية الصرفية. وطبقت النظرية الصرفية بدقة جلّ هذه القواعد على مظهر الإبدال، حيث جعلته وجهاً شائعاً من وجوه تخفيف الهمز، إذ أبدلت من الهمزة الموصوفة بالنقل والاستئقال حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها.

(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٦٩.

(٢) مطلبتي، غالب، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤، ص ١٨٠.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٢١٢.

وخالفت النظرية الصوتية الحديثة قواعد إبدال اللغويين القدامى، وأصول علماء القراءات في انتقاء وجود قرابة صوتية بين الهمزة وحروف العلة، سواء على صعيد المخرج أو على صعيد الصفة أو على صعيد الاصطلاح، إذ لم تستخدم النظرية الصوتية اصطلاح الإبدال، كما هو الحال عند علماء القراءات واللغويين القدامى؛ لأنها لم تجد قرابة صوتية بين صوت الهمز و حروف العلة، كي يصار إلى إجراء التباديل الصوتية بينهما، فقد أجمل اللغويون المحدثون الفروق الصوتية بين الهمزة والواو والياء على النحو الآتي^(١): إن المخرجين متباعداً، فالهمزة من الحنجرة مخرجياً، والواو من أقصى اللسان، والياء من وسط اللسان. والملاحم المميزة لصوت الهمزة - عند بعض المحدثين - مهموسة، وعند بعضهم الآخر لا هي مجهورة ولا مهموسة، وحروف العلة مجهورة. والهمزة صوت انفجاري، والحركات انطلاقية لينة. وأخيراً فلصوت الهمزة وجود سياقي وصولي، أي فونوناتيكى فونولوجي، أما الواو والياء فوجودهما في السياق الصوتي انتقالي سياقي فونولوجي، حسب ما تكون ظروف وجودهما في المادة اللغوية.

ولأجل تلك الفروق الصوتية والسياقية حدّد اللغويون المحدثون أسباب خلط النظرية الصرفية بين الهمزة وحروف العلة في الأمور الآتية^(٢): أولاً، التغيير الطارئ الذي يصيب الهمزة جعلهم يعتقدون بالقرابة بينهما، فهي تحذف، وتقلب، وتبدل، شأنها في ذلك شأن حروف العلة، وهذه التغييرات جميعها تغييرات طارئة على بنية اللفظة. ثانياً: زيادة على ذلك أنهم كانوا يظنون أن هناك قراباً مخرجياً بينهما، نظراً لاعتماد النظرية الصرفية على الملاحظة التأملية في تحليل الظواهر الصوتية والصرفية، مما جعل السماع والقياس، والحمل على المشابهة أو التوهم إجراءات شائعة أثناء تطبيق قواعدها. ثالثاً: إن الرسم الكتابي للهمزة جعلهم يظنون أنها شبيهة بحروف العلة، أو "الحركات، أو أنصاف الحركات"؛ لأن الإبدال فيها يدبر (يكتب) الحروف

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٢. ينظر في:

- مطلبى، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ٧٣.
 - شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٤٨.
 - بشر، كمال، علم اللغة العام الأصوات، ص ١١١، ١٤٢.
 - عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٥٧.
- (٢) استنتجت هذه الأسباب من:
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٧٢.
 - الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٥٣.
 - ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن) (٥٩٧ - ٦٦٦هـ)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الحواري، وعبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧١م، ج ٦، ص ٥.
 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ٨.
 - ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ١، ص ٣٢٠.

التي تبدل الهمزة إليها، فالهمزة المبدلة ألفا تكتب ألفا، والهمزة المبدلة واوا تكتب واوا، والهمزة المبدلة ياء تكتب ياء.

ولعله من المفيد التنويه إلى أن فكرة القرابة الصوتية بين العمليات التبادلية بين الأصوات كان لها عين أثر -ولو من بعيد- في بعض علل القدامى، وقواعدهم الصرفية، حيث أشار إلى ذلك أبو زكريا الفراء فيما ذكره السيرافي في قوله "إنما يُعلم ما تناسب من حروف العلة، أن يبدل الحرف من أخيه، ويكون معه في قافية واحدة، مثل "مدح" "مده"، والنون والميم في قافية واحدة، وكذلك الهمزة والعين، مثل "استأديت، استعديت"، وهذا كثير، يبدل الحرف من أخيه، فيدغم فيه إذا "قرب ذلك القرب"^(١)، إلا أن الفراء تحدث عن العلاقة الصوتية التي تشترط في إجراء الإبدال الصرفي، وليس الإبدال الصوتي الذي تعنيه النظرية الصوتية، وهو ما أطلق عليه -وفقاً لقواعدهم- الإبدال الواجب أو الجائز أو الشاذ أو النادر، ولأجل ذلك كانت محصلة نتائج النظرية الصوتية تتلخص في رفض اصطلاح البديل أو الإبدال للتعبير عن تلك العمليات التبادلية لصور الهمزة في السياق الصوتي في المادة اللغوية، إذ رأوا أن ليس هناك ما يُسمى إبدالاً للهمزة، وإنما هو باب صوتي تسقط فيه الهمزة أو تحذف بتدخل مباشر للقوانين الصوتية السابقة التي تنشأ الخفة والسهولة والاقتصاد في الجهد المبذول، فكان اصطلاحهم يتفق مع إجراءاتهم الصوتية التي فسروا بها العمليات التبادلية لصوت الهمز، ويتفق مع نتائجهم الصوتية التي تبين أنه لا وجود لعلاقة صوتية بينه وبين حروف العلة، مما جعلهم يستخدمون اصطلاح التعويض بدلاً من الإبدال، إذ لا يشترط في إجراء التعويض وجود هذه العلاقات الصوتية بين الأصوات الطارئ عليها التغيير، أو التأثير، ولذلك فإن التعويض لا يُعدّ إبدالاً؛ لأنه "لا قرابة صوتية بين الهمزة من جهة، وبين الواو والياء والألف من جهة أخرى"^(٢)، وقد جعله صاحب جعفر من "الإبدال السماعي الذي لا يقاس عليه"^(٣).

(١) السيرافي (أبو سعيد) الحسن بن عبيدالله، (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيويوه، مخطوط بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ١٠٢٩٦/ف، مصور من دار الكتب المصرية، رقم ١٣٧، نحو، ٢/ق، ٥٣ب، ق ٥٤، ج ٢، ص ١٣٦. ينظر في:

- ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة، ج ٢، ص ١٧٣.

- ابن جنى، الخصائص، ج ٢، ص ٨٢.

(٢) ينظر في :- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٤٠.

(٣) ينظر في :- أبي جناح، صاحب جعفر، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، ص ١٦.

اصطلاح الحذف والتعويض عند اللغويين المحدثين:

أرجع التفسير الصوتي جميع مظاهر إبدال الهمز إلى ظاهرتين صوتيتين تمثلان عماد درس الصوتي الحديث، وهما: المماثلة الصوتية والمخالفة، اللتان يلزمهما إجراءات صوتية مختلفة، منها: الحذف والتعويض بإشباع الحركة، أو بالانزلاق الحركي، أو التضعيف، أو التعويض التثغيمي (أو الإيقاعي). ويرى اللغويون المحدثون أن الهمزة الساكنة سقطت أو حذفت من بنية الكلمة بفعل قانون الاقتصاد في الجهد المبذول، وكثرة الاستعمال المتمثل بقانون نسبة التسارع في السلسلة الكلامية، وقانون وقوع الهمزة بين حركتين — طلباً للخفة والسهولة في الأداء الكلامي، مما يلزم ذلك التعويض عنها خشية حدوث تشويش في بنية الكلمة، أو خلل في الصيغة، أو انحراف في وجهة الدلالة، ولذلك فإن (الألف) المبدلة في قواعد القدامى هي الفتحة الطويلة المعوض بها عن الهمزة المحذوفة — بوسائل صوتية محددة — من السلسلة الكلامية في السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة ساكنة وقبلها حركة قصيرة "الفتحة"، وكذلك (الواو) المبدلة في قواعد القدامى هي الحركة الطويلة المعوض بها عن سقوط الهمزة في السياق الذي تكون فيه الهمزة ساكنة وقبلها حركة قصيرة "الضمة"، وكما أن (الياء) المبدلة في قواعدهم هي الحركة الطويلة المعوض بها عن سقوط الهمزة في السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة الساكنة مسبوقه بحركة قصيرة وهي الكسرة، وإلى ذلك أشار تمام حسان بقوله "فالألف معوضة عن الهمزة الساكنة الساقطة المفتوح ما قبلها، والواو معوضة عن الهمزة الساكنة الساقطة المضموم ما قبلها، وكذلك الياء معوضة عن الهمزة الساكنة الساقطة المكسور ما قبلها"^(١)؛ لأن الألف من إشباع الفتحة، والياء من إشباع الكسرة، والواو من إشباع الضمة. وعليه، فإن حروف العلة الطوال المشبعة من حركاتها القصار ليست من باب الإبدال، بل هي من باب التعويض عن سقوط الهمزة الساكنة في هذا السياق، وفي كل السياقات الصوتية التي ترد فيها الهمزة مخففة بالإبدال في قواعد القدامى، ويفسر هذا التخفيف القانون الفونولوجي الذي يرى أن "كل همزة ساكنة تصبح ياءً في الموقع الذي تسبق فيه الكسرة، وواواً في الموقع الذي تسبق فيه الضمة، وألفاً في الموقع الذي تسبق فيه الفتحة"^(٢).

(١) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٠.

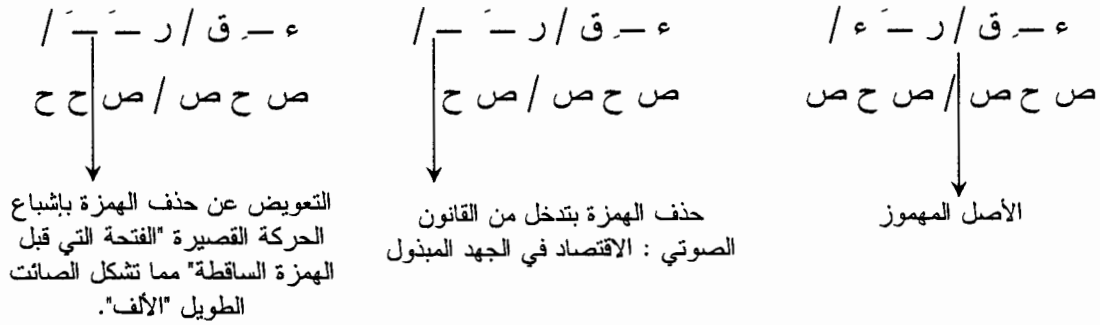
(٢) بني ياسين، عبيد نواف، الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م، ص ٧٣.

العبارات الواصفة لاصطلاح حذف الهمز والتعويض عنه عند اللغويين المحدثين:

أولاً: إشباع حركة ما قبل الهمزة المحذوفة:

بعد حذف الهمزة الساكنة يتم التعويض عنها بإشباع الحركة، نحو تخفيف لفظة اقرأ "اقرأ"، بتدخل من "قانون السهولة والتيسير، والاقتصاد في الجهد، ثم أن يعوض عنها بإشباع الحركة التي قبلها، وهي فتحة الراء في تخفيف اقرأ"^(١).

التمثيل الصوتي لهذا الأداء:



ويمكن تمثيل هذا الأداء وفقاً للإجراءات الألسنية، في المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: البنية العميقة: عبارة عن سياق صوتي فيه همزة ساكنة وقبلها مصوت قصير "اقرأ".

المرحلة الثانية: البنية قبل السطحية: سقوط الهمزة الساكنة بتدخل من قانون الاقتصاد في الجهد، وتكتب "أقر".

المرحلة الثالثة: البنية السطحية: وجود فجوة في بنية اللفظة؛ مما يلزم التعويض عن سقوط الهمزة لسد هذه الفجوة بإشباع المصوت القصير الذي يسبق موقع الهمزة المحذوفة، مما يصبح صائناً طويلاً، وتكتب "اقرأ".

ويلحظ من تطبيق هذا القانون الصوتي :

أولاً: ينتج عن سقوط الهمزة الساكنة في هذا السياق الصوتي من الهمز وجود فجوة صوتية في بنية اللفظة أو نقص في عدد مقاطع اللفظة، أو تشويش في جهة الدلالة أو المعنى، وذلك بين

(١) ينظر في: - البدرابي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، كتاب في علم الفونولوجيا العربية، وعلم تفاعل الأصوات العربية، ص ٣٠٢.

الصوت الذي يسبق موقع الهمزة المحذوفة وموقعها، مما يلزم التعويض عن مكانها "بمد حركة الصامت الذي قبلها"^(١).

ثانياً: إن الألف والواو المدية والياء المدية التي تم التعويض بها عن سقوط الهمزة الساكنة، التي تكتب في الألفاظ المحذوفة منها همزتها الساكنة، كما في ألف "راس"، وواو "بوس"، وياء "بير"، ليست متكافئة للهمزة التي كانت قبل التخفيف، نحو "رأس" و "بؤس" و "بئر"، ولكنها في حال كتابتها مخففة هي من إشباع حركة الحرف الذي يسبق الهمزة، مما يؤول إشباعها إلى إحالتها فتحة طويلة، أو ضمة طويلة، أو كسرة طويلة، محققة بذلك الانسجام في البنية، والخفة في النطق.

ثالثاً: حدوث هذا الإجراء الصوتي على الهمزة الساكنة بتأثير من ظاهرة المماثلة التي تكون من نوع: المماثلة بين صوت وحركة، لأن الحركة اللينة سهلة الأداء والنطق، والهمزة صوت صعب يحتاج إلى جهد عضلي كبير. لذا، فالانتقال من صوت لين انطلاقي إلى صوت انفجاري شديد يمثل تناقضاً، ويشكل صعوبة وثقلاً، مما أوجب تدخل قانون الخفة والسهولة، والاقتصاد في الجهد العضلي لإزالة الثقل، فالمماثلة التي "تعني بها في هذا السياق كائنة في هذا السياق بين الصوامت والحركات، وذلك بأن يقلب الصامت إلى حركة، بتأثير حركة سابقة أو لاحقة، أو بالعكس"^(٢)، ومثال ذلك قراءة "الدُّنْب، وبئر، ومُؤَصِّدَة بلا همز جميعاً، إذ روى مكي عن الكسائي أنه خفف الهمزة على لغة من قال لا أصل له في الهمز"^(٣). ولذلك فالهمزة "تصبح هنا ياءً في الموقع الذي تسبق فيه الكسرة، وهي مماثلة تقديمية مباشرة"^(٤)، كما أرجع اللغويون المحدثون الخفة التي حدثت على هذه اللفظة إلى ظاهرة النبر، حيث عرفوه بأنه "إشباع مقطع من المقاطع، وذلك بزيادة إيقاعه الموسيقي أو مداه أو شدته، وهو -عند المستشرقين- يقع على المقطع الأول إذا خلت المقاطع الأخيرة منه"^(٥)، ويربط القدامى بين الهمز والنبر بارتفاع الصوت؛ وذلك "لأن النبر هو الارتفاع"^(٦)، أما اصطلاحاً عند المحدثين فهو "علو في بعض مقاطع الكلمة بالقياس إلى المقاطع الأخرى، ويكون مصحوباً أحياناً بارتفاع درجة الصوت، مما ينتج عن هذا العلو زيادة اندماج الهواء الخارج من الرئتين، مما

(١) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٤١.

(٢) بني ياسين، عبيد، الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م، ص ٧٧.

(٣) مكي، الكشف، ج ١، ص ٨٣. ينظر في:

- ابن خالويه، الحجة، ج ١، ص ٢٧٢.

(٤) بني ياسين، عبيد، الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، رسالة ماجستير، ص ٧٣.

(٥) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٠.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ن ب ر".

يترتب عليه النشاط العضلي في الحنجرة، عند نطق المقطع المنبور^(١)، ولعل القدماء أرادوا بالنبر "تلك العملية النطقية التي مصدرها الحنجرة، حيث تتوتر عضلاتها توتراً شديداً، وهذه الظاهرة التي يمكن أن نطلق عليها اصطلاح التهميز"^(٢).

ولذلك نظراً لشدة التقارب في الجهد العضلي اللازم لإخراج المقطع المنبور جعلوا الهمز نوعاً من النبر "يخضع إلى رغبات المتكلمين، ومهمته الوظيفية التطويل والتمديد للصائت القصير الذي يقع قبلها على الصامت، لأن مهام الضغط والتهت اللذين في الهمزة مكافئان من حيث الدلالة للنبر"^(٣).

وقد ذكر عبد الصبور شاهين أن ثمة صوراً مختلفة للنبر في لهجات القبائل العربية، وذلك عندما تأمل في صورتين مختلفتين للألفاظ: المهموزة، وغير المهموزة في الكلمة الواحدة، حيث خرج بخلاصة مؤداها "أن ثمة صورتين متقابلتين لسلوك كل من الشعبين: شعب تميم، وشعب الحجاز، إذ أصبح مسلماً أن نبر تميم كان نبراً توترياً همزياً، وأن نبر حاضرة الحجاز كان في الغالب نبر الطول"^(٤).

وبناءً على التعريفات الاصطلاحية للنبر، فإن لفظة "رأس"، إذا ما نطقت محققة همزتها فإنها منبورة نبراً توترياً، لأن صوت الهمز صوت توتري، أما في حالة سقوط الهمزة والتعويض عنها بإشباع حركة ما قبلها فنكون قد نقلنا صورة النبر من نبر توتري همزي إلى نبر الطول. وقد فسر غالب مطلبي مقصود عبد الصبور شاهين في نبر الطول بقوله: "نبر الطول هو النبر الكمي، وأهل الحجاز كانوا يعنون بالنبر الكمي، ونبر الارتفاع بالصوت، وهذا ما يفسر احتفاظهما بأصوات المد، وكرهت بقاء الهمزة"^(٥)، ولذلك يرى اللغويون المحدثون أن ما حدث في "نبر"، وما شاكلها، ليس إبدالاً، لأنهم لا يرون وجود علاقة صوتية بين الهمزة والياء، والحال نفسه مع الواو أو الألف، إنما هو "عدول بعض العرب عن النبر الهمزي إلى نبر الطول"^(٦)، وكذلك فإن نبر الطول الذي يقع على المقطع الأول "بي" من لفظة "بير" هو تعويض عن موقع الهمزة المنبور والمحذوف، ليحقق هذا التعويض الموقعي بوساطة نبر الطول هدفين

(١) عبده، داود، دراسات في علم الأصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت، ص ١٠٤.

(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٠٠.

(٣) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٩٠.

(٤) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٩.

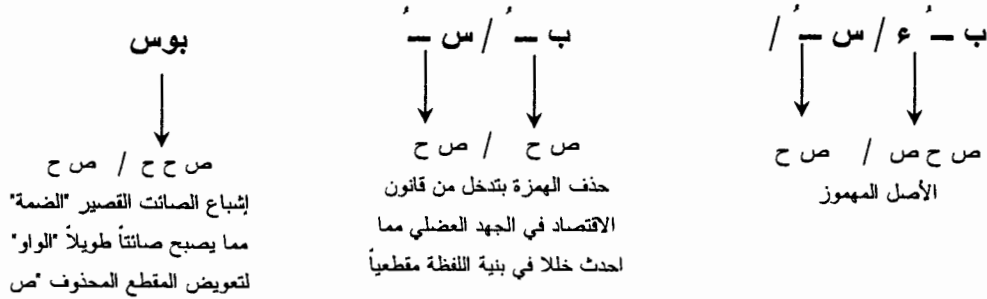
(٥) مطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، ص ١٨١.

(٦) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٩.

هما^(١)، الأول: نبر المقطع نفسه بطوله. والثاني: الاحتفاظ بالإيقاع المقطعي، أي زنة الكلمة، كما لو كانت مهموزة. ولذلك فإن اصطلاح إبدال الهمز في النظر اللغوي الحديث حذف للهمز وتعويض عنه بنبر الطول.

وعرف الدرس الصوتي الحديث المقطع بأنه "مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة، فمن المعلوم أن الصوامت تمثل دائماً القواعد، وأن الحركات تمثل القمة حيث كانت أعلى الأصوات درجة في الإسماع"^(٢)، كما عرفه بأنه "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت غلقاً كاملاً أو جزئياً، فهو إذن أبسط وحدة نطقية"^(٣)، أو "تتابع من الأصوات الكلامية له حد أعلى أو قمة إسماعية طبيعية، تقع بين حدين أدنيين من الإسماع، فالقمة أو المصوت يلتقي مصوتاً آخر في الكلام"^(٤).

ونمثل على حذف الهمزة والتعويض عنها بتغيير صورة المقطع صوتياً في تخفيف لفظه "بؤس" على النحو الآتي:



ثانياً: حذف الهمزة والتعويض عنها بمطل الحركة:

إن قانون الاقتصاد في الجهد العضلي الذي يؤثر في أداء الناطقين بالهمزة لا يتدخل في تغيير كمية المقطع في هذا السياق الصوتي، إنما يحول هذا القانون الصوتي صورة المقطع من الانغلاق إلى الانفتاح، مما يتولد عن هذا التحول الخفة والسهولة في نطق المقاطع المنبورة، فهو يبقى مقطعاً منبوراً إلا أنه من نوع آخر، وهو نبر الطول.

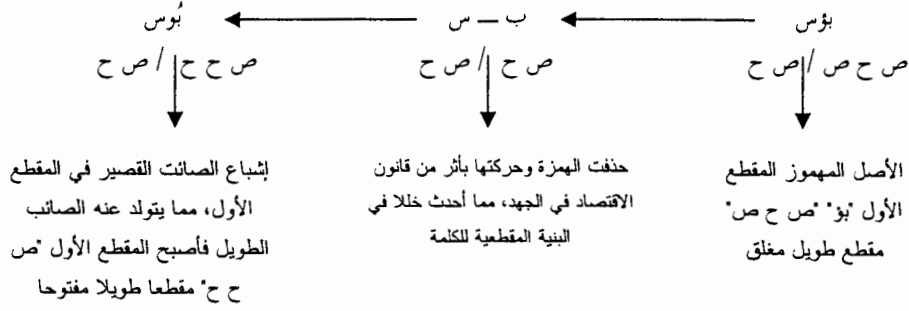
(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٩.

(٢) ينظر في: - شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٥٧.

(٣) البدرابي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، كتاب في علم الفونولوجيا وعلم تفاعل الأصوات العربية، ص ٧٧.

(٤) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٤١.

نمثل مقطعيًا على ما حدث من تغيير على نوع المقطع في لفظة "بؤس" على النحو الآتي:



ويلحظ هنا أن كمية المقطعين بقيت كما هي دون تغيير، فالمقطع المنبور بالهمز طويل، وكذلك المقطع الجديد المنبور بنبر الطول طويل أيضا، ولكنه مقطع مفتوح بعد أن كان مغلقا، مما ترتب على "سقوط هذه الهمزة انفتاح المقطع بعد أن كان مغلقا"^(١).

ووجه الخفة في المقطع الطويل المفتوح بادٍ في امتداد الفترة الزمنية الفاصلة، بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، حيث تزداد هذه الفترة الزمنية مما يؤول إلى "أن النطق بالمقطع الطويل المفتوح أسهل نطقاً من المقطع الطويل المغلق"^(٢).

ثالثا: حذف الهمزة وإحلال حرف علة محلها:

وظف بعض اللغويين المحدثين هذه العبارة الواصفة في السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة ساكنة حيث وقعت بعد كسر، نحو قوله تعالى: (الَّذِي أَوْثَقْنَا)^(٣)، حيث تكون الحركة في كلمة سابقة، وهي الكسرة الطويلة "الياء" وقعت بعد ضم، نحو قوله تعالى: (وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْتِنَا لِي^(٤))، وبعد فتح نحو قوله تعالى: (الْهُدَى ائْتِنَا)^(٥)، حيث أبدلت النظرية الصرفية همزات هذه السياقات الصوتية حرف مدٍ جانبا للحركة السابقة، فإن كانت فتحا أبدلت ألفا، وإن كانت كسرا أبدلت ياء، وإن كان ضمّا أبدلت واوا، لأن الحرف المبدل يكون جانبا لحركة الحرف الذي قبل الهمزة.

أما التفسير الصوتي لهذا الأداء فهو "إحلال صوت لين محل الهمزة، فإذا كانت مفتوحة يحل صوت الألف مكانها، وإذا كانت مكسورة يحل صوت الياء مكانها، وإذا كانت مضمومة

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٩٢.

(٢) مخلوف، أحمد طالب، وجوه في درس الصوتي من كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٤٦.

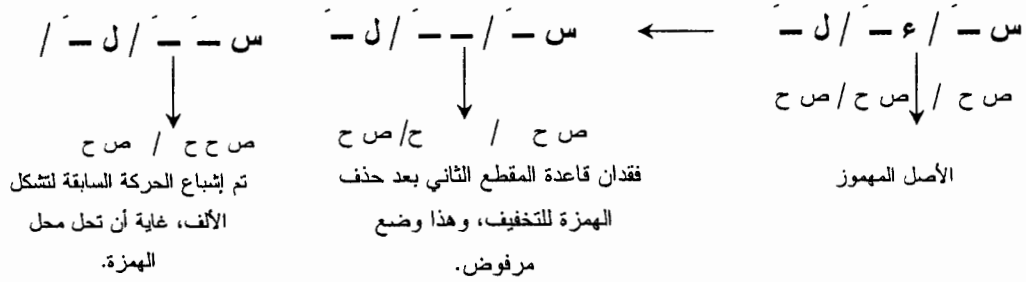
(٣) البقرة، آية ٢٨٣.

(٤) التوبة، آية ٤٩.

(٥) الأنعام، آية ٧١.

يحل صوت الواو مكانها"^(١). ويلحظ هنا التركيز على النتيجة وهي: ذهاب صوت من موقعه ومجيء صوت آخر ليحل محله إذ فيه الخفة والسهولة دون ذكر التفاصيل الصوتية للوصول إليها.

التمثيل المقطعي لما حدث للفظـة "سأل"، وفقاً لهذا الأداء:

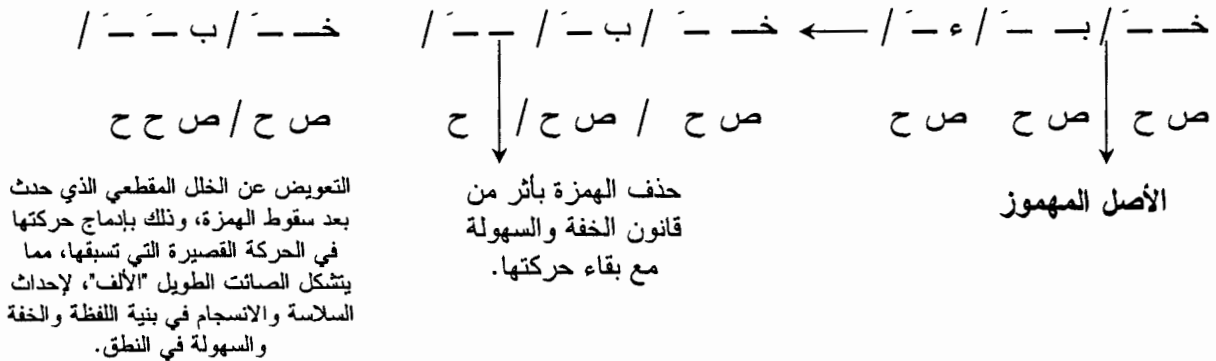


فوجه التخفيف هنا بادٍ في تقليل عدد المقاطع، فبعد أن كانت ثلاثة مقاطع أصبحت بعد الحذف والتعويض بإطالة الحركة السابقة — مقطعين.

رابعاً: التعويض عن حذف الهمزة بإدماج حركتها في حركة ما قبلها:

استخدم اللغويون المحدثون هذه العبارة الواصفة للتعبير عن اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها في السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة مسبوقه بحركة مماثلة لحركتها، حيث يؤدي قانون الاقتصاد في الجهد العضلي وقانون وقوع الهمزة بين صوتي مد قصيرين إلى حذف الهمزة مع الإبقاء على حركتها، ليعوّض عن موقع الهمزة المحذوفة بإدماج الحركتين القصيرتين معاً، فيتولد عن ذلك الصائت الطويل.

التمثيل الصوتي لما حدث في لفظـة "خبأ" ذلك:



(١) محيسن، محمد سالم، القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤م، ص ١١٦.

وبناء عليه، تسقط الهمزة وتبقى حركتها في هذا السياق الصوتي الذي تكون فيه حركة الهمزة مماثلة لحركة ما قبلها، مما يؤدي إلى التقاء حركتين متشابهتين، وهو سياق صوتي مرفوض في قوانين العربية، مما يلزم الفصل بينهما، وذلك بإحالة الحركة القصيرة حركة طويلة، "بإدماجها مع حركة الهمزة المتبقية"^(١)، أو بإشباعها أو بمطالها، مما ينتج عن ذلك تشكل الأصوات السهلة، عن طريق تطويل المقطع السابق للهمزة الساقطة مما يؤول إلى الانسجام المقطعي، والخفة والسهولة في نطق اللفظة؛ لأن "إطالة الحركة تجعل المقطع منبوراً"^(٢)، ولكنه نبر من نوع آخر، وهو نبر الطول؛ لأن في نبر الطول تدرج في السلسلة الكلامية، وتوسيع لجهاز التصويت، وامتداد للفترة الزمنية، مما يحدث تلوينات أدائية متدرجة في نطق هذا المقطع.

خامسا: التعويض عن حذف الهمزة بالانزلاق الحركي :

استخدم اللغويون المحدثون هذه العبارة الواصفة للتعبير عن اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها في السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة محركة بحركة تغاير حركة ما قبلها، حيث تحذف فيه الهمزة، مع بقاء حركتها، بما يؤول إلى التقاء حركتين، لا يمكن التعويض عن الهمزة بالإشباع أو المطل أو الإدماج؛ لأن الحركتين مختلفتان، نحو لفظة "مِئْر"، أو "سُئِل"، مما يلزم وسيلة صوتية أخرى تحقق الانسجام الإيقاعي، والسلاسة في بنية اللفظة، والخفة والسهولة في نطقها، ويتم ذلك عن طريق الانتقال الصوتي السريع بين الحركة الأولى والحركة الثانية، إذ بالتقائهما تشكل ما يعرف بالمزدوج، وهو مرفوض في القوانين الصوتية، مما يلزم التخلص منه بانزلاق حركي، فيتولد عنه شبه صائت أو شبه صامت، لأنه يتشكل من حركة طويلة مع حركة قصيرة، نحو تخفيف "مِئْر"، "مِير" تحذف الهمزة ويعوض عنها بانزلاق حركي في السياقات الصوتية الآتية:

أولاً: إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة، فإنه يتم إبدالها مع الضم وواو، ومع الكسر ياء، وذلك في قولك جُون "جُون"، بواو خالصة، وفي "مِئْر" "مِير"، ياء خالصة، ويعزو ابن يعيش السبب إلى "أن الهمزة المفتوحة لو جعلتها "بين بين" وقبلها ضمة أو كسرة، لنحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً أو مكسوراً، بل ذلك محال، فلذلك عدلوا إلى القلب"^(٣). لكن التفسير الصوتي لهذا السياق يرفض أن يكون

(١) ينظر في: - شاهين، عبد الصبور، في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٣.

(٢) استيتية، سمير، الأصوات اللغوية، ص ٢٨٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١١٢. ينظر في: - مكي، الكشف، ج ١، ص ١٠٥.

التخفيف إبدالاً، بل يفسره وفقاً لقوانينه بأنه إسقاط للهمزة مخلفة وراءها حركتها، مما أدى إلى النقاء الحركتين، وهما الصائتان المختلفان : حركة الهمزة وحركة ما قبلها، وهو في التفسير الصرفي لا يتفق مع النظام المقطعي العربي، ولذلك عدلوا عن التخفيف القياسي لها بأن أبدلوا الهمزة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها، إلا أنه في الدرس الصوتي مرفوض، إذ حذفوا الهمزة وعودوا عن موقعها، ولكن التعويض -هنا- يختلف عن تعويض الهمزة التي تكون في موقع سياقي متحركة بحركة مماثلة لحركة ما قبلها، حيث أشبعت فيه الحركة الأولى، فتشكل من ذلك صائت طويل، ولكن السياق الصوتي -هنا- مختلف؛ لأن حركة الهمزة الفتحة، وحركة ما قبلها الضمة أو الكسرة، مما لا يمكن التخلي عن حركتها، فتشكل من هذا التجاور المزدوج الصوتي الذي يتكون من ضمة قصيرة وفتحة قصيرة، أو كسرة قصيرة وفتحة قصيرة، مما يلزم انتقالاً صوتية سريعة بينهما، يتولد منها شبه صائت يتكون من صائت طويل مع حركة قصيرة مغايرة (كالياء) مع الفتحة، أو الواو مع الفتحة". ويمثل لذلك بما حدث من تخفيف قوله تعالى: (يُؤَاخِذُ) ^(١) وفقاً للإجراءات الألسنية عبر المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: البنية العميقة للفظة عبارة عن: همزة مفتوحة مسبوقة بضمة "يؤاخذ"، وهي الأصل المهموز.

المرحلة الثانية: البنية قبل السطحية، حذف الهمزة مع الإبقاء على حركتها، وذلك بأثر مباشر من قانون الخفة والسهولة، والاقتصاد في الجهد العضلي، فتصبح اللفظة "ياخذ".

المرحلة الثالثة: البنية السطحية، حدوث انزلاق حركي بين عنصري المزدوج مما يؤدي إلى تشكل شبه الصائت (الواو) مع الفتحة القصيرة، فتصبح اللفظة "يؤاخذ".

ووصف الدرس الصوتي الحديث كيفية تشكل شبه الصائت في هذا السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة مفتوحة مسبوقة بكسرة بأنه "عندما تبدأ الأعضاء بتكوين صائت ضعيف "الكسرة مثلاً"، ثم تنتقل بسرعة إلى صائت آخر أكثر بروزاً، إذ لا يدوم طول الصائت الأول زمناً ملحوظاً"^(٢).

(١) النحل، آية ٦١.

(٢) السمران، محمود، علم اللغة، ص ١٧٩-١٨٠. ينظر في: بشر، كمال، علم اللغة العام، ص ١٣٢.

إذا، فالانتقال من حركة قصيرة إلى حركة قصيرة أخرى يشكل أشباه الصوائت، فالياء تتكون من تتابع الكسرة والفتحة، والواو تتكون من الانتقال من الفتحة إلى الضمة، أو يمكن أن تتشكل الواو من تتابع الضمة والفتحة، أو تتابع الفتحة والضمة، كما يمكن أن تتشكل الياء من تتابع أي حركة مع الكسرة، سواء أكانت الكسرة سابقة أو متأخرة، فيما يُسمى بالانزلاق الحركي^(١). قد يكون النطق بالحركة المزدوجة صعباً وفيه ثقل، الأمر الذي يجعل الهمز أكثر تحقيقاً للخفة من الحركة المزدوجة، ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: (حَمِيَّة) ^(٢)، إذ قرأ "ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر "حامية" أي حارة من الحرارة، وفي حين قرأ الباقر، "في عين حمئة" مهموزة^(٣)، والحماة: "الطين النتن المتغير اللون والطعام"^(٤)، حيث فسر ابن زنجلة هذا الأداء تفسيراً دلاليًا بقوله "أنها جاءت من معنى الطين والحماة"^(٥)، وهذا ما ذهب إليه مكي أيضاً^(٦). وإذا كان التفسير الدلالي الذي جاء به اللغويون القدامى مقبولاً، فإن الدرس الصوتي الحديث قد اتجه بالتفسير الصوتي إلى منحى آخر، ذلك أنها من "حمية"، حيث تشكلت الحركة المزدوجة، وهي "الياء والفتحة"، ثم سقطت شبه الحركة "الياء"، فالتقت حركتان هما الفتح والكسر، وهذا الوضع مكروه في العربية، فأجري التعويض عن شبه الحركة المحذوفة بالهمزة بين الحركتين، غاية التخلص من هذا السياق المستقل، مما يشير إلى أن التعويض قد يكون فراراً من الهمزة إلى الحركة المزدوجة، أو العكس، من الحركة المزدوجة إلى الهمزة، لأنها تصبح أخف نطقاً من نطق الحركة المزدوجة في مثل هذا السياق الصوتي.

ثانياً: إذا كانت الهمزة مضمومة أو مكسورة وتحرك ما قبلها بأي حركة، نحو "الصابئون" و" يستهزئون" و" سئل". فإن اللغويين القدامى أجروا عليها أداء همزة "بين بين"، وأداء همزة البديل.، ويلحظ أن الدرس الصوتي الحديث قد درس السياق الصوتي الذي ترد فيه الهمزة مضمومة وما قبلها مكسور دراسة صوتية بعيدة عن إجراءات اللغويين القدامى الصرفية القائمة على فكرة قبول النظام المقطعي للفظة أو عدم قبوله بعد أداء التخفيف، من مثل استكراههم المقاطع التي تلتقي فيها حركتان مختلفتان في سياق لغوي واحد، أو يلتقي فيها ساكنان، الأمر الذي أفضى إلى ظهور أدائين لهذين السياقين عند اللغويين القدامى، وهما: همزة "بين بين"

(١) الشايب، فوزي، أثر لقوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٥٩-٤٦٠.

(٢) الكهف، آية ٨٦.

(٣) ابن زنجلة، الحجة ص ٤٢٧. ينظر في: - مكي، الكشف، ج ٢، ص ٧٢.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ح م أ".

(٥) ابن زنجلة، الحجة، ص ٤٢٧.

(٦) مكي، الكشف، ج ٢، ص ٧٣.

المشهور، وهمزة "بين بين" البعيد، فحاول الدرس الصوتي الحديث أن يبحث عن تفسير صوتي لهذين الأدائين، وذلك على النحو الآتي:

التفسير اللساني: تمت التغيرات الصوتية في السياق اللغوي الذي يتكون من همزة مضمومة وما قبلها مكسور عبر المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: البنية العميقة، وهي عبارة عن سياق لغوي يتكون من همزة مضمومة وما قبلها مكسور، نحو: " يستهزون".

المرحلة الثانية: ما قبل السطحية: تم في هذه المرحلة حذف الهمزة بأثر من قانون الخفة والسهولة، ومن قانون وقوع الهمزة بين صوتي مد، مما أدى ذلك إلى التقاء ضمة طويلة وكسرة قصيرة، وهو التقاء مستقل ومكروه، " يستهزون".

المرحلة الثالثة: البنية السطحية، حيث تم فيها التخلص من هذا الالتقاء المستقل بين صوتي المد عن طريق إحداث انزلاق حركي بينهما مما أفضى إلى إنتاج الواو؛ لأن أعضاء النطق تأخذ وضعها المناسب لنطق الضمة القصيرة، ثم تترك هذا الموضع بسرعة ملحوظة، دون أن يؤكد هذا الانزلاق، إلى موضع نطق الكسرة القصيرة، ثم يستتبع ذلك بضم الشفتين لتصوير النطق بهمزة "بين بين" المختلصة، وإلى ذلك أشار عبد الصبور شاهين في قوله: "سمعنا القراء، وحاولنا مجاراتهم في نطقهم، ونجزم أن الناتج من ازدواج الحركة واوا لا ياء، وإن القارئ غير حريص على ذلك، إنما ينطق بكسرة إثر ضمة على ما سبق، محاولاً تصوير ما يسمّى بالاختلاس"^(١). ووصف اللغويون المحدثون أداء هذا الانتقال الصوتي بين صوتي المد في قولهم: "إن الياء تتكون بأن تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى بسرعة ملحوظة، أما الواو فتتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنوع من الضمة، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى، فتتضم الشفتان"^(٢).

وبناء على ما سبق، فإن الدرس الصوتي الحديث فسر ما ذكره الأخفش في تخفيف هذا السياق اللغوي "بين بين" المشهور، أو "بين بين" البعيد - على النحو الآتي:

(١) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٧م، ص ١٧٠.

(٢) بشر، كمال، علم اللغة العام، ص ١٣٣، ينظر في:

- السمران، محمود، علم اللغة، ص ١٨٠

- شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٧٣

التفسير الصوتي:

الطريقة الأولى صوتياً: "بين الهمزة والواو" على حسب حركتها.

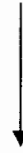
يستَهزون



يستَهزُون



يستَهزئون



يلزم إحداث وقفة صوتية خفيفة تنغيمية
للفصل بين هذا الالتقاء مما يمثل ذلك
أداء عدم تأكيد الانزلاق الحركي بين

حذفت الهمزة وبقيت حركتها فالتقت
حركتان في سياق لغوي واحد، وهو أمر
مستقل

الكلمة المهموزة على الأصل

وعليه، تكون همزة "بين بين" المشهور من وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث عبارة عن سقوط
الهمزة وإحداث تعويض صوتي عنها بعدم تأكيد الانزلاق الحركي بين صوتي المد، وذلك عن
طريق إحداث وقفة صوتية سريعة بين صوتي المد لإنتاج صوت الواو مع الكسرة القصيرة.

الطريقة الثانية صوتياً: "بين الهمزة والياء" على حسب حركة ما قبلها.

تمائل هذه التأدية أداء همزة البديل؛ لأنها تبديل الهمزة فيها حرف مد مجانسا لحركة ما قبل
الهمزة، وذلك عن طريق إسقاط الهمزة من السياق اللغوي، وإحداث تأكيد للانزلاق الحركي بين
صوتي المد، على النحو الآتي:

يستَهزيون



يستَهزُون



يستَهزئون



تأكيد الانزلاق الحركي مما يتولد عنه
شبه الصامت (الياء مع الضمة)

سقوط الهمزة وبقاء حركتها

الأصل المهموز

وجملة القول، يظهر — لنا — أن اللغة العربية تميل إلى التخلص من النقاء حركة مع حركة
أخرى بعد سقوط الهمزة من السياق اللغوي عن طريق عدم تأكيد الانزلاق الحركي بينهما

للتعبير عن اصطلاح همزة "بين بين" المشهور،، أو عن طريق تأكيد ذلك الانزلاق للتعبير عن اصطلاح همزة "بين بين" البعيد الذي يماثل اصطلاح همزة البدل، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق الخفة والسهولة في نطق هذا السياق اللغوي.

سادساً: التعويض عن حذف الهمزة بالتضعيف:

استخدم اللغويون المحدثون هذه العبارة واصفة للتعبير عن اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها بالإدغام عند اصطلاح اللغويين القدامى، فقد عدّ اللغويون القدامى الواو والياء حرفي مد، فأطلقوا عليهما اصطلاح الواو أو الياء المديتين، في حين أطلق المحدثون عليهما الحركات الطويلة، ولذلك فإنهم تعاملوا مع هذا السياق الصوتي على أنه من باب التقاء حركة مع حركة، مما يوجب إسقاط الهمزة والتعويض عنها، أما اللغويون القدامى فإنهم ربما اكتفوا بالناحية الصرفية في التعامل مع هذه المسألة، إذ لا نجد في إنتاجهم اللغوي مصطلحات صوتية كالمساكن الطويل أو القصير، بل ذكروا التضعيف دون النظر إلى الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج صوت مكرر، وربما يعود ذلك إلى اعتمادهم على الملاحظة التأملية، وغياب الآلات المخبرية التي اعتمد عليها المحدثون في تحليلاتهم الصوتية، ولذلك فإننا نجد عندهم اصطلاحات من مثل: النبر، والانزلاق الحركي، وتقصير الحركات الطويل، وتطويل الحركات القصار، وانشطار الحركات الطوال إلى قسمين: حركة طويلة ونصف مصوت، أي: لعل الدرس الصوتي الحديث لا يرى وجود تماثل بين الهمزة وما قبلها كي يجري الإبدال بينهما، بل يرى أن الهمزة سقطت بفعل قانون الخفة والسهولة، مما يلزم التعويض عن موقعها بوسيلة خاصة تحدث الخفة والسهولة، والانسجام في بنية الكلمة.

ولذلك فإن عبد الصبور شاهين فرق بين الإدغام أو التضعيف من الناحية الصوتية والناحية الصرفية، إذ "جعله صامتاً طويلاً من الناحية الصوتية، وصامتاً مكرراً من الناحية الصرفية"^(١)، لأنه عبارة عن "إدماج الصوتين المتتاليين، ونطقهما معاً دفعة واحدة، قصد التيسير والتخفيف"^(٢)، أو هو "قناء الصوت الأول في الثاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً"^(٣)،

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص ٢٠٧.

(٢) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٣٠١.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٨٧.

ولذلك فهو "شكل من أشكال النبر، لجأت العربية إلى هذا الشكل من النبر، نحو (خطيئة)، (خطيئة) وهو ما يسمى نبر التضعيف"^(١) وأداؤه صوتياً يتمثل في أن "يعلو اللسان الثقل، وهو

يرتفع ويعود في اللحظة نفسها، يرتفع مرة ثانية بغية تحقيق إنتاجية الصوتين، وقد شبهت هذه الحالة - عند القدامى - بمشي الإنسان المقيد"^(٢).

أما غايته الصوتية فهي "تيسير عملية النطق، واقتصاد في الجهد العضلي"^(٣)، وحدد الدرس الصوتي الحديث أداء السياق الصوتي الذي تكون الهمزة فيه متحركة وما قبلها ضمة طويلة أو كسرة طويلة على النحو الآتي: حدوث سقوط للهمزة بأثر من تدخل قانون الاقتصاد في الجهد العضلي، والتقليل من النطق بها قدر ما يسمح النظام الصوتي إلى ذلك، طلباً في تحقيق الخفة والسهولة، وكذلك وفقاً لقانون وقوع الهمزة بين صوتي مد، فأحدهما طويل والآخر قصير أدت إلى "اضمحلال النطق بالهمزة، أو ضعفها، أو انحرافها عن مخرجها"^(٤).

ويبدو أن تخفيف الهمزة المسبوقة بحركة طويلة متلوة بحركة قصيرة ما هو إلا انتقال نبري من حالة النبر التوتري الهمزي إلى النبر التوتري المضعف، وذلك بعد سقوط الهمزة، طلباً للخفة والسهولة، مما يقود إلى التقاء حركتين التقاءً مباشراً، وهما: الحركة الطويلة، والحركة القصيرة، وبينهما فجوة صوتية، مما لزم الانزلاق الحركي لملء هذه الفجوة، فنتج عنه تشكل شبه الحركة، وحق ذلك ضغط عليها، مما آلت إلى واو مضعفة"^(٥).

وبذلك يرى عبد الصبور شاهين أن الإدغام أو ما يسمى التضعيف، يتم من خلال تحقيق النبر أو الضغط على المقطع الذي كان موقع النبر فيه توترياً همزياً قبل سقوط الهمزة، لأن الواو الثانية، "أصل لها في بنية الكلمة، ولا هي مزيدة لضرورة اشتقاق، وإنما هي نتيجة النبر الواقع على المقطع الذي أخذ صورة نبر التوتري بالتضعيف"^(٦).

التمثيل اللساني لأداء عبد الصبور شاهين نبر التضعيف على لفظة (مقروءة) جاء عبر

المراحل الآتية:

(١) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م، ص١٩٣.

(٢) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص٢٩٩.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص١٨٧.

(٤) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص٢٩٩.

(٥) ينظر في: - شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص١١١.

(٦) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص١١١.

المرحلة الأولى: البنية العميقة: يجتمع في السياق الصوتي ضمة طويلة مع همزة محرّكة بحركة قصيرة، نحو (مَقْرُوَّة).

المرحلة الثانية: البنية قبل السطحية: سقوط الهمزة في هذا السياق، وبقاء حركتها بأثر من قانون الخفة والسهولة، والتقاء حركتين التقاءً مباشراً، وحدث انزلاق حركي بينهما، مما يشكل شبه صائت، ثم يتم الضغط عليها، (مقرو َ ة).

المرحلة الثالثة: تشكل واوا مضعّفة، بعد أن تم الضغط على المقطع الذي حذفت منه الهمزة، وتحوّل النبر من نبر توتري همزي إلى نبر التوتر المضعّف. (مقروّة).

سابعاً: التعويض عن الهمزة الساقطة بانشطار الحركة الطويلة:

استخدم بعض اللغويين المحدثين هذه العبارة الواصفة للتعبير عن اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها في السياق الذي يؤدي فيه التخفيف بالتضعيف. وقد أثار حسام النعيمي سؤالاً صوتياً حول أداء عبد الصبور شاهين لنبر التوتر المضعّف مفاده: أن وجهة نظر عبد الصبور شاهين لا تفسر وجود المصوت القصير قبل نصف الحركة أو شبه الحركة، إذ يذهب إلى أن ما حدث في كلمة (مقروءة). بعد حذف الهمزة طلباً للخفة والسهولة، ما هو إلا "انشطار للحركة الطويلة، (الواو) إلى شطرين: فالعنصر الأول ضمة قصيرة، أما الثاني فنصف مصوت، ثم كرر نصف الحركة، لتكون قاعدة للمقطع الذي سقطت منه الهمزة،^(١) ولذلك فإنه يرى أن الواو المضعّفة -هنا- ما هي إلا "تعويض عن حذف الهمزة وبها يعاد تشكيل البنية المقطعية"^(٢) فبعد أن يتم حذف الهمزة في هذا السياق الصوتي الذي تكون فيه الهمزة مسبوقاً بضمة طويلة أو كسرة طويلة ومثوّلة بحركة قصيرة فتلتقي حركتان، وهما الضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة مع الفتحة والكسرة، فمن المعروف أن "النظام الصوتي للغة العربية لا يجيز أن تتوالى حركتان"^(٣)، فبات من الضروري "حدث انزلاق صوت لين بين هاتين الحركتين"^(٤). ويطلق على صوت اللين اصطلاح (شبه الحركة)، الأمر الذي يلزم فيه انشطار الحركة الطويلة إلى ضمة قصيرة في (مقروءة)، وكسرة قصيرة في (خطيئة)، ونصف مصوت، يكرر نصف الحركة نطاقاً، إذ بتكراره تتكون قاعدة المقطع المحذوفة، وبذلك تشكل البنية المقطعية للكلمة، ويحدث الانسجام، وبعد ذلك، حيث ينتج عن الانزلاق الحركي فينتج عنه صوت اللين، "الواو أو الياء".

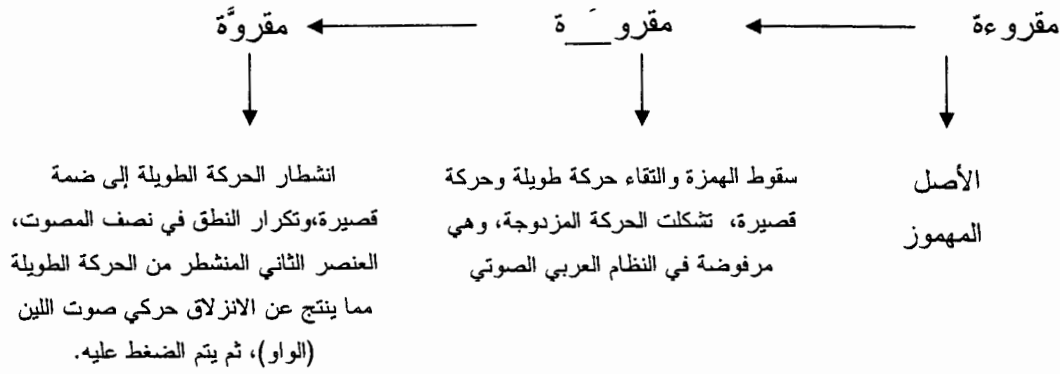
(١) النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العربية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م، ص ١٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ١٣٨.

(٣) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

(٤) النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العربية، ص ١٣٨، وينظر في: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

والتمثيل الصوتي لما حدث للفظـة (مقروءة) وفقاً لآراء حسام النعيمي:



وبذلك يكون الصوت المضعف عند حسام النعيمي عبارة عن تعويض صوتي عن حذف الهمزة، وانشطار صوتي للحركة الطويلة، وتكرار للجزء الثاني المنشطر من الحركة الطويلة وهو نصف المصوت، ثم يحدث الانزلاق الحركي، فينتج عنه صوت اللين الواو مع الفتحة أو الياء مع الفتحة، ثم يتم تضعيفه.

ثامناً: حذف الهمزة والتعويض عنها بتقصير الحركة الطويلة:

استخدم اللغويون المحدثون هذه العبارة الواصفة للتعبير عن اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها بالتضعيف، فقد رأى اللغويون القدامى أن الهمزة ماثلت الياء في (خطيئة) مماثلة كلية، مما يوجب الإدغام، بعد أن تقلب الهمزة ياءً، فتصبح اللفظة (خطيئة)، وذلك بقولهم "فإذا تحركت الهمزة ووقعت بعد ياء ساكنة زائدة، فإن الهمزة تصبح ياءً، وتدغم إحداهما في الأخرى"^(١) إذ "تصبح بعد إجراء عملية المماثلة (خطيئة)"^(٢)، إلا أن ابن المؤدب يرى أن "الهمزة أدغمت في الياء مباشرة"^(٣).

أما التفسير الصوتي لهذا السياق فإنه يرى أنه بعد أن حذفت الهمزة التقت حركتان التقاءً مباشراً، مما أدى إلى حدوث انزلاق حركي، لأنه أدى إلى تشكل شبه الحركة الكسرة الطويلة والفتحة القصيرة، ثم يتم تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة، ثم يتم التشديد على شبه الحركة التي انزلقت بين الحركتين، فتصير اللفظة (خطيئة).

(١) ينظر في: - ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٧٣٨.

(٢) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١، ينظر في: - النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العربية، ص ٨.

(٣) ابن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص ٢٥٧.

وجاءت الحركة الطويلة بعد الهمزة الساكنة في قوله تعالى. (هُمُ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرَثِيًّا)^(١)، إذ خففت القراءة هذا السياق الصوتي ياءً مدغمة في قراءة نافع وابن عامر "رِيًّا"^(٢).

تفسير اللغويين المحدثين لتخفيف إحدى الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة:

اتفق اللغويون المحدثون مع ما ورد عن اللغويين القدامى في السياق الصوتي الذي تجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة - اتفقوا معهم في شيء واختلفوا معهم في أشياء أخرى. حيث رأوا أن اجتماعهما في كلمة واحدة يشكل ثقلاً وصعوبة في النطق مما يلزم تخفيفهما. واختلفوا معهم في اطلاق الاصطلاح على التغيرات الطارئة على هذا السياق، فقد استخدم اللغويون القدامى اصطلاح البديل إلا أن اللغويين المحدثين لم يجدوا علاقة صوتية بين صوت الهمزة وحروف العلة، واستخدموا اصطلاح الحذف والتعويض عن حذف الهمزة، ولذلك فإنهم طبقوا على هذا السياق الصوتي الذي تجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة، الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة الظواهر الصوتية الآتية:

أولاً: ظاهرة المخالفة، وذلك بحذف الهمزة الثانية لمماثلتها الهمزة الأولى استخفافاً، والتعويض عنها بمطل حركة الهمزة الأولى، فغالباً ما يتم تغيير الصوت المتشابهة في سياق واحد والتعويض عنه بصوت آخر، مما يحقق فيه الخفة والسهولة، وذلك بمطل حركة الصامت، تعويضاً عن الخلل الصوتي الذي أحدثه حذفها في بنية الكلمة، وفي نسيجها المقطعي، وظهرت جذور هذه الظاهرة ضاربة في أعماق النظرية الصرفية العربية عند القدامى، إذ أشار ابن جنى إلى أنه إذا التقت همزتان، وسكنت الثانية، فإن الهمزة الثانية تبدل صوتاً متجانساً لحركة ما قبلها، وفي ما يقرب من ظاهرة المخالفة، إذ يقول: "متى اجتمعت همزتان وانكسرت الأولى منهما قلبت الثانية ياءً ألبتة، وكان البديل لازماً، وذلك قولك في (إئمان، إيمان) ، وفي (إثلاف) (إيلاف)، وفي (إئناس) (إيناس)^(٣)، ومثل هذا القول عند ابن يعيش^(٤)، وقد فهم بعض اللغويين المحدثين هذا الأداء للهمزتين المتواليين في كلمة واحدة عند القدامى على أنه باب من أبواب ظاهرة المخالفة، حيث وضعه بروكلمان عنواناً في كتابه أسماء (المخالفة)، حيث مثل على المخالفة ذلك السياق الذي تجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة بقوله "ففي السامية الأولى تركت

(١) مريم، آية (٧٤) .

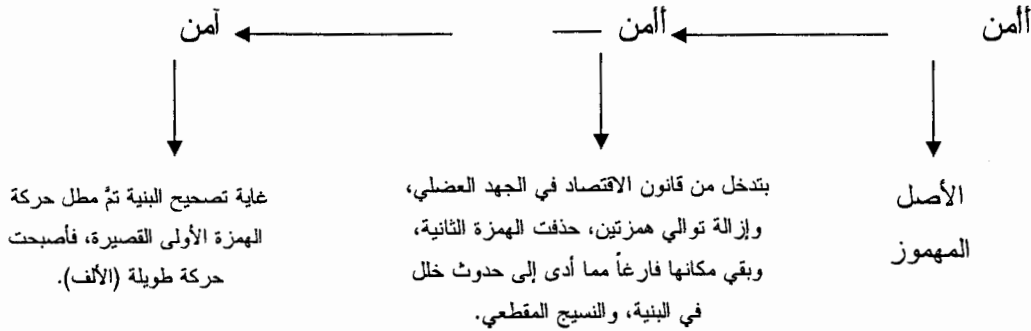
(٢) ابن زنجلة، الحجة ص ٤٤٦، ينظر في : - ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤١١ .

(٣) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ٢، ٧٣٨ .

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ٢٧٩، وج ٩، ص ١٦١، ينظر في: - الأسترابادي، شرح الشافية، ج ٥، ص ٥٢ .

الهمزة الواقعة بعد حركة مسبوقه بهمزة أخرى، ومدت الحركة تعويضاً منها^(١)، كما ذهب براجشتراسر إلى ما يقرب من هذا بقوله: "فالقانون الصوتي لهذا الحذف في الهمزتين المتواليين وهو أن توالي همزتين أولهما في مقطع، والثانية في آخره، حيث حذفت الثانية منهما، ومدت حركة ما قبلها، والدليل على أن الحذف سامي الأصل، وجوده في اللغة العبرية والآرامية"^(٢).

وذهب عبد الصبور شاهين إلى حد يقرب كثيراً من هذا حينما قرر أن الواقع الذي يؤكد التحليل الصوتي أن الناطق "أسقط الهمزة الثانية... وعوض مكانها حركة قصيرة مجانية لما قبلها، فتحوّلت حركة الأولى من قصيرة إلى طويلة"^(٣) التمثيل الصوتي لأداء لفظة (آمن) مخففة وفقاً لقوانين الدرس الصوتي الحديث على النحو الآتي:



وجه الخفة في هذا التفسير نطقاً بادٍ في إجراء مقارنة نطقية بين الحركة المطولة المعوضة عن الهمزة المحذوفة وبين نطق الهمزة العادية، حيث إن نطقها مخففة بإطالة صوت حركتها يحتاج إلى فترة زمنية أطول من النطق بالهمزة العادية.

وقد يؤدي هذا التضييق المتدرج في نطق الهمزة المتحوّلة صائناً طويلاً إلى توسيع دلالة اللفظة، نحو قوله تعالى (آذنوا)^(٤)، وذلك بأن قرأها شعبة "بالمد، وهي على حذف المفعول به"^(٥)، وهي "أبلغ و أ أكد"^(٦).

(١) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، ١٩٩٧م، ص ٧.

(٢) براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٩.

(٣) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٢. ينظر في:

- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.

- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٣٤٥.

(٤) البقرة، آية ٢٧٩.

(٥) المتولي، صبري المتولي، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم، دار غريب للطباعة والنشر، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) ص ٨٧.

(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٣١.

وقد فسرت النظرية الصرفية التخفيف اشتقاقياً على أن (أذنوا) هي من الفعل الثلاثي المزيد على وزن (أفعل)، حيث توالى همزتان، الثانية ساكنة بعد فتح، فقلبت مداً من جنس حركة ما قبلها، أما التفسير الدلالي، فهي بمعنى "أعلموا غيركم، ولكن المفعول به محذوف"^(١).
ثانياً: حذف الهمزة والتعويض عنها إيقاعياً:

فمن نتائج تطبيق قانون الاقتصاد في الجهد العضلي التخلص من الاستتقال المتأتي من اجتماع الهمزتين في سياق صوتي واحد، فيؤول حذفها إلى خلل في كمية المقطع الذي كان للهمزة الثانية قبل حذفها، مما يتطلب تغيير المقطع، ويكون ذلك بإشباع حركة ما قبلها، مما يصير حركة طويلة، وهذا النوع من التعويض يسمى بالتعويض الإيقاعي، حيث يحافظ على كمية المقطع دون النظر إلى نوعه^(٢).

ومثل ذلك ما حدث للمقطع الأول في اللفظة (أمن)، إذ هو مقطع طويل ولكنه مغلق، فعندما حذفت الهمزة الثانية، وعوض عنها بإشباع حركة الهمزة الأولى، أصبحت حركة طويلة (ألف)، مما أدى ذلك إلى تحويل المقطع من مقطع طويل مغلق إلى مقطع طويل مفتوح، فهما مقطعان طويلان، مما يعني ذلك أنه تمت المحافظة على كمية المقطع، ولكن محور الخفة أتى من تغيير نوع المقطع إذ بعد أن كان مقطعاً مغلقاً غداً مقطعاً مفتوحاً.

وفيما سبق من المبحث الثالث، ناقشت الدراسة اصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها عند اللغويين المحدثين، ولاحظت استخدامهم هذا الاصطلاح للتعبير عن تلك التغيرات الصوتية التي تطرأ على صوت الهمز في السياق اللغوي الذي تكون فيه الهمزة ساكنة وقبلها متحرك، متبوعاً هذا الحذف بتعويض صوتي يظهر في الحالات الآتية: تعويض بالانزلاق الحركي بين عنصري المزدوج، أو تعويض بإشباع حركة ما قبل الهمزة محذوفة، أو تعويض بمطل حركة ما قبل الهمزة أو بإدماج الحركتين، أو بإحلال الصائت الطويل محل صوت الهمزة، أو بتضعيف صوت المدّ في السياق الذي تكون فيه الهمزة مسبقة بحرف مدّ، أو بالتعويض الإيقاعي ليشير إلى الدلالة الاستفهامية.

(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٧٩.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٨٣.

الفصل الثالث

ترك الهمز (الحذف)

المبحث الأول: حذف الهمزة عند علماء القراءات

المبحث الثاني: حذف الهمزة عند اللغويين القدامى

المبحث الثالث: حذف الهمزة عند اللغويين المحدثين

الفصل الثالث ترك الهمز

المبحث الأول: حذف الهمزة عند علماء القراءات القرآنية:

رصد لحركة الاصطلاح:

يقصد باصطلاح ترك الهمزة عند علماء القراءات حذفها من النطق، أو عدم التلظظ بها، أو اختفاؤها تماماً من النطق، لإرادة الخفة، وتسهيل النقل المتأني من نطق الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها؛ لأن قرب الساكن منها يؤول إلى ثقل إضافي، ولذلك فإنها تتمحي من النطق انحاءً تاماً، من غير أن يبقى من نطقها أي جزءٍ سوى حركتها التي تدل عليها، وترشد القارئ إلى وجود همزة محذوفة لغاية صوتية، وهي الخفة والسهولة، فهي بذلك تفترق كثيراً عن التسهيل القياسي "بين بين"؛ لأن التسهيل الأخير يبقى جزء منه، إذ هي بين الهمزة وحركتها، كما تفترق أكثر عن تخفيف البديل؛ لأنه تحول صوتي يدور بين الهمزة وحروف العلة، إذ يتحول نطقها إلى الواو الساكنة، أو الياء الساكنة، أو الألف الساكنة، وبذلك فالتسهيل بالحذف أو بالنقل ليس فيه تعلق بين الهمزة وحركتها، كما هو ليس جعل الهمزة حرف علة، بل هو إسقاط وحذف لها، خاصة إذا تلاصقت مع مثلها، أو تجاورت في كلمة أخرى، ودار الكلام فيها كثيراً، أي كثر استعمالها بين ناطقي اللغة.

وعدّ علماء القراءات هذا الأداء الخاص بالهمزة المتحركة نوعاً من أنواع التخفيف، شأنه في ذلك شأن بقية مظاهر التخفيف، حيث أرجعوه إلى "لغة الحجاز"، والتحقق إلى لغة تميم، فأنواع التخفيف ثلاثة: "بديل يرادفه القلب، وهو قلبها مدة، وتسهيل يرادفه "بين بين"، وحذف، وهو إسقاطها، ولم يأت إلا في المتحركة"^(١).

واستخدم علماء القراءات اصطلاح تسهيل الهمز للدلالة على أداء همزة "بين بين"، واصطلاح التخفيف لبديل على أداء همزة البديل، واصطلاح ترك الهمزة ليشير إلى حذفها، إلا أنهم أطلقوا دلالة اصطلاح التسهيل وقيدوه في مواضع معينة، إذ التسهيل دون تقييد دال على همزة "بين بين"، وأما الإبدال والحذف فقد قيدوا التسهيل فيهما، فقالوا: تسهيل البديل وتسهيل الحذف، وفي ذلك قالوا: "اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقاً ومقيداً، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة "بين بين"، وإذا قيد التسهيل فالمراد به ذلك المعنى الذي يقتضيه التقييد، فيقال: تسهيل البديل، وتسهيل الحذف

(١) قماوي، محمد الصادق، الكوكب النري في شرح طيبة ابن الجزري، ص ١٤٣.

بالنقل^(١)، ويظهر هنا وجود نوعين من تسهيل الهمزة المتحركة قبلها ساكن، وهما: تسهيل الحذف بدون نقل، وتسهيل الحذف بالنقل، أما التسهيل الذي يكون بإسقاط الهمزة وحركتها إسقاطاً تاماً، وهو ما أطلق عليه عبارة "الحذف بدون نقل"^(٢)، فقد رافقت هذه العبارة اصطلاح حذف الهمزة كثيراً للتدليل على حذف الهمزة وحركتها من اللفظ، وذلك في السياقات اللغوية التي تكون فيها الهمزة ملاصقة لمثلها، أو مجاورةً لأخرى في كلمة ثانية، أو في فعل أمر مهموز الأول، أو في الهمز المكرر في جملة واحدة، فاستخدم علماء القراءات اصطلاح إسقاط الهمزة كثيراً أثناء تفسيرهم تخفيف أبي عمرو للهمزتين المتجاورتين في كلمتين، وهما متفتقتا الحركة، حيث قالوا: "أسقط أبو عمر بن العلاء الهمزة الأولى منهما، نحو قوله تعالى: (جَاءَ أَحَدَكُمْ)^(٣) "جَا أَحَدَكُمْ"، وقوله تعالى: (هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ)^(٤) (هُؤُلَا إِنْ)، وقوله تعالى: (أُولَئِكَ أَوْلِيَا أَوْلِيَّكَ)".

كما استخدم علماء القراءات اصطلاح إسقاط الهمزة في أثناء تفسيرهم تخفيف نافع للسياق الذي تكون فيه الهمزة مجاورة لأخرى في كلمتين، وهما مفتوحتان فقط بقولهم: "أسقط نافع الهمزة الأولى من الهمزتين المفتوحتين في كلمتين فقط، وذلك في قوله تعالى: (جَاءَ أَحَدٌ)^(١) "جَا أَحَدٌ".

وعرّف علماء القراءات الاصطلاح بطريقة تفسير الأداء حيث قال القاصح البغدادي (ت ٨٠١هـ): "أسقط أبو عمرو أي حذف، أي الهمزة الأولى، إذا كانتا مفتوحتين ومضمومتين ومكسورتين، أي أنه حذف الهمزة الأولى من همزتي القطع"^(٧).

كما أنهم استخدموا اصطلاح إسقاط الهمزة في أثناء تفسيرهم تخفيف هشام للهمزتين المتلاصقتين في كلمة، وهما مفتوحتان، حيث جاء ذلك في قول شعلة: "أسقط هشام الهمزة الأولى

(١) المالقي، شرح كتاب التيسير للداني، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٥.

(٣) الأنعام، آية ٦١.

(٤) البقرة، آية ٣١.

(٥) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣١٧، ينظر في: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٣٩.

- ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١١٦.

- أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٣٣.

- الداية، إبراهيم طه، رواية السوسي من قراءة أبي عمرو، المكتبة الوطنية، ط ١، ١٩٩٨م، ص ١٠.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢١، ينظر في: - شكري، أحمد خالد، قراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية، ص ١٠٢.

(٧) القاصح البغدادي (أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن) (ت ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدئ وتذكارات المقرئ المنتهي، تحقيق علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م، ص ص ٦٩-٧٠.

من قوله تعالى: (أَعْجَمِي) ^(١) "أَعْجَمِي"، ليركب الطريق السهل أو تسهيل اللفظ بإسقاطها، فإثبات الهمزة للإنكار، وحذفها على الإخبار ^(٢).

ويشير هذا التفسير إلى حقيقة أدائية ينماز بها التسهيل بالحذف دون النقل بأنه أسهل أداءً مقارنة مع بقية الأداءات الأخرى؛ لأنه لا يتطلب أيَّ جهد عضلي خاص، ولا أية وسيلة صوتية أخرى تساند أداءه، فما هو إلا إسقاط تام للهمزة وحركتها وحسب، مما جعل شعلة يصفه بالأداء السهل، كما وظّف علماء القراءات اصطلاح إسقاط الهمزة في التعبير عن كيفية تخفيف الهمز المكرر في جملة واحدة، وهم في ذلك مختلفون في "إسقاط الأولى"، وهي همزة الاستفهام أو إثباتها، وهم كذلك مختلفون في إسقاط همزة الاستفهام في مواضع ما كرر فيه الاستفهام، وفيما لم يكرر ^(٣)، وتوسعت دائرة استخدام اصطلاح الإسقاط لتشمل تلك الحالة النطقية التي يتم فيها نقل حركة الهمزة المتحركة إلى الساكن قبلها، إذ يصاحب ذلك إسقاط للهمزة، لسكونها وضعفها، وذلك حينما وصفوا هذا الأداء بقولهم إن: "نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإسقاطها هو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وذلك أن الساكن يتحرك بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ لسكونها" ^(٤).

واستخدم علماء القراءات اصطلاح الحذف للتعبير عن أداء إسقاط الهمزة دون نقل حركتها، رغم أن حركة دورانها في القسم الآخر أكثر، الذي يتم فيه حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، إذ وصفوا به تخفيف الهمزة المتحركة وقبلها متحرك في قراءة الكسائي لقوله تعالى: (أَرَأَيْتَ) ^(٥) "أَرَيْتَ" وما أشبه ذلك، حيث "حذف الهمزة في جميع هذا الباب" ^(٦)، وكذلك استخدموا اصطلاح الحذف في الهمزتين المتفتحتين في الحركة في كلمة واحدة، نحو قوله تعالى: (أَنْذَرْتَهُمْ) ^(٧) "أَنْذَرْتَهُمْ" حيث تقرأ "بهمزة واحدة، أي بحذف إحدى الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة" ^(٨) وفقاً لقراءة محمد بن مسلم الزهري ^(٩).

(١) فصلت، آية ٤٤.

(٢) شرح شعلة، ٧٤.

(٣) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٣.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣١٧، ينظر في:

- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٩.

- ابن خالويه، الحجة، ص ٢٣.

(٥) الماعون، آية ١.

(٦) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣١٧.

(٧) البقرة، آية ٦.

(٨) عطوان، حسين، القراءات في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ط ١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، ص ١٢٩، ينظر في:

- الطبري، التفسير ج ١، ص ٧٦.

- الرعي، الكافي في القراءات السبع، ص ٤٥-١٤٦.

(٩) تجد ترجمة وافية لهذا القارئ التابعي الشامي في: - ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٢م، ج ٢، ص ٢٦٤.

يلحظ أن اصطلاح الحذف يلزمه أداء نطقي آخر، وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها، سواء كان هذا الساكن قبل الهمزة في كلمة واحدة، أو في كلمة أخرى، شريطة أن تكون بينهما علاقة تجاور كتابي وصوتي، إذ يلزم النطق بهما وصلاً، بحيث تؤدي الهمزة مسهلة على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: نقل حركة الهمزة المتحركة إلى الساكن قبلها، فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، ليدل عليها.

المرحلة الثانية: حذف الهمزة، لأن الهمزة عندما تفقد حركتها تكون قد "سكنت وضعفت"^(١)، مما يلزم حذفها، أو إسقاطها، أو طرحها، وتجمع هذه الاصطلاحات دلالة واحدة تلتقي مع مفهوم اصطلاح "ترك الهمز"، الذي جعله علماء القراءات أم الباب لحذف الهمزة، والبقية إما أن تكون شارحة له أو واصفة لأداء التخفيف، حيث أشاروا إلى ذلك في قولهم: "تركت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وترك الهمزة هو لفظ الحذف، أو يكون الهمز مقابل عدمه أو حذفه"^(٢)، كما شرح علماء القراءات اصطلاح ترك الهمز بلفظة "طرح الهمز"، للتدليل على تركها أو حذفها، وذلك في السياق الذي تتجاوز فيه همزتان مفتوحتان في كلمة واحدة، حيث كان "ابن كثير ونافع يهزمان الثانية، ويطرحان الأولى، ولا يبدلان منها فتحة"^(٣)، واستخدمه علماء القراءات في تفسير رواية البيزي عن ابن كثير في الهمزتين المختلفتين في الحركة في قولهم: "همز الأولى وطرح الثانية، نحو قوله تعالى: (الصفهاء لا)^(٤) (٥).

يلحظ أن علماء القراءات استخدموا العبارات التوضيحية والواصفة لأداء ترك الهمزة بالنقل والحذف من مثل "بغير همز، فلم يهمز، بغير همزة"، وذلك حينما فسروا قراءة الكسائي لقوله تعالى: (أرأيئكم)^(٦) بأنه "قرأ بغير ألف، أي بغير همزة، فقرأ: (أرأيئكم)^(٧)، وكذلك في سياق تعليل أبي زرعة لتخفيف ابن كثير للفظ "القرآن" بقوله: "قرأ ابن كثير بغير همز"^(٨) وعلى نحو

(١) مكى، الكشف، ج ١، ص ١١١.

(٢) البيزي، أحمد، الجعبري ومنهجه، ص ٣٣٤.

(٣) الأزهرى، معاني القراءات، ص ١٣٧.

(٤) البقرة، آية ١٣.

(٥) ابن زنجلة، الحجة، ص ٩٢، ينظر في:

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٤٠.

- المياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٣٧٩.

(٦) الأنعام، آية ٤٠.

(٧) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٢٥٣، ينظر في: - أبي علي الفارسي، الحجة، ج ٢، ص ١٠.

(٨) ابن زنجلة، الحجة، ص ١٢٦.

قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (إنَّ الياسَ)، بغير همز، وقرأ الآخرون (إنَّ إلياسَ) بالهمز^(١)، كما استخدموا عبارات النهي للتدليل على ترك الهمزة من مثل عبارة "لا تهمز"، وذلك أثناء تفسيرهم لحذف همزة فعل الأمر المواجه في قوله تعالى: (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢)، فلا تهمز، أي "خفف واحذف" لأنها لو همزتها لكانت "سأل، بألف "همزة"، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الورد في الكلام، فلذلك تركت الهمزة، كما قالوا: خذ وكل، فلم يهمز في الأمر^(٣).

الألفاظ الواصفة لأداء نقل الحركة:

استخدم علماء القراءات عبارات واصفة محددة للتعبير عن ظاهرة تغيير موقع حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فمنها: (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإلقاء حركة الهمزة على الساكن، وطرح حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها)، وتجمع هذه العبارات الواصفة خيوطاً دلالية متقاربة، وكيفية متماثلة في الأداء، إذ تؤدي هذه الألفاظ إلى تغيير موقع حركة الهمزة، فبعد أن كانت محلّة بها الهمزة أصبحت محل السكون الذي قبل الهمزة، فنقل الحركة أو إلقاؤها أو طرحها ليس له دور في إحداث تغيير في نوع الحركة، أو طول الحركة أو قصرها، بل الحركة تحل محل الساكن دون تغيير، وذلك إما بنقلها إليه أو إلقائها عليه، أو طرحها على ذلك الساكن.

واستخدم علماء القراءات هذه العبارات الواصفة في أصولهم التي تشكل قواعد تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها في قولهم: "إذا كانت الهمزة متحركة ومتوسطة بزوائد منها، "أل التعريف"، نحو الأرض، فحكمها أن تخفف بالنقل فقط"^(٤)، أما إذا كان الزائد تنويناً، فيتبع نقل حركة الهمزة الإدغام، حيث "قرأ ورش قوله تعالى (عَادًا الْأُولَى) (٥) "عَادَ لَوْلَى" بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها، وإدغام تنوين "عاداً" فيها حال الوصل"^(٦).

ولذلك فإن حذف الهمزة المتحركة يسبقه نقل لحركتها حتى يتمكن من حذفها، لأن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها يؤول إلى تهيئة ظروف حذفها، مما يقود إلى "ضعفها وتنقل

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٥، ينظر في:

- مكّي، الكشف، ج ٢، ص ٣٣.

- ابن الجزري، النشر، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٢) البقرة، آية ١٢٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٤.

(٤) مكّي، الكشف، ج ١، ص ١١١.

(٥) النجم، آية ٥.

(٦) القاصح العذري البغدادي، سراج القاري المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ص ٥٦.

حركتها إليه، أيّ حركة تحركت^(١)، كما استخدم مكي لفظة الإلقاء للتعبير عن تلك العملية النطقية التي يتم فيها إحلال حركة محل ساكن في قوله: "إلقاء حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فتقوم حركتها مقامها، وتحذف هي لتقل الهمز، فيخفف الثقل"^(٢).

إذا، فنقل الحركة تحقق الغايات النطقية الآتية:

أولاً: تهيئة الظروف النطقية أمام حذف الهمزة، وذلك بعد سكونها وضعفها.

ثانياً: تحريك الساكن بحركة الهمزة، مما يدل على وجود همزة ساقطة في اللفظة.

ثالثاً: ترشد إلى حركة الهمزة الساقطة، إذ تقوم الحركة مقام الهمزة الساقطة.

رابعاً: تؤول كل الأداءات السابقة إلى إحداث الخفة والسهولة في النطق، ولذلك قالوا: "اعلم أن ورشاً كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها فيتحرك بحركتها، وتسقط هي من اللفظ"^(٣).

واستخدم علماء القراءات لفظة (طرح الحركة) للتعبير عن إحلال الحركة محل الساكن قبلها، وتحركه بحركة الهمزة، معطوفة على عبارة إلقاء الحركة، مما يشير إلى أن عبارة طرح الحركة جاءت مفسرة أو مؤكدة لعبارة إلقاء الحركة، وذلك في تفسير أبي زرعة لقراءة قوله تعالى: (أرثا)^(٤) في قوله: "وحيثهم أن الكسرة هي كسرة الهمزة، أقيت وطرحت على الراء، فالكسرة دليل على الهمزة، وحذفها قبيح"^(٥).

حجج علماء القراءات في ترك الهمز:

انقسم موقف القراء من هذا التسهيل إلى ثلاثة فرق:

الفريق الأول: وهو الذي أدرج هذا التسهيل في أبواب أصوله، فأصبح أصلاً مطرداً لكل همزة جاءت متحركة وقبلها ساكن، سواء كان هذا الساكن صحيحاً أو معتلاً أصلياً، أو في حال الوقف على الهمزة المتطرفة، ويتمثل هذا الفريق في قراءة ورش وفي أصوله.

(١) ينظر في: ابن الباناش، الإقناع، ص ٢٤٢.

(٢) مكي، الكشف، ج ١، ص ١١١.

(٣) أبو عمرو الداني، التيسير، ٢٦، ينظر في:

- ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣١٧.

- مكي، الكشف، ج ١، ص ١١١.

- ابن خالويه، الحجة، ص ١٢٣.

- ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦.

- النمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٥٦.

(٤) البقرة، آية ١٢٨.

(٥) ابن زنجلة، الحجة، ص ١١٥.

الفريق الثاني: قصر هذا الفريق أداء التسهيل بالنقل والحذف على ألفاظ محددة دون غيرها، مما لا يطرد هذا التسهيل في أصوله، إذ أجرى التسهيل بالنقل على لفظة واحدة فقط، أو لفظتين أو ثلاثة، كما هو الشأن في أداء الإسقاط دون النقل، إذ اقتصر أدائه على فريق واحد دون غيره، ويمثل هذا الفريق أبو عمرو ونافع وابن عامر.

الفريق الثالث: وهو الذي رأى في الحذف نقصاً أو انتقاصاً للفظة، فلم يحذف، بل راعى إظهار الهمزة فيها، ولذلك أوجد وسيلة صوتية لذلك، وهي ظاهرة السكت على الساكن قبل الهمزة، مما يحقق خفة في لفظ الهمز، ويحافظ على حروف اللفظة دون انتقاص، ويمثل هذا الفريق، هشام، ونافع في بعض قراءاته وغيرهما.

أما حجج علماء القراءات التي شكلت أصول نظرية الأصول فكانت تمثل موقفهم من القراءة إما تفسيراً لها، وإما تفضيلاً لواحدة على أخرى، أو رفضها في بعض الأحيان، مما أدى إلى تنوع هذه الحجج، حيث جاءت على المظان الآتية:

أولاً: الحجة الصرفية:

استندت الحجة الصرفية إلى الأصول الآتية:

أ: وظيفة الحركة المنقولة إلى الساكن قبلها، إذ جاء التسهيل في هذه السياقات لوجود أثر يدل على الهمزة، ولولاه لما أجز ذلك، فرأى الفريق الأول من علماء القراءات أن الحركة المنقولة تحقق الوظائف النطقية الآتية:

- أنها تقوم مقام الهمزة، وتعمل عملها، ذلك بعد أن تحل محل الساكن.
- أنها ترشد إلى الهمزة المحذوفة.
- أنها أداء سهل، يؤول إلى الخفة والسهولة في النطق.
- أنها حققت مبالغة مقصودة في الخفة، ولم تحدث التباساً في المعنى، ولا خلافاً في الصيغة أو بنية اللفظ، لإرشادها إلى الهمزة المحذوفة.
- أنها تفرق بين حروف العلة الأصلية والحروف الزائدة، التي تؤدي الحروف الزائدة بالحذف والنقل، وأما حروف العلة الزائدة، حيث تؤدي بالبدل والإدغام.
- أنها تعمل على إجراء الإدغام بين ساكن لام التعريف - بعد نقل حركة الهمزة وحذفها - ونون التنوين في كلمة سابقة، حيث تمنح النون حركة، وإلى قريب من هذا يقول مكّي: "وحجة ورش في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها فيقوم مقامها، وتحذف هي لنقل الهمزة،

فيخفف الثقل، ولا يخلو الكلام، وما هو من كلمتين أولى بالتخفيف لثقل اجتماع الكلمتين والهمزة، وذلك نحو قوله تعالى: (وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ) ^(١) "كُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ"، بحذف الهمزة، وإلقاء حركتها على نون التثوين ^(٢)، فالوجه لمن أسقط الهمزة الأولى من الهمزتين المتجاورتين في كلمتين: "المبالغة في التخفيف، والاكتفاء بدلالة الهمزة الباقية نفساً وشكلاً، وهي من حروف الحذف" ^(٣).

ب: أسباب حذف الهمزة عند علماء القراءات:

- طلب الخفة والاستخفاف؛ لأن سكون الهمزة يؤدي إلى ضعفها في النطق، ولأن الحركة المنقولة منها إلى الساكن قبلها حركة طارئة، مما يلزم التخلص من التقاء الساكنين، فحجة ورش في حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ما لم يكن حرف مد ولين زائد أنها "تحذف استخفافاً أو تحذف لسكونها، وسكون ما قبلها، لأن الحركة عارضة عليه، ولا تكون "بين بين"؛ لأنها لا تقع بعد ساكن غير الألف، كي لا يجتمع ساكنان، وليس قبل الهمزة حركة لتبديل على حكمها" ^(٤).

- ظاهرة الحمل على الآخر، أو ما تسمى عند اللغويين القدامى بظاهرة "الحمل على التوهم" ^(٥)، حيث تفسر نظرية الأصول عند علماء القراءات أداء سياق معين بأداء آخر بناءً على علاقة المشابهة بينهما، كما هو الشأن في حرفي اللين، حيث تشابها مرة بحروف المد، وبالحروف الصحاح مرة أخرى. وأرجع علماء القراءات هذه المشابهة بين حرفي اللين "الواو والياء" والحروف الصحاح إلى العلاقات الآتية:

(أ) أنهما فقدا الوظيفة النطقية التي من أجلها زيدت حروف المد واللين في اللفظة، وهي وظيفة المد.

(ب) فقدتا وظيفة المد بسبب فقدان حركتهما اللتين تمثلان جزءاً منهما، فالواو فقدت الضمة، إذ بها تصبح حرف مد نحو قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ) ^(٦) "لَوْ أَنَّ أَهْلَ" والياء فقدت الكسرة، إذ بها تصبح حرف مد، نحو قوله تعالى: (ابْنِي أَدَمَ) ^(٧) "ابْنِي أَدَمَ"، ولأجل ذلك فقد شابه حرف اللين الحروف الصحاح، مما أجرى عليهما تسهيل الحروف الصحاح الساكنة، وذلك بترك

(١) يس، آية ١٢.

(٢) مكى، الكشف، ج ١، ص ٨٩.

(٣) أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص ١٦٨. ينظر في: - قماوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٦١.

(٤) مكى، الكشف، ج ١، ص ١١١، ينظر في: - أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٤٠.

(٥) ينظر في: - المالقي، شرح التيسير، ص ٣٧٧.

(٦) المائدة، آية ٦٥.

(٧) المائدة، آية ٢٧.

همزتها ونقل حركتها، ولذلك قالوا إن "حرفي اللين أبعد مشابهة من الحروف الزوائد من حروف المد واللين"^(١)، وحجة ورش في "إلقاء حركة الهمزة على حرفي اللين" أنه لما انفتح ما قبلها نقصا عن شبه الألف، وأن الألف لا يتغير ما قبلها، فدخل في مشابهة سائر الحروف التي تتغير حركة ما قبلها، فحسن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف"^(٢).

- حدد علماء القراءات مصادر الثقل الإضافية في نطق الهمز الساكن ضمن السياقات الصوتية الآتية:

(أ) إن اجتماع مدتين في سياق واحد يؤول إلى ثقل إضافي، علاوة على ثقل الهمزة نفسها، مما يلزم ذلك التخفيف بالنقل والحذف، ولذلك فإن حجة ورش في إلقاء الحركة وحذف الهمزة من قوله تعالى: (ءالآن)^(٣) أنه "اجتمع فيها مدتان ... مدة في أوله، ومدة بعد الهمزة الثانية، وهي همزة "أن"^(٤).

(ب) إن كثرة الحركات في الكلمة الواحدة تؤول إلى ثقل إضافي، زيادة على ثقل النطق بالهمزة نفسها، وذلك في قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: (هُزُوًا)^(٥) بضم الزاي بالثقل"^(٦).

وكذلك في قراءة "ابن كثير لقوله تعالى: (أرئنا)^(٧)، "أرئنا" على وزن أكرمنا، إذ الأصل "أرئينا" فحذفت الياء للجزم، ثم تركت الهمزة، كما تركت في "يرى"، بقيت الياء محذوفة، كما كانت، وعلق أبو زرعة على ذلك قائلاً: والأجود أن تقول: نقلنا حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفنا لكثرة الحركات"^(٨).

(ج) إن كثرة دوران اللفظة في الاستعمال اليومي لناطق العربية سبب نطقي للبحث عن ألفاظ سهلة، أو حروف مسهلة، لأن الحروف الثقيلة تعيق إنتاج الكلام بسرعة ودقة، ولذلك مالت بعض القبائل العربية إلى التخلص من نطقها كي يسهل النطق بدونها، خاصة في الخطاب اليومي بين متداولي اللغة الواحدة، إذ يلزم هذا الخطاب وجود تراكيب لغوية أمرية، يعبر بها كل إنسان عن حاجاته وطلباته، ولذلك سقطت الهمزة وحركتها في فعل الأمر المواجه،

(١) مكى، الكشف، ج ١، ص ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٩، ينظر في:

- ابن البياض، الإقناع، ص ٢٤٣.

(٣) مكى، الكشف، ج ١، ص ٩١.

(٤) يونس، آية ٥١.

(٥) البقرة، آية ٦٧.

(٦) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٩.

(٧) البقرة، آية ١٢٨.

(٨) ابن زنجلة، الحجة، ص ١١٥.

بسبب كثرة الاستعمال، ولذلك ترك همزها في "الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدوران في الكلام"^(١)، ولأجل ذلك فرّق علماء القراءات بين أفعال الأمر من حيث دلالاتها حينما أرادوا التخفيف، فحذفوا الهمزة وحركتها من فعل الأمر المواجه، ولم يحذفوها من فعل الأمر غير المواجه، وأحسب أن سبب أداء التسهيل بالحذف لفعل الأمر المواجه أنه: يحتاج إلى سرعة في الأداء، وعلو واضح - وفقاً لطبيعة النطق العربي - في درجة الصوت، من حيث ارتفاعه، مما يتطلب ذلك الأداء حروفاً سهلة، تساعد على تحقيق هذه الخصائص النطقية المصاحبة لفعل الأمر، فالعرب "استنقلوا الهمزة في المواجهة، ولم يستنقلوا في غير المواجهة"^(٢).

وكان لظاهرة الحمل على الآخر دور في هذا الأداء، حيث ميز علماء القراءات بين فعل الأمر المهموز وفعل الأمر غير المهموز في سياق المواجهة وغير المواجهة، فالعرب "لم تطرح الهمزة في غير المواجهة؛ لأنهم لا يطرحون اللام في أوله، كما طرحته في المواجهة، وذلك نحو "خُدْ، وِكلْ"، وقالت في "لِيَقُمْ"، "قُمْ"^(٣).

- موقف علماء القراءات من الحروف الزوائد التي تسبق الهمز الساكن ، حيث نظروا إليها على أنها كلمات مستقلة، ومنفصلة عن اللفظة المزينة إليها، إذ جعلوه في باب الساكن الذي يكون في كلمة، والهمزة في كلمة أخرى، ولذلك فإن حجة ورش في "إلقاء حركة الهمزة على لام التعريف مثل "الأخرة"، أن الألف واللام اللذين للتعريف ككلمة منفصلة عمّا بعدها، وحذفها جائز، فأجراه مجرى ما هو من كلمتين"^(٤)، كما أن حذف لام التعريف من اللفظة لا يؤول إلى خلل في مبنى اللفظة، ولا إلى التباس في معنى اللفظة، بل يؤول إلى زوال التعريف، وهو المعنى الذي جاءت من أجله، فإذا "أسقطت لام التعريف في اللفظة لم يخل معنى الكلمة، وإنما يزول المعنى الذي دخلت بسببه خاصة، وهو التعريف"^(٥).

- موقف علماء القراءات من التنوين في أداء التسهيل بالنقل والحذف:

(١) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) ابن زنجلة، الحجة، ص ٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤) مكّي، الكشف، ج ١، ص ٩٠.

(٥) المالقي، شرح التيسير، ص ٢٧٥.

لاحظ علماء القراءات وجود نقاط تشابه بين التتوين والساكن، من حيث كونه "زائداً على الكلمة، ويسقط في الوقف، وعند الإضافة مع الألف واللام، فهو في هذا الباب بمنزلة الساكن الزائد، فتنقل الحركة إليه"^(١)، كما أنهم رأوا في تجاور التتوين ولام التعريف ثقلاً، وكراهة صوتية، حيث يلتقي ساكنان، وذلك إذا اجتمعا مع همزة في كلمتين، الأمر الذي يلزم التخلص من اجتماعها، وذلك عن طريق أدائين مصاحبين لحذف الهمزة ، وهما:

(أ) نقل حركة الهمزة إلى نون التتوين الساكنة وحذفها ، مما يصبح الالتقاء من باب لقاء حركة وسكون، بعد أن كان من باب لقاء سكون نون التتوين وسكون لام التعريف.

(ب) بعد إجراء النقل والحذف أصبح أداء الإدغام جائزاً، لأنه ما كان يمكن أدائه بين ساكنين، فتدغم نون التتوين المتحركة بلام التعريف الساكنة، إن كان في الكلمة تنوين، نحو قوله تعالى "عاد لولى" فالسكون الأول سكون نون التتوين الساكنة، والسكون الثاني سكون لام التعريف، ولذلك فإن حجة ورش في نقل الهمزة في "عاد لولى"؛ "أنه لما أراد إدغام التتوين في اللام، لم يتمكن من أن يدغمه في ساكن، إذ لا يدغم إلا في متحرك، فألقى حركة الهمزة واعتد بالحركة"^(٢).

- هاء السكت عند علماء القراءات في أداء ترك الهمز بالنقل والحذف:

تعامل علماء القراءات مع هاء السكت على أنها حرف مستقل، ومنفصل عن بنية اللفظة، ولذلك حملوها على الساكن، وذلك في قوله تعالى: (كِتَابِيهِ إِي) ^(٣) حيث "أجراها ورش مجرى كل ساكن يقع قبل همزة غير حروف المد واللين، فمنهم من يلقي على الهاء الحركة، لأن الوقف على الهاء لازم، والهمزة مبتدأ بها، فهي منفصلة عنها، والإلقاء يكون في اتصال الحرفين، والهاء أتى بها لبيان حركة ما قبلها، وهي زائدة"^(٤)، وشبه المالقي هذا الحمل بما يسميه النحويون الحمل على التوهم في قوله: "إنهم نووا بذلك الوقف على الهاء من "كتابه"، ثم الابتداء مما بعده، إن كان الكلام موصولاً، وإنما احتاج إلى هذا التقدير؛ لأن الهاء في "كتابه"، هاء السكت، وحققا أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم، ومن وصلها فكأنه قرر أن

(١) المالقي، شرح التيسير، ص ٣٧٥.

(٢) مكى، الكشف، ج ١، ص ٩٢، ينظر في:

- ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢٤.

- ابن مالك (الإمام محمد بن عبدالله)، شرح النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز، ط ١، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، ص ٥٤.

- ابن الباناش، الإقناع، ص ٢٤٥.

- شكري، أحمد خالد، قراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش، ص ٤٣.

(٣) الحاقة، آية ١٢.

(٤) مكى، الكشف، ج ١، ص ٩٢.

يقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويون الحمل على التوهم^(١)، ولذلك اختلف الرواة في نقل الحركة إلى الهاء عن ورش في قوله تعالى: (كتابيه إني) فأخذ قوم عنه نقل الحركة، إلا أن ترك النقل أحسن، عند علماء القراءات، لأنه يلزم من نقل الحركة إلى الهاء أن يدغمها في قوله تعالى: (مَالِيَه هَلْكَ)^(٢)، فروى قوم عن ورش "بإسكان الهاء بلا نقل حركة الهمزة إلى الهاء، في قوله تعالى "كتابيه إني"، لأنها هاء السكت، فلا تحرك بحال"^(٤).

وجملة القول، فمن نقل حركة الهمزة إلى الهاء أراد الوقف، وهو في "موضع واحد" كتابيه إني "لأنه ينوي بها الوقف، وانقطاع الهمزة عنها"^(٥)، ومن أراد الإسكان، دون النقل والحذف لأنها لا تتحرك، ولأنها تؤدي وظيفتها بسكونها.

النوع الثاني من الحجج: الاشتقاق

استخدم علماء القراءات ظاهرة الاشتقاق في تفسير أداء تسهيل اللفظة أحياناً، وفي إثبات عدم وجود حذف فيها أحياناً أخرى، إذ أرجعوا اللفظة إلى اشتقاق آخر، مما يلزم ذلك تغيير في بنية الكلمة من حيث: المعنى والاشتقاق، مثال ذلك التفسير الاشتقائي الذي ذكره في مخالفة ورش أصله حينما نقل حركة الهمزة وحذفها في قوله تعالى: (رَدًّا يُصَدِّقُنِي)^(٦) "رَدًّا يُصَدِّقُنِي" فألقى "الحركة على الدال، وهما في كلمة واحدة"^(٧)، كما قرأ "بالنقل نافع وأبو جعفر أبدل التثوين ألفاً، والباقون بعدم النقل"^(٨). فقد وجه القرطبي (ت ٦٧١هـ) قراءة من نقل حركة الهمزة إلى الدال، وحذف منها الهمزة التوجيه الاشتقائي في قوله: "على أنه يجوز من قولهم: أردى على المائة، أي زاد عليها"^(٩)، فليس في ذلك تخفيفاً ولا حذفاً ولا نقلاً وفقاً لما ذكره القرطبي في التوجيه الاشتقائي، وأشار إلى هذا الاستنتاج ما نقله صاحب اللسان في قوله: "الردء هو المعين"^(١٠).

(١) المالقي، شرح كتاب التيسير، ص ٣٧٧.

(٢) الحاققة، آية ٢٨.

(٣) الرعي، الكافي، ص ٥٤.

(٤) شرح شعبة، ص ٩٠.

(٥) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٢٤.

(٦) القصص، آية ٣٤.

(٧) ابن البانوش، الإقناع، ص ٢٤٦.

(٨) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٧، شرح شعبة، ص ٩٠.

(٩) القرطبي (أبو عبدالله محمد) (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، مطبعة دار القلم، بيروت،

١٩٦٦م. ج ١٣، ص ٢٨٦، ينظر في: ابن بشار الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ص ٤٠٦.

(١٠) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ردأ"، ج ١، ص ٨٥.

كما ظهر التوجيه الاشتقاقي في تفسير قراءة نافع وحده لقوله تعالى: (الصَّابُونَ)^(١)، (الصَّابُونَ)، وقوله تعالى: "الصابين" بغير همز، والباقون همزوا^(٢)، فقالوا: "الهمزة فيها هي اللغة الوحيدة، لأنها من قولك "صبأ، يصبأ، إذا أخرج من دين إلى دين، وصبأ نابه أي خرجت، وصبأت النجوم إذا طلعت، فكل ذلك مهموز"^(٤)، ولذلك فإن التوجيه الاشتقاقي لا يرى فيها حذفاً ولا نقلاً، ووجه أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) في مجاز القرآن توجيهاً اشتقاقياً آخر فيه تفصيل بقوله: "هي من صبأت من دينك إلى دين آخر، إذا خرجت، أما قولك "صبا" ففيه قولان: أحدهما: أنه من "صبا" يصبو، إذا مال إلى هواه، والقول الثاني: أنه على تخفيف الهمز على لغة من يخففها"^(٣)، كما وجه علماء القراءات التوجيه الاشتقاقي لقراءة "عاصم قوله تعالى: (يُضَاهُونَ)^(٤) مهموزاً، وقراءة الباقيين بغير همز "يضاهون"^(٥). حيث ظهر التوجيه الاشتقاقي في قول الأزهرى عن أبي إسحاق قوله إن: "أصل المضاهات في اللغة، المشابهة، الأكثر في اللغة واشتقاقهم منها قولهم "امرأة ضبهاء، وهي التي لا تدي لها، فليل تشبه الرجال، وقيل لا تحيض"^(٦)، وأرجع الأزهرى اشتقاق هذه اللفظة لمن قرأ "يضاهون" بغير همز إلى قول العرب، فمن يهزم يقول "ضاهات إذا وقفت به"، وأكثر العرب تقول ضاهيته أي شابهته"^(٧).

النوع الثالث من الحجج: اللهجات أو لغات بعض القبائل العربية، أو ما يسمى الحذف السماعي.

مالت بعض القبائل العربية إلى التخلص من نطق الهمزة بشتى الوسائل النطقية الممكنة، طلباً للخفة والسهولة في نطقها، فغدت هذه الوسائل نمطاً لغوياً دارجاً في سلوكاتها اللغوية، وكان التسهيل بالنقل والحذف أو التسهيل بالحذف دون النقل نمطاً لهجياً عند القبائل العربية التي عرف عنها التخفيف والتسهيل، كأهل الحجاز ومن جاورهم، و تعامل علماء القراءات مع هذه العادات اللغوية لبعض القبائل العربية بشيء من التقدير والتقديم على أصولهم القياسية أحياناً، فوفقاً لأصولهم لا يمكن إجراء التسهيل بالنقل والحذف على اللفظة الداخلة عليها لام التعريف والمسبوقة بحروف المعاني، كواو العطف، وفائه، أو حروف الجر كالباء أو اللام، وذلك في قوله تعالى: (وَالْآخِرَةَ)^(٨)، حيث "دخل على الكلمة حرف من حروف المعاني، وهو واو العطف أو فاؤه،

(١) المائدة، آية ٦٩.

(٢) الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل ثلبي، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٤٧، ينظر في: - ابن زنجلة، الحجة، ص ١٠٠.

(٣) أبو عبيدة (معمر بن المثنى) (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، ط ١، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٤٣.

(٤) التوبة، آية ٣٠.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣١٤.

(٦) الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ٢٠٧.

(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧.

(٨) البقرة، آية ٢١٧.

وكباء الجر ولامه، فإنه لم يتم النقل في هذه اللفظة^(١)، وذلك حفاظاً على بقاء هذه الحروف ومعانيها التي زيدت على اللفظة، أو على طبيعة العلاقات المعنوية في الجمل المتعاطفة، إلا أن ورشاً تجاوز أصوله فنقل حركة الهمزة إلى الساكن الذي قبلها وحذفها، رغم دخول حرف الجر على اللفظة بقوله "بالاخرة"، وذلك على لغات العرب، في قوله "هي لغة العرب"^(٢)، كما حذف الكسائي الهمزة الثانية المفتوحة وكان ما قبلها مفتوحاً، وهي عين الفعل، في قوله تعالى: (أرأيت) ^(٣) "أرأيت"، بقوله "وهو مسموع في هذا الفعل عن العرب"^(٤)، كما أرجع الأزهري إسقاط الهمزة وحركتها من الهمزتين المتجاورتين في كلمتين إلى لغات العرب في قوله: "وقد أعلمتكم أن هذه القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب، فبأي لغة قرأت فقد أصبت، وإذا قرأ بها قارئ يقرأ بالسنة"^(٥).

كما أن ظاهرة إشمام ميم الجماعة التي قرأ بها نافع وفقاً لما ذكره صاحب الإقناع رواية عن إبراهيم النقاش هي أيضاً "لغة قريش وكنانة"^(٦)، وضم الزاي في "هزؤاً" مع الهمزة، وإسكانها مع الهمز حيث قرأها بالإسكان "حمزة وإسماعيل ونافع، وقرأ الباقر بضم الزاي"^(٧)، على أنهما "لغتان: التحقيق والإسكان على لغة تميم، والتنقيط وترك الضم والنقل والحذف "هزؤاً" على لغة أهل الحجاز"^(٨)، وذكر مكي أن من "ضم الزاي أتى بها على الأصل، ومن أسكنها فعل الاستخفاف، وهي لغة العرب، فالأصل عندهم هو الضم: مثل: "هزؤاً وكفؤاً، جزءاً"^(٩)، كما أن ثقل الألفاظ الأعجمية، وكثرة تصرف العرب بها، جعلتهم يجرونها مجرى الألفاظ العربية من تخفيف وتسهيل وتحقيق، مما حذفوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن في قوله تعالى: (مِنَ سَتِّبْرِقٍ)^(١٠)، حيث "خصها رويس بالنقل؛ لثقلها بالعجمة والطول"^(١١)، والعرب أخذته عن العجم، فتكلمت به، وأجرته حين أعربته"^(١٢).

-
- (١) الأزهري، معاني القراءات، ج ١، ص ٥٧.
 - (٢) أبو عمرو الداني، التيسير، ص ٥٧.
 - (٣) الكهف، آية ٦٣.
 - (٤) ابن البانث، الإقناع، ص ٢٤٧.
 - (٥) الأزهري، معاني القراءات، ج ١، ص ١٣٨.
 - (٦) ابن البانث، الإقناع، ص ٢٤٣.
 - (٧) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٥٠.
 - (٨) ابن زنجلة، الحجة، ص ١٠٠-١٠١.
 - (٩) مكي، الكشف، ج ١، ص ٤٤٨.
 - (١٠) الكهف، آية ٣١.
 - (١١) قمحاوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٨٣.
 - (١٢) الأزهري، معاني القراءات، ج ١، ص ٤٧٥.

حجج الفريق الثالث الذي رفض إجراء التسهيل بالنقل والحذف:

لقد ذكر هذا الفريق مسوغات صرفية منسجمة مع أصولهم في التسهيل والتخفيف لعدم تركهم الهمز في بعض الألفاظ، بل أظهروا التزاما في المحافظة على بقاء الهمزة في اللفظة، واشتملت حججهم الصرفية الأصول الآتية:

أولاً: أن حروف المد واللين جاءت لوظيفة المد، ولذلك فإنه لا تلقى عليها حركة الهمزة، لأجل الحفاظ على وظيفتها، وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

— إن الألف الساكنة قبل الهمزة لو حركت لانقلبت همزةً، وبذلك تفارق المد الذي جاءت من أجله، ولذلك فإن حجة ورش في عدم إلقاء حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان حرف مد ولين، أنه لو ألقاها على الألف، في قوله تعالى: (فَمَا أَمِنَ) ^(١) لتغيرت الألف، وانقلبت همزة ^(٢).

— أن الواو والياء الزائدتين للمد شبهتا بالألف في الوظيفة، ولذلك فعلوا "بالواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة للتشبيه بالألف، وأيضاً الألف في نية المتحركة، فلا يتغير ما قبلها أبداً، والحركة لا تلقى على حركة" ^(٣).

— نظر هذا الفريق من القراء وعلماء القراءات إلى الحروف الزوائد التي تزداد على الهمزة المتحركة على أنها ليست حروفاً منفصلة عن اللفظة، بل هي والهمزة في تقدير الابتداء، مما لم يجروا التسهيل بالنقل والحذف، فالهمزة "في جميعه في تقدير الابتداء به، ولأنها في أول الكلمة، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف" ^(٤).

— خشية فقدان الحرف الزائد أصلاً من أصوله، وكما في "ميم الجماعة، فلا يجوز فيه النقل، لأن أصل ميم الجماعة الضم، فلو تحركت بالنقل، لتغيرت عن حركتها" ^(٥)، وكذلك هاء السكت فإنها "لا تحرك بحال" ^(٦). خشية فقدان سكونها الذي جلبت إليه من أجل الاستراحة في النطق.

(١) يونس، آية ٨٣.

(٢) مكى، الكشف، ج ١، ص ٩٠، ينظر في:

— ابن البائش، الإقناع، ص ٢٤٣.

(٣) مكى، الكشف، ج ١، ص ٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٣.

(٥) الداية، إبراهيم طه سليم، قراءة الإمام حمزة من روايتي خلف وبلاد، عمان، ٢٠٠٠م، ص ١٠.

(٦) شعلة، شرح شعلة على الشاطبية، ص ٩٠.

— أرجع هذا الفريق عدم التسهيل بالحذف والنقل إلى حجة دينية، ذلك أن في الحذف انتقاصاً لحروف اللفظة، مما يفقده حسنات القراءة والتلاوة، مما أظهرت هذه الحجة اصطلاح "التخوف من النقص"، وذلك في قراءة "عاصم حيث كان لا ينتقص من قوله تعالى (هُزُّوْا^(١)، وكُفُّوْا^(٢))، فيقول: أكره أن يذهب مني عشرة حسنات بحرف أدعه إذا همزته"^(٣).

ولذلك اجتهد هذا الفريق من القراء في النطق بالهمزة مخففة دون حذفها في الوقت نفسه، ولكن بشيء من التسهيل والتخفيف دون أن يكون ثمة تغير في شكلها ونفسها، وذلك عن طريق استخدام ظاهرة السكت على الساكن قبل الهمزة المتحركة.

تعريف ظاهرة السكت اصطلاحاً:

اتفق علماء القراءات على تعريف السكت بأنه "قطع الصوت الساكن قبل الهمزة زمنياً، دون زمن الوقف، ويكون -عادة- من غير نفس"^(٤)، ووجه أداء السكت على ما قبل الهمزة هو "المحافظة على تحقيق الهمزة؛ لإمتناع نقلها له، أو الاستراحة لتأتي بكمال لفظها، وهذا التوجيه يعم كل الطرق، ووجه تركه أنه الأصل"^(٥)، أما أداء السكت على ما قبل الهمزة نطقاً فيكون "بوقفية خفيفة على كل ساكن بعده همزة، سواء كان في كلمة واحدة أو في كلمتين، ثم يهمز"^(٦).

وذلك في قوله تعالى: (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٧)، وقوله تعالى (كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ)^(٨) وقوله تعالى: (سَوْءَةٌ أَخِيهِ)^(٩)، وقوله تعالى: (مَلَأُ الْأَرْضَ)^(١٠)، أو بمعنى آخر "يؤدي السكت بسكتة يسيرة ليستريح، وليتمكن من تحقيق الهمز"^(١١)، وقدّر علماء القراءات الفترة الزمنية التي يستريح فيها القارئ على ما قبل الهمزة بمقدار "حركتين على الياء قبل الهمزة في "شيء" أو "شيئاً" أو على أل التعريف، إذا وليتها"^(١٢).

ويشترك أداء السكت على ما قبل الهمزة مع أداء التسهيل بالنقل والحذف في أغلب الشروط؛ فيؤدي على الساكن الصحيح الواقع قبل الهمزة، أو على الساكن المعتل "الواو والياء

(١) الروم، آية ٩٥.

(٢) الإخلاص، آية ٤.

(٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٥٩.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٤٦، ينظر في: - قمحاوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٨٨.

(٥) قمحاوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٩٠.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٤٦.

(٧) البقرة، آية ٢٠.

(٨) آل عمران، آية ٤٩.

(٩) المائدة، آية ٣١.

(١٠) آل عمران، آية ٩١.

(١١) اللداية، إبراهيم طه سليم، قراءة الإمام حمزة من روايتي خلف وخذاد، ص ٨٧.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٨٧.

الأصليتين"، أو على لام التعريف إلا أنه يفترق عنه بأنه يؤدي -أيضا- على حروف المد واللين، إذا وقعت قبل الهمزة وفقاً لقراءة الأعشى وهشام "بوقفية يسيرة بعد أن يُمدّا ثم يهمزان"^(١) ذلك على نحو قوله تعالى: (يَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ)^(٢)، وقوله تعالى: (كَمَا آمَنَ)^(٣)، وقوله تعالى: (قَالُوا آمَنَّا)^(٤).

ولذلك فهو يشترك مع النقل والحذف في معظم المواضع التي ورد فيها تسهيل النقل والحذف، وروى بعض الرواة عن حمزة السكت على الساكن قبل الهمزة في المواضع الآتية^(٥):

أولاً: السكت على لام التعريف، نحو "الأرض"، و"الآخرة".

ثانياً: السكت على الياء من "شيء".

ثالثاً: روى بعضهم عن حمزة السكت على ذلك كله، وعلى الساكن المنفصل مطلقاً من غير حروف المد واللين نحو "قَدْ أَفْلَحَ" و"مَتَاعٌ إِلَى حِينٍ"، وَخَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ".

رابعاً: السكت على الساكن المتصل ما لم يكن حرف مد، نحو "قرآن" و"الدفء"، و"الخبء" و"بين المرء".

كما يشترك أداء السكت مع النقل والحذف بأنه "لا يتأتى إلا في حالة وصله بما بعده فإن وقف على الساكن امتنع السكت"^(٦). إلا أنه "مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به، لمعنى مقصود بنفسه"^(٧).

أداءات حذف الهمزة عند القرّاء:

أولاً: اختلافهم في أداء الحذف دون نقل "الإسقاط":

اختلف القرّاء في إسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين في كلمة واحدة، وهي همزة الاستفهام، وفي إثباتها في خمسة مواضع من القرآن الكريم، حيث أدى بعضهم هذا السياق اللغوي على أصوله في التسهيل والتخفيف أو التحقيق أو الفصل، وبعضهم الآخر أداها بهمزة واحدة على الإخبار، وذلك في المواضع الآتية:

(١) ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١٤٦.

(٢) البقرة، آية ٤.

(٣) البقرة، آية ١٣.

(٤) البقرة، آية ١٤.

(٥) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٨، ينظر في: - قماوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٨٩.

(٦) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٩.

(٧) قماوي، محمد الصادق، الكوكب الدرّي، ص ١٩١.

أولاً: في قوله تعالى: (أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ) ^(١) "أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ"، فقد قرأ "ابن كثير الهمزتين المفتوحتين على الاستفهام، وهو على أصله في التسهيل "بين بين"، وقرأ الباقرن بهمزة واحدة على الإخبار" ^(٢).

ثانياً: في قوله تعالى: (أَمِنْتُمْ) ^(٣) "أَمِنْتُمْ"، حيث روى "حفص ورويس والأصبهاني عن ورش ووافقهم قنبل من طريق ابن مجاهد بالإخبار" ^(٤)، وذلك بأن "أسقط حفص الهمزة الأولى وحقق الثانية" ^(٥).

ثالثاً: في قوله تعالى: (أَعْجَمِيَّ وَعَرَبِيَّ) ^(٦) "أَعْجَمِيَّ وَعَرَبِيَّ"، حيث روى "قنبل بالخبر" ^(٧)، وقرأ الكسائي وحمزة وشعبة بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية" ^(٨)، كما أسقط هشام الهمزة الأولى ليركب الطريق السهل، أو ليسهل اللفظ بإسقاطها؛ لأن إثبات الهمزة للإنكار، والحذف على الإخبار "أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ" ^(٩).

رابعاً: في قوله تعالى: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ) ^(١٠) "أَنْ"، حيث قرأ "نافع وابن كثير والكسائي وأبو عمر وخلف وحفص بالإخبار، وقرأ الباقرن على الاستفهام، وهم على أصولهم" ^(١١).
خامساً: في قوله تعالى: (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ) ^(١٢) "أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ"، حيث قرأ "نافع بالخبر، وأبو عمرو والباقرن بالاستفهام، وهم على أصولهم في التسهيل والتحقيق والفصل" ^(١٣).

ثانياً: اختلاف القراء في أداء الحذف دون النقل على الهمزتين المتفتحتين بالحركة والمتجاورتين في كلمتين:

قسم علماء القراءات هذا النوع من الهمز إلى ثلاثة أقسام: المفتوحتين، نحو قوله تعالى: (إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ) ^(١٤)، والمضمومتين نحو قوله تعالى (أَوْلِيَاءَ أَوْلِيَاكَ) ^(١٥)، والمكسورتين نحو قوله تعالى: (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) ^(١٦)، فقد أجمع علماء القراءات على أن مذهب أبي عمرو "إسقاط الهمزة

(١) آل عمران، آية ٧٣.

(٢) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٣، ينظر في: القاصح العذري البغدادي، سراج القارئ، ص ٦٦.

(٣) البقرة، آية ١٩٦.

(٤) شعبة، شرح شعبة، ص ٧٥، ينظر في: - ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٣.

(٥) شعبة، شرح شعبة، ص ٧٥.

(٦) النحل، آية ١٠٣.

(٧) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٤.

(٨) القاصح العذري الحذري البغدادي، سراج القارئ، ص ٦٦.

(٩) شعبة، شرح شعبة، ص ٧٤.

(١٠) القلم، آية ١٤.

(١١) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٢٤.

(١٢) الأحقاف، آية ٢٠.

(١٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٣٦، ينظر في:

- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص ٧٨.

- الفراء، إعراب القرآن، ج ١، ص ١٨٤.

(١٤) المؤمنون، آية ٩٩.

(١٥) الأحقاف، آية ٣٢.

(١٦) البقرة، آية ٣١.

الأولى منهما، ويجوز المد والقصر للألف، والقصر هو المقدم^(١)، كما روى قالون والبزي المفتوحتين "بإسقاط الهمزة الأولى منهما، وذلك بأن حذف الأولى، وحققا الثانية، وفي غير الفتح كالياء، وذلك في المكسورتين، وكالواو في المضمومتين، طلباً للتخفيف، وسهلاً للأولى لوقوعها آخراً، وهي محل تغيير^(٢)، وعلّة من حذف الأولى على مذهب أبي عمرو أن "مذهبه إدغام المثلين، ولم يمكن ذلك، لنقل الهمزة، فخفض بالحذف، وحذفت الأولى لوقوعها آخراً، والآخر محل تغيير^(٣)".

واختلف علماء القراءات في تحديد الهمزة المحذوفة، فقليل إنها "الثانية، لا الأولى، وعليه يجوز في حرف المد الواقع بعد الهمزة التوسط، لأن المد فيه من قبيل المتصل، ولكن الأكثر على أنه المحذوف هو الهمزة الأولى، لا الثانية^(٤). إلا أن ابن كثير ونافعاً إذا أتت الهمزتان المتفتحتان في "موضع خفض حولا الهمزة الأولى إلى ياء، نحو قوله تعالى: (هوّلاي إن كنتم) وقوله تعالى: (على البغاي إن)، وإن أتتا مضمومتين حولا الأولى إلى واو، نحو قوله تعالى: (أولياء أولئك)^(٥) "أوليا أولئك"، أما المفتوحتان فإن ابن كثير ونافعاً يهزمان الثانية، ويطرحان الأولى، ولا يبدلان منها^(٦).

أداء التسهيل بالنقل والحذف عند علماء القراءات:

قسم علماء القراءات الساكن الواقع قبل الهمزة المتحركة إلى قسمين، هما: الساكن الصحيح، والساكن المعتل.

-
- (١) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٣٨٢، ينظر في:
 - ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٣٦.
 - الأزهرى، معاني القراءات، ج ١، ص ١٣٧.
 - ابن غلبون، التذكرة، م ١، ص ١١٦-١١٧.
 - ابن الباذن، الإقناع، ص ٢٣٧.
 (٢) ينظر في:
 - شعلة، شرح شعلة، ص ٧٩.
 - ابن الباذن، الإقناع، ص ٢٣٦.
 - ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٢٢-٢٣.
 (٣) شعلة، شرح شعلة، ص ٧٩.
 (٤) ابن مالك، شرح النظم، ص ٣٦.
 (٥) الأحقاف، آية ٣٢.
 (٦) الأزهرى، معاني القراءات، ص ١٣٧.

أولاً: أداء التسهيل بالنقل والحذف للهمزة إذا كانت فاء من الكلمة عند القراء:

ورد هذا القسم في الكلمتين المتجاورتين، بحيث تكون الكلمة الأولى منتهية بساكن، والكلمة الثانية مبتدأة بهمزة متحركة، ففي حال نطقهما وصلاً يجري على همزتها التسهيل بالنقل والحذف، طلباً للخفة والسهولة، ولذلك فإن علماء القراءات قسموا الساكن الصحيح في هذا السياق إلى ثلاثة أقسام^(١).

- التتوين، نحو قوله تعالى: (عَاداً لَوْلَى)^(٢)، وذلك لكونه زائداً^(٣).

- لام التعريف، نحو قوله تعالى: (الأرض) ^(٤)(الرض) ، و(الآخرة) ^(٥)(الخرة)، وذلك "لإتصاله بالخط"^(٦).

- سائر حروف المعجم ما عدا حروف المد واللين الزائدة، نحو قوله تعالى: (قد أفلح)^(٧)(قد فلاح)، وقوله (قد وحى)، وقوله تعالى: (خلوئى)^(٨) وقوله تعالى: (ابني دم)^(٩)، وكما روى عن ورش النقل والحذف إذا كان الساكن حرف تأنيث نحو قوله تعالى: (قالت خرج)^(١٠).

وعليه، فقياس هذا التخفيف إذا "كان الساكن آخر كلمة، ولم يكن حرف مد، وكان الهمز أول كلمة أخرى، سواء كان ذلك تتويماً أو لام تعريف أو غير ذلك"^(١١)، أما شروطه عند ورش ليتم نقل حركة همزة القطع المبتدئة إلى الحرف الذي قبلها من آخر الكلمة السابقة — فينبغي أن يكون الساكن غير حرف مد، ولا منوي الوقوف عليه، سواء كان الحرف أصلياً أو زائداً أو رسم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم تحذف الهمزة بعد هذا النقل، لإرادة التخفيف"^(١٢)، وكذلك أن يكون آخر

(١) ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٤٢-٢٤٣ ينظر في: - المالقي، شرح التيسير، ص ٣٧٥.

- أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٤٠.

- الرعييني، الكافي، ص ٥٢-٥٤.

(٢) النجم، آية ٥٠.

(٣) ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٤٣.

(٤) آل عمران، آية ٩١.

(٥) البقرة، آية ٩٤.

(٦) ابن الباذش، الإقناع، ص ٢٤٣.

(٧) طه، آية ٦٤.

(٨) البقرة، آية ١٤.

(٩) المائدة، آية ٢٧.

(١٠) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٢) الداني (أبي عمر عثمان بن سعيد)، مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، ط١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، ص ٥٥١، ينظر في:

- ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٧.

- أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٢٦.

- المالقي، شرح التيسير، ص ٣٩٥.

الكلمة التي قبل الهمزة غير حرف مد، وغير ميم جماعة وغير هاء السكت^(١)، إلا أن آخرين "رووا عن ورش النقل في هاء السكت طرداً للباب"^(٢).

أما أبو عمرو فلم "ينقل حركة الهمزة إلى الساكن إلا في قوله تعالى: (عاداً لولى) فإنه يدغم التتوين في لام التعريف بعد أن ينقل حركة الهمزة في اللام في الوصل"^(٣).

ثانياً: أداء التسهيل بالنقل والحذف على الساكن المعتل:

فلا يخلو هذا الساكن من أن يكون واواً أو ياء، وهما قسمان: أن يكونا زائدين للمد، فحكهما البدل والإدغام، وأن يكونا أصليين، سواء كانا حرف مد أو لين، ومثال الياء الأصلية للمد قبل الهمزة المتطرفة قوله تعالى: (جيء) ^(٤)، وقوله تعالى: (حَتَّى تَفِيءَ) ^(٥)، وقوله تعالى: (يضيء) ^(٦)، وقوله تعالى: (المسيء) ^(٧)، أما مثال الياء حرف لين فنحو قوله تعالى: (شيء) ^(٨)، ومثال الواو حرف مد قبل الهمزة المتطرفة كالذي في قوله تعالى: (أن تتبوا) ^(٩)، وقوله تعالى: (ليسوء) ^(١٠)، ومثال الواو حرف لين مثل قوله تعالى: (سوء) ^(١١)، وحكم أدائهما عند القراء "إذا كان الساكن أحد صوتي المد واللين "والواو والياء" غير زائد، فلك في تخفيف الهمزة وجهان: وهو الأحسن، وذلك أن تلقي عليه حركة الهمزة، وأن تبدل مع الواو واواً، وتدغم الأول في الثاني، ومع الياء ياءً، وتدغم الأول في الثاني^(١٢)، أما وجه النقل والحذف فيهما "لأنهما أبعد مشابهة لحروف المد الزوائد، وهما أقرب مشابهة للحروف غير حروف المد واللين، فحملها على حكم سائر الحروف في إلقاء الحركة عليها أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام"^(١٣).

وعليه، يكون إلقاء حركة الهمزة على الساكن من حرفي اللين أفضل من الإبدال والإدغام أداءً وتسهيلاً؛ لابتعادهما عن مشابهة الألف، ولكونهما غير زائدين، ولذلك فهما أكثر قرباً من

(١) الرعيني، الكافي، ص ٥٤

- أبي عمرو الداني، التيسير، ص ٢٦.

(٢) ابن الجزري، تقريب النشر، ص ٣٦.

(٣) الداية، إبراهيم، رواية السوسي من قراءة أبي عمر والبصري، ص ١١-١٢.

(٤) يونس، آية ٧٢.

(٥) الحجرات، آية ٩.

(٦) النور، آية ٣٥.

(٧) يونس، آية ٧٢.

(٨) هود، آية ٧٧.

(٩) الزمر، آية ٧٤.

(١٠) البقرة، آية ١٦٩.

(١١) البقرة، آية ٧٤.

(١٢) مكى، الكشف، ج ١، ص ١٠٩.

(١٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٩.

الحروف الصحاح، مما يعني ذلك أنه "يجوز النقل والحذف في مثل قوله تعالى: (ابني آدم) (١)؛ لمشابهته الياء الحروف الصحيحة في قبول الحركة" (٢).

كما يجوز في "الواو والياء الأصليتين إذا كانتا حرفي مد ولين أو حرف لين أن يجريا مجرى الزائد في البذل والإدغام، ولكن نقل الحركة أحسن" (٣).

أداء التخفيف بالنقل والحذف للهمزة المتوسطة المتحرك ما قبلها "عيناً من الفعل" عند القراء: أدى بعض القراء تسهيل الهمزة المتوسطة المتحركة، والمتحرك ما قبلها بالنقل والحذف في موضعين هما:

الموضع الأول: في قوله تعالى: (أرأيت) وما أشبه هذا، إذا كان أوله همزة استفهام، فقد ذكر صاحب الإقناع ذلك في قوله: "الأصل تخفيف الهمزة الثانية، وذلك بجعلها بين الهمزة والألف، وكما قرأ ورش بالبدل، ولكن الكسائي قرأ جميع هذا الباب بحذف الثانية، وهو مسموع في هذا الفعل عن العرب" (٤).

الموضع الثاني: "سال"

الهمزة في هذا الفعل متحركة، وما قبلها متحرك، ولذلك فإن قياس تخفيفها وفقاً لأصول القراء أن تجعل "بين بين"، وذلك بين الهمزة والألف، ولكن نافعاً وابن عامر قرأ "سال" وذلك "بإبدال الهمزة ألفاً، والبدل هذا مسموع عن العرب" (٥) والباقون قرأوا بهمزة، ولكن التسهيل بالنقل والحذف جاء في الموضع الذي سكن فيه ما قبل الهمزة نحو قوله تعالى: (فاسأل الذين) (٦)، وقوله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر) (٧)، حيث تقرأ (سلو الله)، (فسلوا أهل الذكر)، وذلك "بفتح السين وترك الهمزة في كل أمر مواجه" (٨)، وحجة نافع وابن عامر في نقل الحركة وحذف الهمزة في الأفعال السابقة، إجماع القراء على طرح الهمزة في قوله تعالى: (سل بني إسرائيل) (٩) (١٠).

ومما يجدر ملاحظته أن الأفعال التي أجري عليها النقل والحذف لإرادة التخفيف في هذا السياق تشترك في الصيغة ودلالة الخطاب المواجه، ولذلك فإن "ابن كثير والكسائي قرأ جميع هذا الباب

(١) المائدة، آية ٢٧.

(٢) المالقي، شرح التيسير، ص ٣٩٦.

(٣) الرعي، الكافي، ص ٥١.

(٤) ابن الباناش، الإقناع، ص ٢٤٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٢.

(٦) يونس، آية ٩٤.

(٧) النحل، آية ٤٣.

(٨) ابن زنجلة، الحجة، ص ٢٠١.

(٩) البقرة، آية ٢١١.

(١٠) ابن زنجلة، الحجة، ص ٢٠١.

بحذف الهمزة، وإلقاء حركتها على السين، وأما الباقيون بإثباتها، وحمزة يوافقهما بالوقف^(١). وسمى ابن خالويه هذا التخفيف تلييناً في قوله: "سقطت الهمزة المنقولة الحركة لسكونها بالتليين"^(٢). أما إذا تغيرت الدلالة والصيغة فيختلف أداء التخفيف، وذلك إذا انتقلت إلى النهي، أو إلى أمر الغائب، أو إلى الزمن الماضي، فلم يختلف القراء في همزها، نحو قوله تعالى: (لا تسئلوا) وقوله تعالى: (ليسئلوا) وقوله تعالى (سأل) ^(٣) وقوله تعالى (سئل) ^(٤)، وحجتهم: بأن الهمزة من غير المواجهة لم يطرحها "ابن كثير والكسائي"؛ لأن العرب لم تطرح اللام من أوله، كما طرحته في المواجهة، فيقال في "ليقم قم"^(٥)، وذلك أنهم "استنقلوا في المواجهة، ولم يستنقلوا في غير المواجهة"^(٦). وقد اشترط علماء القراءات عدم وجود الحروف الزوائد قبل فعل الأمر من "سأل" غاية تسهيله بالنقل والحذف، وذلك في قولهم يجب "أن لا يكون قبله شيء، ولم يختلفوا في ترك همزته، ونحو قوله تعالى: (سل بني إسرائيل)^(٧) ^(٨)، أما إذا سبقت الواو أو الفاء فعل الأمر من "سأل"، فهم في تخفيفه مختلفون: فمنهم أثبت الهمزة إتباعاً لأصوله، ومنهم من نقل حركتها وحذفها على أنها "لغة بعض العرب، وهو التخفيف أيضاً من السؤال نحو "سلو"، لاستئصال اجتماع الهمزة مع الأولى ابتداءً، فيما كثر دورانه، أما وجه عدم النقل، فإنه لغة الأصل، وهو المختار، إذ هي لغة قریش الفصحى"^(٩).

وعليه، يصل هذا المبحث من الدراسة إلى أن علماء القراءات استخدموا اصطلاح ترك الهمز للتعبير عن التغيرات الصوتية التي تطرأ على الهمزة المتحركة وقبلها ساكن، ومتبوعاً باصطلاحين، وهما: (حذف الهمزة، وإسقاط الهمزة)، كما استخدم علماء القراءات عبارتي (طرح الهمز، أو إلقاء الهمز) لوصف اصطلاح ترك الهمز، كما فرّق علماء القراءات بين اصطلاح (الحذف، والإسقاط)، إذ جاء اصطلاح حذف الهمزة – غالباً – متبوعاً بالعبارات الواصفة من مثل (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وإلقاء حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وطرح حركة الهمزة على الساكن قبلها)، أما اصطلاح إسقاط الهمزة فجاء متبوعاً بعبارة: "حذفت الهمزة بدون نقل حركتها تخفيفاً".

(١) ابن البادش، الإقناع، ص ٢٤٩ ينظر في: مكي، الكشف، ج ١، ص ٣٨٨.

- الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر، ج ١، ص ١٨٤.

- أبو عمرو الداني، التيسير، ص ٧٩.

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٣٢.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ص ١٢٣.

(٣) المعارج، آية ١.

(٤) البقرة، آية ١٣٢.

(٥) ابن زنجلة، الحجة، ص ٢٠١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٧) البقرة، آية ٢١١.

(٨) ابن البادش، الإقناع، ص ٢٤٩.

(٩) الرعيبي، الكوكب الدرّي، ص ٨٧.

المبحث الثاني: حذف الهمزة عند اللغويين القدامى

رصد لاصطلاح الحذف:

تقسم اصطلاحات اللغويين القدامى في هذا الباب إلى قسمين:

أحدهما: الاصطلاح الأساس وهو المصطلح الذي يصف التحولات النطقية الحادثة أو التغيرات الطارئة على نطق الهمزة، لعلة صرفية أو صوتية مثل علة استئقال النطق بالهمزة المفردة أو المجتمعة مع مثلها في كلمة واحدة، أو علة كثرة الاستعمال، وذلك في أفاظ كثر استعمالها من مثل (أخذ، أكل، أمر)، وظهرت — عند اللغويين القدامى — ثلاثة اصطلاحات أساسية للتعبير عن هذه التغيرات، وهي: (الترك، والتخفيف، والتسهيل).

ثانيهما: الاصطلاحات الفرعية الواصفة للاصطلاح الأساس:

حيث تقوم هذه الاصطلاحات الفرعية بوصف أداء تخفيف الهمز أو تسهيله أو تركه في هذا الباب، ويأتي ذكرها بعد الاصطلاح الأساس: (حذف الهمزة، أو إلغائها، أو طرحها أو سقوطها).

الاصطلاحات الأساسية في حذف الهمز عند اللغويين القدامى :

أولاً: اصطلاح تخفيف الهمز :

قدمت — الدراسة — هذا الاصطلاح عن بقية الاصطلاحات الأساسية للأسباب الآتية :

أولاً: السبق التاريخي، لأنه استخدم للتعبير عن ظواهر تخفيف الألفاظ غير المهموزة عند الخليل ابن أحمد من مثل ظاهرة تسكين المتحرك أثناء توضيحه كيفية نطق اللفظة التي يكثر فيها توالي الحركات، وذلك نحو لفظة "السَخَطُ: البَعْدُ في الحالات كلها، يُخَفَّف وَيُنْقَل" (١)، واستخدمه في موطن آخر في تخفيف لفظة (الرَّهْط)، حيث قال إن: "تخفيف الرَّهْط أحسن من تثقيله" (٢)، كما استخدمه اللغويون القدامى من بعد الخليل للتعبير عن تسكين الصوت المتحرك، إلا أنه مر هذا الاصطلاح بمرحلة دلالية متطورة ، إذ أكثر اللغويون القدامى من استعماله في التعبير عن جميع التحولات الصوتية أو التغيرات النطقية الطارئة على نطق الهمز، حيث بدأ سيبويه باستخدامه وفقاً لهذه

(١) الخليل، العين، ج٣، ص٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٤، ص١٩.

الدلالة المتطورة في قوله: "فأما التخفيف فتصير الهمزة فيه، "بين بين". وتبدل، وتحذف" (١)، واستخدمه سيبويه في التدليل على حذف الهمزة في قوله: "اعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها ساكن فأردت تخفيفها حذفت وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: "من بوك"، في "من أبوك"، و"من مك"، في "من أمك"، و"من، "كم بلك"، في "كم إيلك" (٢)، واستخدم اللغويون القدامى بعد سيبويه مشتقات الاصطلاح الأساس اللغوية للدلالة على التغيرات الحادثة على نطق الهمزة، من مثل: "التخفيف، وخففت، وتخفف، والذين خففوا، والذين يخففون، والهمزة المخففة، وحذفت الهمزة تخفيفاً"، فذكر ابن الحاجب أن "تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال و"بين بين"، والحذف" (٢) وذكر ابن جنى ذلك في حذف همزة (أنا) من قوله تعالى: "لكنّاهو الله" خففت الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على النون وصارت لكتاً" (٣)، واستخدم ابن يعيش لفظة "تخفيفاً" للتعبير عن حذف همزة الفعل المضارع من "رأى" بقوله: "فأما يَرَى وَتَرَى وَتَرَى فأرى فحذفت همزتها لكثرة الاستعمال تخفيفاً" (٤)، كما استخدمه ابن يعيش في تحليل وجوه تخفيف الهمزتين من قوله تعالى "اقرأ آية" (٤) في قوله: "فقد اجتمع فيها همزتان : الأولى ساكنة ، والثانية مفتوحة، فمنهم من يخفف الأولى بأن يبدها ألفاً محضة، لسكونها وانفتاح ما قبلها على حد "رأس" ، و"قأس" ، ويخفف الثانية، ومنهم من يخفف الثانية بأن يلقي حركتها على الساكن قبلها ، ويحذفها على حد من "بوك" (٥)،

كما أنهم استخدموا الاصطلاح الأساس (التخفيف) في بيان علة الحذف، أو السبب الأول الذي أوجب الحذف أو الذي جعله جائزاً في بعض السياقات اللغوية، وهي أن تكون قد كثرت في الاستعمال؛ كالتي جرت في الأمثال السائدة بين الناطقين باللغة؛ مما قاد إلى حذف الهمزة تخفيفاً على حد نقل ابن جنى عن أبي العباس قوله: "أسَاءَ سَمْعًا فَأَسَاءَ جَابَةً"، إذ أصلها "إجابة ثم كثر في المثل فحذفت همزته تخفيفاً، فصارت جابة" (٧)

وكذلك حذفوا الهمزة من فاء "كُلُّ ، وَخُذْ ، مُرْ" ، تخفيفاً؛ لاجتماع الهمزتين، ومما كثر استعمالها" (٨) كما ذكر ابن يعيش الغرض من حذف الهمزة ، في "سر وكل وخذ"، في قوله: إنه "حذف تخفيفاً لاجتماع فيما يكثر استعماله" (٩)

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤١.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٥٤١.

(٣) ابن الحاجب، الشافية، ص٨٧.

(٤) ابن جنى، الخصائص، ج١، ص٢٦.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٠.

(٦) المصدر نفسه، ج٩، ص١١٠.

(٧) المصدر نفسه، ج٩، ص١٢٠.

(٨) ابن جنى، الخصائص، ج٣، ص٧٦.

(٩) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٤٢.

ثانيا: اصطلاح ترك الهمز بحذفه:

استخدم اللغويون القدامى اصطلاح ترك الهمز بوصفه اصطلاحا أساسيا لأداء كل وجوه التخفيف، سواء كان ذلك بأن تصير الهمزة "بين بين"، أو بإبدالها حرفا جانبا لحركة ما قبلها، أو حذفها لعلة صرفية أو غير صرفية، وهو -عندهم- الاصطلاح الأساس الثاني، إلا أنهم استخدموه اصطلاحا أساسيا للتعبير عن حذف الهمز، حيث ذكره صاحب الكتاب في تخفيف همزة "امرأة، مَرَّة" حيث خففوها على التخفيف القياسي فقالوا "مَرَّة"، بترك الهمزة وفتح الراء^(١). ونقل عن ابن منظور استخدامه في تفسير تخفيف "الجرأة" في قوله: "إنها مثال الجرعة والشجاعة، وقد يترك الهمزة، فيقال "الجرّة"، مثل الكثرة، كما قال للمرأة "مرة"، وهي قراءة صالحة، مرة بالهمزة، ومرة أيضا بترك الهمزة وتحريك الراء"^(٢) كما استخدمه الإمام أبو حنيفة النعمان في تخفيف همزة فعل الأمر "اسأل" من قوله تعالى (وَأَسْأَلُ الْقُرْيَةَ) ^(٣) بقوله: "فقد قرئ بإثبات الهمزة وتركها، فنقلت حركة الهمزة إلى السين، وحذفت الهمزة لسكونها، وسكون ما بعدها"^(٤)، كما استخدمه أبو زرعة في تفسير حجة الكسائي لحذف الهمزة إذا كانت عينا من الفعل، ولم يكن قبلها ساكن، وكانت مسبوقه بهمزة الاستفهام، وذلك في قوله تعالى: "أرأيت" حيث كانت حجة الكسائي في ذلك "إجماع العرب على ترك الهمزة في المستقبل في قولهم: (نرى، ترى)"^(٥)، كما ذكره الجوهري في أثناء تدليله على جواز حذف الهمزة إذا كانت عينا في الكلمة، وذلك في "يرى"، وما تابعها من هو في الاستقبال في قوله "يقال رأى، رأى في الفقه، وقد تركت العرب الهمزة في مستقبله لكثرتة في كلامهم"^(٥).

ثالثا : اصطلاح تسهيل الهمز للتعبير عن حذفه:

ورد هذا الاصطلاح كثيرا عند اللغويين القدامى في صورتين، وهما:

-
- (١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٤ .
 (٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١، ص١٥٦.
 (٣) يوسف، آية ٨٢ .
 (٤) أبو حنيفة (النعمان بن ثابت) (٨٠-١٥٠هـ)، المقصود في علم الصرف، تحقيق عبد الإله أحمد جاه، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٣م، ص١٣٤.
 (٥) ابن زنجلة، الحجة، ص٢٥٠.
 (٦) الجوهري، الصحاح، ص٣٤٧، ينظر في:
 - ابن منظور، لسان العرب، مادة "رأى".

أولاً: التسهيل المطلق:

فظهر في المبحث الأول من الفصل الأول أن علماء القراءات واللغويين القدامى قد استخدموا هذا الاصطلاح للتعبير عن همزة "بين بين"، إذ كانوا يذكرونه دون أن تلحقه أي عبارة توضيحية لبيان نوع التسهيل، فكانوا يكتفون بذكر اصطلاح التسهيل أو الهمزة المسهلة للتعبير عن همزة "بين بين".

ثانياً: التسهيل المقيد:

يستخدم هذا الاصطلاح في وجوه تخفيف الهمز الأخرى، كالإبدال والحذف، ولذلك كان اللغويون القدامى يذكرونه من خلال تراكيب الإضافة، لتحديد نوع التسهيل الذي أجري على اللفظة، فيقولون: تسهيل البديل، أو تسهيل الحذف، وذلك على نحو قول الجوهري إن "تخفيف قوله تعالى: (مذوءما)^(١) بضم الذال في همزة "مذوما"، إذ تحتل هذه القراءة أن تكون من (ذأم)، المهموز، وسهل الهمزة، فحذفها، وألقى حركتها على الذال"^(١).

ثانياً: الاصطلاحات الواصفة لترك الهمزة:

استخدم اللغويون القدامى اصطلاحات أخرى للتعبير عن التغيرات الحادثة في اللفظة المهموزة بهمزة متحركة وقلبها ساكن، سواء كان هذا الساكن مجتمعاً معها في كلمة أو مجاوراً لها في كلمة أخرى، فمن تلك الاصطلاحات حذف الهمزة.

أولاً: حذف الهمزة.

ورد هذا الاصطلاح كثيراً عند اللغويين القدامى، حيث استخدموه في جميع السياقات التي وردت فيها الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، سواء كان هذا الساكن صحيحاً أو معتلاً، مما باتت تعرف جميع التغيرات الطارئة على هذه السياقات التي ترد فيها الهمزة المتحركة وقبلها ساكن باصطلاح حذف الهمزة، شريطة عدم حدوث خلل في معنى الكلمة، وألا تؤول إلى إجحاف في بنيتها، ويقصد باصطلاح حذف الهمزة — عند اللغويين القدامى — تخفيفاً وفقاً لصورتين من الأداء: إحداهما: صورة اختفاء الهمزة من اللفظة مع حركتها نطقاً وكتابة في الخط، وأطلق اللغويون القدامى على الصورة الأولى من حذف الهمزة الإعلال بالحذف، أو حذف الهمزة تخفيفاً حيث ذكروه فيها ثلاث مسائل، وهي:

(١) الأعراف، آية ١٨.

(٢) الجوهري، الصحاح، ص ٣٤٧، ينظر في:

- ابن منظور، لسان العرب، مادة "ذأم".

أولاً : تعلق هذا الحذف بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن "أفعل" فإن همزته تحذف في أمثلة المضارعة ، مثاله ووصفه ، (اسم فاعل ، واسم المفعول) فنقول "أكرم، يُكرم، نُكرم، مكرم بكسر الراء، مُكرمٌ ، بفتح الراء" ^(١)، وعلّة حذف الهمزة في هذا السياق من مضارع "أكرم، إذا قلت أكرم، وأصله : أوكرم ، لاجتماع همزتين" ^(٢).

ثانياً : تعلق هذا الحذف بفعل الأمر من الأفعال الماضية (أكل، أمر، أخذ)، حيث استخدم اللغويون القدامى اصطلاح الحذف في هذا الباب عندما حذفوا الهمزة التي جاءت فاء في (خُد، كَل، مُر)، وذلك "تخفيفاً لاجتماع الهمزتين: همزة الوصل، وفاء الفعل، فهي الأصل (أُوخُد، وأُوكل، أُوْمُر) ، فعند حذف الهمزة سقطت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها" ^(٣) وعلّة هذا الحذف عند سيبويه "السماع" ^(٤)، وذكر ابن يعيش أنهم "حذفوا الهمزة تخفيفاً، لاجتماع الهمزتين فيما يكثُر استعماله" ^(٥).

ثالثاً : تعلق هذا الحذف بالهمزة التي تكون عين الفعل المضارع من الفعل (رأى)، حيث استخدم اللغويون القدامى اصطلاح الحذف في تخفيف همزة الفعل المضارع (يرى) في قولهم : "أما يَرَى وَتَرَى وَأَرَى"، فإن الأصل "يَرَأى، وأرأى، تَرَأى؛ لأن الماضي منه (رأى)، وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع لكثرة الاستعمال تخفيفاً" ^(٦).

أما الصورة الثانية لاصطلاح حذف الهمز الذي اختفت فيها صورة الهمزة من اللفظ مع بقاء حركتها على الحرف السابق لها، فقد أطلقوا عليه اصطلاح الحذف بالنقل ، وذلك أثناء حديثهم عن التغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة المتحركة وما قبلها ساكن ، مما أطلقوا عليها قواعد التخفيف القياسي في قولهم: "اعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن ، فأردت أن تخففها حذفها، ألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك (مِن بُوَك) ، و(مِن مَك) ، و(كم بلك)، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والأبلى" ^(٧) .

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ٢٧٩. ينظر في :

- ابن جنى، سر صناعة الإعراب ، ج ١، ص ٣٨٥.

- ابن جنى، المصنف ، ج ١، ص ١٩٢.

- ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١١١.

(٢) سيبويه، الكتاب ، ج ٤ ، ص ٢٧٩

(٣) ابن سراج، الأصول في النحو، ج ٩، ص ١١٥، ينظر في : السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٦١٢.

(٤) سيبويه، الكتاب ، ج ١، ص ٦٦٢ ، ينظر في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٨٥.

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٨، ص ١١٤ ، ينظر في :

- ابن جنى، سر صناعة الأعراب ، ج ١، ص ١٢٨.

- ابن مالك، تسهيل الفوائد ، ج ٢، ص ٣٤٢.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد ، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣ ، ص ٥٠٦ ، ينظر في :

- أبي الفدا (عماد الدين إسماعيل بن علي) (ت ٧٣٢)، الكنائش في النحو والصرف، تحقيق علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، جامعة قطر،

الدوحة، ج ٢، ص ١٧١ .

- ابن الأنباري، (كمال الدين عبد الرحمن الأنباري) (ت ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، ط ٤، المكتبة التجارية

الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٧٤١-٧٤٢.

- الصيمري، التذكرة والتبصرة ، ج ٢، ص ٢٦٢.

كما استخدم اللغويون القدامى اصطلاح الحذف والنقل في السياق الذي تدخل فيه "لام المعرفة على اسم فاؤه همزة ، فخففت الهمزة ، إذ القياس أن " تحذف للتخفيف ، وتلقى حركتها على لام التعريف الساكنة ، فإذا أُلقيت الحركة عليها تحركت، وإذا تحركت لزم أن تسقط همزة الوصل اللاحقة للام لسكونها، فيقال في مثل "الأولى" ، والأحمر، إذا خففت الهمزة "لولى" و "لحمر"، وهذا القياس"^(١)، واستخدم اللغويون القدامى اصطلاح الحذف في تخفيف الهمزة المتطرفة بعد ساكن، إن كان هذا الساكن صحيحا بعد إلقاء حركتها على ما قبلها ، فلا يكون لها صورة في الخط، لا في سياق الرفع، ولا في النصب، ولا في الجر، نحو قولك في: "الخَبَاءُ، خَبٌ" و "دَفَاءٌ ، دَفٌ" و "جُزءٌ، جُزٌ"^(٢) وإنما حذف الهمزة هنا لأنك " لم ترد أن تتم، وأردت إخفاء الصوت"^(٣).

ثانيا: إلغاء الهمزة بمعنى حذفها:

شرح الفراء هذا الاصطلاح بصدده (الإثبات) في أثناء تفسيره أداء حذف الهمزة في قوله تعالى: (يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)^(٤)، في قوله: "إذا همزت قلت: "أنبئهم"، وإن ألغيت الهمزة ، أثبت الياء، أو لم تثبتها جاز ضم "هم" أو كسرهما"^(٥)، كما ذكرها ابن سعيد المؤدب في قوله: "وعلى هذا "سيت وجوه الذين كفروا، تريد "سيتت" قال يونس: "سيتت" فحرك الياء بحركة الهمزة، وألغى الهمزة"^(٦). ونقل عن ابن منظور شرحه لعبارة إلغاء الهمزة، بأنها تحويل حرف العلة إلى حرف صحيح قابلاً لحمل الحركة، بقوله: "يتركون الياء صحيحة في "جبتل" فيقولون "جبتل"؛ لأن الهمزة وإن كانت ملغاة من النطق فهي مبتغاة في النية، معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة"^(٧).

الاصطلاحات المرافقة لاصطلاح ترك الهمز:

أولاً: سقوط الهمزة:

أكثر ما جاء هذا الاصطلاح في باب حذف الهمزة وحركتها من الألفاظ المهموزة التي علتها كثرة الاستعمال في باب "كل، وخذ، ومر"، فاستقلوا ذلك فيها، فأسقطوا الهمزة الثانية على

(١) أبو علي الفارسي (ت ٢٧٧هـ) ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٨٩، ينظر في:

- سيبويه، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٤٥.

- السيوطي، همع الهوامع ، ج ٣، ص ٥١٠ .

- الخوارزمي، التخمير، ج ٤ ، ص ٢٧٨.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ، ص ٥٠٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٤٥.

(٤) البقرة، آية ٣٣.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٦.

(٦) ابن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص ٥٢٨.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مادة "جال".

غير قياس، فحصل الاستغناء عن همزة الوصل، لأن ما بعد الهمزة الساكنة الساقطة متحرك^(١)، وذكر ابن جني أن السياق اللغوي الذي تكون فيه همزة متحركة وألف ساكنة يخفف بإسقاط الهمزة وحركتها من اللفظة دون نقل في قوله: "قرأ ابن محيصن قوله تعالى: (قُلْ هَلْ نَرَبُّونَ بِنَا إِلَّا إحدى)^(٢)، الأحدى بإسقاط الهمزة"^(٣)، كما ذكر ابن خالويه هذا الاصطلاح في ترك الهمزة المتحركة وقبلها متحرك، وذلك في باب "أرأيت" وفروعها، في قوله "كان الكسائي يسقطها جملة في "أرأيت"^(٤)، ويقول "أرأيت"، بإسقاط الهمزة، وكذلك في جميع القرآن"^(٥)، إلا أنه وظف عبارة واصفة لأداء الحذف القياسي، وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن المنفصل الذي يكون في كلمة أخرى، فتحذف الهمزة من الكلمة الثانية، شريطة قراءتهما موصولتين، وذلك في تخفيف "من أبوك" فتقول "من بوك" إذ الحكم في ذلك أن "تلقى الحركة على النون، وتفتحها، وتسقط الهمزة"^(٦).

وظهرت هذه العبارة عند اللغويين القدامى في باب اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة، حيث يتم إسقاط الهمزة الثانية الأصلية، إذا اجتمعت مع همزة الفعل المضارع المضمومة، من مثل مضارع "أكرم" فنقول "أكرمت فأنا أكرم"، إلا أنه نقل عليهم أن تجتمع همزتان في كلمة واحدة، ولم يجدوا بدأ من إسقاط إحداهما، ولم يجز أن يسقطوا الأولى، لأنها حرف مضارعة وهي المضمومة، فأسقطوا الثانية، وهي المفتوحة"^(٧)، كما أنهم استخدموه عبارة واصفة في باب طرد حذف الهمزة في بقية الصيغ المضارعة التي لا يكون فيها اجتماع همزتين، وذلك لطرد الباب، وكثرة الاستعمال، في قولهم: "ولما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم أسقطوها في جميع حروف المضارعة، فقالوا: "تكرم، وتكرم، ويكرم، حتى يتفق لفظ الفعل، ولا يختلف تصريفه"^(٨).

وذكر أبو بكر الأنباري أن أهل البصرة من علمائها استخدموه عبارة واصفة في توضيح مفهوم الهمز المُشْرَب في قوله: "فإن أهل البصرة يسمون الذي يترك همزه الهمز المشرب، وأسقط النبرة"^(٩).

(١) ينظر في: أبي الغداء الكناش، ج ٢، ١٧٤-١٧٥.

(٢) التوبة، آية ٥٢.

(٣) المحتسب، ابن جني، ج ١، ٢٩٥، ينظر في:

- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٥، ٥٢.

(٤) الكهف آية ٣٦.

(٥) ابن خالويه، الحجة، ص ١٣٨.

(٦) أبو الغداء الكناش في النحو والصرف، ج ٢، ١٧١.

(٧) الثمانيني، شرح التصريف، ص ٣٨٠-٣٨١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(٩) أبو بكر الأنباري، إيضاح الوقف والإبتداء، ص ٤٠٠.

ثانيا: طرح الهمزة:

استخدم ابن جنى هذا الاصطلاح في باب تخفيف الواو التي تزداد على أصول الكلمة لمعنى صرفي مثل واو الجماعة، في قوله: "إن قولهم "ظلموا أباك" جاز تحريك الواو فيها، بطرح همزة "أباك" عليها، في قولهم "ظلموا باك"؛ لأنها لم تنقلب من شيء"^(١)، واستخدمه السيوطي في باب حذف الهمزة غاية تحقيق الخفة والسهولة، وذلك عن طريق اختصار عدد حروف الكلمة من أجل تشكيل تركيب "منذ" بقوله: "وبناء "منذ" مأخوذ من "من و"إذ"، تحذف النون في لغة، ولما طرحت همزتها، وجعلت كلمة واحدة، وضمت الميم"^(٢)، واستخدم ابن الأثير هذا الاصطلاح عبارة واصفة في باب حذف الهمزة مع حركتها تخفيفاً، غاية تحقيق أغراض صرفية أو صوتية في تفسيره لفظة (الأغلوطات) في الحديث النبوي الشريف "أنه نهى عن الغلوطات في المسائل"، وجاءت لفظة "الغلوطات" في رواية أخرى "بالهمزة" فتقول "الأغلوطات"، حيث قال: "الغلوطات تركت فيها الهمزة، كما تقول في "جاء الأحمر"، "جاء الأحمر" بطرح الهمزة، وقد يخلط من قال إنها جمع غلوطة"^(٣)، ونقل عن ابن منظور قوله: "إنه طرح الهمزة من الأغلوطات، وإلقاء حركتها على لام التعريف، كما يقال في "الأحمر"، الأحمر"^(٤)،

العبارات الواصفة لاصطلاح ترك الهمز:

أولاً: الحذف بعد نقل الحركة تصحيح لحروف العلة:

استخدم اللغويون القدامى هذه العبارة الواصفة لأداء تخفيف الهمز الذي يسبقه حروف العلة الأصلية التي تحمل الحركة، وهما "الواو، والياء"، وذلك في قولهم: "إن تخفيف "حوأبة"، و"جبيئل" "حوأبة" و"جبيئل"، فصحت "حروف العلة بالحركة المنقولة إليها، حيث كانت الحركة فيهن لحروف غيرهن"^(٥)، وفسر ابن جنى مفهوم تصحيح حرف العلة غير المد بتلك العملية النطقية التي يتم فيها تحويل حرف العلة إلى حرف مشابه للحروف الصالح التي تتحلّى بالحركة الإعرابية في قوله: "ألا ترى إلى صحة الواو والياء في تخفيف "ضوء وشيء، وفيء"، وذلك قولك: هذا "ضوء، وشيء، وفيء" بضممة الواو والياء مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وبذلك يدلّك على أن الواو والياء

(١) ابن جنى، المحتسب، ج ١، ص ٤١.

(٢) السيوطي، مع الهوامع، ج ٣، ص ٥٤٣.

(٣) ابن الأثير (الحافظ بن أبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٩٠٤م، ج ٣، ص ٣٧٨.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة "غلط".

(٥) أبو علي الفارسي، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، ص ١٢٧.

تحركتا بحركة الهمزة المحذوفة للتخفيف، وعلى ذلك ضمت الواو والياء، وأيضاً في تخفيف نحو "جئيل" و"حوعب"، إذا خففت قلت: "جئيل" و"حوب"^(١)،
ثانياً: عبارات النفي الواصفة لأداء حذف الهمزة:

استخدم اللغويون القدامى بعض عبارات النفي لتفسير تخفيف الهمزة بالحذف وبالنقل، أو بالحذف تخفيفاً بدون نقل، سواء كانت الهمزة فاءً من الكلمة أو عيناً، حيث وصف ابن جني قراءة الحسن والزهري وقتادة لقوله تعالى: (بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ)^(٢)، "المر" بغير همزة تخفيفاً^(٣)، وكذلك قراءة الزهري لقوله تعالى: "وَلَكُمْ فِيهَا دَفَاءٌ وَمَنَافِعٌ"^(٤)، "دفا"، بغير همزة^(٥)، كما وصف تخفيف الهمزة المتحركة وقبلها متحرك بالحذف لقوله تعالى: "أرأيت" "أرأيت"، بلا همز^(٦)، كما قرئت "إلا خطأ" مكان "إلا خطأ"^(٧) بغير همز^(٨)، وأعاد ابن جني هذا الأداء إلى ظاهرة اختصار عدد حروف أو آخر الكلمة غاية تحقيق الخفة التي عرفت عن أعراب الشحر وعمان باللهجة اللخخانية في قوله: "إن أصله خطأ" بوزن خطأ، كقراءة العامة، غير أنه حذف الهمزة حذفاً ما حكيناه عنهم، كقولهم "جا، يجي، سا، يسو"^(٩)، كما استخدمها ابن جني في باب الحذف الارتجالي أو الاعتباطي، الذي يخرج تخفيفه عن القاعدة الصرفية التي يحتكم لها سياق الهمزة المخففة في النظرية الصرفية، وذلك نحو حذف الهمزة ونقل الحركة، ومنح الحرف كسرة بدلاً من الحركة المخففة أو المنقولة إليه، وذلك لعدم الاعتداد بالحركة المنقولة، وذلك في قراءة عمر بن عبد الواحد قوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ)^(١٠)، حيث قرأ "أن أرضعيه"، بكسر النون، ولا همزة بعدها^(١١).

يبدو لنا- بعد عرض اصطلاحات حذف الهمزة أو العبارات الواصفة لها التي تدل على تلك التغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة المحذوفة من اللفظة لعلل صرفية أو سماعية، أو

(١) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٦٨.

(٢) البقرة، آية ١٠٢.

(٣) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ١٠، ينظر في:

- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ١، ص ٣٣٢.

(٤) النحل، آية ٥.

(٥) المحتسب، ابن جني، ج ٢، ص ٥، ينظر في:

- الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٣٢١.

(٦) الجوهري، الصحاح، ص ٢٣٤٧.

(٧) النساء، آية ٩٢.

(٨) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ١٩٤ ينظر في:- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٢١.

(٩) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ١٩٤، ينظر في:

- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٢١.

(١٠) القصص، آية ٧.

(١١) ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ١٤٧.

لأغراض صوتية أو صرفية أنها جاءت بعد سبويه مكررة دون إضافة جديدة عما جاء به سبويه في باب حذف الهمزة، سوى تلك العبارات الواصفة لتفسير أدائها^(١).

العبارات الواصفة لأداء تغيير حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :

يسبق حذف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها أداء نطقي آخر غاية تحقيق الخفة، أو تصحيح حرف العلة، أو تشكيل بعض التراكيب اللغوية المخففة من مثل "منذ"، ويعود الثقل في هذا السياق اللغوي إلى سببين، وهما:

أولاً: ثقل النطق بصوت الهمزة؛ لأنها "حرف مستثقل من أقصى الحلق، إذ كان إخراجها كالتهوع، فلذلك، من الاستثقال ساغ التخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أصل الحجاز، وهو نوع استحسان لنقل الهمزة"^(٢).

ثانياً: وقوع حرف ساكن قبلها، لأن الهمزة إذا ما سكنت ثقلت، بخلاف بقية الحروف، إذا سكنت خفت، والحروف المتجاورة بينها تأثر وتأثير، لأنه إذا قرب حرف من آخر أسقط عليه بعض صفاته، فزاد الحرف الساكن الهمزة ثقلاً، فبات فيها ثقل إضافي، الأمر الذي ألزم الحذف مع نقل حركة الهمزة إلى الحرف السابق، لأن في هذا الأداء مبالغة في التخفيف، شريطة ألا يحدث خللاً في البنية، ولا انحرافاً في الدلالة أو المعنى، ولو أنه تم النقل دون الحذف في السياق الذي يكون فيه الحذف قياسياً لما "كان ذلك تخفيفاً، إذ إن الهمزة الساكنة مستثقلة أيضاً"^(٣)، وكذلك لو أنهم أتبعوا تغيير موقع الحركة الإبدال حسب الحركة المنقولة؛ لأدى ذلك إلى "تغيير مع استثقال"^(٤)، ولذلك كان الحذف مع النقل الأداء المناسب لتحقيق الخفة والسهولة في هذا السياق اللغوي.

ووصف اللغويون القدامى العملية النطقية التي يتم فيها تغيير موقع حركة الهمزة المتحركة إلى الساكن الذي قبلها بعبارتين وصفيتين، هما: (إلقاء الحركة، ونقل الحركة)، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(١) ينظر في: - المبرد، المقتضب، ج١، ص١٥٥ وما بعدها.

- ابن السراج، الأصول، ج٢، ص٤٠٠-٤٠٢.

- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٨٦، ١٠٦، ١٠٧.

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٠٩ وما بعدها.

- السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٠٧.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٨.

أولاً: إلقاء الحركة:

استخدم سيبويه هذه العبارة الواصفة في وصف أداء الحذف القياسي، في قوله: "اعلم أن كل همزة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخففها حذفتها، وألقيت على الساكن قبلها، وذلك قولك "مِنْ بوك" و"مَنْ مك"، "كَمْ بلك"، إذا أردت أن تخفف الهمزة في "الأب، والأم، والإبل"^(١).

وأحسب أن سيبويه كان مصيباً في اختيار هذه العبارة الواصفة لهذه العملية النطقية، لما تتطلبه من سرعة في الأداء من غير إبطاء؛ لأن تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن يؤدي بالحذف، وإلقاء الحركة معاً، من غير أن يكون بينهما فاصل نطقي، مما يناسب هذه العملية النطقية المزدوجة مع ملاحظة سرعة الأداء عبارة "إلقاء الحركة"، كما أنه يؤدي دفعة واحدة دون تجزئة صوتية أو تدرج نطقي، لأنها تنقل كاملة، وتكون الحركة المنقولة بقية أثر في الحرف الساكن الذي يسبقها، لتكون أثراً دالاً على سقوط الهمزة، وذكر اللغويون القدامى أن هذه العملية النطقية المصاحبة لحذف الهمزة تعد مظهراً لهجياً عند الذين آثروا تحقيق الهمزة دون تخفيفها أو حذفها، حيث كانوا يلقون حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فقط؛ لإظهار صوت الهمزة في حال الوقف عليه، لأن الحركة المنقولة تعمل على بيان صوت الهمز، وفقاً لما أشار إليه سيبويه، في قوله: "اعلم أن من العرب ناساً كثيراً ما يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، وسمعنا ذلك من تميم وأسد، ويريدون بذلك بيان الهمزة، وهو بين لها، إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت، ولو رفعت بصوت حركته ولما كانت الهمزة أبعد الحروف، وأخفاها في الوقف، حركوا ما قبلها لتكون أبين لها، وذلك قولهم: الوئؤ، والوئئ ورايت الوئأ"^(٢)، لكن الذين خففوا الهمزة في السياق الذي تكون فيه متطرفة، فإنهم يلقون حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها مع إتمام حركة الضمة، أو بإسكان، أو روم الحركة عند الوقف، مما يصبح الحذف في هذا

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٥، ينظر في:

- ابن جني، الخصائص، ج١، ص٩٤.

- المبرد، المقتضب، ج١، ص١٠٩.

- ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٥٩.

- ابن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص٥٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٧٧.

السياق لازماً، ومطردا؛ لأن "الذي أُلقيت عليه الحركة يلزمه ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام، وإجراء الإسكان، وروم الحركة، والتضعيف، وذلك قولهم: هذا الخَبُّ، وهذا الوثُّ"^(١).

ثانياً: نقل الحركة:

نظر اللغويون القدامى إلى هذه العبارة الواصفة على أنها مرادفة لعبارة إلقاء الحركة، حيث وظفها ابن جني في باب ما أسماه "هجوم الحركات"، وذلك عندما تلتقي حركتان في لفظة واحدة التقاء مباشراً متجاوراً، بحيث تكون إحداها أقوى نطقاً من الأخرى، وأبين سماعاً، فيتم نقل الحركة الأقوى إلى مكان الحركة الأقل قوةً، مما يؤدي إلى إحلال حركة محل أخرى، لتفوز بهذا الموقع، وذلك في قوله: "كما أن الكسرة تهجم على الضمة فتغلبها في الموضع، نحو ما حكاه أبو علي عن أبي عبيدة أنه سمع "دعه في حرٍّ مهُ"، مكان "في "حرأمة" وذلك نقل ضمة الهمزة إلى الراء بعد أن حذفها، وهي مكسورة، فأبقى الكسرة، وأعقب منها الضمة"^(٢).

وأحسب أن اللغويين القدامى لم يفرقوا أدائياً بين عبارة إلقاء الحركة وعبارة نقل الحركة، ودليل ذلك أن ابن جني استخدمهما في باب هجوم الحركات، غاية تخفيف الهمزة المتحركة، في قوله: "قرأ الكسائي قوله تعالى: (بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ)^(٣)، حيث حذف الهمزة حذفاً، وألقى حركتها على اللام، وقد كانت مفتوحة، فتغلب الكسرة على الوضع، فصار تقديره، "بما أنزلتك"، فالتقت لامان متحركتان، فأسكنت الأولى، وأدغمت في الثانية، كقوله تعالى: (لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي)^(٤)«^(٥).

وأطلق ابن مالك على حركة الهمزة المنقولة منها إلى الحرف الساكن قبلها عبارة "الحركة المخففة"، وذلك أثناء تفسيره أداء الحذف القياسي في الهمزة المسبوقة بلام التعريف، "أل التعريف" في قوله: "إن لفظة" الأحمر، طريقها أن تنقل حركتها إلى ما قبلها، فتحرك لام التعريف بحركتها، فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم إلى الحركة المخففة، فاستغنى عن همزة الوصل؛ لأنه لم يؤت بها إلا لسكون اللام"^(٦). وعندما يتم الاعتداد بالحركة المخففة فإن لام التعريف تثبت في النطق والكتابة، وهو الأداء المرجح عند اللغويين القدامى؛ لأن "لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو "الأحمر" فالأرجح إثبات الهمزة، فنقول "الأحمر"^(٧).

(١) سيويه، الكتاب، ج٣، ص٤٠٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٥١.

(٣) البقرة، آية٤.

(٤) الكهف، آية٣٨.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٤٣.

(٦) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٤٣.

(٧) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأسموني، ج٤، ص٢٧٩.

أما في سياق عدم الاعتداد بالحركة المنقولة فإنه يطلق عليها عبارة: "الحركة العارضة"؛ لأنها نقلت لغاية صوتية فلا يكون لها دورٌ في بقاء همزة الوصل في اللفظة المخففة بالحذف والنقل، لأن "منهم من نظر إلى حركة اللام أنها الحركة العارضة، فجعلها في حكم الساكن، فبقي الهمز دالاً عليها"^(١). وذكرها ابن مالك في تخفيف الهمزة المسبوقة بال التعريف في قوله: "فالحكم على سكون الأصل "من لأن"، أو حركته العارضة "من الآن"^(٢).

الوظائف اللغوية للحركة المخففة:

ذكر اللغويون القدامى لهذه الحركة وظيفتين: صوتية، و صرفية:

أولاً: الوظيفة الصوتية:

تعد الحركة المخففة - عند اللغويين القدامى - بمثابة المرحلة النطقية الممهدة لحذف الهمزة، في سياق تخفيفها من الألفاظ المهموزة، وفي مواضعها التي يجيء فيها ما يوجب حذفها، غاية تحقيق الغرض الأساسي الذي مال إليه المخففون، وهو تحقيق الخفة في النطق، والسهولة في الأداء لهذه السياقات اللغوية، ونظر اللغويون القدامى إلى هذا الترافق النطقي بين نقل الحركة وحذف الهمزة في سياق لغوي واحد على أنه "أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها"^(٣)، كما تقوم هذه الحركة المخففة مقام همزة الوصل في السياقات التي تكون فيها لام التعريف مستجابة للتوصل بالنطق إلى الساكن بعدها، حيث تتحرك لام التعريف بحركة الهمزة المنقولة إليها، مما يؤدي إلى الاستغناء عن همزة الوصل؛ لعدم الحاجة إليها؛ ولانتفاء الغرض الذي جاءت من أجله، وأشار ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "إن الهمزة إذا سكن ما قبلها، أو لم يكن الساكن من حروف المد واللين، فحكم تحقيقها بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتحذف ... كقولك في "الأحمر"، "لحمر"، فإن اعتد بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة، إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت فوق الاستغناء عنها"^(٤)، كما تعمل الحركة المخففة على إجراء الإدغام، بحيث تكوّن الجزء الثاني المكون للتضعيف أو التشديد، إذ هما: سكون وحركة من مثل قراءة أبي عمرو لقوله تعالى "عادَ لولى"، "بالإدغام والتشديد،

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج ٢، ص ٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٦.

فوجهها: أن الأصل "الأولى"، فخففت الهمزة، وألقت حركتها على اللام، ثم حذفت، واعتدوا بالحركة^(١)، ولذلك انقسم اللغويون القدامى تجاه الحركة المخففة إلى قسمين هما:

القسم الأول: وهم الذين عملوا على إثبات ألف الوصل في السياق اللغوي الذي تحذف فيه همزته المتحركة، وتنقل فيه حركة الهمزة إلى اللام الساكنة؛ لأنهم نظروا إلى اللام على أنها ساكنة في النية، وأن الحركة المخففة طارئة أو حادثة غاية تخفيف الهمزة، ولذلك لم يعتدوا بالحركة الطارئة، مما يعني ذلك أنهم: لم يمنحوا هذه الحركة الوظيفة الصوتية التي تقوم بها في هذا السياق، بحيث يتم النطق باللام دون ألف الوصل، ويشير ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "لام هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتورها الحركة، إلا بسبب عارض، والسكون أقوى"^(٢).

ويلحظ أن ابن يعيش استند إلى نظرية الأصل والفرع في تسويغ إثبات ألف الوصل في هذا السياق اللغوي، فالسكون هو الأصل، والأصل أقوى وأثبت، والحركة فرع طارئ لسبب صوتي، أو لعلة صرفية، والفرع يضعف وسرعان ما يزول، ولذلك، فالأرجح عندهم "إثبات الهمزة، فتقول "الحر"، وبضعف "لحر" قائم"^(٣).

القسم الثاني: وهم الذين عملوا على حذف ألف الوصل، وقالوا في تخفيف "الأحمر". "لحر"، إذ اعتدوا بالحركة المنقولة من الهمزة المتحركة إلى الساكن قبلها، حيث يرون أن الضرورة التي أوجبت استجلاب ألف الوصل زالت بحركة لام التعريف المنقولة من الهمزة، فحدث الاستغناء عنها، واكتفوا بالحركة المنقولة لتسد مسد ألف الوصل صوتياً، فأشار ابن الصبان إلى ذلك في قوله: "إن الحذف حدث بتحريك ما بعدها"^(٤)، وأما موقف ابن جنبي من هذا الحذف فأرجعه إلى الشذوذ في قوله: "إن العرب أجروا غير اللازم مجرى اللازم، وأن هذا الحذف يكون على سبيل الشذوذ"^(٥)، وكان سيبويه قد قال في هذا السياق: إنك "تلقي حركة الهمزة، وتلقي همزة الوصل، لأنك استغنيت حين حركت الذي بعدها؛ ولأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون، ويدلك على ذلك "سل" من "اسأل"^(٦)، إلا أن الكسائي والفراء قلبا "الهمزة لأمأ، فيقولون في "الأحمر" اللّحمر"^(٧).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٦، ينظر في:

- مكي، الكشف، ج١، ص٨٧.
- النماطي، إتحاف فضلات البشر، ص٤٠٣.
- أبي الفداء، الكنز، ج٢، ص١٧٥.
- (٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٦.
- (٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٩، ص١١٦.
- (٤) الصبان، الحاشية ج٤، ص٢٧٨.
- (٥) ابن جنبي، الخصائص، ج١، ص٣٠٥.
- (٦) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٦.
- (٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٦.

ثانياً: الوظيفة الصرفية للحركة المخففة:

أشار اللغويون القدامى إلى أن الحركة المخففة تقوم بوظيفة الإشارة الصرفية الدالة على الهمزة المحذوفة من السياق اللغوي الذي حذفت منه حذفاً قياسياً، من مثل حذف الهمزة من لفظة "مسألة" فإن قياس تخفيفها حذف الهمزة منها، ونقل حركة الهمزة إلى السين، فتحلَّ حركة الفتح التي على الهمزة محل السكون، لأنها من أعراض الهمزة، فهي تحمل وظيفة الدلالة عليها، فالجزء يرشد إلى الكل، كما الحركة ترشد إلى الهمزة، وبذلك يحقق الحذف أهم شروط إجرائه وهو: سلامة البنية، من كل خلل أو اضطراب. لأن التخفيف - هنا - في هذا السياق ليس فناءً كاملاً للهمزة ولأعراضها، بل هو فناء للهمزة وبقاء لحركتها، وبذلك تحققت سلامة البناء أو البنية، وذلك إذا كانت الهمزة ما قبلها ساكن، ولم يكن ما قبلها واواً ولا ياءً ولا ألفاً، فأردت التخفيف، حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ليدل على حذفها^(١)، وذلك نحو قراءة نافع لقوله تعالى: (وَلَكُم فِيهَا دِفءٌ وَمَنَافِعُ)، دَفءٌ^(٢) وأعاد المبرد هذه الوظيفة إلى اللهجات العربية في قوله، "العرب ... تحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا"^(٣)، واستحسن اللغويون القدامى حذف الهمزة من السياقات اللغوية التي تكون فيه الهمزة متحركة وقبلها ساكن إذا "كان هناك ما يدل عليه"^(٤).

ويلحظ أن بعض السياقات التي ترد فيها الهمزة محذوفة دون نقل لحركتها إلى الساكن الذي قبلها قد يكون فيها لفظ معين ترشد إلى وجود همزة محذوفة مع حركتها فيها، خاصة إذا كانت الهمزة همزة استفهام، من مثل المعادل السياقي (أم)، وذلك نحو قوله تعالى: "أنذرتهم" مكان "أنذرتهم"، إذ علل ابن جني حذف الهمزة مع حركتها في هذه الآية في قوله: "حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكرهية الهمزتين، ولأن قوله تعالى: (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ) ^(٥)، لا بد أن يكون من التسوية فيه بين شيئين أو أكثر، وذلك لمجيء "أم" من بعد ذلك"^(٦).

ويجدر التنويه إلى أن نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن الذي يكون في كلمة أخرى مجاورة للهمزة لا يحرّمها من حمل هذه الوظيفة؛ لأنهما تؤديان وصلاً، إذ لو أديتا منفصلتين لما أوجب الحذف، وذلك قولك "في المنفصل" من بوك، أنهم ألقوا حركة الهمزة التي هي فتحة على

(١) ابن سعيد المودب، دقائق التصريف، ص ٥٢٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦١٥.

(٣) المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ١١٢.

(٤) الزجاج، إعراب القرآن، ج ١، ص ٣٥٣.

(٥) يس، آية ١٠.

(٦) ابن جني، المحتسب، ج ١، ص ٥٠، ينظر في:

- الطبري، تفسير الطبري، ج ١، ص ٧٦.

النون، ثم حذفوها تخفيفاً لدلالة الحركة عليها، وقالوا: "من مك" فنقلوا الهمزة إلى النون، ثم حذفوها^(١).

ثانياً: الحفاظ على المعاني الصرفية التي تحملها الواو والياء إذا ما زيدتا لغير المد:

وتتمثل هذه المعاني فيما يلي:

أولاً: إلحاق الكلمة بصيغة أخرى:

وذلك عن طريق إضافة الواو أو الياء في صيغة لفظة ما لتحقيق معنى إضافياً للكلمة، ويكون تخفيف هذا السياق الذي تكون فيه همزة متحركة، وياء ملحقة نحو بناء "جعفر" بنقل حركة الهمزة إلى الياء أو الواو، وحذف الهمزة من السياق، مما يؤول ذلك إلى تصحيح هذه الحروف؛ فتصبح متحركة؛ لأنها تقبل الحركة، ومن مثل ذلك "حوابه، وجيئل"؛ لأن هذه الواو في "حوابة" ألحقت بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وإنما هي كواو جدول، ألا تراها لا تغير إذا كسرتة للجمع، تقول: حوائب، فإنما هي بمنزلة جعفر^(٢)، ولأن بنقل الحركة إليهما "صحت حروف العلة، حيث كانت الحركة لحروف غيرهن"^(٣)، وأشار ابن جني إلى هذه الوظيفة في قوله: "ألا ترى أن صحة الواو والياء في (ضوء، وفيء)، وذلك قولك: هذا ضوء، وفيء، بضمه الواو والياء مع تحركهما، وانفتاح ما قبلها، مما يدل ذلك على أن الواو والياء لما تحركتا بحركة الهمزة المحذوفة للتخفيف فكانتا في حكم الساكنين"^(٤).

ثانياً: الحفاظ على الحركات الإعرابية الفرعية، وهما الواو والياء:

تأتي هذه الحركات الفرعية في صيغة جمع المذكر السالم إذا ما رُكب تركيب الإضافة في سياق مهموز، من مثل "قاصو أبيك"، حيث تلفظ "قاصوبيك"، كما في الحركات الإعرابية الفرعية للأسماء الخمسة، من مثل "أبو سحاق، وأبي سحاق"، و"نو امرهم" و"ذي امرهم"^(٥)، فحكم تخفيف هذه الهمزات بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها "الواو والياء"؛ لأن "هذه الحروف من نفس الحرف"^(٦).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١٠٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٨.

(٣) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ص١٢٧.

(٤) ابن جني، المحتسب، ج١، ص٦٨.

(٥) وردت هذه الأمثلة في: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٨.

ثالثاً: الحفاظ على واو الجماعة:

تظهر هذه الوظيفة الصرفية في السياق اللغوي الذي تلحق فيه واو الجماعة الأفعال الماضية وأفعال الأمر حال تجاورها مع لفظة مهموزة ، ويؤدي تخفيف الهمز فيه بحذف الهمزة، ونقل حركة الهمزة إلى واو الجماعة التي تسبقها، ولأنها "من نفس الكلمة"^(١)، وذلك من مثل "اتبعوا أمرك" وتلفظ "اتبعو مرك" حيث كان المعنى للجمع، وكذلك في قولك: "ظلموا أباك"، وتلفظ "ظلمو باك"، وكذلك الحفاظ على ياء الخطاب المؤنثة المفردة كقولك: "اتبعي أمرك"، وتلفظ "اتبعي مرك" وكذلك إذا كانت الواو واواً أصلية من مثل "يغزو أمه"، لأن هذه الواو في هذه الحروف ليس بمدة زائدة"^(٢).

أسباب حذف الهمزة عند اللغويين القدامى، أو علل حذفها:

قسم اللغويون القدامى علل حذف الهمزة إلى:

أولاً: علل الحذف القياسي:

يخضع حذف الهمزة الذي يطرأ عليها لأسباب تطرد في بعض السياقات اللغوية التي ترد فيها الهمزة متحركة وقبلها ساكن، مما يمكن أن تشكل هذه الأسباب قاعدة صرفية مطردة، إذ جعل اللغويون القدامى هذا المظهر الأدائي الذي تحذف فيه الهمزة وتنقل حركتها إلى الساكن قبلها حذفاً قياسياً، للعلل الآتية:

أولاً: التقاء الساكنين:

تشير القاعدة الصرفية عند اللغويين القدامى إلى ضرورة التخلص من هذه الكراهة النطقية، التي يلتقي فيها ساكنان؛ لأن نظام الأصوات في العربية لا يقبلها في نظام نطقه للألفاظ، أو نطقه للحروف مجتمعة، مما يلجأ إلى التخلص من التقائهما، إما بحذف أحدهما أو بتحريك أحدهما.

وظهرت هذه الكراهة النطقية في السياق الذي تتجاور فيها نون التنوين مع لام التعريف، فيؤدي حذف الهمزة إلى التقاء ساكنين، مما يلزم نقل حركة الهمزة إلى اللام، فتتحرك اللام بحركة الهمزة، ثم تلتقي نون التنوين الساكنة مع همزة الوصل من مثل "عاداً الأولى"، واختلف اللغويون القدامى في التخلص من هذا الالتقاء، فمنهم من حرك التنوين لمنع التقاء الساكنين، ومنهم

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٨.

من أدغم نون التتوين الساكنة بلام التعريف المحركة بالحركة الخفيفة، فتلفظ "عادلولي" في قراءة أبي عمرو^(١)،

كما ظهرت علة التقاء الساكنين في باب تخفيف همزة "اسأل"، بحذفها ونقل حركتها إلى السين الساكنة، حيث تلفظ مخففة "إسل"، فاختلف اللغويون القدامى في الحركة المنقولة، فيما إذا كانت حركة مخففة أو حركة عارضة، فمنهم من أثبت الهمزة، ومنهم حذفها للتقاء ساكنين، فمن أجاز "بقاء الهمزة لفظ "إسل"، ومنهم من حذفها - وهم الأكثر - لفظ "سل"^(٢).

ويلحظ -هنا- أن اللغويين القدامى تعاملوا مع الفعل المهموز معاملة الفعل الأجوف في كثير من الأحيان، إذ أسقطوا الهمزة لكثرة الاستعمال، وطلب الخفة، مثلها مثل حروف العلة في صيغة الأمر، مما يمكن ذكره مثلاً على ذلك فعل الأمر "سل" في "اسأل"، لأنه من السؤال^(٣)، حيث عاملوه معاملة ما جرى على فعل الأمر من ("قال") "قل"، إذ حذفت منه الواو بعد حذف حرف المضارعة، لالتقاء الساكنين، وكذلك حذفت الهمزة من "اسأل" بعد حذف حرف المضارعة؛ لالتقاء الساكنين، وطلباً للخفة في النطق بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن.

ثانياً: اجتماع المثليين:

قد يرد اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة أو في كلمتين متجاورتين، مما يؤدي إلى الاستئصال، الأمر الذي يلزم التخفيف من هذا النقل بحذف إحداهما من هذا السياق اللغوي، خاصة إذا صاحب النقل كثرة الاستعمال، مما يصبح حذف إحداهما في كلمة واحدة قياساً مطرداً، فنذكر اللغويون القدامى لحذف الهمزة في السياق الذي تكون فيه همزة أصلية وهمزة زائدة في كلمة واحدة - العلة الآتية:

(١) ينظر في: - ابن الحاجب، الشافية، ص ٩١.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٥.
- الخوارزمي، التخمير، ج ٢، ص ٩١.
(٢) ينظر في: المبرد، المقتضب، ج ١، ص ٢٥٤، ينظر في:
- الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٤.
- ابن جني، المنصف، ج ٢، ص ١٠٣.
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٥.
(٣) ابن جني، المنصف، ج ٢، ص ١٠٣.

أولاً: علة النقل:

يقع الحذف فيها قياسياً في مضارع "أفعل"، واسم فاعله، ومفعوله، وذلك نحو "أكرم" يكرم، فهو مكرم، بكسر الراء، ومكرم، بفتح الراء، واتفق اللغويون القدامى على أن النقل الذي يقع في هذا السياق كائن في اجتماع الهمزتين، وذلك في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كي لا يقال "أوكرم"؛ لان النقل يحصل في اجتماعها، ولذلك يقال: "أكرمت الرجل أكرمه" فحذفت الهمزة المضارع "أكرم"؛ لاجتماع همزتين^(١)، لأن في ذلك استئقلاً^(٢)، فتوالى في هذا "الأصل همزتان، فحذفوا واحدة من فعل الأمر "أفعل"؛ لتقل اجتماع همزتين^(٣)، ووذکر ابن جني هذه العلة بعبارة "اجتماع المتلين مكرراً"^(٤)، بينما وردت عند سيبويه "باستئقال التكرار"^(٥)، وذكر سيبويه موجبات حذف الهمزة من هذا السياق اللغوي في قوله: "الزيادة، وأنه يستئقل، وأن له عوضاً إذا ذهب"^(٦)، كما عبر سيبويه عن هذه العلة في موطن آخر في قوله: "كراهة التضعيف"^(٧)، ومما يدل على أن الهمزة محذوفة من هذه الصيغ ظهورها في صيغ الماضي، إذ نقول "أكرم"، وكذلك في المصدر، فيقال: "أكرم: إكراماً"، كما أنها تظهر في صيغة الأمر فتقول "أكرم"، بحيث لا يتم الاستغناء عن هذه الهمزة.

ويلحظ أن علة النقل لا تلزم حذف الهمزة الأصلية كما تلزم حذف الهمزة الزائدة حتى لو توالى همزتان في اللفظة، ومن مثل ذلك الفعل "أكد"، فهو مشابه لصيغة "أكرم" في الزنة وفي موقع الهمزة من الصيغة، إلا أنه لم يصنف في مرتبة "أكرم" من حيث النقل، فالمضارع منه "أؤكد"، و"يؤكد"، والمصدر "تأكيد" واسم الفاعل "مؤكد"، بكسر الكاف واسم المفعول "مؤكد"، بفتح الكاف، حيث جاءت بتخفيف الهمز في جميع الصيغ الإشتقاقية، وبتخفيف مصدرها على اللهجات العربية، ولكنه ليس تخفيفاً قياسياً، وأحسب أن السبب وراء الحكم على تخفيف باب "أكد"، بالإضافة إلى كون الهمزة فيه أصلية وليست زائدة وجود التضعيف على الكاف عين الفعل، الذي يسهل النطق بالهمزة، مقارنة مع مصدر الفعل الذي يفقد التضعيف، مما يجيز تخفيف المصدر على باب اللهجات العربية، وليس لعل صرفية توجب التضعيف، وخفف اللغويون القدامى همزة المضارع من الفعل "أكرم"، إذا كان حرف مضارعه ضميره غائب مفرد "يكرم"، أو ضمير متكلم جمع، نحو

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص٣٨٥، ينظر في :

- ابن جني، المصنف، ج١، ص١٩٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١١١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص١٥٢، ينظر في:

- الأشموني، شرح الأشموني، ج٤، ص١٥٢.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٩٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤١٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ج٤، ص٤١٩.

"تكرم"، أو ضمير غائب مؤنث نحو "تكرم"، أو ضمير مخاطب مفرد مذكر نحو "تكرم"، وذلك بأن "قاسوا بقية حروف المضارعة في هذا الموقع من باب طرد الباب، ليجري التخفيف على منوال واحد^(١).

كما ظهرت ظاهرة النقاء المثلين في السياق اللغوي الذي تكون فيه الهمزتان متجاورتين في كلمتين، ومن مثل ذلك قوله تعالى: (اقرأ آية)^(٢)، و اختلف اللغويون القدامى في تفسير التخفيف الذي جرى على همزتيها، وهما: الهمزة الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، وقد اجتمعتا في كلمتين متجاورتين، إذ أجروا عليها الحذف بطريقتين، وهما:

الطريقة الأولى: حذف الهمزة الأولى من لفظة "اقرأ"، ونقل حركتها إلى الراء الساكنة، وتحركها بحركة الهمزة، فنقرأ "اقرأ آية"، إذ يجوز "حذف الهمزة الأولى بما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت"^(٣).

الطريقة الثانية: "تحذف الهمزة الثانية في آية"، وتنقل إلى الهمزة الأولى، ثم تجعل الأولى "بين بين، لأنك خفت همزة متحركة، وقبلها ساكن فحذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها"^(٤).

ثانيا: علة كثرة الاستعمال:

الحذف السماعي:

تقع علة كثرة الاستعمال -أحيانا- على الألفاظ التي قياس تخفيفها على غير الحذف، مما يلزم تعليل سبب وقوع الحذف عليها، وذكر علة أخرى غير علة النقل، فتذكر علة كثرة الاستعمال متبوعة بعلة النقل، وذلك من مثل تخفيف همزة باب "أخذ، وأكل" في صيغة فعل الأمر منها مطلقاً، ومن فعل الأمر من "أمر" بقيود.

وترتبط علة كثرة الاستعمال بالحذف السماعي؛ لأن من قرر أن هذه الألفاظ وقع عليها كثرة الاستعمال والشيوخ هم العرب الأوائل، ونقلها اللغويون القدامى عنهم في شواهدهم الصرفية، ولذلك فإنه لا يقاس عليها، حيث أشار ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "إلا أنه إذا جاز التخفيف في الهمزة وجب في الهمزتين، إلا أنه شذ في ثلاثة أفعال تسمع، ولا يقاس عليها، لخروجها عن

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١١١.

- ابن هشام الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص٧٥١.

- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٤، ص٣٤٤.

(٢) الإسراء، آية ١٤،

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٥.

- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٥٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٥٠ ينظر في:

- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٥١.

نظائرها، وهي "كل، وخذ، ومر"^(١)، وخرجت هذه الألفاظ عن نظائرها في القاعدة الصرفية لتخفيف الهمز الذي يطراً على الهمزة الساكنة التي تكون في السياق اللغوي مجتمعة مع همزة وصل متحركة في صيغة الأمر، بحيث يكون حكم التخفيف في هذا السياق الإبدال، لأن الهمزة فيه ساكنة وقبلها متحرك. ولكنهم "حذفوا الهمزة التي تكون فاءً تخفيفاً؛ لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله -فحينئذ- استغني عن همزة الوصل، لزوال الساكن، وتحرك ما يبتدأ به، وهو الخاء في "خذ"، والكاف في "كل"، والميم في "مر"، ولزم هذا في كثرة الاستعمال"^(٢).

وأطلق اللغويون القدامى على هذا الأداء "الحذف تخفيفاً"؛ لأنه شذ عن القاعدة الصرفية، التي تفترض موجبات لحذف الهمزة، أو علا صرفية أو صوتية، ولكنها هنا علة سماعية أخذت عن العرب، وهي كثرة الاستعمال، ولذلك قالوا: "خذ في "أخذ"، حذفت تخفيفاً، فاستغني عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة"^(٣)، وهو حذف خرج عن القاعدة القياسية؛ لأن "الأصل: أوخذ، أوامر، فبعد حذف الهمزة سقطت همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها، وهذا الحذف غير قياسي"^(٤).

ولذلك فحذف الهمزة في هذا الباب حذف غير قياسي إلا أنه من "الحذف المطرد، لأن الأصل: أوخذ، وأوامر"، فالهمزة الثانية، وهي فاء الفعل، والأولى هي الوصل، فحذف فاء الفعل، فأنحذفت همزة الوصل، لأن ما بعد الفاء المحذوفة متحرك، فلا حاجة إلى إقرارها"^(٥)، وأرجع السيوطي حذف الهمزة من غير هذا الباب إلى علة الضرورة الشعرية في قوله: "لا يقاس على هذه الأفعال الثلاثة غيرها إلا في ضرورة"^(٦).

كما اختلفت درجة الالتزام في حذف الهمزة في هذه الأفعال (كل، وخذ، ومر)، حيث جاء حذف الهمزة في "كل وخذ" حذفاً لازماً؛ لاجتماع الهمزتين، وكثرة الاستعمال، إلا أن حذفها في "مر"، جاءت حذفاً جائزاً، لا لزوم فيه، لأن رتبة كثرة الاستعمال في هذا الفعل أقل من رتبة استعمال الفعلين الآخرين، ولذلك، يقال: "مر"، و"أمر أهلك". وأشار اللغويون القدامى إلى ثلاث مراتب لكثرة الاستعمال في هذا الباب، وهي:

-
- (١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٤.
 - (٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١١٤-١١٥ ينظر في:
 - ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: (فخر الدين قباوة)، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٠م، ج ٢، ص ٦١٩.
 - المبرد، المقتضب، ج ١، ص ١٦٠.
 - (٣) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص ٥٨٠.
 - (٤) ابن سراج، الأصول في النحو، ج ٩، ص ١١٥.
 - (٥) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٤٢٣.
 - (٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٢٣.

المرتبة الأولى: ثمة ألفاظ يوصف استعمالها بالكثرة بين متداولي اللغة، الأمر الذي يلزم فيه تخفيف نطقها، دون النظر إلى القاعدة الصرفية، مما يعني ذلك أن علة كثرة الاستعمال قد تتخطى حدود القاعدة الصرفية، وتخالفها، نحو تخفيف "كل وخذ"، حيث حذفت منها الهمزة شذوذاً عن القاعدة القياسية، مما قاد إلى حذف همزة الوصل أيضاً، لعدم الحاجة إليها.

المرتبة الثانية: وثمة ألفاظ أخرى توصف نسبة تسارعها في التداول اليومي للغة بأنها قليلة، مقارنة مع نسبة استعمال "كل وخذ"، مما يسمح ذلك لها بأن تتجاوز القاعدة القياسية، فتخفف شذوذاً، وأشار ابن مالك إلى هذه المرتبة في سياق مقارنته بين تخفيف الهمزة في فعلي الأمر (أسر)، و(أمر) في قوله: "فلم يكن يقل قلة "اسر"، لأن الأصل "أسر، يأسر، ولم يأت فعل الأمر في "أسر" بدون ألف، ولقلة الاستعمال" (١).

المرتبة الثالثة: ثمة ألفاظ تكون درجة استعمالها وسطاً بين تلك المرتبتين، مما يمكننا أن نطلق عليها عبارة: "استعمال بين بين"، لأنها تقترب كثيراً من رتبة كثرة الاستعمال، وفي الوقت نفسه تقترب من رتبة قلة الاستعمال، مما وصفت مرتبتها بعلّة "التوسط بينهما على الوجهين؛ لقربه من البابين" (٢)، وذلك في تخفيف فعل الأمر من الفعل "أمر" حيث جاءت بالهمزة في قوله تعالى: (وأمر أهلك)، وفي الاستعمال بدون همزة "مر"، ولذلك ففيها "الأمران، إلا أن الحذف أكثر، وكان لنقصه عن مرتبة "خذ، وكل" في كثرة الاستعمال" (٣).

وتجدر الإشارة إلى أن همزة اسم الفاعل من الفعل "أمر" جاءت مثبتة، إذ يقال: "مؤمر" بكسر الميم الثانية، واسم المفعول "مؤمر" بفتح الميم الثانية، وكذلك في المصدر "أمرأ"، أو مخففة على جهة القياس، وذلك بإبدال الهمزة الثانية في "يأمر، تأمر، نأمر"، لأن الهمزة ساكنة، وقبلها متحرك، تبدل حرفاً مجانساً لحركة ما قبل الهمزة.

(١) ابن مالك، تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٥.

علل كثرة الاستعمال لحذف همزة عين الكلمة عند اللغويين القدامى:

تحذف الهمزة إذا كانت عيناً من مثل مضارع الفعل "رأى"، والمضارع من صيغة "أفعل"، وكذلك المضارع المبدوء بضمة "يُرى"، حيث يقسمُ السياق اللغوي لهذا الباب إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: يتكون السياق اللغوي من همزة متحركة بالفتح، وقبلها حرف ساكن، وهي صيغ الأفعال المضارعة المبدوءة بحروف المضارعة "الياء، والتاء، والنون"، وتكون محرّكة بالفتح، وهي "يرى، ترى، نرى"، وقد حذفت هذه الهمزات من هذه الصيغ لكثرة الاستعمال حذفاً قياسياً، وذلك بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، بحيث يتم نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها من السياق اللغوي تخفيفاً.

القسم الثاني: يتكون السياق اللغوي من همزة متحركة بالفتح، وقبلها حرف ساكن مسبوق بهمزة زائدة، وهي متحركة بالفتح أيضاً، مما زاد من ثقل الهمزة، فلزم التخلص منه. **أداء الحذف في باب "رأى":**

يؤدي هذا السياق بطريقتين، هما:

الطريقة الأولى: تحذف الهمزة التي تكون عين الكلمة، وتنقل حركتها إلى الساكن قبلها، مما يكون في ذلك اعتداد في وظيفة السكون، من حيث كونها فاصلاً صوتياً بين الهمزتين: الهمزة الزائدة، وهمزة عين الكلمة؛ لأن في ذلك حفاظاً على بنية الكلمة، وسلامة الصيغة من الخلل، لوجود الحركة المخففة على الحرف الساكن قبلها، ولذلك، فإن حكم التخفيف في هذه الطريقة يكون بأن "تحذف الهمزة على التخفيف القياسي، وذلك بأن تلقي حركتها على الراء قبلها، ثم تحذف على حد قولك: "الخب"، وقولك: "قدفلح"، فصار "يرى، وترى، ونرى، أرى"^(١).

وعلة حذفها حذفاً قياسياً في "أرى، ونرى، وترى، ويرى، لأن قبلها ساكن"^(٢). ونسب الخليل هذه الطريقة إلى العرب في قوله: "اعلم أن ناساً من العرب لما رأوا همزة "يرى" محذوفة في كل حالاتها حذفوها في "رأى"^(٣).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٦.

(٣) الخليل، العين، ج٨، ص٣١٠.

كما أن لعلة كثرة الاستعمال دوراً في حذف الهمزة من الاشتقاقات اللغوية لهذه الكلمة، حيث "تركت العرب الهمز في مشتقات "رأى" في كلامهم"^(١)؛ لأنها "اجتمعت على تخفيفه"^(٢). وبذلك تكون علة الحذف في هذا السياق اللغوي "كثرة الاستعمال"^(٣)، ولذلك وصفها ابن يعيش بأنها "أوجه، لقربها من القياس"^(٤)، وفسر ابن مالك التزام العرب واللغويين القدامى في أداء الحذف في هذا الباب بمجموعة التوافقات التي أجمعت على حذف جميع الصيغ الاشتقاقية لهذا الباب، في قوله: "إن يرى، مضارع" رأى "باتفاق، ولا همز في "يرى" باتفاق، وهو ملتزم كذلك، فعلم أن تخفيفه ملتزم"^(٥).

وعليه، فتكون علة الحذف لهذا الباب راجعة إلى استعمال اللهجات العربية بعض الألفاظ محذوفة منها الهمزة، وكذلك إلى اطراد الحذف في بقية الصيغ الاشتقاقية لألفاظ محددة، لأنه قد تأتي ألفاظ أخرى مشابهة لهذا الباب في الوزن، وفي موقع الهمزة من اللفظة، ولم يجبر عليها الحذف باتفاق، ولا لعلة كثرة الاستعمال، نحو لفظة "تأى"، والمضارع منها "ينأى"، فإنه من "أرأى" في الزنة، وموضع الهمزة"^(٦)، وذلك لاختلاف رتبة الاستعمال، والغرض من تخفيفها، فالحذف في "رأى" التزاماً لكثرتة في الكلام، والكثرة تناسب التخفيف، أما حذف الهمزة في مضارع "تأى" فبابه الجواز، لأنهم "أجروه مجرى" يرى، ونرى، وأرى، ويرئى، على سبيل الجواز مثله في تحقيق الهمزة في غيره"^(٧)، وبذلك تكون علة المماثلة أقل درجة من علة كثرة الاستعمال.

الأداء الثاني: حذف الهمزة الثانية عين الكلمة، ونقل حركتها إلى الراء الساكنة قبل الهمزة، وإسقاط الهمزة الأولى مع حركتها، لتحرك الراء بالحركة المخففة، وذلك في صيغة الأمر من هذا الباب، أو إبدال الحركة المخففة بالفتح ألفاً، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: فعل الأمر:

المرحلة الأولى: "أرأى"، حيث يجتمع في هذا السياق همزة زائدة، وحرف ساكن، وهمزة عين الكلمة، فتخفف الهمزة الثانية، بينما يكون التخفيف القياسي بنقل حركة الهمزة إلى الراء، فتتحرك بالحركة المخففة، فيصبح السياق اللغوي "أرى".

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة "رأى".

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١١.

(٤) المصدر نفسه، ج٩، ص١١١.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٣٣٩.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٩.

(٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٩.

المرحلة الثانية: تحذف الهمزة المتطرفة بأثر من عامل البناء على الجزم: فتسقط الألف من السياق، فيصبح "أر"، وهنا يتم الاعتداد بالحركة المخففة.

المرحلة الثالثة: إسقاط الهمزة الأولى لتحرك الراء التي بعد الهمزة الثانية المحذوفة، فيصبح فعل الأمر مكوناً من حرف واحد مع حركة منقولة، يمثلان في اجتماعهما جملة مكتملة شروط الصياغة "ر"، وتلحق بها هاء السكت لغاية تحقيق الخفة في النطق.

ثانياً: الإبدال بالمجاورة في "المرأة، والكمة"

أبدل اللغويون القدامى السياق الذي تكون فيه الهمزة متحركة، وهي عين الفعل ألفاً خالصة، بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، بدلاً من حذفها، فأصبحت "المرأة، والكمة"^(١)، إذا قياس تخفيفها "مرة" و"كمة"، وذلك لأن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدل عليها"^(٢)، وفسر السيرافي إبدال الهمزة في هذا السياق بعلّة الشبه، في قوله إن "الألف هي شبيهة بالهمزة، والواو والياء شبيهة بالهمزة على شركة الواو والياء لأقرب الحروف منها، أعني في الهمزة، وهي الألف، وأراد بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثلاثة في الهمزة، ليبين أن إبدالهن منها سائغ"^(٣)، وذلك أنه "أجرى الساكن لمجاورة متحرك مجرى المتحرك، وذلك أن الميم والراء في "الكمة" و"المرأة"، لما جاورتا الهمزة المفتوحة، وكانتا ساكنتين صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، والهمزتان كأنهما ساكنتان، ... فأبدلتا ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلها"^(٤).

حذف الهمزة الثانية من قوله تعالى (أرأيت) ^(٥) وفروعها عند اللغويين القدامى:

وردت هذه اللفظة في القرآن مركبة من نوعين من الضمائر اللاحقة بها، وهما:

النوع الأول: يلحق بها ضمير المخاطب المتصل المفرد مذكراً ومؤنثاً، والمثنى، والجمع مذكراً ومؤنثاً، نحو: (أرأيت، وأرأيتما، وأرأيتم، وأرأيتن) تجدر الإشارة إلى أن التاء في سياق مجيئها مع ضميري المثنى والجمع تكون مضمومة.

النوع الثاني: يلحق بها التاء مفتوحة -دائماً- سواء كان الخطاب مفرداً أو مثنى وجمعاً، وذلك نحو "أرأيتك، وأرأيتك، وأرأيتكما، وأرأيتكم، وأرأيتكن". فورد عن القرآء في الهمزة الثانية أربع

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٣، ص٥٤٥.

(٣) سيبويه، هامش الكتاب، ج٣، ص٥٤٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص١١١ ينظر في:

- الخوارزمي، التخمير، ج٤، ص٢٦٩.

(٥) الماعون، آية ١.

لغات: التحقيق، والتسهيل "بين بين"، وإبدالها ألفاً وحذفها، حيث ناقشت -الدراسة- اللغات الأخرى في الفصل الأول، وذلك في مبحث تسهيل الهمزة "بين بين"، وفي الفصل الثاني في مبحث الإبدال، ويحاول هذا المبحث من الدراسة مناقشة آراء اللغويين القدامى في حذفها، وعلل حذفها، وحكم حذفها وفقاً لقواعدهم الصرفية، وذلك من حيث كونه حذفاً قياسيماً يصحبه النقل أو حذفاً من أجل التخفيف أو الاستخفاف دون أن يتبعه نقل الحركة، ولذلك سوف يبدأ المبحث في طرح مسألة اختلاف اللغويين القدامى في تحديد نسبة قراءة "أرأيت" للقارئ الذي أداها بلا همزة:

فقد نسب الخليل بن أحمد الفراهيدي حذف الهمزة من الفعل الماضي "رأى" غير المجاور لهمزة الاستفهام إلى جماعة من العرب، دون أن يسميهم، وبذلك تكون لغة من لغات العرب في قوله: "واعلم أن ناساً من العرب، وهم الذين يقولون "ریت"،^(١)، إلا أن الزمخشري خالفه في كونها لغة من لغات العرب، وهي مخففة بحذف همزتها، إلا أنه جعله مختصاً في همزة الفعل المضارع، في قوله: "إن حذفها مختص بالمضارع، ولم يصح عن العرب، "ریت"، ولكن الذي سهل من أمرها وقوع حرف الاستفهام في أول الكلام"^(٢). ونسب ابن خالويه حذف همزتها الثانية إلى الكسائي في قوله: "وكان الكسائي يسقطها جملة، فيقول: "أریت"، بإسقاط الهمزة"^(٣)، كما نسبها أبو زرعة إليه أيضاً بقوله: "بحذف الهمزة، قراءة قرأها الكسائي لقوله تعالى: (أرأيت)^(٤)، وعزا أبو جعفر النحاس هذه القراءة إلى عيسى بن عمرو والكسائي، في قوله: "وقرأ عيسى بن عمرو والكسائي قوله تعالى: (قل أرأيتم) بحذف الهمزة الثانية"^(٥)، وكان علق على هذا التخفيف في قوله: "وهذا بعيد في العربية، وإنما يجوز في الشعر"^(٦). وأرجع الرازي علة التخفيف ضرورة الشعر أيضاً، وإلى لغات العرب، وكثرة الاستعمال، إلا أنه استحسّن هذه القراءة، ونسبها إلى عيسى بن عمرو الكسائي بقوله: "الكسائي ترك الهمزة في كل القرآن... وأما مذهب الكسائي فحسن، وبه قرأ عيسى بن عمرو، وهو كثير في الشعر، وتكلمت به العرب في مثله بحذف الهمزة للتخفيف"^(٧).

وظهر -مما سبق- عزو اللغويين القدامى علة حذف الهمزة الثانية من "أرأيت" وفروعها إلى لغات العرب، واستعمالهم لها محذوفة الهمزة تخفيفاً، وكذلك إلى علة الضرورة التي تختص بلغة النظم دون النثر.

(١) الخليل، العين، ج٨، ص٣١٠.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٢٣٦.

(٣) ابن خالويه، الحجة، ص١٣٨.

(٤) ابن زنجلة، الحجة، ص٢٥.

(٥) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص٦٦.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص٦٦.

(٧) الرازي (فخر الدين محمد بن ضياء) (ت٦٠٤هـ)، تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، بيروت، دار الفكر، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) ج٢، ص٢٣٤.

أما موقف اللغويين القدامى من حكم حذف الهمز من هذا الباب ففيه تباين، ووجهات نظر صرفية مختلفة، فمنهم من سلك طريقاً آخر غاية الوصول إلى حذفها، وذلك "بإبدالها ياءً، وتسكن، ثم تحذف لالتقاء الساكنين"^(١). أو "بإبدالها ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين"^(٢). وبذلك تظهر علة صرفية أخرى، وهي ظاهرة التقاء الساكنين مما يوجب حذف إحداهما، فكان التسهيل وقع على حذف الألف المبدلة من الهمزة أو الياء المبدلة من الهمزة، أو طريق الحذف من أجل التخفيف، وذلك دون نقل؛ لأن السياق اللغوي الذي جاءت فيه همزة متحركة، وقبل حرف متحرك، مما لا يجيز حذفها ونقل حركتها إلى الحرف السابق؛ لأن النظام الصرفي لا يجيز نقل حركة إلى حركة مماثلة، إلا شذوذاً وفقاً لظاهرة ابن جني في هجوم الحركات، شريطة أن تكونا مختلفتين، لتحدث الغلبة لإحداهما على الأخرى، فحكم تخفيفها أن يكون "حذفها مباشرة دون إبدال"^(٣) أو أن "تسقط جملة"^(٤)، أي هي وحركتها من اللفظ دون نقل لحركتها.

ولذلك، رأوا أن "قراءة عيسى بن عمرو لقوله تعالى: (أريتم)، بحذف الهمزة، ليس بتخفيف قياسي، ولكنه حذف الهمزة حذفاً كما تحذف للتخفيف، ألا ترى أن الهمزة تحذف على جهة القياس، إذا كان ما قبلها ساكناً، فتلقى حركتها على الساكن"^(٥). ومثل هذا الحذف ما ذكره سيبويه نقلاً عن الخليل قوله: من أن "ن"، أصلها، "لا أن"، فحذفت الهمزة استخفافاً، ثم حذفت الألف من "لا"، للتخلص من التقاء الساكنين"^(٦).

أغراض الحذف أو الأهداف المقصودة من حذف الهمزة:

نقصد بالأغراض -هنا- الأهداف البعيدة التي كان ينشدها المتكلم حينما كان يجنح إلى حذف الهمزة من سياقات لغوية معينة، سواء كان الحذف مطلقاً بدون شروط أو مقيداً بظروف سياقية بعينها، ويمكن أن يطلق على هذه الأهداف اصطلاح الأسباب الأولى، أو تلك العلة غير الظاهرة في السياق اللغوي، بل هي علة خفية تدور في ذهن الناطق باللغة، خاصة حينما يستعمل هذه الألفاظ غاية التعبير عن أغراضه التواصلية مع الآخرين بطريقة واضحة المعنى والدلالة،

(١) العكبري، البيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤٩٤.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٦١٧.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص٦١٧.

(٤) ابن خالويه، الحجة، ص١٣٨.

(٥) أبو علي الفارسي، المسائل الحلييات، تحقيق: هندأوي حسن، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ١٩٨٧م، ص٤٣.

- ابن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص٥٢٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٦٥. ينظر في:

- ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٥٣.

ولتحقيق ذلك يميل الناطق باللغة إلى حذف الهمزة أو حروف العلة أو الحروف الصاح من اللفظة الواحدة.

فمن هذه الأغراض:

أولاً: الإيجاز والاختصار في عدد حروف اللفظة:

يعد هذا الحذف مظهراً أدائياً من مظاهر بعض اللهجات العربية في لغة الخفة والسهولة، حيث كانت تلجأ إلى حذف أواخر الألفاظ المهموزة، وغير المهموزة، وفقاً لما نقله السيوطي عن أعراب الشحر وعمان، حيث كانوا يقولون في "ما شاء الله، ما شا الله"، وعرفت هذه اللهجة بـ"الخلخانية"^(١).

وتعتمد هذه الظاهرة اللهجية على حذف آخر الكلمة، ولا شك أنها بذلك تشكل نوعاً من الاختصار الذي يؤدي بدوره إلى نوع من الخفة، وهي ظاهرة مشابهة لظواهر لهجية أخرى، كتلك التي أثرت عن طيء، حيث كانت تحذف الهمزة مع حركتها من كلمة "أب"، فقالوا: يا با فلان، كما ذكر ابن يعيش ذلك عن أبي الأسود الدؤلي قوله:

يا بَا المَعْرِيرَةُ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ
فَرَجَّئُهُ بالمَكْرِ مِني وَالدَّهْمَا^(٢)

وحكى أبو زيد: لا بالك، يريدون لا أبا لك^(٣)، كما تشبه هذه الظاهرة ما ذكره ابن فارس في باب "القبض"، الذي عرفه بأنه: "النقصان من عدد الحروف"^(٤)، كما ربط ابن فارس بين ظاهرة القبض والترخيم في اللغة بقوله: "إن القبض هو الذي يسميه النحويون الترخيم"^(٥)، وتجدر الإشارة -هنا- أن "الترخيم هو وسيلة من وسائل التخفيف"^(٦).

وهكذا فإن حذف الهمز في هذا السياق يدرس على أساس حذف الحروف، إما بحذف حرف أو حرفين في سياق التخفيف، وذلك من مثل حذف همزة القطع مع همزة الوصل من لفظة "الأرض" بحيث تصبح "لرض"، كما أنه حذف مقتصر على حروف معينة، وذلك عندما يكون في السياق ما يقتضي حذفه من الأسباب أو العلل أو الأغراض.

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص ٢٢٩.

(٢) ابن يعيش، شرح الملوكي، ص ٣٦٩. ينظر في:

- ابن عصفور، المقرب، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج ٢، ص ٣٩٥.

(٤) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٢٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٦) أبو بركات، الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، م، ص ٢٣٦.

ثانياً: تركب بعض التراكيب اللغوية:

قد تحذف الهمزة من أوائل الكلمات التي كثر استعمالها أو من أواسطها أو من أواخرها، غاية تشكيل بعض التراكيب اللغوية الخاصة، إذ بدلاً من أن تكون مركبة مع أخرى حتى تحمل مدلول هذا التركيب تصبح كلمة واحدة، ومثال ذلك:

أولاً: "منذ": حيث اتصلت "من" بـ"إذا"، لما طرحت همزتها منها، جعلت كلمة واحدة، وضمت^(١).
إلا أن ابن يعيش رأى أنها مكونة من "من" و"ذو"، بمعنى صاحب^(٢) وبذلك لا يكون فيها حذف للهمزة.

ثانياً: "لن": فالأصل "لا وأن"، وفقاً لما ذكره ابن جني عن الخليل في قوله: "حذفت الهمزة عنده تخفيفاً"^(٣).

ثالثاً: تركيب الدعاء أو التمجع أو التعجب "ويل لأمه"، حيث حذفت الهمزة اختصاراً في أول تركيب الإضافة؛ لأن أصله "ويل أمه"، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وصارت الكلمتان كأنهما كلمة واحدة، ولذلك حذفت لام ويل، وتوينته، وحذفت همزة "أم"، فبقي التركيب "ويلمه"^(٤).

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، ص٥٤٣، ينظر في:

- ابن منظور، لسان العرب، ج٣، ص٥٤٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٤٥.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ج٣، ص١٥٢.

المبحث الثالث حذف الهمزة عند اللغويين المحدثين

في الاصطلاح :

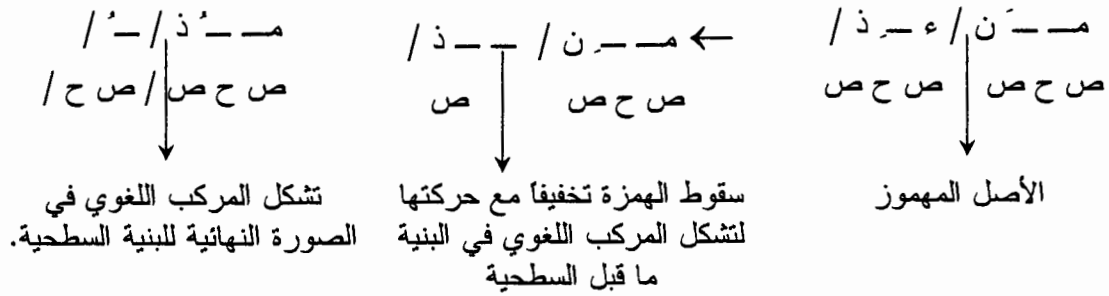
نظر اللغويون المحدثون إلى ما حدث للهمزة المتحركة وقبلها ساكن على أنه حذف لها دون أن يعوّض عنها بأي صوت آخر من بقية الأصوات الأخرى، خلاف ما جرى في الهمزة المتحركة وما قبلها متحرك، إذ تم التعويض عن إسقاطها بانزلاق شبه حركي بين حركتين، أو النطق بحركتها لتتوب عنها، أو بوقيفة فاصلة بين عنصري المزدوج، وخلاف ما جرى في الهمزة الساكنة وقبلها متحرك، إذ تم التعويض عن سقوط الهمزة بإشباع حركة ما قبلها، أو بتضعيف صوت المد الذي قبلها أو بعدها، أو بتأكيد الانزلاق الحركي.

وتتمثل ظاهرة الحذف أو التخفيف الصوتي عند اللغويين المحدثين في تلك الحالات الصوتية التي تتعرض لها الهمزة في الوحدات اللغوية إلى الحذف أو الإسقاط الكلي، طلباً للخفة والسهولة في النطق، أو إلى إخفاء صوتها من النطق، غاية التخلص من ثقلها في السياقات التي تكون فيها الهمزة متحركة وقبلها ساكن، أو في تلك الألفاظ التي شذت عن القاعدة كثيرة الاستعمال، وهي ألفاظ محدودة العدد، ما دام الحذف لا يحدث التباساً في المعنى، ولا خلافاً في البنية التركيبية للوحدة اللغوية المستهدف تخفيف نطقها، ولذلك فإن الدارسين المحدثين للأصوات العربية، وسياقات تشكلها وانتلافاتها في السلسلة الكلامية الواحدة استخدموا اصطلاح التخفيف للدلالة على الغاية الصوتية التي تحدثها ظاهرة التغيرات الصوتية الطارئة التي تحدث لصوت الهمزة، مما يدل على أن هذا الاصطلاح لحق به الاستقرار الدلالي والمفهومي، والثبات الاصطلاحي عبر دائرة تاريخية متسعة الدوران زمنياً وعلمياً، رغم انبناء أصول علماء القراءات لتخفيف الهمز على القراءة المتواترة، وقواعد اللغويين القدامى على أساس من النظرية الصرفية، وانبناء تخفيف اللغويين المحدثين لصوت الهمز على أساس التعامل مع الأصوات الصامتة، إذ درسوا ظاهرة التغيرات الصوتية التي تحدث لصوت الهمزة وفقاً للقوانين الصوتية، من مثل ظاهرة المماثلة والمخالفة، وهما نوعان من التخفيف يلجأ إليهما الإنسان منذ طفولته إلى شيخوخته عن طريق تغيير صوت أو مجموعة من الأصوات المتجاورة، سواء كانت هذه الأصوات متشابهة مخرجياً أو في الملامح المميزة أو كانت متباعدة، لكي يتخلص من إحداها، أو يستبدلها بأصوات أكثر تجانساً وانسجاماً؛ لأنه "كلما اقترب صوت من آخر، اقترب كيفية أو مخرج حدثت مماثلة،

سواء ماثل أحدهما الآخر، أو لم يماثله^(١). و استخدمت الدراسات الحديثة اصطلاح المماثلة للدلالة على مطلق التغيير سواء كان ذلك بالتأثر أو بالتأثير، والحذف يدخل في مدلوله "الإبدال، والإدغام، وكلاهما مماثلة"^(٢).

ولا تقتصر المماثلة على الأصوات الصامتة، بل تتعداها إلى الأصوات الصائتة "الحركات"، ففي لغة قبيلة بني سليم قولهم: "ما رأيتك منذ زمن، بكسر ميم منذ، إذ الأصل "من وذو"^(٣)، حيث "قلبت الميم المكسورة تأثراً بالضمّة اللاحقة في نو، بمعنى صاحب، فأصبحت منذ، وعلى هذا يكون التماثل تماثلاً رجعياً"^(٤)، وذلك "لفصل بين الصوتين المماثلين، صوتا النون والذال"^(٥).

ونظر بعض اللغويين المحدثين إلى هذا السياق على أنه مكون من "من وإذ"، وبذلك يكون فيه التماثل رجعياً، فيتم فيه حذف الهمزة من أول "إذ"، مع حركتها لما وصلت بما قبلها، وأصبحتا معاً تشكّلان كلمة واحدة، أو تركيباً لغوياً، حيث كثر استعمالهما موصولتين، مما لزم إسقاط الهمزة بتدخل من قانون الاقتصاد في الجهد، وطلب الخفة والسهولة، على النحو الآتي:



فحركت الذال بالضم بعد سقوط الهمزة وحركتها من التركيب اللغوي من أجل "تسهيل النطق، والتخلص من التقاء ساكنين، ثم استبدلت الكسرة بالضمّة؛ لأنها أخف من الكسرة"^(٦).

(١) مالميرج، برتيل، علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، ص ١٤١.

(٢) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٧م، ص ٣٣٣.

(٣) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٨٩، ينظر في: - عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه)، ص ٣٣ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٩٥.

(٤) القرالة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، عالم الكتب، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ٨٦.

(٥) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٣٣.

(٦) براجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٢.

ولذلك فإن ظاهرة المماثلة تهدف إلى "التخلص من الجهد العضلي من تلك الأصوات التي تستخدم مجهوداً عضلياً، وهي إحدى نتائج نظرية السهولة والبتيسير"^(١)، وتحقق ظاهرة المماثلة الخفة من خلال تلك "التعديلات التكيفية للصوت حين مجاورته الأصوات الأخرى"^(٢). أو أنها تحويل "الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً"^(٣). وعبر اللغويون القدامى عن هذه الظاهرة بما أسموه "الإدغام الأصغر"^(٤)، إذ هو تقريب صوت إلى صوت، حيث يماثل ما أطلق عليه اللغويون المحدثون "المماثلة الرجعية، أو الخلفية؛ لأن التأثير يقع من الصوت الثاني على الأول، أما المماثلة التقدمية الأمامية، فيقع التأثير من الصوت الأول على الثاني، كما هي عند اللغويين القدامى "المناسبة"^(٥).

أما ظاهرة المخالفة فهي ذلك الوضع الصوتي اللازم لإعادة ترتيب الأصوات التي بينها تخالفات، الأمر "الذي يمكن فيه الاستغناء عنه في إظهار قيم الفونيمات الاستقلالية، وهو أمر ضروري لتحقيق حالة التوازن، وتقليل المد التأثيري"^(٦).

ومما يجدر التنويه إليه أن اللغويين القدامى تحدثوا عن ظاهرة المخالفة، ولكنهم لم يستعملوا الاصطلاح نفسه، بل جاءت عندهم بتسميات واصفة له، من مثل "كراهية التضعيف"^(٧)، واستنقال التكرار"^(٨)، و"استنقال المثليين"^(٩)، وكذلك "استنقال اجتماع الهمزتين"^(١٠)، كما عبر ابن يعيش عن علة الحذف وفقاً لمفهوم ظاهرة المخالفة في قوله إن "اجتماع المثليين مكروه"^(١١). وهي عند المحدثين ما هي إلا عملية صوتية ينجح إليها الناطق غاية التخلص من أحد الصوتين المتماثلين في كلمة واحدة، أو في سياق صوتي ما، وذلك دون إحداث تعويض مكان هذا الصوت المحذوف، لأن النظام الصوتي عند العربي يكره تكرار صامت بعينه مرتين متواليين، ولأن

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١١٢، ينظر في:

- عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٦.

(٢) Brosnohan, L.F, and Malmberg, B, Introduction to Phonetics, Cambridge, ١٩٧٠, p. ١٣٢.

(٣) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٨.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ١٤١.

(٥) ابن الحاجب، شرح الشافية، ج ٣، ص ٤.

(٦) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٩١.

(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٤١٩.

(٨) ابن جني، الخصائص ج ٢، ص ٩٠.

(٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣١.

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١١.

(١١) ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي في التصريف، ص ٤٥١.

تخفيف إحدى الهمزتين عند أهل التخفيف مرده إلى "النقل الحاصل في الهمزتين، فإذا استثقلت الهمزة مفردة، فكيف باجتماعهما! بدون ريب أشق، ويحتاج إلى جهد عضلي أكبر في نطقهما"^(١).

كما أوجدت النظرية الصوتية قانون الاقتصاد في الجهد المبذول، حيث تعاملوا فيه مع كل السياقات التي ترد فيها الهمزة، وأحالوا التغيرات الصوتية الطارئة عليها إلى هذا القانون الصوتي، ومعلوم أن اللغويين المحدثين اتفقوا مع القدامى من القراء واللغويين على ثقل الهمزة، وصعوبة نطقها محققة ومنبورة، لأنها صوت انفجاري شديد، ناتج عن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً، ثم انفراج المزمار فجأة مما يحتاج ذلك إلى جهد عضلي زائد، قد يزيد على ما يحتاج إليه صوت آخر، مما يجعلنا نعد الهمزة من أشق الأصوات^(٢)، كما يتابع هذا القانون حركة تطور الألفاظ، والذي "نادى به علماء الدرس الصوتي الحديث تفسيراً لما يحدث من تطور نحو السهولة والتيسير، إذ تحاول اللغة التخلص من الأصوات الصعبة العسيرة"^(٣).

يلتقي هذا القانون في الأهداف مع قانون "نسب التسارع"؛ حيث "تؤثر العادات النطقية والبيئية والجغرافية التي يعيش فيها الفرد بشكل فاعل مع رؤيته التعاملية مع الأصوات، بتهيأتها الائتلافية، والعنقودية والمقطعية"^(٤)، مما يعني أن اللغويين المحدثين لمسوا أثراً لهذه القوانين الصوتية في "القبائل الحضرية التي كانت متأنية في نطقها، متندة في أدائها، لم يشتهر عنها إدغام ولا إمالة، وعدلت عن المبالغة في النبر والتوتر، واستعاضت عن ذلك بوسائل عبّر عنها النحاة بعبارات مختلفة، كالتسهيل، والتخفيف، والتلين، والإبدال، والإسقاط"^(٥).

كما ارتبطت أهداف قانون الاقتصاد في الجهد المبذول بقانون صوتي آخر، وهو قانون "التكرار والشيوع، أو كثرة الاستعمال، الذي يعلل ظاهرة "الاختصار أو الاختزال الذي تتعرض له

بعض البنى التركيبية، بأنها تحدث نتيجة للتداول المستمر، والكثرة في الاستعمال اليومي"^(٦)، فالصورة النهائية التي تكون عليها اللفظة -عادة- تكون ناتجة عن "التكرارية الصوتية لبعض

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٨٥.

(٢) ينظر في: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٧٨، ينظر في: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ٤٧.

(٣) عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٤٥، ينظر في:

- عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره، وعمله، وقوانينه، ص ٤٧.

(٤) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٦٨.

(٥) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ٦٦-٦٧.

(٦) Malmberg, Phonetics, Outline of English Phonetics, New York, ١٩٣٦, p. ١٠١

الوحدات اللغوية أو المقاطع التي تواجه تغيراً، نظراً لظهورها على السطح اللغوي أكثر من تلك التي لا تطفو؛ نظراً لندرتها أو قلة استعمالها"^(١).

كما رُفد ظهور قانون الخفة والسهولة قانون "الاختزال في الجهد"، حيث يميل الإنسان في حياته العملية إلى مبدأ السهولة واليسر للوصول إلى مقاصده الغرضية وراء تحقيق أفضل النتائج"^(٢).

وبذلك يكون التخلص من الهمز "نوع من الميل نحو السهولة، والبعد عن التزام التحقيق في النطق؛ نظراً لندرة الهمزة بالأصوات"^(٣).

وعليه، فيكون التخلص من الهمز، أي إسقاطه من صورة اللفظة النطقية بدون تعويض ناتج تفسيري لقانون الاقتصاد في الجهد المبذول، فالذين مالوا إلى التخلص من الهمزة كانت غايتهم من ذلك طلب الخفة، وإيثار السهولة في النطق ليس غير.

وأهمل المخفف بحذف الهمز دون تعويض النبر، إذ لم يستعص في السياقات التي تحذف فيها الهمزة دون تعويض عن نبر الهمزة وشدها بنبر آخر يحقق الخفة والسهولة، كما هو في بقية مظاهر تخفيف الهمز في سياقات صوتية أخرى، إذ يجري فيها الحذف والتعويض عنها، وقسم عبد الصبور شاهين نبر المخففين للهمز إلى النبر الطولي، ونبر التضعيف، أما ما يجري على الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها ما هو إلا انتقال لموضع النبر إما إلى الأمام أو إلى الخلف، دون تعويض، وأشار عبد الصبور شاهين إلى ذلك في قوله: "نبر تميم نبر توتري همزي، ونبر حاضرة الحجاز نبر طول، وأحياناً صورة النبر غير المهموز هو نبر التضعيف، وأحياناً يعد نبر المقطع المألوف، وينتقل إلى موقع آخر من الكلمة"^(٤).

والحالة التي أهمل بها الناطق أي نوع من أنواع نبر التخفيف هي تلك الحالة التي يحذف بها الناطق الهمزة من السياق الصوتي الذي يجتمع فيه "كسرة طويلة أو ضمة طويلة، وهمزة مع حركة قصيرة، من مثل "خطيئة، ومقروءة"، وهي الحالة التي فيها نبر التضعيف، إذ سلك العرب فيها مسلكاً آخر في تخفيفها، حين اكتفوا بإسقاط الهمزة، ونقل حركتها إلى ما قبلها تماماً، كما يقال

(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ٢٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ٢٦٥.

(٣) أنيس، إبراهيم، اللهجات العربية في ضوء القراءات القرآنية، ٥٨.

(٤) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٤.

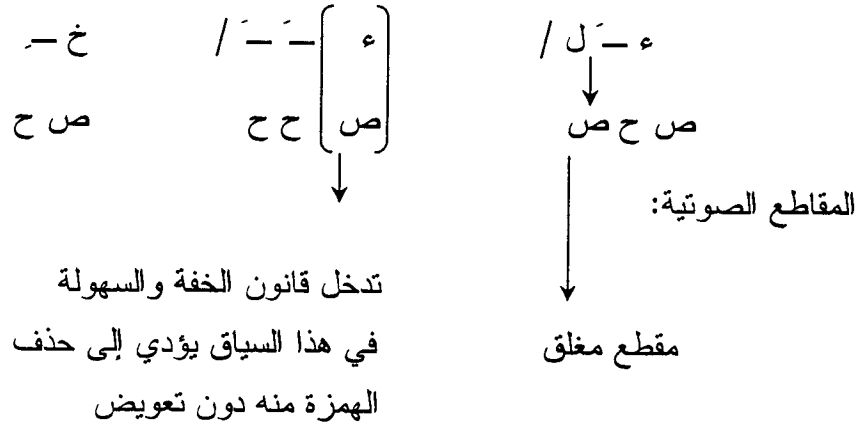
"خطية، ومقروة"^(١). وعليه ، فيكون الاصطلاح الذي استخدمه اللغويون المحدثين للتعبير عن التغيرات الصوتية لترك الهمز اصطلاح (حذف الهمزة دون تعويض).

العبارات الواصفة لاصطلاح حذف الهمزة:

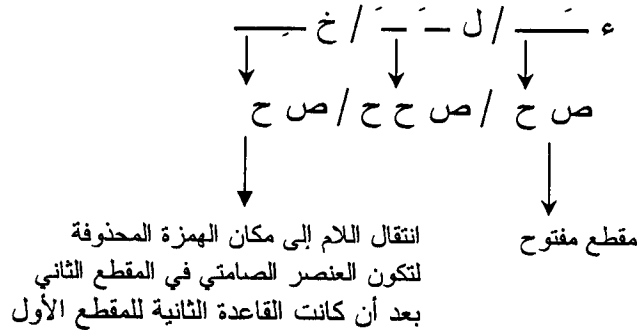
أولاً: إحلال صوت محل صوت الهمزة:

لم ينظر اللغويون المحدثون إلى حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن على أنه حذف بالنقل، وإنما نظروا إليه على أنه حذف بدون تعويض، كما في الهمزة، التي تسبقها لام التعريف، من مثل "الأخرة"، التي تصير بعد سقوط الهمزة "الأخرة"، وذلك عن طريق نقل لام التعريف التي كانت في المقطع الأول من البنية إلى المقطع الثاني، لتحل محل الهمزة الساقطة، فيكون بذلك التخفيف والسهولة بعد تدخل قانون الاقتصاد في الجهد المبذول، الأمر الذي يقود إلى تحول نوع المقطع الأول، من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح.

يتمثل سقوط الهمزة من لفظة (الأخرة)، وإحلال لام التعريف محلها صوتياً على النحو الآتي:



تكون مقاطع الكلمة بعد سقوط الهمزة:



(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٤.

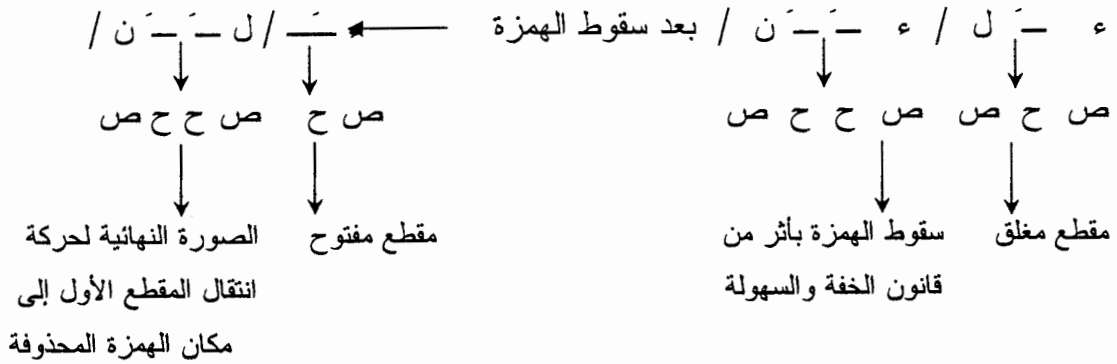
يلحظ أنه رافق حذف الهمزة في هذا السياق "تقل لام التعريف الساكنة من المقطع الأول لتصير قاعدة أولى للمقطع الثاني، وتحل محل الهمزة الساقطة فلا تبقى القمة وحدها فيه"^(١).

ومثل هذا التخفيف حدث في لفظة "الآن"؛ حيث سقطت الهمزة من الوحدة اللغوية، وبقي المقطع الثاني بدون قاعدة، بعد سقوط الهمزة التي كانت تمثل العنصر الصامت في، الأمر الذي آل إلى بقاء العنصر الصائتي فيه، وهو وضع مرفوض، فلزم استجلاب عنصر آخر ساكن، ليشكل مع العنصر الصائتي المقطع الثاني، مما يؤدي إلى تحويل المقطع الأول من وضع كان مغلقاً إلى وضع صوتي مفتوح، وتتحقق الخفة والسهولة في هذا الأداء عن طريق مصدرين صوتيين هما:

أولاً: حذف الهمزة دون تعويض،

ثانياً: تحويل نوع المقطع، من مقطع مغلق إلى آخر مفتوح؛ لأن المقاطع المفتوحة أخف نطقاً من المقاطع المغلقة، لما يكون في آخرها السعة والانتساع في النطق.

ويكون التمثيل الصوتي لحذف لفظة "الآن" بأثر من قانون الخفة والسهولة على النحو الآتي:



مر حذف الهمزة من لفظة "الآن" عبر ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: البنية العميقة: وقوع الهمزة المتحركة بعد لام التعريف الساكنة، مما يتيح ذلك لقانون الاقتصاد في الجهد المبذول بالتدخل، غاية تحقيق الخفة والسهولة في المرحلة النهائية لصورة اللفظة على السطح.

المرحلة الثانية: ما قبل السطحية، سقوط الهمزة من الوحدة اللغوية، وبقاء المقطع اللغوي دون عنصر صامتي، الذي يمثل قاعدته، واقتصاره على قمته، وهي الحركة الطويلة، وهو وضع يكرهه النظام المقطعي العربي.

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ٦٤.

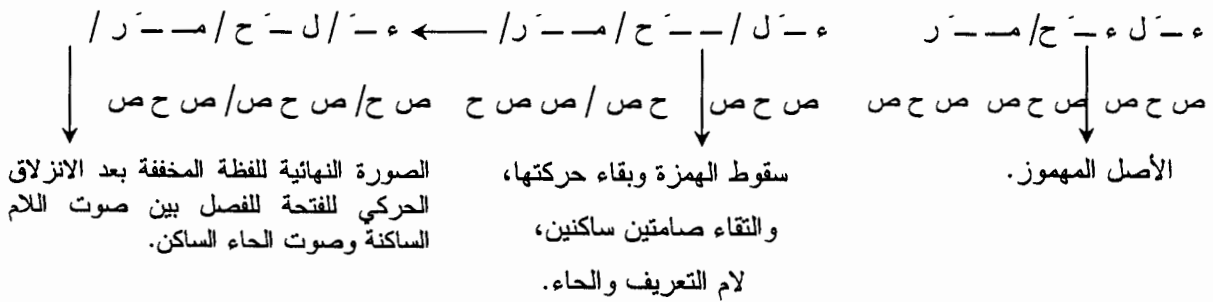
المرحلة الثالثة: البنية السطحية، حيث تطفو الصورة النهائية للوحدة اللغوية مخففة، بعد أن تم نقل لام التعريف بوصفها العنصر الصامت الساكن إلى محل الهمزة المحذوفة، مما أدى ذلك إلى تحويل المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح.

القاعدة الفونولوجية:

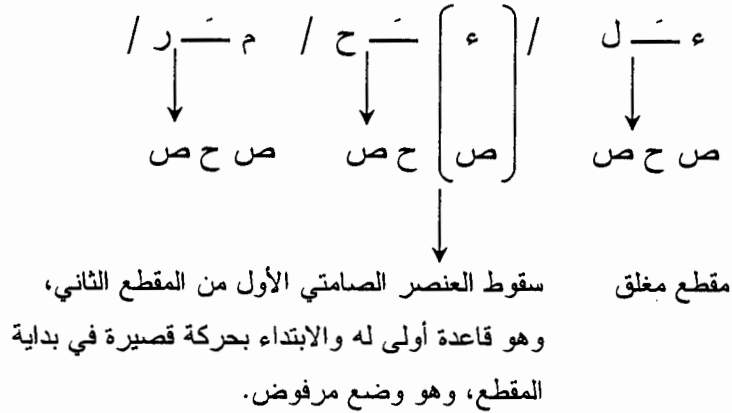
تحذف الهمزة المتحركة بدون تعويض في المواقع الذي تكون فيه مسبقة بصوت صامت ساكن.

ثانياً: تعويض بانزلاق حركي للفصل بين الصامتين الساكنين

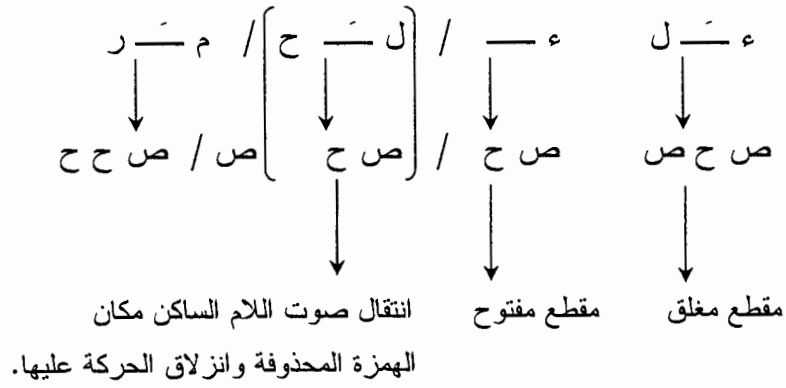
فبعد تدخل قانون الاقتصاد في الجهد المبذول لتخفيف لفظة "الأحمر"؛ طلباً للخفة والسهولة، فإن همزة القطع بعد لام التعريف تسقط من النطق، وتبقى حركتها خلفها، مما تجرى انتقاله نطقية سريعة بين حركة الهمزة والحرف الصامت بعدها، فيؤدي هذا الانزلاق الحركي إلى قطع همزة الوصل أو حركة الوصل؛ للفصل بين صوت اللام الساكن، وصوت الحاء الساكن، حيث يصير نطقها "الأحمر". والتمثيل الصوتي لحذف همزة "الأحمر" دون تعويض على النحو الآتي:



التمثيل المقطعي لهذا الحذف:



بعد الانزلاق الحركي:



وتحذف الهمزة في السياقات التي تكون فيها الهمزة متحركة ومسبوقة بصوت صامت ساكن، بأثر مباشر من قانون الخفة والسهولة، مما لا يترتب عليه تعويض صوتي عن ذلك الحذف، إنما تحويل لنوع المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح بعد الفصل بين الساكنين، من مثل لقوله تعالى: (فأرسله معي رداً)^(١)، بفتح الدال والتنوين من غير همز، في حين قرأ باقي السبعة، "ردءاً"، بالهمز وإسكان الدال^(٢). حيث تقرأ تخفيفاً "بالقاء حركة الهمزة على الدال، وحذفها"^(٣)، وصف محيي الدين رمضان هذا الحذف نطقاً بقوله: هو "نطق بجزء من صوتها مفردة في كلمة أو كلمتين، أي بما عليها من حركة دون صوتها في مثل" المسامة، مسؤولاً، الأرض، لو أن "ردءاً"، فتجعل الفتحة أو الضمة التي على حرفها على حرف الصوت قبلها وتلغي صوتها، فتصبح الألفاظ" المسمة، مسؤولاً، لرض، لون، رداً، ويعرف هذا بنقل الحركة"^(٤).

ولذلك فإن عملية إلقاء حركة الهمزة إلى الصوت الساكن عبارة عن منح الصوت الساكن حركتها، لأن الهمزة المتحركة بعد ساكن، وإذا أريد تخفيفها فإن حركتها تمنح لهذا الساكن^(٥)، وذلك بأثر من قانون الخفة والسهولة، مما يؤدي إلى النقاء ساكنين، من مثل "ردءاً" وهما سكون الدال قبل الهمزة المحذوفة، وسكون نون التنوين بعد الهمزة، مما يلزم الفصل بينهما بحدوث انزلاق حركة الفتحة مع الدال الساكنة، فتتحرك، الأمر الذي يتحول فيه المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح.

(١) القصص، ٣٤.

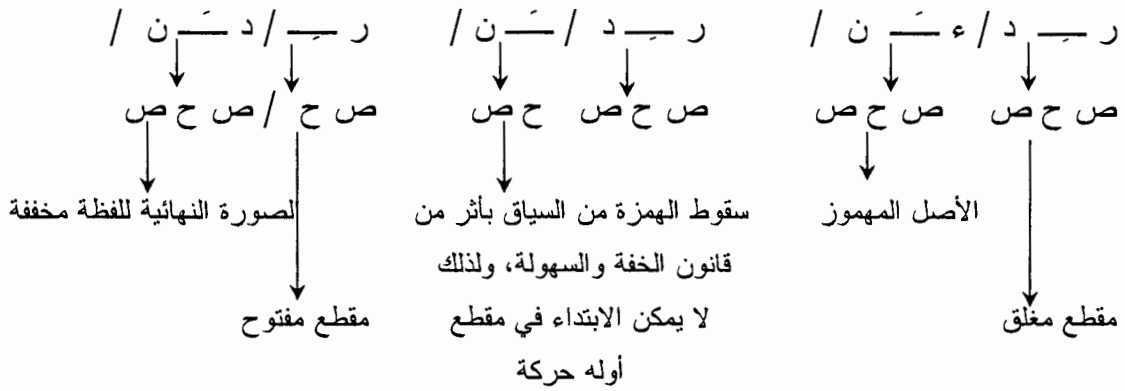
(٢) ابن زنجلة، الحجة، ص ٥٤٥.

(٣) العكبري، إملأ ما من به الرحمن، ج ٢، ص ١٧٨.

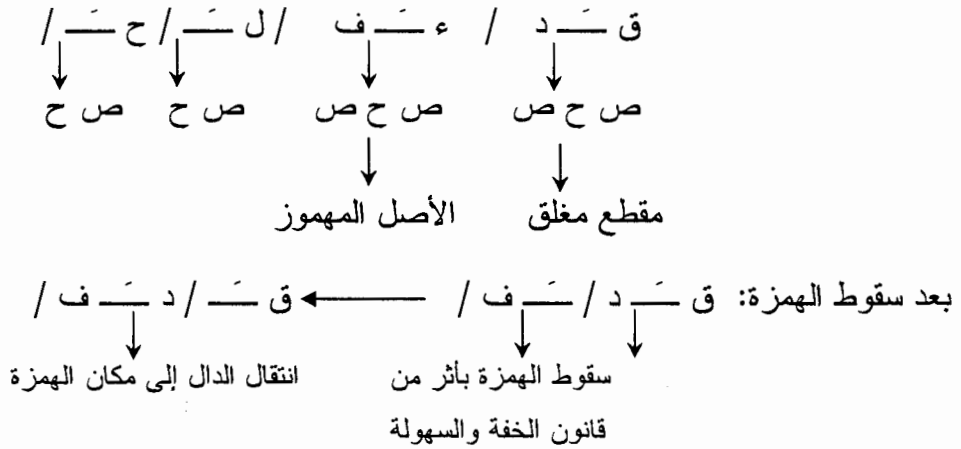
(٤) رمضان، محيي الدين، في صوتيات اللغة العربية، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة، ص ٧٢.

(٥) حركات، مصطفى الصوتيات والفونولوجيا، ط ٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م، ص ١٢٠.

التمثيل المقطعي لتخفيف لفظة "ردء":



وحذفت الهمزة المتحركة بدون تعويض من السياقات اللغوية الذي يكون فيه الساكن مجاوراً للهمزة، بحيث تكون الهمزة أول مقطع الكلمة الثانية، والسكون نهاية مقطع الكلمة الأولى، من مثل قولك في "قد أفلح"، "قد فُلح"، فإذا أريد تخفيفها فإنها "تحذف بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، سواء كانت حركتها الفتحة أو الكسرة أو الضمة"^(١)، وما حدث صوتياً لهذا السياق ما هو إلا "حذف مقطع الهمزة"^(٢)، وذلك عندما سقطت الهمزة من المقطع بقي المقطع مكوناً من قمته، إذ لا يمكن الابتداء بقمة المقطع، فلزم نقل الدال إلى بداية المقطع الثاني، فأصبح المقطع الثاني يتكون من "الدال وفتحة الهمزة المحذوفة، حدث التمثيل الصوتي لتخفيف "قد أفلح" على النحو الآتي:



يلحظ أن المقطع الأول المغلق تحول إلى مقطع ثانٍ مفتوح بعد حذف الهمزة بدون تعويض، ونقل الحرف الصامت قبلها إلى موقعها المحذوفة منه لتفصل بين صامتين ساكنين،

(١) محيسن، محمد سالم، القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، ص ١١٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٦.

ولذلك فإنه "يتم حذف الهمزة بدون تعويض في الموقع الذي تكون فيه مسبوقاً بساكن متبوعة بحركة"^(١).

يؤدي تخفيف الهمزة المتحركة في السياق اللغوي الذي يكون الساكن قبلها في كلمة أخرى، من مثل "من أجل"، على المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: البنية العميقة: وقوع همزة متحركة قبل حرف ساكن في كلمتين متجاورتين "من أجل".

المرحلة الثانية: البنية ما قبل السطحية: تدخل قانون الخفة والسهولة، مما يؤدي إلى حذف الهمزة من السياق، وبقاء قمة المقطع الثاني بدون عنصر صامت بعد فقدانه الهمزة. "منْ جَلْ".

المرحلة الثالثة: البنية السطحية، يطفو السياق المخفف على السطح في صورته النهائية بعد انتقال النون إلى موقع الهمزة في المقطع الثاني، ويصبح النطق بها في البنية السطحية "منْ جَلْ".

ثالثاً: تشكيل الحركة المزدوجة:

أطلقت النظرية الصرفية على صوتي الياء والواو اصطلاح اللين؛ لأن "الياء والواو فيهما شيء من الخفاء وشيء من المد"^(٢)، وفسر الدرس الصوتي الحديث ذلك الخفاء الذي جاء به القراء واللغويون القدامى بأن "الواو والياء إذا تحركتا أصبحتا حيتين، وإن سكتتا أصبحتا ميتتين"^(٣)، ولذلك سمى القراء الياء والواو الساكنين إذا انفتح ما قبلهما بحرفي اللين، ففيها من "اللين والمد ما في تلك المسماة حروف المد واللين"^(٤)، ونظر الدرس الصوتي الحديث إلى صوتي اللين على أنهما يمتلكان بعضاً من الملامح المميزة للأصوات الصامتة، وذلك أنهما تتحلجان بالحركات القصيرة "الفتحة، والضمة، والكسرة"، وتلك ميزة صوتية للصوامت، كما أنهما تحتلان مكاناً رئيساً في المقطع، إذ تمثلان قاعدة له، شأنهما في تلك الميزة شأن بقية الصوامت، لأن نظام المقطع العربي يتكون من قاعدة وقمة، فالقاعدة صامت، والقمة صائت قصير أو طويل، كما أن لهما تشابهاً مع الصوائت الطويلة في سعة المخرج، والوضوح الإسماعي، حيث "يجب ألا ننسى أنهما في هاتين

(١) السقرات، رانية، معايير التوجيه الفونولوجي للقراءات السبع عند أبي زنجلة في حجة القراءات، رسالة ماجستير، (٢٠٠٠-٢٠٠١م)، جامعة مؤتة، ص ٥٢.

(٢) الدمياطي، إتخاف فضلاء البشر، ج ١، ص ٦٩.

(٣) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٨١.

(٤) مكّي، التبصرة والتذكرة، ص ٥٩.

الحالتين، لهما شبه نطقي بالحركات^(١)، وهاتين الحالتين "أنصاف حركات"، وليس هناك أبداً ما يمنع أن نسميها أنصاف صوامت، نحو "الهيئة، والسوأة".

وتقع أشباه الصوامت، أو أنصاف الحركات في اللغة العربية في سياقين لغويين معينين،^(٢) أحدهما: إذا أتبعَت الواو والياء بحركة من أي نوع، والسياق الثاني: إذا وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة كما في "بيت، وحوض".

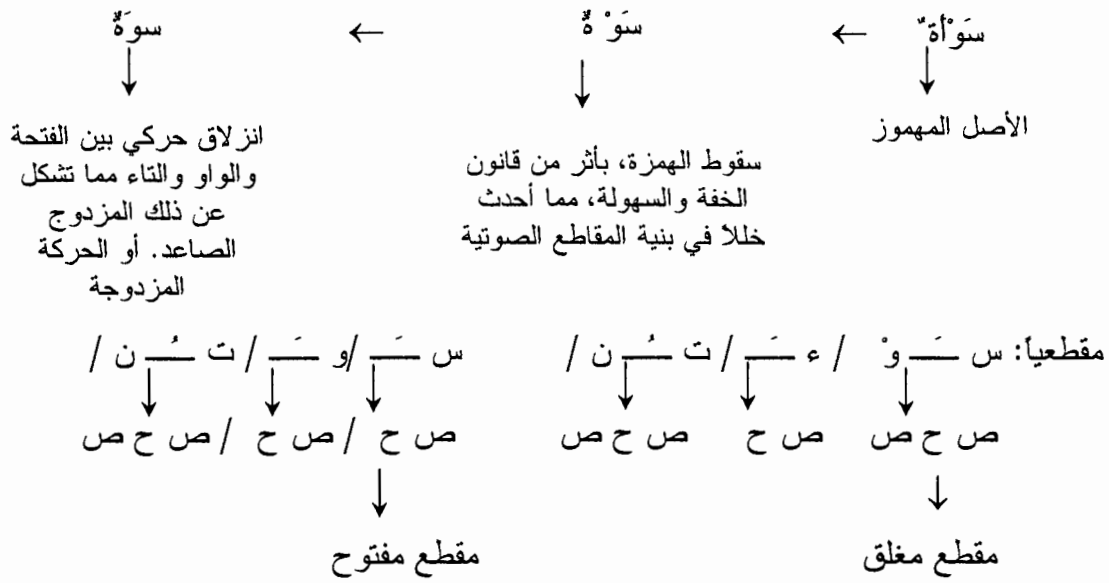
نطق أشباه الصوامت صوتياً:

يبدأ نطق الواو عند وضع الناطق لسانه "موضع الضمة أولاً، ثم ينطقها متصلة بالفتحة، حيث ينتقل إليها بعملية نطق واحدة، فيتكون ما سمي بشبه حركة، وهو الواو"^(٣). أما نطق الياء "فتتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة، تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى بسرعة ملحوظة، ويتجه أوسط اللسان نحو وسط الحنك، وتتفرج الشفتان"^(٤)، وأطلق علماء الدرس الحديث على هذه الطبيعة الانتقالية في هذين الصوتين اصطلاح "الانزلاق الحركي"، وذلك عندما تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة حركة من الحركات، ولكنها تنقل من هذا المكان بسرعة ملحوظة إلى مكان حركة أخرى، ولأجل هذه الطبيعة الانتقالية أو الانزلاقية، ولقصرها، وقلة وضوحها في السمع إذا قيست بالحركات الصرفة اعتبرت هذه الأصوات صامتة لا حركات^(٥).

ولذلك فإن الانتقال بين "حركات متخالفة، ينتج الواو والياء أو أشباه الحركات، لأنهما يحملان الحركة كما يحملها الصامت"^(٦)، حيث أطلق على نتائج هذه العملية الانتقالية بين الحركات المتخالفة اصطلاح الحركة المزدوجة، وعلى هذا، فإن السياق اللغوي الذي يتكون من أشباه حركات وهمزة من مثل "سوأة، وهيئة" يكون فيه ثقل وصعوبة في نطقه، بسبب ثقل العملية الانتقالية السريعة، وثقل الهمزة نطقاً، ولأجل ذلك فإن التخلص من هذا الثقل يكون بحذف الهمزة من السياق اللغوي دون تعويض، وتشكيل الحركة المزدوجة الصاعدة، وتحويل المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح.

-
- (١) بشر، كمال، علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، ص ٨٦، ينظر في: - مصطفى حركات، الصوتيات والفونولوجيا، ص ١١٥.
- (٢) بشر، كمال، علم اللغة العام، الأصوات، ص ٨٦.
- (٣) برتيل المبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، ص ٨٠.
- (٤) بشر، كمال، علم اللغة العام، الأصوات، ص ١٣٢.
- (٥) ينظر في: بشر، كمال، علم الأصوات، ص ١٣٣.
- (٦) المبرج، برتيل، علم الأصوات تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، ص ٨١.

يمكن تمثيل ما حدث على تخفيف لفظة "سوأة" بما يلي:



يجدر التنويه إلى أن محصلة التخفيف في هذا السياق، أو ما طفى على سطح الكلمة تكون الحركة المزدوجة، التي تفر -عادة- منها اللغة العربية لصعوبتها نطقاً، لأنه من الشائع "أن اللغة العربية تتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة أو الهابطة، عن طريق الهمز، ولكن للمخالفة دورا في ذلك، فالحركة الصاعدة أكثر قبولا في اللغة العربية لسهولة النسبية، إذا ما قيست بالهابطة"^(١)، كما أن وجود صامت في نهاية المقطع المفتوح سوغ وجود مزدوج صاعد في هذا السياق.

وأدت النظرية الصرفية للسياق اللغوي الذي يكون فيه أحد صوتي المد واللين، أو الحركات الطويلة الصرفية في أحد وجهين:

الوجه الأول: عبارة عن إلقاء حركة الهمزة بعد حذفها على الصائت قبلها، أو شبه الصائت.
الوجه الآخر: عبارة عن حذف الهمزة، والتعويض عنها بالتضعيف أو التشديد، وقد وصفت النظرية الصرفية الوجه الأول بأنه "الأحسن"^(٢)، كما هو عند الدرس الصوتي الحديث لأن الوجه الثاني "يحقق النبر الذي استعاضه أهل حاضرة الحجاز أحيانا عن نبر الهمز الذي اختص به أهل تميم فيما سماه علم الدرس الحديث نبر التضعيف"^(٣)، في حين لم يُحقق الوجه الأول أيّا من صور

(١) ينظر في: - عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا، المجمع الثقافي، الرياض، ص ١٣٤.

(٢) ينظر في:

- سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٧.

(٣) ينظر في: عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٤٥.

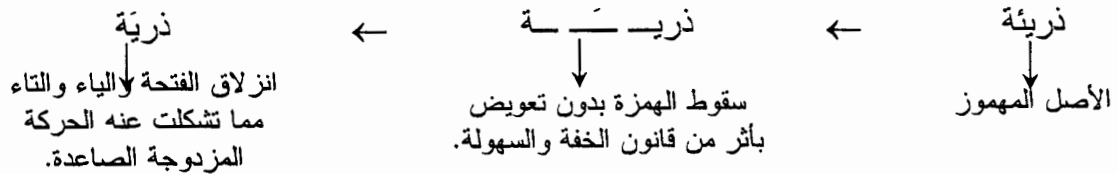
- حركات، مصطفى، الصوتيات والفونولوجيا، ص ٤٠.

النبر المألوفة عند أهل الحجاز، إذ أهمل العربي نظام النبر حين تجمع "كسرة طويلة أو ضمة طويلة وهمزة وحركة قصيرة وهي الصورة التي حدث فيها التضعيف، وقد سلك العرب مسلكاً آخر في تخفيفها حين اكتفوا بإسقاط الهمزة، ونقل حركتها إلى ما قبلها، وبذا يقال في "خطيئة، خطيئة، وفي مقروءة، مقروءة، وهي صيغ تؤكد لنا انتقال النبر إلى المقطع الأول"^(١).

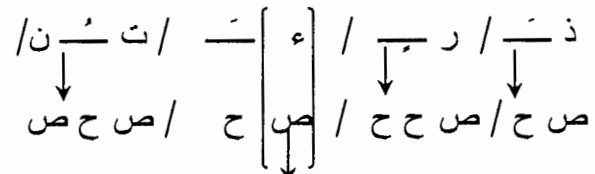
ويستنتج من ذلك أن أداء هذا السياق اللغوي بإلقاء حركة الهمزة على شبه الصائت، وتحويله إلى حركة مزدوجة يحقق الخفة والسهولة في النطق أكثر من أداء النبر التضعيفي، لأن أدائه يكون في الحالة التي ينشط فيها جميع أعضاء النطق غاية النشاط أثناء النطق بالصوت المدغم، مما يترتب عليه ثقل، الأمر الذي لا يؤدي إلى تحقيق الغاية ببسر وسهولة من الخلاص من الهمزة في الألفاظ المدغمة.

ومما ينطبق على أداء الوجه الأول ما نقله صاحب اللسان عن الجوهري أنه لا يجعل أصل "ذرية" بالهمز، مخففاً همزتها، حيث ألزمت التخفيف"^(٢)، فيصير نطقها مخففة "ذرية"، وذلك بحذف همزتها دون تعويض عنها، وانتقال نوع الصائت من صائت طويل صرف إلى شبه صائت، بعد حدوث العملية الانتقالية السريعة بين الحركات المتخالفة، وذلك لإنتاج الحركة المزدوجة الصاعدة في هذا السياق، بعد إهمال صور النبر المألوفة في تخفيف الهمزة.

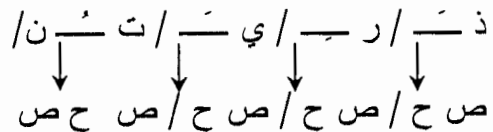
إذ يكون التمثيل الصوتي لما حدث في تخفيف لفظة "ذرية" على النحو الآتي:



أما ما حدث من تغيير في نوع المقاطع فجاء على النحو الآتي:



سقوط قاعدة المقطع الثالث، وهو العنصر الصامت، الهمزة، وذلك بتدخل من قانون الاقتصاد في الجهد المبذول، وبقاء المقطع دون قاعدة، مما لا يمكن النطق بمقطع أوله فتحة "حركة" ولذلك، يلزم تحويل الصائت الطويل الصرف "الياء" إلى شبه صائت "ياء وفتحة" بعد حدوث الانزلاق الحركي، ليقوم مقام الهمزة في المقطع، وذلك بأن يصير قاعدة المقطع، على النحو الآتي:



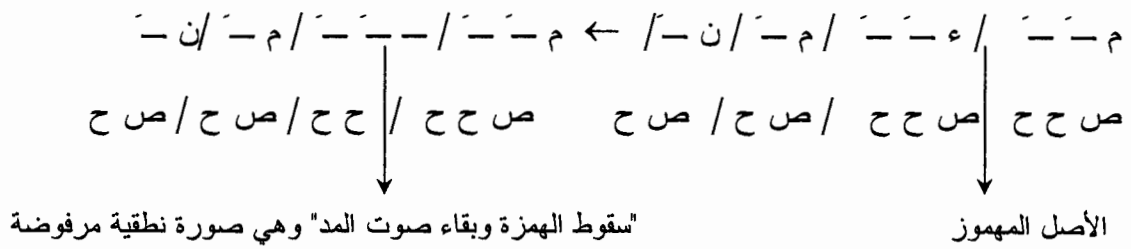
(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٦٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، "ذري"، ج ٤، ص ٢٠٤.

يلحظ أن وجود عنصر صامت وهو "التاء" لثقل المقطع المفتوح "الياء والفتحة" سوَّغ إمكانية النطق بالهمزة محذوفة بعد تشكل الحركة المزدوجة الصاعدة.

وقد أعاد الدرس الصوتي الحديث صعوبة النطق في السياق الذي يكون فيه ما قبل الهمزة أحد صوتي اللين، أو أشباه الحركات بالتضعيف أو الإدغام، من مثل "شيئاً، وسوأه" إلى تشكل المزدوج الهابط، الذي يلزم إنتاجه أو إخراجه ثقلاً وصعوبة على حد قول عبد الصبور شاهين: "إن المزدوج في هذا السياق من نوع الهابط، ولم يحدث أن قلبت الهمزة واواً أو ياءً، بل إن ضغط الناطق على المقطع قوَّى من وجود المزدوج الهابط، بتضعيفه، فتنشأ الواو والياء الثانية التي يمكن وصفها بأنها نبرية تمييزاً لها عن الواو الأصلية، والياء الأصلية"^(١).

كما أنه لا يمكن تطبيق ما حدث على الهمزة المسبوقة بشبه حركة ما حدث على الهمزة المسبوقة بحركة طويلة، وذلك بحذف الهمزة بدون التعويض عنها، وتشكيل شبه الحركة أو الحركة المزدوجة الصاعدة، لأنها مسبوقة بحركة طويلة، والحركة الطويلة "المد" قمة المقطع، ومتبوعة بحركة طويلة، إذ لا يمكن الابتداء بها مثلما يمكن الابتداء بشبه الحركة "الياء والواو"، مما يعني ذلك: أنه لا يمكن الاستفادة من نقلها إلى موقع الهمزة، لأن الحركة الطويلة "صوت المد" لا تكون قاعدة، فإذا سقطت الهمزة بقي المقطع دون قاعدة^(٢)، يمكن تبيان عدم إمكانية إحلال صوت المد محل الهمزة في المقطع اللغوي من خلال تخفيف قوله تعالى: (فما آمن) على النحو الآتي:



الأغراض الصوتية من إسقاط الهمزة بدون التعويض عنها:

أولاً: تقليل عدد الحركات المتماثلة في السياق اللغوي:

إن وجود حركات متماثلة في سياق واحد مع همزة يؤدي إلى ثقل إضافي، مما يلزم التخلص من هذه الهمزة طلباً للخفة والسهولة، والتقليل من هذه الحركات، حيث يميل الإنسان في

(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٠.

(٢) جبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٤.

"حياته العملية إلى مبدأ السهولة واليسر للوصول إلى مقاصده سعياً وراء تحقيق أفضل النتائج"^(١)،
ومثل سيبويه على حذف الهمزة والتقليل من عدد الحركات المتماثلة في السياقات اللغوية الآتية:

أولاً: إذا اجتمعت الياءات والكسرات والهمزة في سياق صوتي في كلمتين من مثل قولك في
"أحلبني إبلك"، "أحلبني بلك"^(٢)، فاجتمعت في هذا السياق اللغوي النون المكسورة مع
الهمزة المكسورة والياء، فحذفت الهمزة تخفيفاً، أي بدون نقل الحركة، في السياق الذي
تتابعت فيه "الكسرة القصيرة، والكسرة الطويلة"؛ لأن في تتابعهما مع نبر الهمزة
المكسورة ثقلاً، مما يلزم تدخل قانون الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول، فتسقط الهمزة
وحركتها؛ لأن في إلقاء حركتها على الياء ثقلاً أيضاً.

ثانياً: إذا اجتمعت الواو مع الضمات والهمزة المضمومة، نحو قولك في "أبو أمك"، "أبو مك"، حيث
اجتمعت في هذا السياق الباء المضمومة مع الضمة الطويلة مع الهمزة المضمومة، مما
يلزم إسقاط الهمزة وحركتها تحقيقاً للخفة والسهولة، وتقليلاً لعدد الضمات.

ثالثاً: إذا اجتمعت الفتحة مع الواو والياء أو الكسرة مع الواو والياء، وذلك في سياق الرفع أو
النصب، فإنه يؤدي ذلك إلى زيادة في ثقل النطق بالهمزة، ولذلك يلزم حذف الهمزة
تخفيفاً دون إلقاء حركة الهمزة على شبه الصائت، لأن في تشكل الحركة المزدوجة ثقلاً
وصعوبة في النطق، ولذلك يلجأ الناطق إلى الإسقاط دون نقل، وذلك من مثل قولك في
"يريد أن يجيئك" "أن يجيك"، وقولك في "يسوءك" يسوك"^(٣)، حيث حذفت الهمزة في هذين
السياقين اللغويين تخفيفاً؛ كما لا يمكن في هذا السياق اللغوي تخفيف الهمزة بإبدالها حرف
مد مجانساً لحركة ما قبلها، أو بإشباع حركة ما قبل الهمزة، ولا التسهيل القياسي "بين
بين"، بسبب تشكل الألف والواو، أو الألف والياء.

رابعاً: إذا اجتمعت الياء مع الضمة، والواو مع الكسرة، وذلك نحو قولك: "أرمني أملك"،
وقولك: "أدعو أمك"، فإنه إن يراد تخفيف الهمزة بتقريبها من الهمزة الساكنة، أي جعلها
"بين بين"^(٤)، أو بحذفها والتعويض عنها بمد أو إشباع حركتها، فإنه يتشكل من ذلك
المزدوج المستكره المتكون من (الياء)، وهي صائت طويل، و(الواو)، وهي صائت
طويل، فلزم حذف الهمزة مع حركتها، غاية التقليل من عدد الحركات المتماثلة، لتتحقق
الخفة والسهولة في النطق.

(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٦٦.

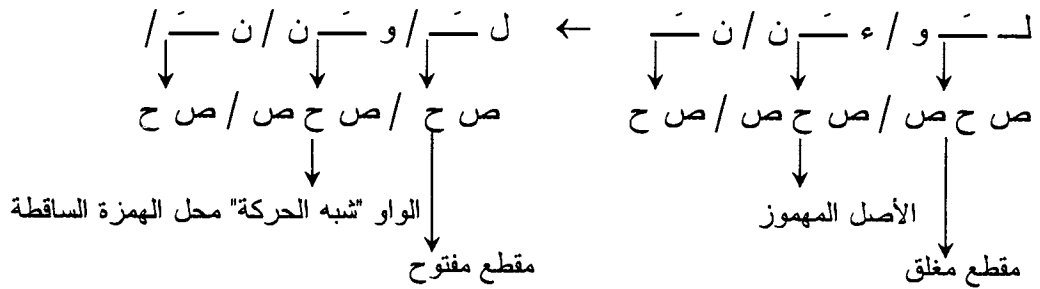
(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦٦.

خامساً: إذا اجتمعت كسرة قصيرة وكسرة طويلة وهمزة مكسورة، وصوت صامت ساكن بعد الهمزة في سياق لغوي واحد، فإنه يستقل النطق بهذه الحركات مع الهمزة، ولذلك فإنه يتم التخلص من نطق الهمزة، والتقليل من عدد الحركات، وذلك من مثل قولك: "يرمي إخوانه"^(١)، مما ترتب عن هذا الإسقاط النقاء ساكنين، وهما سكون الياء التي قبل الهمزة الساقطة، وسكون الخاء بعد الهمزة الساقطة، الأمر الذي يلزم الفصل بينهما، وذلك بإسقاط "ياء الفعل" أو تقصير الياء إلى حركة قصيرة "الكسرة"، مما تصبح "يرم إخوانه".

ثانياً: إحداث ائتلافات صوتية بين مقاطع اللفظة المحذوف منها همزها

يؤدي -عادة- سقوط الهمزة دون تعويض بأثر من قانون الخفة والسهولة إلى إحداث خلل في البنية، لأن بنية الكلمة مكونة من مقاطع، وكل مقطع مكون من قاعدة وقمة أو نواة، فالهمزة أو الصوت الصامت يكون قاعدة المقطع، والحركة نواته، فعند حذف الهمزة، يبقى المقطع مكوناً من نواته فقط، فيلزم أن تحل أشباه الصوامت "الواو أو الياء" محل الهمزة في قاعدة المقطع، ليحدث الائتلاف والانسجام في البنية، لأنه "يسبق الهمزة صامت ضعيف، أو مصوت ضعيف، وهو يشكل العنصر الصامتي في المزدوج، ويمكن الابتداء به في المقطع، فيحل محل الهمزة عند سقوطها"^(٢)، كما يتم تحويل المقطع الأول من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح.

ويمكن تطبيق حالة الانسجام المقطعي في البنية على تخفيف "لو أن" بما يلي:



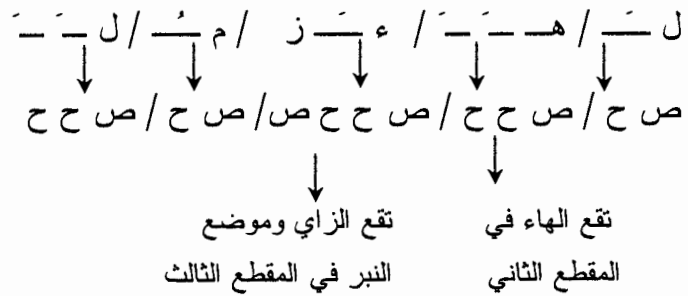
(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦٦.

(٢) جبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٤.

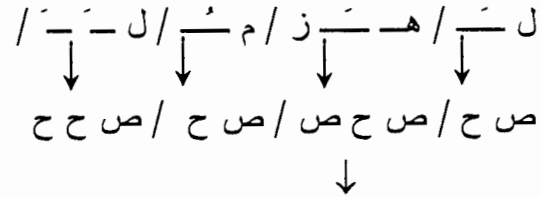
ثالثاً: اختصار عدد المقاطع:

يكون هذا الأداء في السياق الذي تقع فيه "الهمزة" بين حركة طويلة وحركة قصيرة بعدها صامت ساكن" حيث يتم سقوط الهمزة فيه، وذلك من مثل ما حدث في تخفيف "لها أزملا"، إذ تم دمج مقطعين في مقطع واحد، وذلك بنقل الهاء من المقطع الثاني إلى الزاي التي في المقطع الثالث، وتدمج في مقطع واحد على النحو الآتي:

عدد المقاطع قبل الدمج = ٥



عدد المقاطع بعد دمجهما = ٤



انتقال الهاء إلى المقطع الثالث مكان الهمزة وتغير موقع النبر

يلحظ -هنا- أن المقطع الثاني اندمج في المقطع الثالث بعد سقوط الهمزة من المقطع الثالث، وهو موضع النبر، حيث بقي المقطع منبوراً، ولكن ليس نبراً همزياً، بل حدث فيه ضغط وشدة؛ مما تحققت فيه الخفة والسهولة، بعد أن تم سقوط الهمزة، واختزال عدد المقاطع الصوتية، وهذا ما يدل على أن وظيفة النبر في العربية "وظيفة تباينية"، وأن الذي يحقق وجودها أو يسلبها قيمتها هو النبر، فالأساس في هذا الصوت الضغط والهدوء والنبر"^(١).

رابعاً: حذف الهمزة بدون تعويض عنها إذا توالفت في سياق لغوي واحد:

نظر علم الدرس الحديث إلي ما جاءت به النظرية الصرفية في باب توالي الأمثال على أنه من أبواب المماثلة، مما يؤول تجاورهما في سياق لغوي واحد أو اجتماعهما إلى ثقل ومشقة، الأمر الذي لزم فيه تخفيف لفظهما معاً من أجل تحقيق الأغراض اللغوية الآتية:

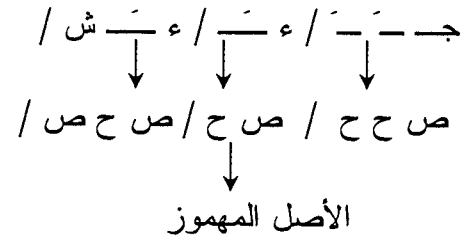
(١) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ١٩١.

أولاً: حذف الهمزة المماثلة بدون تعويض عنها عبارة عن إحداث توازن في كمية المقاطع الصوتية المتتالية.

ذكر سيبويه قول أبي عمرو أنه "كان يخفف الهمزة الأولى ويحقق الثانية، وفي قوله تعالى: (جاء أشراطها) (١)، وقوله تعالى: (يا زكريا إنا) (٢)، وما شابه ذلك (٣).

وفسر ابن الجزري ذلك بأنه "يسقط الهمزة الأولى من الهمزتين" (٤)، المتعاقبتين. أما التفسير الصوتي لتخفيف هذا السياق فهو على أساس إحداث توازن مقطعي بين مقاطع الوحدة اللغوية، وللتدليل على هذا الحذف في سياق تماثل الهمزات نطبق ذلك على حذف الهمزة الأولى وحركتها من قوله تعالى: (جاء أشراطها) على النحو الآتي:

أولاً: مقاطع السياق الصوتية قبل الحذف:



ثانياً: نوع المقاطع:

- المقطع الأول طويل مفتوح. (ص ح ح)
- المقطع الثاني الذي فيه الهمزة الأولى مقطع قصير مفتوح. (ص ح)
- المقطع الثالث الذي فيه الهمزة الثانية مقطع طويل مغلق. (ص ح ص)

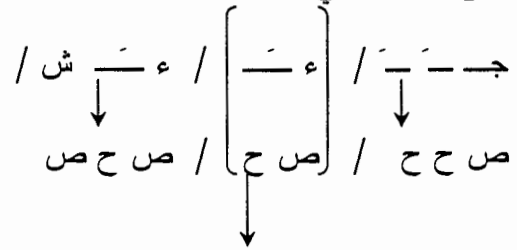
(١) محمد، آية ١٨.

(٢) مريم، آية ٧١.

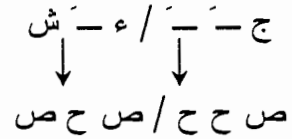
(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج ١، ص ٨٨٣.

ثالثاً: لتحقيق التوازن المقطعي، تسقط الهمزة الأولى مع حركتها، فيحدث توازن بين المقطعين على النحو الآتي:



إن سقوط هذا المقطع من السياق يؤدي إلى تساوي المقاطع وتوازنها



وبذا تحققت الخفة والسهولة في هذا السياق بأثر من قانون الاقتصاد بالجهد المبذول، وهذه المماثلة التي حدثت في هذا السياق ليست مماثلة بين صوتين، وإنما " تكون بين كمية المقاطع المتتالية، إذ قبل الحذف كانت الهمزة الأولى تشكل مع فتحها مقطعاً قصيراً مفتوحاً؛ وكان هذا المقطع محصوراً بين مقطعين، كمية كل واحد منهما أكبر من كميته، فلما سقط المقطع القصير كله، أصبح ثمة توازن، وتماثل، بين كمية المقطع الأول الطويل، والمقطع الثاني الذي يليه"^(١).

ثانياً: حذف الهمزة الثانية وحركتها لتحقيق ظاهرة التعادل بين الألفاظ:

أطلق اللغويون القدامى على هذه الظاهرة اصطلاح "الإعلال بالحذف"، حين تعاملوا مع حذف الهمزة من السياق اللغوي الذي يجتمع فيها مثلان، من مثل ما حدث في همزة الفعل المضارع على وزن "أفعل"، وفي اسم الفاعل والمفعول منه، "أكرم، ومكرم"^(٢) بكسر الراء وفتحها، وذلك لتحقيق الخفة والسهولة في النطق، لكثرة استعمالها في السياقات اللغوية في الاستعمال اليومي عند ناطقي اللغة، وكذلك اجتماع همزتين في مضارع "أفعل"، مثل "أؤكرم"، أما حذف الهمزة الوحيدة في "يكرم ونكرم، وتكرم، ف جاء "حملاً على حذفها من "أكرم"^(٣).

وأرجع عبد الفتاح الحموز ما حدث هنا إلى ظاهرة حذف التعادل في كل من "يكرم، وتكرم، ونكرم"، إذ حذفت الهمزة فيها حملاً على صيغة الفعل المضارع "أكرم"، واسم الفاعل والمفعول من أجل تحقيق ظاهرة التعادل بين صيغ الألفاظ الاشتقاقية، وهي علة صرفية، إذ "يمكن

(١) استيتية، سمير، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة، مجلة أم القرى، العدد التاسع، ١٢١٤، ص ١٧١.

(٢) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٤٠٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١١١.

أن يكون لها أثرين في كثير من المسائل الصرفية^(١)، وقد عرفها الحموز بأنها "حذف حرف أصيل أو زائد في بعض الألفاظ، لتحقيق التعادل بين لفظة وأخرى، مما يعد هذا الحذف قياسياً، ومما يمكن عده من باب حذف التعادل، حذف الهمزة في "يكرم، ونكرم، وتكرم"، وإخراجها، لتحقيق التعادل بينها وبين "أكرم" الذي حذف منه الهمزة تخفيفاً لتجاور همزتين"^(٢).

ما حدث للفظه "أكرم" صوتياً هو عبارة عن سقوط الهمزة وحركتها من المقطع الثاني سقوطاً كلياً، مما أدى ذلك إلى تقليل عدد المقاطع الصوتية، بعد أن اندمج المقطع الأول مع ما بقي في المقطع الثاني من العنصر الصامت، وهو "الكاف"، وذلك على النحو الآتي:

$$\begin{array}{c} \text{ء} \text{ / } \text{ء} \text{ / } \text{ك} \text{ / } \text{ر} \text{ / } \text{م} \text{ / } \text{ / } \\ \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \\ \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \end{array}$$

بتدخل من قانون الاقتصاد في الجهد المبذول وقانون نسب التسارع في نطق الألفاظ وقانون التكرار والشيوع تم التخلص من المقطع المكون من الهمزة وحركتها تخفيفاً، وتم إدماج المقطع الأول في الثاني، فصارت مقاطع اللفظة بعد ذلك على النحو الآتي:

$$\begin{array}{c} \text{ء} \text{ / } \text{ك} \text{ / } \text{ر} \text{ / } \text{م} \text{ / } \text{ / } \\ \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \\ \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \end{array}$$

ويلحظ هنا -حدوث تغييرين على مقاطع الكلمة من حيث:

أولاً: تقليل عدد المقاطع، إذ أصبحت ثلاثة مقاطع بعد الحذف دون تعويض بدلاً من أربعة قبل الحذف.

ثانياً: تحول المقطع الأول من مقطع قصير مفتوح قبل حذف الهمزة الثانية، إلى مقطع طويل مغلق بعد حذف الهمزة.

ويمكن التمثيل على ظاهرة التعادل صوتياً على النحو الآتي:

$$\begin{array}{c} \text{ي} \text{ / } \text{ء} \text{ / } \text{ك} \text{ / } \text{ر} \text{ / } \text{م} \text{ / } \text{ / } \\ \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \quad \downarrow \\ \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \text{ / } \text{ص} \end{array}$$

(١) الحموز، عيد الفتاح، التعادل في العربية، مائة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٢-٧٣.

يلحظ -هنا- أن مقاطع هذه اللفظة تماثل مقاطع لفظة "أُكْرَم" من حيث:
أولاً: عدد المقاطع "أربعة".

ثانياً: نوعية المقاطع المقطع الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مغلق، والثالث قصير مفتوح،
والرابع قصير مفتوح.

إذن، ثمة توازن مقطعي بين الصيغتين، إلا أنهما مختلفتان في مكونات الوحدات الصوتية
للمقطع الأول والثاني، إذ هي مقاطع توالى فيها همزتان في صيغة "أكرم"، وهمزة وحيدة في
صيغة "يكرم"، إلا أن ظاهرة التعادل بين الصيغ الاشتقاقية للفظة الواحدة من حيث التوازن
المقطعي تم تخفيفها بحذف الهمزة الوحيدة من صيغها مع حركتها دون تعويض عنها؛ وذلك على
النحو الآتي:

يـ كـ رـ مـ وـ
↓ ↓ ↓
ص ح / ص ح / ص ح

وبذا تمّ التعادل بين جميع الصيغ الاشتقاقية من حيث:

أولاً: تقليل عدد المقاطع، إذ أصبحت ثلاثة مقاطع بدلاً من أربعة.

ثانياً: تحول المقطع الأول من مقطع قصير مفتوح إلى مقطع طويل مغلق.

وأرجع عبد الصبور شاهين علة الحذف دون تعويض في هذه الصيغ الاشتقاقية التي يكون
فيها السياق اللغوي مبدوءاً بهمزة زائدة، إلى كون الهمزة حرفاً زائداً في أول الصيغة، وذلك لأنه
لا يسقط أي صوت صامت آخر غير الهمزة يكون زائداً على السلسلة الكلامية في الوحدة اللغوية،
وذلك بقوله "يبدو أن الحذف في هذه الصيغة "أفعل"، مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة
همزة، فإذا أبدلت هاء مثل "أراق، هراق، أو عينا مثل "أنهل الإبل، وعنهها"، بقيت الزيادة في
سائر الحروف"^(١)؛ لأنه يقال في المضارع منه "يهريق"، واسم الفاعل منه "مهريق"، واسم المفعول
منه "مهراق"، حيث جاء كل ذلك بلا حذف.

كما أرجع داود عبده هذا الحذف الذي وقع على همزة "أفعل"، وصيغها الاشتقاقية إلى
"اختلاف اللهجات"^(٢)، ولكنه لم يذكر أمثلة على هذه اللهجات، بينما أعاد إسماعيل عمارة هذا
الحذف إلى ظاهرة اللغات السامية، وإلى ظاهرة التماثل بين الحركات في قوله: "إن ياء
المضارعة حركتها الضم، والهمزة حرف حلقي حركته الفتح، وبذا التقت حركتان غير متمثلتين،

(١) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية الكلمة العربية، ص ٢٠١.

(٢) عبده، داود، أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٨٧.

وهما الضمة والفتحة، بأن أصبحتا حركة واحدة فسقط الحرف الحلقي، وتمثلت الضمة والفتحة، بأن أصبحتا حركة واحدة وهي الضم، وقد اطرده هذا الباب في مضارع "أفعل"^(١).

لتمثيل ما حدث على الحركات المتخالفة في السياق اللغوي الذي تقع فيه الهمزة بينهما صوتياً يكون على النحو الآتي:

يـ / ءـ / كـ / رـ / مـ
 ح / ح / ح / ح / ح
 ↓

وقعت الهمزة بين ضمة قصيرة وفتحة قصيرة.

وهما حركتان بينهما تخالف مخرجي ونطقي:

الضمة
 + حركة ضيقة
 + خلفية
 + حادة
 الفتحة
 + حركة متسعة
 + اللسان طبيعي
 + ارتفاع طفيف
 + جداً في اللسان

إن حدوث تماثل صوتي بين الضم والفتح ينتج صوت الضم بعد أن اتحدا نطقاً، فصارت "يُكرم" على النحو الآتي:

يـ / ءـ / كـ / رـ / مـ
 ح / ح / ح / ح / ح

إن سقوط الهمزة بين حركة الضم والفتح أدى إلى اتصال حركتين متخالفتين اتصالاً مباشراً، مما لزم حدوث تماثل صوتي بينهما، فننتج عن ذلك الصورة النهائية للفظة على النحو الآتي:

يـ / ءـ / كـ / رـ / مـ
 ح / ح / ح / ح / ح

الضمة - هنا نتاج عملية تماثل حركة الضم والفتح في المرحلة الصوتية ما قبل الصورة النهائية لنطق اللفظة في البنية السطحية، مما تحقق "تيسير في جانب اللفظ عن تيسير النطق، ولا تلقى بالاً إلى الجانب الدلالي"^(٢)، وذلك عن طريق "التخلص من الجهد العضلي إلى تلك الأصوات التي تستلزم مجهوداً عقلياً"^(٣).

(١) عميرة، إسماعيل، معالم دراسة في الصرف، والأقيسة المهجورة، ط ٢، ١٩٩٣م، ص ٣٥.

(٢) بشر، كمال، علم الأصوات العام، ص ١٥٢ ينظر في:

- الأنطاكلي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرافها، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢م، ج ١، ص ٣٨.

(٣) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٦.

(٤) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٢١٢.

ولذلك عدّ اللغويون المحدثون هذا الحذف الطارئ على الهمزة المتوالية في كلمة أو كلمتين من باب المخالفة الصوتية، الذي يرمي إلى التخلص من أحد المقطعين طلباً للخفة والسهولة، وذلك لكرهية توالي الأمثال.

خامساً: حذف الهمزة بدون تعويض من السياقات اللغوية كثيرة الاستعمال:

من المعروف أن الفعل إذا أسكن ما بعد حرف المضارعة منه، من مثل "يخرج، أو يدخل"، فإنه يتم حذف حرف المضارعة، ويكون الحرف الذي بعده ساكناً، فلا يمكن الابتداء بالساكن، ولذلك يتم استجلاب ألف الوصل، أو حركة الوصل، وتكون هذه الألف أو الحركة مكسورة -عادة-، إلا إذا كانت عين الفعل مضمومة فإنها تضم، وإذا أريد تخفيفها فإنها تقلب ياءً أو واواً، وشذ عن ذلك ألفاظ محددة، إذ وصفت بكثرة الاستعمال، وهي "كل، وخذ، ومر"؛ لأن كثرة الاستعمال يلزمها الميل إلى الخفة والسهولة، غاية مناسبتها للاستعمال اليومي، حيث أشار عبد الصبور شاهين إلى ذلك في قوله: "فإن الأفعال التي تسقط همزتها محدودة العدد، كثيرة الاستعمال، كل، ومر، وخذ"؛ لأن ما كثر استعماله ينزع إلى الخفة، بحكم الميل إلى المجهود الأدنى"^(١).

ومالت اللغة العربية إلى التخلص من همزة هذه الأفعال للأسباب الآتية:

أولاً: علة صوتية:

إن النطق بالهمزة مستثقل، وكذلك النطق بها متوالية مع أخرى في كلمة واحدة يكون أكثر استئقلاً، وذلك من فعل الأمر "خذ، وكل، ومر"، حيث الأصل "أُؤخذ، أوكل، أوُمر".

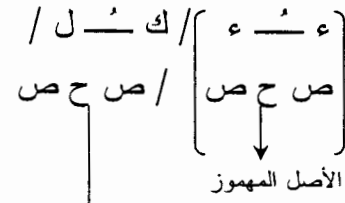
ثانياً: علة سماعية:

أجمع اللغويون القدامى على أن هذه الألفاظ وسمت بكثرة الاستعمال عند معظم اللهجات العربية، ولذلك فإن الدرس الصوتي الحديث جعل تخفيف هذه الأفعال من باب الحذف الكلي للمقطع المهموز مما أدى إلى تقليل عدد المقاطع، وتحقيق الخفة والسهولة المناسبة للألفاظ كثيرة الاستعمال "لأن التكرارية الصوتية لبعض الوحدات اللغوية أو المقاطع تواجه تغييراً، نظراً لظهورها على السطح اللغوي أكثر من تلك التي لا تطفو، نظراً لندرتها أو قلتها في الاستعمال"^(٢).

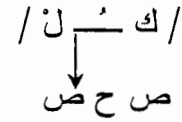
(١) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية، في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٣.

(٢) عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، ص ٢٦٥.

التمثيل الصوتي لحذف الهمزة كلية من الألفاظ الموصوفة بكثيرة الاستعمال من مثل فعل الأمر "كل" على النحو الآتي:



سقوط المقطع الأول سقوطاً كاملاً المكون من "ألف الوصل وهمزة المقطع الأصلية" بأثر من قانون الاقتصاد في الجهد المبذول، وقانون التكرارية والشيوع في الاستعمال اليومي، مما تحققت الخفة والسهولة في نطق اللفظة من خلال نطقها على هيئة مقطع صوتي واحد طويل مغلق، دون أن يحدث التباس في معنى اللفظة، ولا خللاً في مبناها، وذلك على النحو الآتي:



ويلحظ -هنا- أن أثر قانون الخفة والسهولة، والنسب التكرارية لشيوع الألفاظ وصل إلى ألف الوصل، في الألفاظ المهموزة مضمومة العين، لأنها تمثل متكاً لحركة الوصل، وذلك لأنها فقدت وظيفة الإتكاء التي جلبت لأجلها بعد تحرك العنصر الصامت الأول للمقطع، وهو صوت "الكاف"، وأشار إلى ذلك عبد الصبور شاهين بقوله "وقد يصل التخفيف إلى حد الإسقاط في الأمر المضموم العين، إذا التقت الهمزة بألف الإتكاء، وهي ألف الوصل الشبيهة بالهمزة، مثل "أكل، يأكل، أوكل، كل"، فهنا الهمزة الساكنة في أول الفعل، قد سقطت تماماً، مما جعل ألف الإتكاء عديمة الفائدة، إذ هي لا يؤتى بها إلا لاجتتاب البدء بحرف ساكن"^(١).

أما إذا كان عين الفعل مكسوراً بعد همزة ساكنة، فإنه لا يتم إسقاط ألف الوصل المكسورة، لأن النطق بضميتين أثقل من النطق بكسرتين من مثل "إنسر"، من الفعل: "أسر"، يأسر، إنسر، يسر، فالهمزة في الأمر تدغم في كسرة الإتكاء فتقلبها ياء"^(٢)؛ لأن "الضمة أعقد نطقاً من أختيها الفتحة والكسرة، ولأنها تنطق من مخرجين خلفي وأمامي من جهة استدارة الشفتين عند النطق بها"^(٣)، أما الفتحة فيبقى "اللسان معها طبيعياً سوى ارتفاع طفيف جداً"^(٤)، ولكن النطق

(١) شاهين، عبد الصبور القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٢.

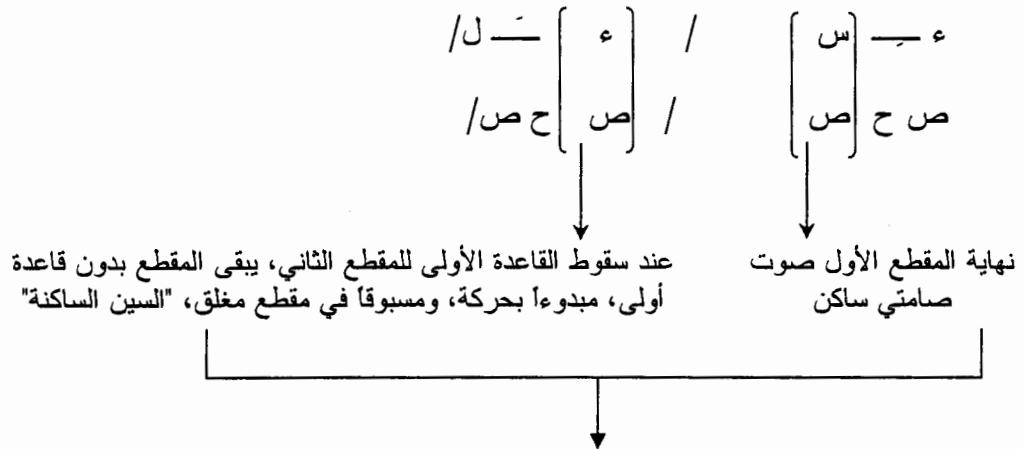
(٣) عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية، ص ٩٣.

(٤) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات اللغة العربية، ج ١، ص ٣٨.

بالكسرة فإنه "يتطلب جهداً عضلياً أكثر من الفتحة، وأقل من الضمة، وذلك لأنها حركة أمامية ضيقة حادة"^(١).

ويلتقي هذا الوصف النطقي مع ما جاءت به النظرية الصرفية أن علة إثبات ألف الوصل في هذا السياق آتية من كونها في مرتبة متوسطة في الاستعمال.

كما أن مجيء صوت صامت ساكن قبل الهمزة المتحركة وألف الاتكاء في الألفاظ كثيرة الاستعمال، يجعل تخفيفها بحذف الهمزة مع حركتها متعذراً، وذلك من مثل "سأل، يسأل، اسأل"، التمثيل الصوتي لتعذر تخفيف الهمزة المتحركة وقبلها ساكن وألف الاتكاء من مثل "اسأل" على النحو الآتي:

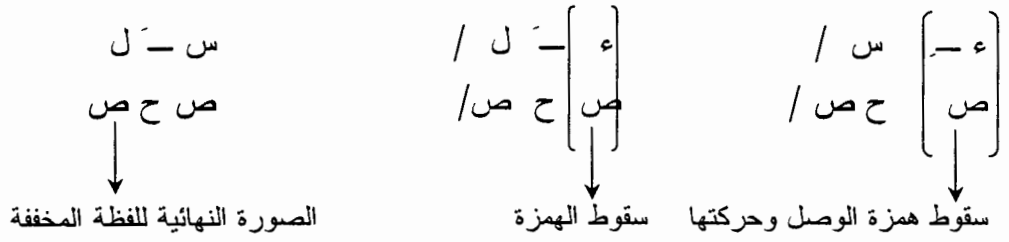


فلا يمكن إجراء إدغام حركة الهمزة الساقطة مع ما قبلها، لأنه ساكن، فتعذر تخفيفها، لأن وجودها في بداية المقطع يقوي من إثباتها في النطق.

ولذلك فإن وقوع الهمزة مفتوحة العين بعد مقطع صوتي مغلق يحرمها من جعلها قياسية الحذف بدون تعويض، لأن همزة "هذه الأفعال تأتي في المضارع بعد مقطع مغلق، أي بعد حرف ساكن، فإنه يتعذر تخفيفها، إذ لا توجد قبلها حركة يمكن أن تدغم فيها، ولذلك فإنها تثبت غالباً، من مثل "سأل، يسأل، اسأل" فوجودها في بداية مقطع يدعم تركزها، ويقويها^(٢)، إلا أن النظرية الصرفية عاملت الفعل المهموز العين معاملة الفعل الأجوف، من مثل "قال، يقول، قل، حيث حذفته منه الحركة المزدوجة في "يقول"، لصعوبتها، كما أنها حملت همزة "سأل، يسأل، سل" على الفعل الأجوف، إذ حذفته منه الهمزة؛ لأنها تقل صعوبة في النطق عن الحركة المزدوجة، ثم أحدثت انزلاق حركي بين السين واللام، مما أدى ذلك إلى تحريك السين، وسقوط ألف الوصل من السياق، فأصبحت تنطق "سل".

(١) النوري، محمد جواد، علم الأصوات العربية، عمان، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦م، ص ٢٥.

(٢) شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١١٧.



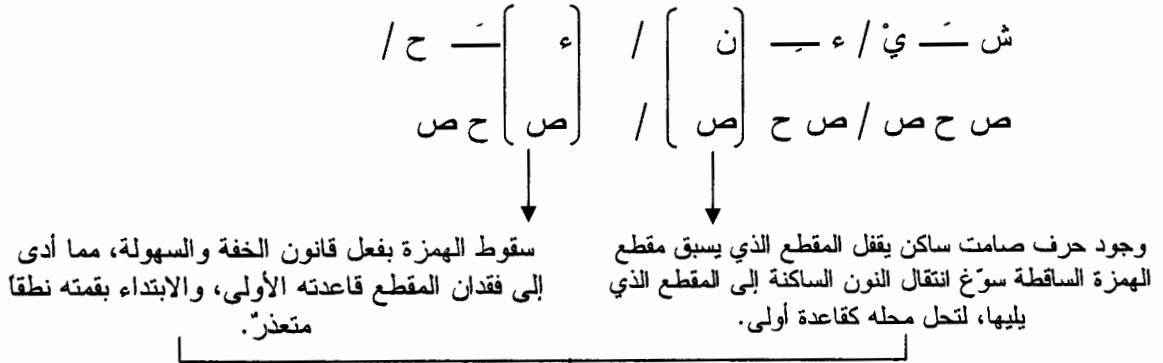
سادساً: حذف الهمزة بدون تعويض بعد نون التنوين الساكنة:

أولاً: إحلال نون التنوين الساكنة محل الهمزة الساقطة:

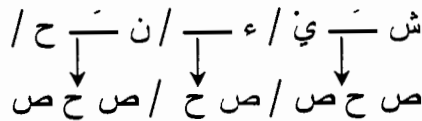
عدَّ اللغويون المحدثون نون التنوين التي تلحق بالأسماء المنكرة صوتاً صامتاً ساكناً، ولذلك أجروا عليها القاعدة الصوتية لتحقيق التخفيف، وهي: "تسقط كل همزة في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بحركة مسبقة بساكن"، لأن سكون النون سوَّغ للناطق نقلها إلى مكان العنصر الصامت المحذوف من المقطع الذي يليها، وهي الهمزة تخفيفاً، وذلك من مثل ما جرى على قوله تعالى: (وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ)^(١)، حيث تحل النون الساكنة محل الهمزة الساقطة، فتصبح قاعدة أولى للمقطع الذي بقيت فيه قمته، ولذلك يمكن تحديد الطريقة الصوتية التي آلت عنها الخفة والسهولة بأنها، "سقوط الهمزة، ونقل السكون ليصبح قاعدة المقطع، لأن الساكن سيحل قاعدة أولى لمقطع الهمزة عند سقوطها"^(٢).

ومما يلحظ أن الذي سوَّغ انتقال نون التنوين الساكنة، أنه "لا يترك في اللفظة اختلالاً في المقطع الذي كان فيه"^(٣).

يمكن تمثيل ما حدث من حذف للهمزة المسبوبة بنون ساكنة صوتياً بما يلي: "كل شيء أحصيناه"



مما أصبح نطق هذا السياق على النحو الآتي



(١) يس، أية ١٢.

(٢) جبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٠.

ويمكن إسقاط الهمزة الأولى في "شيء"، والتعويض عنها بالتضعيف، فتصبح "كل شيءٍ نَحْصِيْنَاهُ".

ثانياً: سقوط همزة القطع وألف الاتكاء، وقلب نون التنوين لأمأ ساكنة:

يمكن إجراء الحذف بدون تعويض للهمزة المتحركة التي تكون في سياق مسبوقه بلام التعريف الساكنة، وألف الاتكاء، (حركة الوصل)، ونون التنوين الساكنة في كلمة أخرى مجاورة لها، حيث يطبق على هذا السياق قاعدة إسقاط الهمزة التي تقع في موقع متبوعة بحركة ومسبوقه بساكن، لتحقيق الخفة والسهولة، وذلك من مثل قوله تعالى (عاداً الأولى)، مما يلزم نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف الساكنة، فيصبح النطق بها "عاداً أولى" مما تتحرك بحركة الهمزة، وهي الضمة، الأمر الذي يستلزم فيه الاستغناء عن ألف الاتكاء، لتحرك ما بعدها. كما أن وقوع النون قبل اللام المتحركة مباشرة، أجاز قلب النون لأمأ ساكنة لإدغامها معاً، وبذلك تحققت الخفة في هذا السياق اللغوي عن طريق "سقوط الهمزة الثانية، وإحلال اللام محلها"^(١)، فيصبح النطق بها "عادلّولى".

التمثيل الصوتي للوجهين:

أولاً: "عادا الولي"

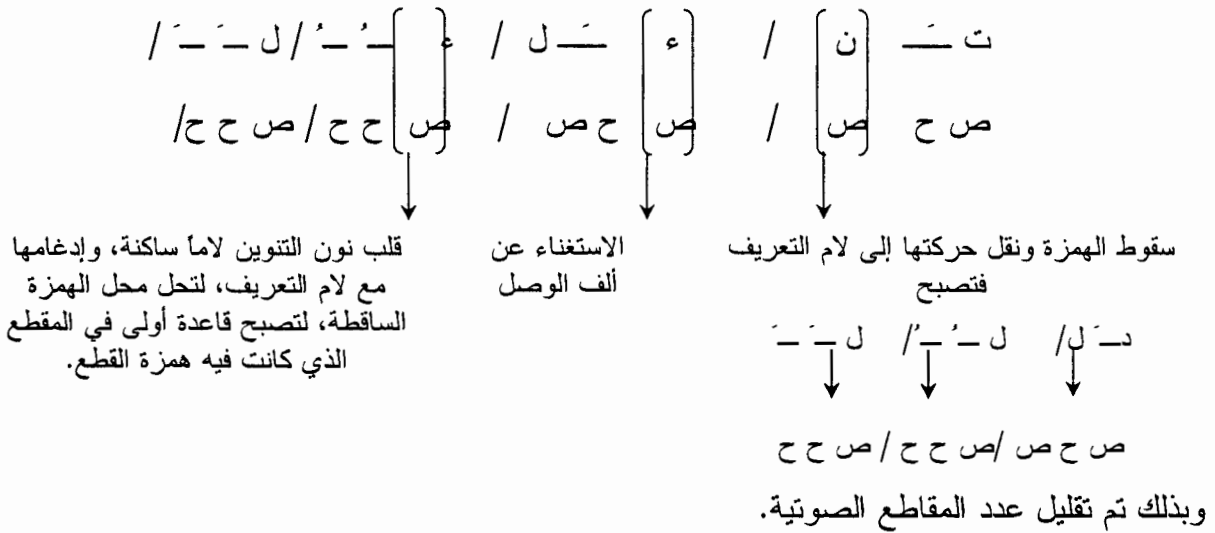
ع	د	ء	ل	ل	ل	ل	ل
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح

سقوط الهمزة المتبوعة بحركة والمسبوقه بسكون بأثر من قانون الخفة والسهولة، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف الساكنة فتتحرك بحركتها فتصبح.

ع	د	ء	ل	ل	ل	ل	ل
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح	ح

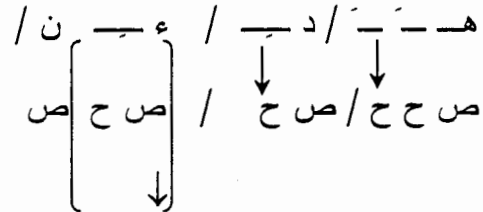
(١) جبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٠، ينظر في: محسن، محمد سالم، القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، ص ١١٦.

ثانياً: "عاد أولى":

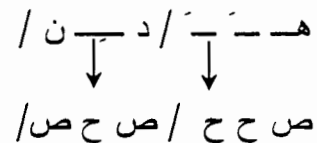


سابعاً: حذف همزة دون تعويض إذا كانت لأمًا للكلمة:

حذفت همزة مع حركتها من الكلمة إذا كانت لأمًا، بأثر من قانون الخفة والسهولة في النطق؛ لأنه يستقل عادة نطقها إذا كانت ساكنة، فيميل الناطق إلى الارتخاء في آخر الكلمة، بينما يكون النطق بالهمزة توترياً في مستوى الحلق، ولذلك فإنها تسقط في النطق، الأمر الذي يؤول إلى إعادة ترتيب مقاطع الكلمة المستهدفة، من مثل قولك في "هادئ"، هادٍ^(١) التمثيل الصوتي لإعادة ترتيب مقاطع "هادئ" بعد سقوط همزة وحركتها" وهي الحركة الإعرابية يكون على النحو الآتي:



بعد سقوط همزة وحركتها من المقطع الثالث يبقى المقطع مكوناً من العنصر الصامت الثاني الساكن، كما أن المقطع الثاني مقطع قصير مفتوح، مما لزم نقل العنصر الصامت الثاني للمقطع الثالث إلى المقطع الثاني كي يكون قفلاً له، وذلك على النحو الآتي:

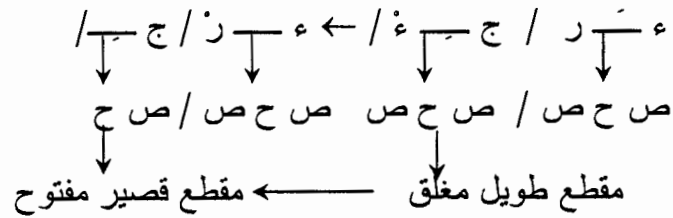


(١) ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٥٢، ينظر في: - ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج٢، ص٢٥٢.

ويمكن أن يفسر الحذف الذي حدث على هذه اللفظة أنه: سقطت همزة "هادئ" من آخرها دون تعويض عنها، أو أنه اضطر إلى قفل المقطع المفتوح بنون التتوين.

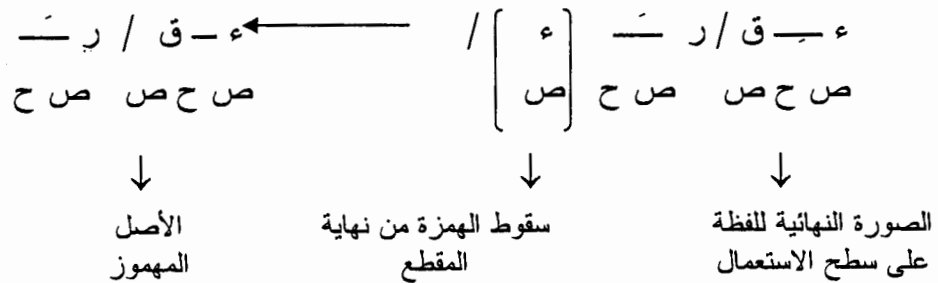
ولكنه حذف الهمزة مع حركتها بلا تعويض، بسبب قانون السهولة والتيسير وطلب الخفة، مما أدى إلى إعادة الترتيب المقطعي، فبعد أن كانت الكلمة تتشكل من ثلاثة مقاطع، أصبحت تتشكل من مقطعين فقط، وذلك بعد أن سقطت الهمزة وحركتها، وانضمام نون التتوين إلى المقطع الثاني بوصفها قفلاً له.

ويلحظ -هنا- أن العرب في نطقهم للسياق اللغوي الذي تكون فيه الهمزة لأمّا تعاملوا معه معاملة الفعل الناقص، أو الاسم المنقوص، إذ حذفوا الهمزة كما حذفوا حرف العلة، مثل "أرج في أجرئ"^(١) حيث سقطت الهمزة دون تعويض من آخر الفعل المجزوم للأمر وكأنها حرف علة، مما أدى إلى تحويل المقطع الثاني من مقطع طويل مغلق إلى مقطع قصير مفتوح، بعد سقوط الهمزة الساكنة، وذلك على النحو الآتي:



كما يعتمد إجراء الحذف دون تعويض على موقع الهمزة من المقطع، فإذا كانت في نهاية المقطع فإنه يجري عليها التخفيف بالحذف دون التعويض عنها، أما إذا كانت بداية المقطع، فإنه لا يجري عليها الحذف، ولذلك فإنها "تسقط في النطق غالباً في "لم يقرأ، وقرأ، فسمع "لم يقر"، و"أقر"، أما إذا اتبعت بصوت آخر تحتم إبرازها "أقرئي"، فلا تقول مطلقاً "أقري"، ويرجع ذلك إلى أن الهمزة الأولى في الحالة الأولى في نهاية مقطع، وهو مكان ضعيف، وبينما في الحالة الثانية في بداية مقطع، وهو مكان قوة ويدعم الصوت"^(٢).

تفسير الحالة الأولى صوتياً، وذلك عندما تكون الهمزة في نهاية المقطع يكون على النحو الآتي:



(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٨٣. (رجاً)

(٢) البدرائي، عبد الوهاب، التصريف الملوكي والفونولوجيا، ص ١٢١.

وبدا سقطت الهمزة في نهاية المقطع بفعل قانون الخفة والسهولة، مما أدى إلى تحويل المقطع الثاني من مقطع طويل مغلق إلى مقطع قصير مفتوح.

أما تفسير الحالة الثانية التي تكون فيها الهمزة بداية مقطع صوتياً فنكون على النحو الآتي:
"اقرئي".

$$\begin{array}{c} \text{ء} \text{ — ق / ر —} / \text{ء} \\ \text{ص ح ص / ص ح} / \text{ص} \\ \text{ح ح} \end{array}$$

↓

تقع الهمزة في بداية المقطع الثالث بين حركة قصيرة وحركة طويلة، مما يصعب سقوطها، نظراً لعدم وجود ساكن قريب منها لثقل المقطع الثاني، وكما لا يمكن بدء المقطع بحركة طويلة، ولذلك لم تسقط الهمزة منها.

وعليه، فقد أظهرت الدراسة في هذا المبحث أن حذف الهمزة بالنقل أو دون نقل في اصطلاح علماء القراءات واللغويين القدامى هو عبارة عن حذف الهمزة دون تعويض في اصطلاح اللغويين المحدثين، وذلك غاية تحقيق الخفة والسهولة في النطق عن طريق:

- إحداث توازن مقطعي في اللفظة.
- اختصار مقاطع اللفظة.
- تحويل طبيعة مقاطع اللفظة من مقاطع مغلقة إلى أخرى مفتوحة.
- إحداث ظاهرة التعادل بين الصيغ الاشتقاقية.

الختمة والنتائج

الخاتمة والنتائج:

تابعت الدراسة حركة اصطلاح الهمز عند علماء القراءات القرآنية، واللغويين القدامى والمحدثين، فتوصلت إلى النتائج الآتية:

أولاً: اتفق علماء القراءات واللغويون القدامى والمحدثون على أن صوت الهمزة ثقيل في النطق، يخرج باجتهاد ويحتاج إلى جهد عضلي يزيد على الجهد العضلي الذي يلزمه أي صوت آخر، الأمر الذي جعل معظم القراء والناطقين بالعربية يخففونه أو يسهلونه.

ثانياً: أن ظهور صوت الهمزة في سياقات لغوية متعددة أدى إلى ظهور اصطلاحات لغوية متناغمة مع مكونات هذه السياقات اللغوية عند علماء القراءات واللغويين القدامى؛ لأنهم استندوا في ذلك إلى الحركات وإلى موقع السكون في هذه السياقات اللغوية، فوجدنا الاصطلاحات الأساسية الآتية:

— اصطلاح تسهيل الهمز "بين بين".

— اصطلاح تليين الهمز "بين بين".

— اصطلاح تخفيف الهمز "البدل".

— اصطلاح ترك الهمز "حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن".

— اصطلاح تخفيف الهمز "إسقاط الهمزة مع حركتها".

ثالثاً: يرجع اقتران اصطلاح التسهيل بأداء همزة "بين بين" إلى الكيفية التي تؤدي بها هذه الهمزة، بحيث تُجعل بين الهمزة و حركتها أو حركة ما قبلها، مما يشير إلى أنها تقرب للهمزة من أصوات المد واللين، وليس جعلها صوت مد خالصاً، مما يدل على أن اصطلاح التسهيل يعبر عن الخفة بدرجة أقل من اصطلاح التخفيف الذي كثر استخدامه عند علماء القراءات في التعبير عن التغيرات الصوتية التي تطرأ على الهمزة المتحركة وقبلها ساكنة "حذف الهمزة" وعلى الهمزة الساكنة وقبلها متحرك "إبدال الهمزة". وكذا الشأن في اصطلاح التليين.

رابعاً: أكثر علماء القراءات واللغويين القدامى من استخدام العبارات الواصفة لهذه الاصطلاحات غاية تفسير أداء القراء لصوت الهمز لدرجة أن بعضها قارب الاصطلاح في الشبوع والاستعمال، من هذه العبارات :

— تؤدي همزة "بين بين" بأن "تقرّب من أصوات المد واللين"، أو بأن "تجعل بين الهمزة وبين أصوات المد واللين"، أو بأن "ينحى بها نحو أصوات المد واللين"، أو بأن "تضعف النطق بصوت الهمزة ولا تتمه".

— تؤدي همزة البدل بأن "تقلب صوت مد مجانسا لحركة ما قبل الهمزة"، أو بأن "يعوّض عن الهمزة بصوت المد"، أو بأن "تجعل الهمزة صوت مد ولين مجانسا لحركة ما قبلها"، أو بأن "تقيم حرفا مقام حرف"، أو بأن "تحوّل الهمزة صوت مد مجانسا لحركة ما قبلها".

— يؤدي ترك الهمزة "بحذفها ونقل حركتها إلى الحرف الساكن الذي قبلها"، أو "بإسقاطها بدون نقل حركتها"، أو "بترحها"، أو "بالغائها".

خامسا: استخدم علماء القراءات واللغويون القدامى بعض الأساليب اللغوية لتفسير طرق أداء القراء لتخفيف الهمز، وهي:

— النفي: (بلا همز، بغير همز، لم يهمز، لا يهمز).

— النهي: (لا تهمز).

— فعل الأمر: (خفف الهمزة، احذف الهمزة).

سادسا: توصلت الدراسة إلى أن الخليل بن أحمد أول من استخدم اصطلاح "التخفيف" للتعبير عن التغيرات الصوتية التي تطرأ على الأصوات ومنها الهمزة، وأن سيبويه أكثر من استخدامه للتعبير عن التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمز، وأن الذين جاؤوا من بعده أكثروا من العبارات الواصفة له.

سابعاً: يشير اصطلاح "بين بين" إلى حذر علماء القراءات في إطلاق الاصطلاح، وإلى دقة الأداء؛ لأنهم استندوا في ذلك إلى القراءة المتواترة .

ثامناً: تدل كثرة العبارات الواصفة التي استخدمها اللغويون القدامى في تفسير اصطلاح الهمز إلى تحللهم من الحذر الذي تقيد به علماء القراءات في إطلاق الاصطلاح؛ لأنهم استندوا في ذلك إلى قواعد النظرية الصرفية الآتية:

— الحمل على التوهم.

— هجوم الحركات.

— ظاهرة التقاء الساكنين.

— ظاهرة التقاء المثلين (المناسبة).

— الترخيم (القبض).

— التصريف (الاشتقاق).

تاسعا: إن من نتائج استخدام بعض اللغويين القدامى للنظرية الصرفية في تفسير التغيرات الطارئة على صوت الهمز ظهور اصطلاحين لتسهيل همزة "بين بين"، وهما:

— تسهيل همزة "بين بين" المشهور.

— تسهيل همزة "بين بين" البعيد.

عاشرا: لم يختلف اللغويون المحدثون مع اللغويين القدامى في ضرورة تحقيق الخفة والسهولة في نطق السياقات اللغوية التي ترد فيها الهمزة؛ ولأجل ذلك أوجدوا القوانين الصوتية الآتية التي تفسر التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمز:

— قانون الخفة والسهولة، أو الخفة في الجهد العضلي المبذول.

— قانون وقوع الهمزة بين صوتي مد قصيرين.

— قانون التكرار والشيوع.

— قانون نسبة التسارع في السلسلة.

حادي عشر: استخدم اللغويون المحدثون بعض اصطلاحات النظرية الصوتية في تفسير التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمز، من مثل (المماثلة والمخالفة، والنبر، والمقطع، والصوامت والصوائت، وأشباه الصوامت، وظاهرة التعادل، والمزدوج) .

ثاني عشر: إن من نتائج استخدام اللغويين المحدثين لهذه الظواهر الصوتية واصطلاحاتها لتفسير التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمز — ظهور اصطلاحات منسجمة معها في

المفهوم والأداء، وهي:

— حذف الهمزة والتعويض عنها.

— حذف الهمزة دون التعويض عنها.

— إسقاط الهمزة مع التعويض.

ثالث عشر: أكثر اللغويون المحدثون من استخدام العبارات الوصفة لاصطلاح حذف الهمزة والتعويض عنها لتفسير طرق أداء التعويض في السياقات اللغوية التي جاءت فيها الهمزة متحركة وما قبلها متحرك، أو كانت ساكنة وما قبلها متحرك، أو متحركة وما قبلها ساكن فاستخدموا العبارات الوصفة الآتية لتفسير طرق أداء همزة "بين بين" :

— النطق بحركة الهمزة المحذوفة أو النطق بالحركتين بعد حذف الهمزة.

— انزلاق شبه حركي بين عنصري المزدوج.

— إحداث وقيفة صوتية فاصلة بين عنصري المزدوج.

كما استخدم اللغويون المحدثون العبارات الوصفة الآتية لتفسير طرق تعويض حذف همزة البديل:

— إشباع حركة ما قبل الهمزة المحذوفة.

— مظل حركة ما قبل الهمزة الساقطة.

— تأكيد الانزلاق الحركي بين عنصري المزدوج.

— تضعيف صوت المد.

كما استخدم اللغويون المحدثون العبارات الوصفة الآتية لتفسير نتائج طرق أداء حذف الهمزة المتحركة وما قبلها ساكن:

— تغيير نوع المقاطع من مقاطع مغلقة إلى أخرى مفتوحة.

— تبديل موقع النبر.

— تصحيح صوتي اللين (أشباه الصوامت).

رابع عشر: لم يستخدم اللغويون المحدثون اصطلاحات علماء القراءات واللغويين القدامى للتعبير عن التغيرات الصوتية الطارئة على صوت الهمز؛ لأن قوانينهم الصوتية لم تجد القرابة الصوتية بين الهمز وأصوات المد واللين التي ذكرها بعض علماء القراءات واللغويين القدامى، ولذلك أطلقوا على بعض التغيرات الصوتية الطارئة على الهمزة اصطلاح "الحذف و التعويض"، وعلى تغيرات أخرى اصطلاح " الحذف دون تعويض"؛ لأنه لا يلزم هذين الاصطلاحين عند معظم اللغويين المحدثين وجود علاقة صوتية بين الأصوات.

خامس عشر: ولذلك ظهرت الفروق الأدائية بين اللغويين المحدثين وعلماء القراءات واللغويين القدامى على النحو الآتي:

- أن همزة "بين بين" عند العلماء القدامى صوت صامت، ولكنه ضعيف، بزنة الهمزة المحققة، أما عند المحدثين فهي ليست صوتاً صامتاً على الإطلاق، بل هي حركة الهمزة، لأنها فقدت ملامحها الصوتية، بحيث تحولت إلى حالات صوتية أخرى تحققت منها الخفة والسهولة في النطق والاستعمال.
- أن إبدال الهمزة حرف مد مجانساً لحركة ما قبلها عند العلماء القدامى هو عند المحدثين إسقاط للهمزة أو حذف للهمزة مع تعويض عنها؛ وذلك لعدم وجود قرابة صوتية بين الهمزة وأصوات المد واللين، مستتباً ذلك بتعويض صوتي عن هذا الحذف.

المصادر والمراجع

المصادر:

١. القرآن الكريم.
٢. ابن الأثير (الحافظ بن أبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٩٠٤م.
٣. ابن الباذش (أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد) (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق أحمد فريد المزيدي، تقديم فتحي عبد الرحمن حجازي، منشورات محمد علي بيضون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٤. ابن الجزري (شهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد الجزري الدمشقي) (ت ٨٣٣ هـ):
 - تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، مطبعة البابي الحلبي وأولاده.
 - التمهيد في علم التجويد، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١١٤٠هـ - ١٩٨٥م.
 - شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
 - غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجشتراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٢م.
 - النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، د.ت.
٥. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان) (ت ٣٩٢هـ):
 - الخصائص، ط٢، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
 - سر صناعة الإعراب، ط١، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
 - المحتسب في بيان وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي الجندي ناصف، وعبد الحكيم نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ت.

- المنصف في شرح كتاب التصريف، المازني، (أبي عثمان المازني البصري)، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
٦. ابن الحاجب (جمال الدين أبي عمرو عثمان الدويني النحوي) (ت ٦٤٦):
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العلي، المطبعة الحميدية المصرية، القاهرة.
- الشافية في علم التصريف، ط ١، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة الوطنية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٧. ابن خالويه (الحسين بن أحمد) (ت ٣٧٠)، الحجة في القراءات السبع، ط ٣، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٩م.
٨. ابن زنجلة (عبد الرحمن)، حجة القراءات، ط ٥، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.
٩. ابن سينا (أبو علي الحسين) (ت ٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، ويحي ميرعلم، مراجعة شاعر الفحام، وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١، ١٩٨٣م.
١٠. ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن) (٥٩٧ - ٦٦٩هـ) :
- المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الحواري، وعبدالله الجبوري، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧١م.
- الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين الحسيني قباوة، مكتبة لبنان، د.ت.
١١. ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله):
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط ٤، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٤م.
- المساعد في شرح التسهيل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

١٢. ابن غلبون، (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم المقرئ الحلبي) (ت ٣٩٩هـ)، التذكرة في القراءات الثمان، ط١، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، سلسلة أصول النشر، جدة، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

١٣. ابن فارس، "أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا"، "٣٢٩ - ٣٩٥هـ"، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣م، حققه وضبط نصوصه عمر فاروق الطباع، مكتبة العارف، بيروت، ١٩٩٣م.

١٤. ابن مالك (الإمام محمد بن عبدالله) (ت ٦٧٢هـ):

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤م .

- شرح النظم الأوجز في ما يهمز وما لا يهمز، ط١، تحقيق علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

١٥. ابن مجاهد (أحمد بن موسى) (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، ط٢، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

١٦. ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم) (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٧. ابن هشام الأنصاري (جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف) (٧٠٨-٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨م.

١٨. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) (ت ٦٤٣هـ) :

- شرح المفصل ، عالم الكتب ،بيروت ، د.ت.

- شرح الملوكي في التصريف، ط٢، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٨م.

١٩. أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) (ت ٥٧٧هـ):

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ط٤، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦١م.
٢٠. أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
٢١. أبو حنيفة (النعمان بن ثابت) (٨٠ - ١٥٠هـ)، المقصود في علم الصرف، تحقيق عبد الإله أحمد جاه، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢٢. أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف) (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت.
٢٣. أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس)، وكتابه الهمز، تحقيق خليل عطية، البصرة، ١٩٩٠م.
٢٤. أبو شامة الدمشقي (عبد الرحمن بن إسماعيل) (ت ٦٦٥ هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، للشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق إبراهيم عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٨٢م.
٢٥. أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) (ت ٣٥١هـ)، كتاب الإبدال، ط١، تحقيق عز الدين التنوخي، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩١م.
٢٦. أبو عبيدة (معمر بن المثنى) (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، ط١، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٢م.
٢٧. أبو العرفان الصبان (محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٩٤م.
٢٨. أبو علي الفارسي (الحسين بن عبدالله) (ت ٢٧٧هـ) :
- التكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٨١م.
- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح الشلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

- المسائل الحليّات، تحقيق: هندأوي حسن، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، ١٩٨٧م.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣.
٢٩. أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد) (ت ٤٤٤هـ):
- التيسير في القراءات السبع، ط٣، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٩٨٥م.
- مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، ط١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
٣٠. أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل بن علي) (ت ٧٣٢)، الكناش في النحو والصرف، تحقيق علي الكبيسي، وصبري إبراهيم، جامعة قطر، الدوحة.
٣١. الأزهري (أبو منصور الأزهري)، (ت ٣٧٠هـ - ٩٨٠م):
- تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الإياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- معاني القراءات، تحقيق ودراسة عيد مصطفى درويش، وعود بن أحمد التوزي، ط١.
٣٢. الأزهري (زين الدين خالد بن عبدالله) (٨٣٨ - ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو، (جمال الدين أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري)، ط٣، دراسة وتحقيق عمر يوسف مصطفى، المطبعة الأزهرية، ١٩٢٥م.
٣٣. الأسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن) (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٤. الأشموني (علي بن محمد) (٩١٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ١٩٥٥م.

٣٥. الأندلسي (أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري)، العنوان في القراءات السبع، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.
٣٦. الباقولي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي)، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق ودراسة عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمان، ٢٠٠١.
٣٧. البطليوسي (أبو محمد عبدالله بن محمد السيد) (ت ٥٢١هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دراسة وتحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.
٣٨. البقري (محمد بن قاسم بن إسماعيل) (١٠١٨-١١١١هـ) شرح قواعد البقري في أصول القراء السبعة، تحقيق هناء الحمصي، وأنس بن محمد حسن مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٩. التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب)، شرح التبريزي على ديوان الحماسة، أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي)، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٧٨م.
٤٠. التهانوي (محمد علي الفاروقي)، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣م.
٤١. ثعلب (أحمد بن يحيى) (ت ٢٩١هـ) مجالس ثعلب، ج ١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، (١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م).
٤٢. الثمانيني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ)، شرح تصريف الثمانيني، تحقيق إبراهيم سليمان النعيمي، مكتبة الرشد، الرياض.
٤٣. الجوهرى (أبو نصر إسماعيل بن حماد)، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦م.
٤٤. الخليل (أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٨٠م.
٤٥. الخوارزمي (صدر الأفاضل القاسم بن الحسين)، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٦. الدمياطي (أحمد بن محمد البنا) (ت ١١١٧هـ-)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط١، تحقيق وتقديم شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٧. ذو الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان تحقيق: كارليل هنري هيس مكارنتي، عالم الكتب.
٤٨. الرازي (فخر الدين محمد بن ضياء) (ت ٦٠٦هـ-)، تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، بيروت، دار الفكر، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٤٩. الرعيني (أبو عبد الله محمد بن شريح) (ت ٤٧٦هـ-)، الكافي في القراءات السبع، ط١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
٥٠. الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) (ت ٣١١هـ-):
 - إعراب القرآن، تحقيق إبراهيم البياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م.
 - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل ثلبي، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
٥١. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو) (ت ٥٣٨هـ-):
 - الكشاف المفصل في علم العربية، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، ط٢، للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
 - المفصل في النحو، ج.ب. بروخ- كريستيانا، (ب.ت)، ١٨٧٩م.
٥٢. سيبويه (أبو بشر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٥٣. السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبدالله)، (ت ٣٦٨هـ-)، شرح كتاب سيبويه، مخطوط بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ١٠٢٩٦/ف، مصور من دار الكتب المصرية، رقم ١٣٧، نحو، ٢/ق، ٥٣، ق ٥٤أ.
٥٤. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (ت ٩١١هـ-):

- الإِتقان في علوم القرآن، ط٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٨٧م
- المزهر في علوم اللغة، شرحه وطبعه وضحه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، مطبعة الحرية، ١٩٨٠م.
٥٥. شعلة (الإمام أبو عبدالله محمد بن أحمد بن الحسين الموصلبي) (ت ٦٥٦هـ)، شرح شعلة على الشاطبية، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٥٦. الصفاقسي (علي النوري)، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
٥٧. الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، من نحاة القرن الرابع ، التبصرة والتذكرة، ط١، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.
٥٨. الطبري، تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل القرآن)، تحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.
٥٩. الطبلاوي (أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصرين)، الشمعة المضيئة، تحقيق علي السيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد، الرياض.
٦٠. الطحان (الإمام أبي الأصبع السمانبي الإشبيلي) (ت ٥٦٠هـ)، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط١، ١٩٨٤م.
٦١. العسقلاني (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن حجر)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٩١١م.
٦٢. العكبري (أبو البقاء عبدالله محمد حسين شمس الدين) (ت ٦١٧هـ) :

- إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٦٣. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ط٣، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
٦٤. القاصح بغدادي (أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن) (ت ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، تحقيق علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.
٦٥. القرطبي (أبو عبدالله محمد) (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، مطبعة دار القلم، بيروت، ١٩٦٦م.
٦٦. القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب) (ت ٤٣٧هـ):
 - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، د.ت.
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.
- مشكل إعراب القرآن، ط٣، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٠٨٧هـ.
٦٧. المالقي (أبو محمد المالكي عبد الواحد بن علي بن أبي السداد) (ت ٧٠٥هـ)، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد عيسى معصراوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٨. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٦٩. المرعشي (محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده) (ت ١١٥٠هـ)، جهد المقل، ط١، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

٧٠. النحاس (أبو جعفر أحمد بن إسماعيل) (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، ط ١، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٥م.
٧١. نقرة كار (جمال الدين الحسيني)، مجموعة الشافية في علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

المراجع:

١. أبو جناح، صاحب جعفر، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٨م.
٢. أحمد، خالد شكري، قراءة الإمام نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٣. استنيتيه، سمير:
- الأصوات اللغوية رؤية عضوية نطقية وفيزيائية، ط١، وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥م.
٤. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢م.
٥. أنيس، إبراهيم:
- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٩م.
- في اللهجات العربية، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
٦. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ط٢، مطبعة الكيلاني، مصر، ١٩٦٨م.
٧. بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض، ١٩٩٧م.
٨. بشر، كمال محمد:
- دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- علم اللغة العام القسم الأول (الأصوات)، ط٧، دار المعارف، ١٩٨٠م.

٩. البيّاع، خالدية محمود، الهمزة في اللغة العربية، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٥م.
١٠. تمام، حسان:
- اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٥.
١١. تيمور، أحمد، لهجات العرب، القاهرة، ١٩٧٣م.
١٢. الجبوري، مي فاضل، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م.
١٣. حجازي، محمود فهمي، المدخل إلى علم اللغة، ط٢، معدلة، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٧٨م.
١٤. حركات، مصطفى الصوتيات والفونولوجيا، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٥. حسن، عباس، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج٤، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
١٦. الحموز، عبد الفتاح، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١.
١٧. الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.
١٨. الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، ط١، مكتبة الخريجي، ١٩٨٧م.
١٩. الداية، إبراهيم طه سليم:
- الأصول والفرش في رواية ورش، عمان، ١٩٩٦م.
- رواية السوسي من قراءة أبي عمرو البصري، ط١، المكتبة الوطنية، ١٩٩٨م.
- قراءة الإمام حمزة من روايتي خلف وخلاد، عمان، ٢٠٠٠م.

٢٠. الراجحي، عبده، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
٢١. رمضان، محيي الدين، في صوتيات اللغة العربية، عمان، مكتبة الرسالة الحديثة.
٢٢. السعران محمود، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.
٢٣. شاهين، عبد الصبور :
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، (أبو عمرو بن العلاء) مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
٢٤. الشايب، فوزي:
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- محاضرات في اللسانيات، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٩م.
٢٥. الشوملي، علي موسى، شرح ألفية ابن معطي، الرياض، مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م.
٢٦. الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط ٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨م.
٢٧. ضاحي، عبد الباقي، لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م.
٢٨. عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا، المجمع الثقافي، الرياض.
٢٩. عبد التواب، رمضان :
- التطور اللغوي (مظاهر وعمله وقوانينه)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٩٢م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
٣٠. عبد الجليل، عبد القادر، الأصوات اللغوية، عمان، دار صفاء.

٣١. عبد اللطيف فايز دريان، التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٩م.
٣٢. عبدالله الهرري، بغية الطالب لمعرفة العلم الديني الواجب، ط٣، دار المشاريع، بيروت، ١٩٩٦م.
٣٣. عبدالوهاب زهران البدرأوي، التصريف الملوكي، صنعة (أبي الفتح عثمان بن عبدالله بن جني النحوي) (ت٣٩٢هـ-)، كتاب في علم الفونولوجيا العربية، وعلم تفاعل الأصوات ووظائفها، مكتبة لبنان.
٣٤. عبده، داود، دراسات في علم الأصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.
٣٥. عطوان، حسين، القراءات في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
٣٦. عمارة، إسماعيل، معالم دراسة في الصرف، والأقيسة المهجورة، ط٢، ١٩٩٣م.
٣٧. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.
٣٨. القرالة، زيد خليل، الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، عالم الكتب، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٣٩. مالمبرج، برتيل، علم الأصوات، دراسة و تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٦م.
٤٠. المتولي، صبري المتولي، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة عاصم، دار غريب للطباعة والنشر، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٤١. محيسن، محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٤م.
٤٢. محمد الصادق قمحاوي، الكوكب الدرّي في شرح ابن الجزري، القاهرة، د.ت.
٤٣. محمد خالد منصور وآخرون، المزهّر في شرح الشاطبية والدرّة، دار عمّار، عمان، ٢٠٠٢م.
٤٤. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٨م.

- ٤٥ . مطلي، غالب، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤.
- ٤٦ . النجار، شوقي، الهمزة، ومشكلاتها، وعلاجها، ط٢، مكتبة الإسراء، مصر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٤٧ . النعيمي، حسام، أبحاث في أصوات العربية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.
- ٤٨ . النوري، محمد جواد، علم الأصوات العربية، عمان، جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦م.

الرسائل الجامعية:

- بني ياسين، عبير، الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م.
- خلوف، أحمد طالب، وجوه في الدرس الصوتي من كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الراضي، فاطمة حمزة ، الإدغام في العربية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- السقرات، رانية، معايير التوجيه الفونولوجي للقراءات السبع عند أبي زنجلة في حجة القراءات، رسالة ماجستير، (٢٠٠٠-٢٠٠١م)، جامعة مؤتة.
- عبد الرحيم، عمر، قضية الثقل والخفة وأثرها في اللغة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- العواودة، فانتة، الجوانب الصوتية في توجيه القراءات الشاذة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

الدوريات:

- استثنائية، سمير :

- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة المكرمة، مجلة أم القرى، العدد التاسع، ١٢١٤.
- الظواهر الصوتية في قراءة حمزة، مجلة جامعة البلقاء، العدد الأول، ١٩٩٦م.
- ميكانيكية النطق والأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، مجلة اللغة العربية.

- المباركي، يحيى، صوت الهمزة بين القدماء والمحدثين، مجلة أم القرى، العدد ١٢، ١٩٩٦م.

المراجع الأجنبية:

- Brosnohan, L.F, and Malmberg, B, Introduction to Phonetics, Cambridge, ١٩٧٠.
- Malmberg, Phonetics, Outline of English Phonetics, New York, ١٩٣٦.

Abstract

Al Hamz between Reciters and Linguists

The main objectives of this study are, firstly, to identify the term of *Al Hamz* from the point view of reciters, old Arab linguists, and modern Arab linguists. Secondly, to clarify the reciters' role in naming and determining the term of *Al Hamz*, and their role in transmitting the correct phonological and morphological versions of Classical Arabic. Thirdly, to investigate the linguistic theories, that adapted by the old Arab linguist and moderns to describe and explain *Al Hamz* phenomenon. The study, to achieve its objectives, it draws upon an integrated method, and it consists of an introduction and three chapters. The introduction handles articulatory phonetic description of *Al Hamz* into the old and the modern Arab linguists consideration, and it highlights *Al Hamz* phenomenon realization in the different Classical Arabic Language environments. Wherein each of the three chapters devoted to investigate a definite one case related to *Al Hamz* phenomenon taking into consideration, in each chapter, the views of reciters, old and modern Arab linguists. These cases are, as follows, Al Hamz weakening, Al Hamz mutation, and Al Hamz ecthlipsis. The study found out that the recitations may be considered as an ideal model for studying Classical Arabic on all linguistic levels, as they go on with its performance and linguistic rules. In addition to that, the study reveals that the term of *Tashil* (=weakening), may, ascribed to reciters, while the term of *Takhfif* (=mutation), may, ascribed to old Arab linguists, and the term of *Hathf* (=ecthlipsis) has been used by the modern Arab linguists to explain their ancestors' terms and conceptions. The study shows, within its conclusions, the great part of the reciters, in contrast to the limited contribution of the old Arab linguists, in putting forward the different terms of *Al Hamz* phenomenon.